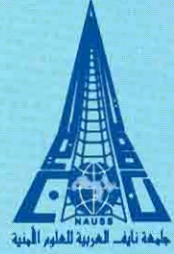


المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب



علمية - دورية - محكمة

في هذا العدد

- الوسطية في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن. د. سعيد بن فالح الغامسي
- الحق العام بعد العفو عن الجاني في القتل العمد. د. عبد الحميد إبراهيم المجالي
- حقوق الإنسان في الثقافة الغربية في ميزان الإسلام. أ.د. صالح بن عبدالرحمن سبعان
- التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب: الأطر والآليات. اللواء د. محمد الأمين البشري
- مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة. د. إبراهيم بن محمد آل عبدالله
- الوساطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة. د. عبدالقادر عبدالحافظ الشихلي
- الوعي المروري لدى الأطفال. د. محمد مرسي محمد مرسي

السنة

١٩

المجلد ١٩ العدد ٣٨ رجب ١٤٢٥ هـ تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

رمد. ١٢٤١ - ١٣١٩

الوسطية في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن

د. سعيد بن فالح المغامسي (*)

توطئة:

تواجه الأمة الإسلامية في العصر الحاضر الكثير من المخاطر والتحديات والمستجدات والمتغيرات السريعة والشاملة لكل مناشط الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية والاتصالات.

وبرزت خلال السنوات الماضية ظاهرة الانحرافات الفكرية والسلوكية والبعد عن منهج الوسطية والاعتدال في الإسلام، فنمت الانحرافات الفكرية والتطرف الديني والجرائم الإرهابية التي تولد الفرقة والفتن والصراع، وتضعف من قوة نشر الدعوة الإسلامية الصحيحة في الأرض، وتضعف من قوة الأمة وعزتها وخيريتها، وتقوي من أعداء الإسلام والمفسدين في الأرض، ويُفقد الأمن والاستقرار والرخاء، ويعم الخوف والاضطراب، وتسفك الدماء البريئة، وتتلغ الأموال المعصومة.

وتكون الانحرافات الفكرية والسلوكية أشد خطراً وأعظم فتنة عندما تكون باسم الإسلام، والإسلام منها براء، وقد أخبرنا نبينا محمد ﷺ عن صفات أصحاب هذه الفتنة بأنهم: «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنْ

(*) استاذ مشارك بقسم التربية، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الرَّمِيَّة»^(١)، كما حذرنا ﷺ من نوعية ونتائج انحرافهم فقال: «وإِيَّاكُمْ وَالْعُلُوَّ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْعُلُوُّ فِي الدِّينِ»^(٢)، وروى مسلم في صحيحه عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ قَالَهَا ثَلَاثًا»^(٣)، وشرح النووي لفظ (المتنطعون) بالمتعالين المتجاوزين الحدود في أقوالهم وأفعالهم^(٤).

ومما لا شك فيه بأنه لمواجهة تلك التحديات والمخاطر، وهذه الانحرافات الفكرية والسلوكية يجب الالتزام بمنهج واحد وعدم الخروج والانحراف عنه، إنه المنهج الأفضل والأعدل وهو المنهج الوسط الذي أمر الله به وجعله طريق أفضلية وشهادة هذه الأمة على الأمم الأخرى. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (سورة الأنعام)، وقال تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعَ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ إِيْمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة).

وقد دعا خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز، وولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبدالعزيز نائب رئيس مجلس

(١) صحيح البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، برقم: (٣٣٤١).

(٢) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، برقم: (٣٠٠٧).

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، برقم: (٤٨٢٣).

(٤) النووي، شرح صحيح مسلم، (١٦/ ٢٢٠).

الوزراء ورئيس الحرس الوطني في كلمتهما إلى حجاج بيت الله الحرام بمناسبة موسم حج عام ١٤٢٣هـ إلى منهج الوسطية، حيث قالوا: (إن الإسلام يدعو إلى الأخذ بأسباب التطور في منهج حكيم بعيد عن الغلو والشطط خال من الإفراط والتساهل تحقيقاً لقوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (سورة البقرة) وأن هذه الوسطية هي السبيل الوحيد للحياة الكريمة في هذا الكون، وأنها مصدر الاستقرار والسلام^(١).

إن ما حدث في بلادنا مؤخراً من تفجيرات في الرياض ومحاولات للجرائم الإرهابية في المدينة المنورة ومكة المكرمة والجوف يعد من أخطر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية. وهي أعمال إجرامية محرمة ومخالفة لأحكام شرع الله ومنافية لقيم وعادات وتقاليدها هذا المجتمع المسلم.

إن الظاهرة بهذا الحجم تدعونا جميعاً إلى البحث والدراسة ووضع الحلول والمعالجة.

ويأتي هذا البحث ليسهم في تسليط الضوء على أهمية التربية على منهج الوسطية وأثرها في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية، فلا غلو ولا تطرف في الدين ولا تقصير وانحلال، بل وسطية كما شرعها الدين الإسلامي في العقائد والعبادات والتشريع

(١) صحيفة المدينة المنورة، الخميس ١٢ ذو الحجة ١٤٢٣هـ - الموافق ١٣ فبراير ٢٠٠٣م (العدد ١٤٥٤٠).

والأخلاق والمعاملات ، وسطية في الفكر وفي السلوك ، كما يأتي هذا البحث لتبصير جميع أفراد المجتمع بأسباب ومخاطر ومفاسد الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ، وبيان مسؤوليات الجميع وخاصة المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على منهج الوسطية والاعتدال الذي قامت عليه هذه البلاد حفظها الله من كل سوء .

تحديد موضوع البحث وأسئلته :

موضوع البحث هو أثر الوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .

ويتحدد موضوع البحث من خلال الإجابة عن السؤال الرئيس التالي :

١ - ما أثر الوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية :

- ما مفهوم الوسطية في الإسلام ، وماهي سماتها وخصائصها ؟

- ما مظاهر وملامح الوسطية في الإسلام ؟

- ما مفهوم الأمن الفكري وما أهميته ؟

- ما مفهوم الانحراف الفكري ؟

- ما مفهوم الإرهاب ؟

- ما موقف الإسلام من الجرائم الإرهابية ؟

- ما أسباب الانحراف الفكري والجرائم الإرهابية ؟

- ما مخاطر ومفاسد الانحراف الفكري والجرائم الإرهابية ؟

- ما أثر الوسطية ودورها في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ؟

٢- ما مسؤوليات المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على الوسطية في الإسلام للتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ؟ .

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أهمية منهج الوسطية في الإسلام لمواجهة أخطر الظواهر الانحرافية التي برزت في المجتمع والمتمثلة في الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية . كما اهتم البحث بالدراسة لأهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى نمو هذه الانحرافات بأنواعها ، وتحديد أهم المخاطر والمفاسد التي تجلبها هذه الانحرافات على مستوى الأفراد والجماعات .

كما تتضح أهمية البحث في الوقوف على الآثار التربوية للوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ، وتحديد أهم مسؤوليات المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على وسطية الإسلام في جميع نواحي الحياة من أجل التحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .

أهداف البحث

إن الهدف الرئيس لهذا البحث التعرف على أثر الوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .

ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة مفهوم الوسطية في الإسلام وأهم خصائصها ومظاهرها .
- التعرف على مفهوم الأمن الفكري والاجتماعي وأهميته .
- التعرف على مفهوم الانحرافات الفكرية ، والإرهاب وجرائمه .
- بيان موقف الإسلام من الجرائم الإرهابية .
- تحديد أهم أسباب الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .
- الوقوف على أهم المخاطر والمفاسد للانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .
- التعرف على أثر التربية على الوسطية في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .
- الوقوف على أهم مسؤوليات المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على الوسطية في الإسلام لتحقيق الأمن الفكري والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية .

الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي سيتم عرضها فمنها ما يتعلق بمنهج الوسطية في الإسلام وأهميته في تحقيق الحياة المستقيمة والتحصين من الإفراط والتفريط ، ومنها ما يتعلق بالأمن الفكري والتحصين من الجرائم الإرهابية التي أساسها الفكر المنحرف ، ومنها ما يتعلق بدور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب لأنها تقوم على تطبيق المنهج الوسط في جميع نواحي حياة المسلم .

أولاً: دراسة علي محمد المصري، الوسطية في القرآن الكريم^(١):

هدفت الدراسة إلى بيان منهج الوسطية في الإسلام من خلال ما رسمه القرآن الكريم في أساليب عدة تصرّيحاً وإيماءً، مفصلاً ومجماً، وأمراً ونهياً.

واشتملت الدراسة على ستة فصول وخاتمة، وأهم الموضوعات التي تناولها الباحث بالدراسة هي:

- مفهوم الوسطية .
- ملامح الوسطية .
- وسطية القرآن الكريم في العقائد .
- وسطية القرآن الكريم في العبادة والأخلاق والتشريع .

وأهم نتائج بحثه:

- ١- الوسط المقصود في الوسطية هو العدل الخيار فالوسط من كل شيء أعدله وهو معنى يتسع ليشمل كل خصلة محمودة لها طرفان مذمومان، فإن السخاء وسط بين البخل والتبذير، والشجاعة وسط بين الجبن والتهور.
- ٢- لبيان الوسطية حدد معنى الغلو أو الإفراط، والجفاء أو التفريط، كما حدد الصراط المستقيم الذي هو وسط بين الإفراط والتفريط كما يمثل الخيرية.
- ٣- إن القرآن الكريم يقرر منهج الوسطية في العبادة بأساليب متعددة ومتنوعة فأحياناً بيان الانحراف الواقع في حقيقة العبادة، وأحياناً بيان عبادته وحده سبحانه وتعالى.

(١) علي محمد المصري، الوسطية في القرآن الكريم، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم درمان الإسلامية في السودان، ١٤١٩ هـ.

٤- إن القرآن الكريم وسط في باب الأخلاق بين غلاة المثاليين الذين تخيلوا الإنسان ملاكاً فوضعوا له من القيم والآداب ما لا يمكن له، وبين غلاة الواقعيين الذين حسبوه حيواناً أو كالحيوان.

ثانياً: دراسة محمد عبد اللطيف الفرفور، الوسطية في الإسلام^(١)

وهدفت الدراسة إلى التعرف على منهج الوسطية في الإسلام، وسبل تطبيقه من الأمة المسلمة في جميع نواحي الحياة والتحذير من الإفراط والتفريط.

واشتملت الدراسة النظرية على مظاهر الوسطية في الإسلام ومنها:

- الوسطية في القواعد الفقهية.

- وسطية النظام الاقتصادي.

- وسطية الشريعة الإسلامية.

كما أوضح الباحث ثمرات وسطية الإسلام، والمنهج النبوي المقصد، وأهم خلاصة بحثه النقاط التالية:

١- التوسط حالة محمودة تقوم على العقل السليم بالنظرة والعصمة من الميل إلى جانبي الإفراط والتفريط.

٢- وسطية الأمة الإسلامية قائمة في كل شيء (المكان والزمان والموقع).

٣- إن أسس وسطية التشريع الإسلامي هي:

أ- العدل والحق.

(١) محمد عبد اللطيف الفرفور، الوسطية في الإسلام، أصل هذا البحث مقدم إلى ملتقى الفكر الإسلامي الثاني والعشرين في الجزائر، عام ١٤٠٩ هـ.

ب- الاعتماد على مصادر الدين الإسلامي .

ج- نبذ الغلو والانحلال في القول والعمل .

ثالثاً: دراسة خالد بن صالح الظاهري، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب^(١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب ، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي القائم على جمع المعلومات حول الإرهاب لتفسيرها وتحليلها ثم بيان دور التربية الإسلامية في مواجهتها .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج ومن أبرزها :

١ - أن التقصير الحاصل في تدريس المقررات الدينية في بعض البلاد الإسلامية كان السبب في بروز مشكلة الإرهاب .

٢ - أهمية الدور التربوي للمدرسة الثانوية كإحدى المؤسسات التربوية الإسلامية التي تسهم عملياً في تحقيق الأهداف النظرية للتربية الإسلامية من خلال الأنشطة المدرسية الصقيّة وغير الصقيّة .

ومن أبرز التوصيات :

١ - يوصي الباحث على ضرورة علاج التهاون في تدريس مقررات التربية الإسلامية في معظم البلاد الإسلامية .

(١) خالد الصالح الظاهري ، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، كلية التربية ، قسم التربية الإسلامية المقارنة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٢- ضرورة تعاون كافة المؤسسات الاجتماعية والتربوية مع الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب .

رابعاً: دراسة علي بن فايز الجحني، رؤية للأمن الفكري وسبل المحافظة عليه وسبل مواجهة الفكر المنحرف^(١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الأمن الفكري وأهميته وسبل مواجهة الفكر المنحرف .

وناقش الباحث في دراسته النظرية الموضوعات التالية :

- تعريف الأمن في اللغة والاصطلاح .
- الأمن في الإسلام .
- الأمن الفكري .
- الأخطار التي تهدد الأمن الفكري العربي الإسلامي .
- مواجهة الفكر الغازي المنحرف .
- سياسة تكامل الأمن العربي .
- مكافحة الإرهاب في العالم العربي .

وخلص الباحث في خاتمة بحثه إلى أن الأمن الفكري والمادي لا يتحقق إلا لمن يعد له كافة متطلباته ، من تطبيق لشرع الله ، وسلامة التوجه الفكري ، وإيجاد تناسق وتكامل وتعاون وإصلاح السليبيات ، والاجتهاد في بناء الحياة

(١) علي فايز الجحني ، رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

الفكرية والثقافية على القيم وتعميق وحدة الأمة الإيمانية التي هي أساس وحدتها الفكرية والثقافية والسياسية والاجتماعية .

وأوصت الدراسة بما يلي :

- ١ - إنشاء مكتب عربي للأمن الفكري يتبع لمجلس وزراء الداخلية العرب .
 - ٢ - الاهتمام بالفكر الذي ينشأ عليه الجيل في العالم العربي والإسلامي والتركيز على المناهج الدراسية .
 - ٣ - إضافة مادة دراسية في المقررات الدراسية في جميع المراحل الدراسية باسم الأمن الفكري .
- خامساً: دراسة ناصر عقيل الطريقي، مفهوم الإرهاب من منظور إسلامي^(١):

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الإرهاب، وصوره، ودوافعه، وأهدافه، وتاريخه .

واشتملت الدراسة على :

تعريف الإرهاب في اللغة وفي الاصطلاح، ثم حددت الأهداف والدوافع للإرهاب كما يلي :

- ١ - الأمراض النفسية .
- ٢ - الأمور الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .
- ٣ - لفت الأنظار من أجل صرف الناس عن قضية ما .

(١) ناصر عقيل الطريقي، مفهوم الإرهاب من منظور إسلامي .

وبيّن الباحث بأن الإرهاب موجود منذ أن وجد الإنسان على هذه الأرض ، وأما ظهوره بشكل واضح ، فيبدأ منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوضح الباحث بأن وصف الإسلام بالإرهاب والمسلمين بالإرهابيين في هذا الزمن يعود لأسباب تاريخية من عداوة غير المسلمين للإسلام .

سادساً: دراسة علي بن فايز الجحني (الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض)^(١):

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم الإرهاب والأسباب الداعية إليه وموقف الإسلام منه ، وأهم الجهود الدولية لمكافحته .

اشتملت الدراسة على ستة فصول ، ومن أهم نتائجها ما يلي :

١- الإرهاب ظاهرة دولية معقدة ، وجريمة خطيرة ضد الشعوب والحكومات ، يقوض دعائم الأمن والاستقرار ، ويعطل مشروعات التنمية ، والازدهار ، ويسبب أضراراً فادحة على كل المستويات .

٢- يرفض الإسلام كل صور وأشكال الإرهاب ، وكل ما يخل بالضرورات الخمس : الدين ، والنفس ، والعقل ، والعرض ، والمال ، وقرر الشارع عقوبات محددة على الجرائم التي تتمثل في جرائم الحدود : الزنا ، والقذف ، والسرقه ، والحراة ، والبغي ، وجرائم القصاص والدية ، وجرائم التعازير .

٣- إن التربية السليمة والتفهم للحقوق والواجبات تقود إلى إصلاح الإنسان ، وتعمق الترابط والتماسك بين جميع شرائح المجتمع .

(١) علي الجحني ، الإرهاب : الفهم المفروض للإرهاب المرفوض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

التعليق على الدراسات السابقة .

ركزت بعض الدراسات السابقة على أهمية منهج الوسطية والاعتدال في حياة الأفراد والجماعات ، وبعضها على الأمن الفكري وأهميته وسبل مواجهة الانحراف الفكري ، وركزت الأخرى على الإرهاب مفهومه وأسبابه ومخاطره .

وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في ما يتعلق بأهمية منهج الوسطية ، في الأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف الذي يؤدي إلى الجرائم الإرهابية .

وتختلف هذه الدراسة عنها في كونها ركزت على العلاقة بين تطبيق منهج الوسطية وتحقيق الأمن الفكري وبيّنت أن الفكر المنحرف أساس الجرائم الإرهابية كما أوضحت كيفية مواجهة الفكر المنحرف ، والجرائم الإرهابية ، وذلك بالالتزام بمنهج الوسطية في الإسلام وتطبيقه في جميع شئون الحياة .

الوسطية في الإسلام (المفهوم، السمات والخصائص، المظاهر والملاح)

الوسطية في اللغة :

جاء في معاجم اللغة^(١) بأن الوسط بسكون السين ظرف بمعنى بين يقال : جلس وسط القوم ، أي : بينهم .

(١) انظر : مختار الصحاح (ص ٢٣٨) ، والمعجم الوسيط (ص ١٠٣١) ، ومختصر المفردات في غريب القرآن ، مادة «وسط» (ص ٥٣٨) .

وأما وسط بفتح السين فتأتي بعدة معاني متقاربة، منها: وسط الشيء ما بين طرفيه وهو منه، ومنه جلس وسط الدار.

ومنها الوسط بمعنى العدل والفضل والخيرية، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿... شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...﴾ (١٤٣) ﴿سورة البقرة﴾، أي: عدولاً أو أخياراً.

ووسط الشيء وأوسطه: أعدله، وهو من أوسط قومه من خيارهم. ويقال أيضاً: شيء وسط أي بين الجيد والردىء، وتأتي (وسوطاً) بمعنى المتوسط المعتدل بين الغالي والجافي. مفهوم الوسطية في القرآن الكريم:

وردت مادة (وسط) في القرآن الكريم في مواضع متعددة، وبألفاظ منها: (وسطاً) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ...﴾ (١٤٣) ﴿سورة البقرة﴾، و(الوسطى) في قوله تعالى: ﴿... لِلَّهِ فَاتِنِينَ﴾ (٢٣٨) ﴿سورة البقرة﴾، و(أوسط) في قوله تعالى: ﴿... فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ ...﴾ (٨٩) ﴿سورة المائدة﴾، و(أوسطهم) في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾ (٢٨) ﴿سورة القلم﴾، و(وسطن) في قوله تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾ (٥) ﴿سورة العاديات﴾. وسأوضح معنى كلمة (وسطاً) من خلال أقوال المفسرين، والاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة.

فقد قال تعالى: ﴿... شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...﴾ (١٤٣) ﴿سورة البقرة﴾ فمما ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ...﴾ (١٤٣) ﴿سورة البقرة﴾، ما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه -

قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((يُدْعَى نُوحُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا رَبِّ، فَيَقُولُ : هَلْ بَلَغْتَ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ فَيَقَالَ لَا مَتَّه : هَلْ بَلَغَكُمْ؟ فَيَقُولُونَ : مَا أَتَانَا مِنْ نَذِير . فَيَقُولُ : مَنْ يَشْهَدُ لَكَ؟ فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ . فَيَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ ، وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾ (سورة البقرة) (وَالْوَسْطُ الْعَدْلُ))^(١).

وذكر الطبري في تفسيره بأن بعض الصحابة والتابعين مثل أبي سعيد ومجاهد وغيرهم قد فسروها بـ(عدولاً).

وقال الطبري : (أرى أن الله تبارك وتعالى إنما وصفهم بأنهم وسط لتوسطهم في الدين ، فلا هم أهل غلو فيه غلو النصارى الذين غلوا بالترهب ، وقيلهم في عيسى ما قالوا فيه ، ولا هم أهل تقصير فيه تقصير اليهود الذين بدّلوا كتاب الله ، وقتلوا أنبياءهم ، وكذبوا على ربهم ، وكفروا به ، ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه ، فوصفهم الله بذلك ، إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها)^(٢).

وقال ابن كثير في تفسير قوله تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ...﴾ (سورة البقرة).

الوسط هنا : الخيار والأجود كما يقال في قريش : أوسط العرب نسباً وداراً، أي : خيرها ، وكان رسول الله ﷺ وسطاً في قومه أي : أشرفهم نسباً^(٣).

(١) الجامع الصحيح للبخاري ، كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)، برقم : (٤٤٨٧).

(٢) الطبري ، التفسير (٧/٢).

(٣) ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم (١/١٩٠).

واستشهد ابن كثير بما رواه الإمام أحمد عن أبي سعيد الخدري قال :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ((يُدْعَى نُوحُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيَقُولُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ يَا
 رَبِّ فَيَقُولُ : هَلْ بَلَغْتَ فَيَقُولُ : نَعَمْ فَيَقَالُ لِأُمَّتِهِ : هَلْ بَلَغَكُمْ فَيَقُولُونَ : مَا
 أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ فَيَقُولُ : مَنْ يَشْهَدُ لَكَ فَيَقُولُ مُحَمَّدٌ وَأُمَّتُهُ فَتَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَغَ
 وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا فَذَلِكَ قَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿١٤٣﴾ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً
 وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ... ﴿١٤٣﴾ (سورة البقرة) والوسط العدل))^(١).

وذكر السعدي في تفسير قوله تعالى : ﴿... أُمَّةً وَسَطًا...﴾ ﴿١٤٣﴾
 (سورة البقرة) أي عدلاً خياراً، وماعدا الوسط فأطراف داخله تحت الخطر،
 فجعل الله هذه الأمة وسطاً في كل أمور الدين ، وسطاً في الأنبياء بين من
 غلا فيهم كالنصارى ، وبين من جفاهم كاليهود ، ووسطاً في الشريعة لا
 تشديدات لليهود وأصارهم ، ولا تهاون للنصارى ، فلهذه الأمة من الدين
 أكمله ، ومن الأخلاق أجملها ، ومن الأعمال أفضلها ، ووهبهم الله من
 العلم والحلم والعدل والإحسان ، ما لم يهبه لأمة سواهم ، فالذين كانوا
 ﴿... أُمَّةً وَسَطًا...﴾ ﴿١٤٣﴾ (سورة البقرة) ليكونوا ﴿... شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ
 وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾ ﴿١٤٣﴾ (سورة البقرة) سبب عدالتهم
 وحكمهم بالقسط^(٢).

وبين سيد قطب في تفسيره لهذه الآية (وإنها للأمة الوسط بكل معاني

(١) الجامع الصحيح للبخاري ، كتاب تفسير القرآن ، باب قوله تعالى : (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً) ، برقم : (٤١٢٧) .

(٢) عبد الرحمن السعدي ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان ، (ص ٧٠) .

الوسط ، سواء من الوساطة بمعنى الحسن والفضل ، أو من الوسط بمعنى الاعتدال والقصد ، أو الوسط بمعناه المادي والحسي ، أمة وسطاً في التصور والاعتقاد ، وفي التفكير والشعور ، وفي التنظيم والتنسيق ، وفي الزمان والمكان^(١).

ومن خلال تفسير هذه الآية يتضح أن المقصود بالوسطية الخيار والعدل .
ولتحديد وتوضيح معنى الوسطية بشكل دقيق لابد من بيان معنى بعض الأسس التالية :

أولاً: الغلو في الدين:

سأذكر في هذا المبحث تعريف معنى الغلو في الدين وحكمه والتحذير منه لأنه ينافي الوسطية في الإسلام ، فالغلو عرفه أهل اللغة بأنه مجاوزة الحد ، ورد في المعجم الوسيط : (غلا فلان في الأمر والدين : تشدد فيه وجاوز الحد وأفرط فهو غال)^(٢).

وعرف ابن حجر الغلو بأنه (المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد)^(٣) كما عرفه شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه (مجاوزة الحد ، بأن يراد في الشرع في حمده أو ذمه على ما يستحق ونحو ذلك)^(٤).

ويتبين من خلال التعريفات السابقة بأن الغلو في الدين هو انحراف عن وسطية الدين بمجاوزة الحد الشرعي .

(١) سيد قطب ، في ظلال القرآن (١٠ / ١٣١) .

(٢) انظر : المعجم الوسيط ، (ص ٦٦٠) .

(٣) ابن حجر ، فتح الباري ، (١٣ / ٢٧٨) .

(٤) ابن تيمية ، اقتضاء الصراط المستقيم ، (١ / ٢٨٩) .

وقسم عبد الرحمن اللويحق الغلو على نوعين: اعتقادي، وعملي.
فالنوع الأول: الغلو الكلي الاعتقادي والمراد به ما كان متعلقاً بكليات الشريعة وأمّهات مسائلها، والمراد بالاعتقادي ما كان متعلقاً بباب العقائد. وأمثلة هذا النوع منها: الغلو في الأئمة وادعاء العصمة لهم، أو الغلو في البراءة من المجتمع العصبي، وتكفير أفرادهِ واعتزالهم.

ويذكر اللويحق بأن هذا النوع أشد خطراً من الغلو العملي لأنه يؤدي إلى الشقاق وهو المظهر للفرق والجماعات الخارجة عن الصراط المستقيم.
والنوع الثاني للغلو: هو الجزئي العملي، والمراد بالجزئي ما كان متعلقاً بجزئية أو أكثر من جزئيات الشريعة الإسلامية، والمراد بالعملي ما كان متعلقاً بباب العمليات فهو محصور في جانب الفعل^(١).

ونهى الله سبحانه وتعالى من الغلو فقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ...﴾ (سورة المائدة)، قال الطبري في تفسيره: (لا تفرطوا في القول فيما تدينون به من أمر المسيح فتجاوزوا فيه الحق إلى الباطل، فتقولوا فيه هو الله، أو هو ابنه، ولكن قولوا هو عبد الله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه)^(٢).

هذا وقد وردت أحاديث كثيرة تنهى عن الغلو منها:

١- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((هَلْكَ الْمُتَنَطِّعُونَ قَالَهَا ثَلَاثًا))^(٣).

(١) عبد الرحمن اللويحق، الغلو في الدين، (ص ٧٠-٧٧).

(٢) الطبري، تفسير الطبري، (٦/٣١٦).

(٣) صحيح مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون، برقم: (٤٨٢٣).

٢- قول الرسول ﷺ : ((لَا تُشَدِّدُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدِّدَ عَلَيْكُمْ فَإِنْ قَوْمًا شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فَتَلَكَ بِقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالدِّيَارِ وَرَهْبَانِيَّةٍ ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ))^(١).

٣- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ((إِنْ هَذَا الدِّينَ يُسْرٌ وَلَكِنْ يُشَادُّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا عَلَيْهِ فُسَدَّ دُورًا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَيَسِّرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْعُدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ))^(٢).

٤- قال ﷺ : ((وَإِيَّاكُمْ وَالْغُلُوفِ فِي الدِّينِ فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْغُلُوفِ فِي الدِّينِ))^(٣).

ثانياً: التقصير والتفريط:

جاء في معاجم اللغة بأن التفريط هو التقصير والتضييع والترك فقال الأصفهاني : (التفريط أن يقصر في الفرط، يقال : ما فرطت في كذا، أي : ما قصرت)^(٤).

وقد بين المفسرون معنى فرط التي جاءت في القرآن الكريم، قال تعالى : ﴿... قَالُوا يَا حَسْرَتَنَا عَلَى مَا فَرَّطْنَا فِيهَا...﴾ (سورة الأنعام) . قال الطبري : (يا ندامتنا على ما ضيعنا فيها)^(٥).

(١) سنن أبي داود، كتاب الأدب، باب في الحسد، برقم : (٤٢٥٨).

(٢) سنن النسائي، كتاب الإيمان وشرائعه، باب الدين يسر، برقم : (٤٩٤٨).

(٣) سنن النسائي، كتاب مناسك الحج، باب التقاط الحصى، برقم : (٣٠٠٧).

(٤) الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، (٣٧٠).

(٥) الطبري، تفسير الطبري، (٢٥٣/١).

وقال تعالى: ﴿... قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمَنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ...﴾ (سورة يوسف)، قال ابن كثير: (فَقَدْ رَأَيْتُمْ كَيْفَ تَعْذِرُ عَلَيْكُمْ ذَلِكَ مَعَ مَا تَقْدِمُ لَكُمْ مِنْ إِضَاعَةِ يُوسُفَ عَنْهُ) (١).

وبذلك يكون كل أمر فيه صفة التفريط والتقصير يكون منحرفاً عن الوسطية.

ثالثاً: الصراط المستقيم:

ورد لفظ الصراط المستقيم في القرآن الكريم في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (سورة الفاتحة)، ذكر ابن كثير في تفسير هذه الآية بأنه اختلفت عبارات المفسرين في تفسير الصراط المستقيم وإن كان يرجع حاصلها إلى شيء واحد، وهو المتابعة لله ورسوله.

ثم ذكر أقوال بعض المفسرين، منهم: الطبري فيما رواه عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه بأن الصراط المستقيم كتاب الله. وكذلك فسره عبد الله بن مسعود، وقال جابر بن عبد الله الصراط المستقيم هو الإسلام، وكذلك فسره ابن عباس وقال أبو العالية: هو رسول الله ﷺ (٢).

وجاء في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَذْكُرُونَ﴾ (سورة الأنعام).

قال الطبري: أي طريق ربك، ودينه الذي ارتضاه لعباده، (مستقيماً) يعني قوياً لا اعوجاج به عن الحق (٣).

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (٢/ ٤٨٧).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (١/ ٢٦-٢٨).

(٣) الطبري، تفسير الطبري، (٧/ ٢٦٢).

وروى ابن ماجه عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : (كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَخَطَّ خَطًّا وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنِ يَمِينِهِ وَخَطَّ خَطَّيْنِ عَنِ يَسَارِهِ ثُمَّ وَضَعَ يَدَهُ فِي الْخَطِّ الْأَوْسَطِ فَقَالَ هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبَعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ) (١).

ويعلق أحد الباحثين على الصلة بين الوسطية والصراط المستقيم : أن معنى الصراط المستقيم يدل على الوسطية في مفهومها الشرعي الاصطلاحي ، وأن الصراط المستقيم قمة الوسطية وذروة سنامها ، وأعلى درجاتها (٢).

سمات الوسطية في الإسلام وخصائصها:

للووسطية في الإسلام سمات وخصائص تميزها عن غيرها ، جعلها الله سبحانه وتعالى سمة هذه الأمة ، ومحور تفضيلها بين الأمم ، وخاصة من خصائصها العظيمة .

وأهم هذه السمات والخصائص : العدل ، والخيرية ، والاستقامة ، والسماحة واليسر والتيسير ورفع الحرج ، والحكمة ، والبينية ، ولأهميتها سأعرض لكل سمة باختصار .

أولاً: العدل:

كما سبق في بيان قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ... ﴾ (١٤٣) (سورة البقرة) ، أي عدولاً فقد صح في الحديث

(١) سنن ابن ماجه ، كتاب المقدمة ، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ ، برقم : (١١) .

(٢) ناصر العمر ، الوسطية في ضوء القرآن الكريم ، (ص ٧٩) .

الشریف الذي رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه حيث قال ﷺ: (الْوَسْطُ الْعَدْلُ)^(١)، فمن أهم خصائص وصفات منهج الوسطية في الإسلام العدل الذي أمر الله سبحانه وتعالى به أمته، وخيرها به فأصبحت خير أمة أخرجت للناس.

فالعدل أوجه سبحانه وتعالى على كل مسلم وهو حق لكل الناس ليس بين المسلمين فحسب بل جميع الناس مؤمنين وكفاراً أصدقاء وأعداء قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة).

قال ابن كثير في تفسير قوله تعالى: ﴿... كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ (سورة المائدة)، أي بالعدل لا الجور وقوله تعالى: ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة)، أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم، بل استعملوا العدل في كل أحد صديقاً كان أو عدواً، ولهذا قال تعالى: ﴿... اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ...﴾ (سورة المائدة)، أي عدلكم أقرب إلى التقوى من تركه^(٢).

(١) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب قوله تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطاً)، برقم: (٤١٢٧).

(٢) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم (٢/ ٣٠).

ثانياً: الخيرية:

كما سبق في تفسير قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ...﴾ (١٤٣) (سور البقرة) قول ابن كثير أن معاني الوسطية الخيار والأجود، وفي تفسيره لقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ...﴾ (١١٠) (سورة آل عمران)، قال: (يعني خير الناس للناس، والمعنى أنهم خير الأمم وأنفع الناس للناس) (١).

وذكر الطبري في تفسيره في توضيح معنى الخيرية لهذه الأمة بأنها كما جاء في الآية وهي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيمان بالله (٢).

ومن الأحاديث الشريفة التي وردت في خيرية هذه الأمة، قوله ﷺ: ((إِنَّكُمْ تَتِمُّونَ سَبْعِينَ أُمَّةً أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ)) (٣).

وقوله ﷺ: ((أَعْطِيتُ مَا لَمْ يُعْطَ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هُوَ قَالَ نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ وَأُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ وَسُمِّيتُ أَحْمَدَ وَجُعِلَ التُّرَابُ لِي طَهُورًا وَجُعِلَتْ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ)) (٤).

ثالثاً: الاستقامة:

الوسطية تعني الاستقامة، والبعد عن الميل والانحراف.

قال ابن القيم: الاستقامة هي (السداد والإصابة في النيات والأقوال

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (١ / ٣٩١).

(٢) الطبري، تفسير الطبري، (٤ / ٤٤).

(٣) سنن الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب ومن سورة آل عمران، برقم: (٢٩٢٧).

(٣) مسند أحمد، برقم: (٧٢٤).

والأعمال) كما قال : (الاستقامة كلمة جامعة، آخذة بمجامع الدين، وهي القيام بين يدي الله على حقيقة الصدق والوفاء بالعهد)^(١).

وأمر الله سبحانه وتعالى نبيه بالاستقامة في قوله تعالى : ﴿ فَاسْتَقِمَّ كَمَا أُمِرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ ... ﴾ (١٢٢) ﴿ (سورة هود).

وعد الله سبحانه وتعالى بالثواب العظيم للذين استقاموا من عباده الصالحين فقال تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴾ (سورة فصلت).

وبين نبينا محمد ﷺ منزله الاستقامة وأهميتها للمسلم فقال ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم عن سفيان بن عبد الله رضي الله عنه قال : قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ قُلْ لِي فِي الْإِسْلَامِ قَوْلًا لَا أَسْأَلُ عَنْهُ أَحَدًا بَعْدَكَ، قال : ((قُلْ أَمَنْتُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْتَقِمَّ))^(٢).

رابعاً: اليسر والتيسير ورفع الحرج والسماحة:

إن من سمات هذا الدين الإسلامي اليسر والتيسير ورفع الحرج، يقول الشيخ صالح بن حميد : (إن رفع الحرج والسماحة والسهولة راجع إلى الاعتدال والوسط، فلا إفراط ولا تفريط، فالتنطع والتشدد حرج من جانب عسر التكليف، والإفراط والتقصير حرج فيما يؤدي إليه من تعطيل المصالح وعدم تحقيق مصالح الشرع)^(٣).

وقد بين لنا القرآن الكريم اليسر والتيسير لهذا الدين في آيات كثير منها :

(١) ابن القيم، مدارج السالكين، (٢/ ١٠٠-١٠٥).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب جامع أوصاف الإسلام، برقم : (٥٥).

(٣) صالح بن حميد، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، (ص ١٣).

قوله تعالى: ﴿... يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ...﴾ (١٨٥) ﴿سورة البقرة﴾، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَنَيْسِرُكَ لِلْيُسْرَى﴾ (٨) ﴿سورة الأعلى﴾، وقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ (٤) ﴿سورة الطلاق﴾.

ومن أدلة رفع الحرج قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ لَظَالِمِينَ﴾ (٧٨) ﴿سورة الحج﴾، وقوله تعالى: ﴿... مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (٦) ﴿سورة المائدة﴾.

كما بيّن سبحانه وتعالى أن هذا الدين من خصائصه الوسع حسب الاستطاعة والطاقة فقال تعالى ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ (٢٨٦) ﴿سورة البقرة﴾، وقال تعالى: ﴿... لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا...﴾ (٢٣٣) ﴿سورة البقرة﴾.

ومن سماحة الإسلام أن دعوته تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة والجدال بالتي هي أحسن، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (١٢٥) ﴿سورة النحل﴾.

وبيّن نبينا محمد ﷺ سماحة الدين الإسلامي في الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان مبوباً بقوله: باب الدين يسر وقول النبي ﷺ: (أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْخَنِيفَةُ السَّمْحَةُ)^(١).

(١) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر قول النبي ﷺ: (أحب الدين إلى الله الخنيفة السمحة).

وأمر ﷺ معاذ بن جبل وأبا موسى الأشعري رضي الله عنهما عندما أرسلهما للدعوة الإسلامية باليسر والسهولة، فقال: (يَسِّرًا وَلَا تُعَسِّرًا وَبَشِّرًا وَلَا تُنْفِرًا وَتَطَاوَعًا وَلَا تَخْتَلَفًا)^(١).

كما أخرج البخاري في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال: (إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ)^(٢).

خامساً: الحكمة:

جاءت الحكمة في اللغة بمعان كثيرة منها: العدل، والعلم، والنبوة والقرآن.

فقد ذكر الأصفهاني بأن الحكمة: إصابة الحق بالعلم والعقل^(٣). ومن تعاريف الحكمة في الاصطلاح التي تبين بأنها من خصائص وسمات الوسطية ما يلي:

- ١- الحكمة هي: (وضع الشيء في موضعه)^(٤).
- ٢- الحكمة هي: (هي العلوم النافعة والمعارف الصائبة، والعقول المسددة، والألباب الرزينة، وإصابة الصواب في الأقوال والأفعال، كما قال: وجميع الأمور لا تصح إلا بالحكمة التي هي وضع الأشياء في

(١) صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يكره من التنازع والاختلاف في الحرب، برقم: (٢٨١١).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر، برقم: (٣٨).

(٣) الأصفهاني، مختصر المفردات في غريب القرآن (ص ١٣٢).

(٤) ابن القيم، مدارج السالكين (ص ٤٤٧).

مواضعها، وتنزيل الأمور منازلها، والإقدام في محل الإقدام، والإحجام في محل الإحجام^(١).

٣- الحكمة هي: (القصد والاعتدال، وإدراك العلل والغايات، والبصيرة المستنيرة التي تهديه للصالح الصائب من الحركات والأعمال)^(٢).

وذكر ابن القيم بأن الحكمة حكمتان: علمية، وعملية.

فالعلمية هي الاطلاع على بواطن الأشياء، ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها خلقاً وأمراً، قدراً وشرعاً، والعملية هي وضع الشيء في موضعه^(٤).

ويتضح مما سبق أن الحكمة في مفهومها إصابة الحق ووضع الشيء في موضعه، وهذا يتفق مع معنى الوسطية التي تعني العدل والخيرية، فالالتزام بالوسطية عين الحكمة والانحراف عن الوسطية يخالف الحكمة.

سادساً: البينية:

إن إطلاق لفظ البينية يدل على وقوع شيء بين شيئين أو أشياء وقد يكون ذلك حساً أو معنى، وليست البينية مجرد الظرفية، وإنما هي التي تعطي مدلولاً عملياً على أن هذا الأمر فيه اعتدال وتوازن وبُعد عن الغلو والتطرف أو الإفراط أو التفريط^(٥).

(١) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان، (ص ٣٣٢).

(٢) سيد قطب، ظلال القرآن (١/ ٣١٢).

(٣) ابن القيم، مدارج السالكين، (ص ٤٤٨).

(٤) ناصر العمر، الوسطية في ضوء القرآن الكريم، (ص ١١٧-١٢١).

(٥) الطبري، تفسير الطبري، (٢/ ٦).

ومن أقوال العلماء في توضيح علاقة البينية بالوسطية ما قاله الطبري في تفسيره لقوله تعالى: ﴿... جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ ...﴾ (سورة البقرة) ، فقال: (وإنما وصفهم بأنهم وسط لتوسطهم في الدين، فلا هم أهل غلو فيه، غلو النصارى الذين غلوا بالترهب، ولا هم أهل تقصير فيه تقصير اليهود الذين بدلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم... ، ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك)^(١).

مظاهر الوسطية في الإسلام وملامحها:

لقد تجلت وسطية الإسلام، لتشمل جميع شؤون حياة المسلم وفي كل جوانب الإسلام، فالإسلام وسط في الاعتقاد، والتعبد، والأخلاق، والتشريع والنظام، وسأبين بإيجاز وسطية الإسلام في العبادات كنموذج لمظاهر الوسطية في الإسلام رغم شمولها لكافة جوانب الحياة، فكل تعاليم الإسلام جاءت بالعدل والخيرية والوسط:

وسطية الإسلام في العبادات:

جاء الإسلام وسطاً في عباداته بين المناهج السائدة فيما يتعلق بالعبادة تفريطاً وإفراطاً، بين النصارى الذين اتبعوا منهج الإفراط والغلو، وابتدع رهبانية قاسية على النفس، تحرم الزواج، وتمنع الزينة وطيبات الرزق قال تعالى: ﴿... وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ (سورة الحديد)، قال السعدي في تفسيره

(١) الطبري، تفسير الطبري، (٦/٢).

(الرهبانية: العبادة، فهم ابتدعوها من عند أنفسهم والتزموا لوازم ما كتبها الله عليهم، ولا فرضها)^(١).

وأما منهج الجفاء والتفريط والتقصير، فيمثلته اليهود الذين قدسوا المادة، وجعلوا القيم المادية محور الحياة، وأغرقوا في الشهوات، وقصروا في أداء العبادات.

فالإسلام يعتبر الحياتين، ويجعل الدنيا مزرعة الآخرة وينكر على الذين غلو في عبادة الله واتبعوا رهبانية ابتدعوها، وأنكر على الآخرين الذين انهمكوا في الترف والشهوات، وأهملوا في العبادات.

نهى الله سبحانه وتعالى عن الغلو في العبادة فقال سبحانه وتعالى في بني إسرائيل: ﴿... وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا فَآتَيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ أَجْرَهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ ٢٧﴾ (سورة الحديد). قال القاسمي: (الرهبانية هي المبالغة في العبادة، والانقطاع عن الناس، وإيثار العزلة والتبتل).

كما نهى الله سبحانه وتعالى عن التفريط والتضييع والإهمال في أداء العبادات واتباع الشهوات فقال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيًّا ٥٩﴾ (سورة مريم)، قال السعدي في تفسيره: (فأضاعوا الصلاة التي أمروا بالمحافظة عليها وإقامتها فتهاونوا بها وضيعوها، وإذا ضيعوا الصلاة التي هي عماد الدين... كانوا لما سواها من دينهم أضيع)^(٢).

(١) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان، (ص ٨٤٣).

(٢) المرجع السابق، (ص ٤٩٧).

وأمر سبحانه وتعالى بطريق الوسط والاعتدال بين عبادة المادة ونسيان حق الروح، وبين إزهاق الروح وإهمال حق البدن^(١).

قال تعالى: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَفْسِكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (سورة القصص)، قال السعدي في تفسيره: (أي قد حصل عندك من وسائل الآخرة ما ليس عند غيرك من الأموال فابتغ بها ما عند الله، وتصدق ولا تقتصر على مجرد نيل الشهوات وتحصيل اللذات، ولا تأمرك أن تتصدق بجميع مالك وتبقى ضائعاً، بل أنفق لآخرتك، واستمتع بدنياك استمتاعاً لا يثلم دينك، ولا يضر بآخرتك)^(٢).

وكان نبينا محمد ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم قد اتبعوا وطبقوا منهج الوسطية في الإسلام بصورة مثالية فريدة في جميع شؤون الدين والدنيا والآخرة فكانوا يعطون للدنيا حقها وللآخرة حقها بالقسطاس المستقيم، فالدين عصمة أمره، وملاك حياته، والدنيا فيها معاشه، والآخرة إليها معاده ومصيره.

وكان ﷺ يربي أصحابه على التوازن والتوسط بين دينهم ودنياهم وأخراهم، وإذا رأى في بعضهم غلواً في جنب من جوانب عباداتهم وأخلاقهم ومعاملاتهم أصلحه، وأرشد إلى سبيل التوازن والتوسط والاعتدال، فلما رأى من بعض أصحابه إفراطاً وغلواً في الدين والعبادات حذرهم منها ووجههم وأرشدهم إلى الصواب وردهم إلى سواء الصراط.

(١) زيد الزيد، الوسطية في الإسلام (ص ٤٥).

(٢) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان، (ص ٦٢٣).

وسأذكر بعض الأحاديث النبوية الصحيحة التي رسم فيها نبينا محمد ﷺ الوسطية في العبادة وحث على الاقتصاد والاعتدال وكرهية التشدد فيها والاقتصاد على ما يطاق منها والابتعاد عن تكلف ما لا يطاق .

١- عن أنس رضي الله عنه قال : (جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادة النبي ﷺ فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا : وأين نحن من النبي ﷺ قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر قال أحدهم أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ، وقال آخر أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال آخر أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً ، فجاء رسول الله ﷺ إليهم فقال أنتم الذين قلتم كذا وكذا ، أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له لكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني^(١) .

٢- عن أبي العباس قال : سمعت عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما قال لي النبي ﷺ : (ألم أخبر أنك تقوم الليل وتصوم النهار قلت إني أفعل ذلك قال فإنك إذا فعلت ذلك هجمت عينك ونفدت نفسك وإن لنفسك حقاً ولاهلك حقاً فصم وأفطر وقم وتم)^(٢) .

٣- عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال : ((دخل النبي ﷺ فإذا حبل ممدود بين السارين فقال : ما هذا الحبل؟ قالوا : هذا حبل لزينب ، فإذا فترت تعلقت ، فقال النبي ﷺ : لا ، حلوه ، ليصل أحدكم شاطئه ، فإذا فتر فليقع)^(٣) .

(١) صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب الترغيب في النكاح ، برقم : (٤٦٧٥) .

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الجمعة ، باب ما يكره من ترك قيام الليل لمن كان يقومه ، برقم : (١٠٨٥) .

(٣) صحيح البخاري ، كتاب التهجد ، باب ما يكره من التشديد في العبادة ، برقم : (١١٥٠) .

٤ - عن عائشة رضي الله عنها قالت : (كَانَتْ عِنْدِي امْرَأَةٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ ،
فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : مَنْ هَذِهِ ؟ قُلْتُ : فُلَانَةٌ ، لَا تَنَامُ اللَّيْلَ
- تَذْكُرُ مِنْ صَلَاتِهَا - فَقَالَ : مَهْ ، عَلَيْكُمْ مَا تُطِيقُونَ مِنَ الْأَعْمَالِ فَإِنَّ اللَّهَ
لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا)^(١).

الأمن الفكري (المفهوم والأهمية)

مفهوم الأمن الفكري:

الأمن في اللغة : طمأنينة النفس وزوال الخوف^(٢) ، وأما في الاصطلاح
فهو أَمْنُ الإنسان على كل ما يخاف عليه من ضرورات وحاجيات
وكماليات ، ومنها ما يعرف بالضرورات الخمس ، الدين ، والنفس ،
والعقل ، والمال ، والعرض^(٣).

والأمن الفكري مناط العقل الذي هو أساس التفكير فإذا صح العقل
صح الفكر .

فقد عرفه أحد الباحثين بأنه (هو انضباط عملية التفكير لدى الأفراد
والباحثين في إطار الثوابت الأساسية في الإسلام ، وبما يخدم هذا التفكير
ويبينه ولا يهدمه)^(٤).

(١) صحيح البخاري ، كتاب التهجد ، باب ما يكره من التشديد في العبادة ، برقم :
(١١٥١).

(٢) انظر : مختار الصحاح ، (ص ٢٣) ، والمعجم الوسيط (ص ٢٨).

(٤) سعيد الوادعي ، الأمن الفكري الإسلامي ، مجلة الأمن والحياة ، العدد : (١٨٧) ،
(ص ٥٠-٥٢).

(٤) عبد العزيز العسكر ، ندوة الأمن الفكري ، جريدة عكاظ ، العدد : ١١٢٤٧ ،
محرم (٢٧).

ولأهمية منهج الوسطية في الفكر السليم يعرف أحد الباحثين الأمن الفكري بأنه (سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية وتصوره للكون بما يزول به أما إلى الغلو والتنطع أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة)^(١).

أهمية الأمن الفكري:

كرّم الله سبحانه وتعالى الإنسان وأنعم عليه بالعقل الذي تفضل به على سائر المخلوقات، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ (سورة الإسراء).

ذكر السعدي في تفسيره بأن من وجوه الإكرام التي كرم الله سبحانه وتعالى الإنسان وفضله به على المخلوقات الأخرى، العلم والعقل، وإرسال الرسل، وإنزال الكتب، وأنعم عليهم بالنعم الظاهرة والباطنة^(٢)، ولأهمية العقل والتفكير أمر سبحانه وتعالى في كثير من الآيات بهما قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة).

(١) سعيد الوادعي، الأمن الفكري الإسلامي، مجلة الأمن والحياة، العدد: ١٨٧، (ص ٥٠-٥٢).

(٢) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان، (ص ٤٦٢).

ذكر المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿... لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ (سورة البقرة) أي: لمن لهم عقول يُعْمَلُونَهَا فيما خُلِقَتْ لَهُ، فَعَلَى حَسَبِ مَا مِنْ اللَّهِ عَلَى عَبْدِهِ مِنَ الْعَقْلِ، يَنْتَفِعُ بِالْآيَاتِ وَيَعْرِفُهَا بِعَقْلِهِ وَفِكْرِهِ وَتَدْبِرِهِ^(١).
وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْظُمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ مِثْلَ خِزْفٍ ثُمَّ تَذْكُرُوا مَا بِصَاحِبِكُمْ مِنْ جَنَّةٍ...﴾ (سورة سبأ).

فالأمن الفكري في الإسلام ذو أهمية، لأنه فكر رسالة سماوية لهذه الأمة الإسلامية ومن نتائجه وحدة الاعتقاد والفكر ووحدة السلوك، وهو التزام، واعتدال ووسطية، وهو حماية عقل الإنسان المسلم وفكره ورأيه في إطار الثوابت الأساسية والحقوق المشروعة المنبثقة من الإسلام عقيدة وشرعية حياة^(٢).

وللأمن الفكري أهميته في حياة كل إنسان مسلم، فهو يُحدِّد من خلال فهمه للنصوص والتأمل في آيات الله الكونية وتصوره للحياة ووجوده فيها والغاية من ذلك، وعلاقته بربه وعلاقته بالآخرين، وماله من حقوق، وما عليه من واجبات.

ومتى كان الإنسان معتدلاً في تفكيره متوازناً في تدبره، متبعاً المنهج الوسطي غير مغال ومجاف استطاع بتوفيق الله سبحانه وتعالى أن يعيش آمناً مطمئناً.

ويحدد أحد الباحثين^(٣) تميز الأمن الفكري الإسلامي بما يلي:

-
- (١) المرجعة السابق، (ص ٧٨).
 - (٢) علي الجحني، رؤية الأمن الفكري، (ص ٢٥٠-٢٥١).
 - (٣) سعيد الوادعي، مجلة الأمن، العدد: ٨٧، (ص ٥١).

- ١- إنه فكر متميز عن سائر الأفكار الأخرى لأنه فكر رسالة سماوية تدعو إلى عبادة الله وحده، وهذا يتطلب حماية هذا الفكر من الانحراف.
- ٢- إنه فكر متميز عن سائر الأفكار الأخرى لأنه نتاج التفكير في فهم النصوص الشرعية، والمبادئ التي تنظم حياة المجتمعات الإسلامية.
- ٣- إنه فكر ينتمي إلى الأمة الإسلامية التي وصفها سبحانه وتعالى بالوسطية قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِّنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ (سورة آل عمران).

وعن أهمية الفكر وإصلاحه يقول ابن القيم -رحمه الله-: (ومن المعلوم أن إصلاح الخواطر أسهل من إصلاح الأفكار، وإصلاح الأفكار أسهل من إصلاح الإرادات، وإصلاح الإرادات أسهل من تدارك فساد العمل، وتداركه أسهل من قطع العوائد. فأنفع الدواء أن تشغل نفسك بالفكر فيما يعينك دون ما لا يعينك، فالفكر فيما لا يعينك باب كل شر).

ويصف رحمه الله النفس الإنسانية مثل الرحي تدور بما يلقي فيها من أفكار أن كانت خير أو شر، فيقول: (أن النفس مثلها كمثل رحي تدور بما يلقي فيها، فإن ألقيت فيها حباً دارت به، وإن ألقيت فيها زجاجاً وحصى وبعراً دارت به)^(١).

وفي بيان أهمية الأمن الفكري يقول صاحب السمو الملكي الأمير نايف ابن عبد العزيز وزير الداخلية: (إن الأمن الفكري جزء من منظومة الأمن العام في المجتمع، بل هو ركيزة كل أمن وأساس لكل استقرار، وأن مبعثه

(١) ابن القيم، الفوائد، (ص ٢٤١-٢٤٢).

ومظهره التزام بالآداب والضوابط الشرعية والمرعية التي ينبغي أن يأخذ بها كل فرد في المجتمع^(١).

إن الفكر السليم يعد أساس الأمن الشامل بجميع أنواعه إذ أنه أصل استقامة الأقوال والأفعال للإنسان، ومصدر كل خير وهدى ورشد، وأساس منهج الوسطية والاعتدال والتوازن، به يعيش المسلم الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة، وينعم المجتمع بالأمن والاستقرار والتقدم والرخاء.

الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية

(المفهوم وموقف الإسلام)

مفهوم الانحراف الفكري:

الانحراف في اللغة، الميل إلى الحرف أي الطرف، وهو العدول عن الشيء^(٢)، فالانحراف هو الخروج عن جادة الصواب، والبعد عن الوسط المعتدل، وترك الاتزان، والتمسك بجانب الأمر دون حقيقته^(٣).

ويكون الانحراف الفكري باختلال في فكر الإنسان وعقله والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه وتصوراته وتوجهاته للأمور الدينية والسياسية، إما إلى الإفراط أو إلى التفريط.

(١) مجلة الأمن والحياة، العدد: ٢٠٢، السنة الثامنة عشرة، ربيع الأول ١٤٢٠هـ- يوليو ١٩٩٩م، (ص ١٦).

(٢) انظر: مقاييس اللغة، (ص ٢٣٧)، والمعجم الوسيط (ص ١٦٧).

(٣) محمد الزحيلي، الإسلام والشباب (ص ١١٣).

مفهوم الإرهاب:

أصبح الإرهاب ظاهرة دولية تهدد حياة الأفراد والجماعات وتزعزع أمن واستقرار المجتمعات والأمم، والإرهاب في مجمله هو الاعتداء على الآخرين بقتل أو جرح أو إضرار على وجه الغيلة، وإخافة الناس بسلب الأمن الظاهر عنهم^(١).

ومن أكثر التعاريف شمولاً للإرهاب هو تعريف وزراء الداخلية العربي طبقاً للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب عام ١٩٩٨ م.

فقد جاء في الاتفاقية بأن الإرهاب هو (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حرياتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).

كما عرفت الاتفاقية الجرائم الإرهابية بأنها (أي جريمة أو الشروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي)^(٢).

وكذلك التعريف الذي أصدرته رابطة العالم الإسلامي من خلال المجمع الفقهي الإسلامي في دورته السادسة عشرة التي عقدت في شهر

(١) صالح عبد العزيز آل الشيخ، مجلة الإمامة، العدد: ١٧٥٧، السبت ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ.

(٢) مجلة الأمن والحياة، العدد: ٢٠٩، شوال ١٤٢٠ هـ، (ص ١٣).

شوال ١٤٢٢ هـ ونصه (الإرهاب: هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه) ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصور الخرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأماكن العامة أو الخاصة، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه وتعالى المسلمين عنها)^(١).

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تحديد أهم خصائص الإرهاب والجرائم الإرهابية فيما يلي:

- ١ - يقوم به فرد أو جماعة أو منظمة أو دولة.
- ٢ - تتنوع أسبابه ودوافعه، ومنها: أسباب دينية، وشخصية، وتربوية، وعوامل اجتماعية.
- ٣ - ترتكب الجرائم الإرهابية عمداً.
- ٤ - يتصف العمل الإجرامي بالعنف والقسوة والقوة والتهديد، والتخريب.
- ٥ - أن الجرائم الإرهابية تحدث الرعب والخوف والفرع والقلق للأفراد والجماعات.

(١) مجلة الرابطة، العدد: ٤٤٦، ذو الحجة ١٤٢٢ هـ - مارس ٢٠٠٢ م (ص ١٤ - ١٦).

٦- إلحاق الضرر بالأنفس البريئة، والأموال المعصومة .

٧- أن الإرهاب والجرائم الإرهابية لا يقره دين ولا قوانين، ولا فطرة الإنسان .

موقف الإسلام من الجرائم الإرهابية:

يحرم الإسلام الإرهاب بمعناه اليوم الذي يتمثل في سفك الدماء البريئة، وإتلاف الأموال المعصومة، وإخافة الناس، وزعزعة أحوالهم وأمنهم، والسعي في الأرض بالفساد؛ فهذه الأعمال الإجرامية لا يقرها شرع ولا عقل ولا فطرة .

فالله سبحانه وتعالى حرم قتل النفس بغير حق قال تعالى: ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ١٥١﴾ (سورة الأنعام)، قال الشيخ السعدي: المقصود بالنفس في الآية هي (النفس المسلمة، من ذكر وأنثى، صغير وكبير، بر وفاجر، ونفس الكافر التي قد عصمت بالعهد والميثاق)^(١) .

وبيّن الله سبحانه وتعالى الجزاء العظيم لمن يقتل مؤمناً متعمداً قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً ٩٣﴾ (سورة النساء)، وقال تعالى: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَآئِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ ٣٢﴾ (سورة المائدة)، ذكر ابن

(١) عبد الرحمن السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام الكريم المنان، (ص ٢٨٠).

كثير في تفسيره عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿... مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ (سورة المائدة) أي من قتل نفساً واحدة حرمها الله فهو مثل من قتل الناس جميعاً، وإحيائها ألا يقتل نفساً حرمها الله فذلك الذي أحيا الناس جميعاً، وقال الحسن البصري: (فكأنما قتل الناس جميعاً قال وزوراً، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً قال: أجراً)^(١).

وقد عظم نبينا محمد ﷺ من الاعتداء على النفس والمال والعرض فقال ﷺ في حجة الوداع: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا)^(٢).

وقال ﷺ: (لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالنِّيبُ الزَّانِي وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ)^(٣).

كما أن الإسلام حرم قتل نفس المسلم إلا بالحق فكذلك حرم قتل أنفس الكفار الذين لهم ذمة أو عهد وأمان، فقد روى البخاري في صحيحه عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: (قَالَ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا تُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا)^(٤)، كما روى

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، (ص ٤٦-٤٨).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي ﷺ، برقم: (٢١٣٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى أن النفس بالنفس والعين، برقم: (٦٣٧٠).

(٤) صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، برقم: (٢٩٣٠).

البخاري أن أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنهما أتت النبي ﷺ بعام الفتح . . . فقال ﷺ : (قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أَجَرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ قَالَتْ أُمَّ هَانِئٍ وَذَلِكَ ضُحًى) ^(١).

وبالنظر في حوادث التفجيرات التي وقعت في الرياض ومحاولات التفجيرات التي وقعت في المدينة المنورة ومكة المكرمة، إن هذه الأعمال فيها الاعتداء على حرمة النفوس المعصومة المسلمة والكافرة، وإفساداً في الأرض وترويع أمن الناس وإتلاف للأموال المعصومة.

وفيما يلي نص بيان هيئة كبار العلماء بشأن حوادث التفجيرات فإن مجلس هيئة كبار العلماء في جلسته الاستثنائية المنعقدة في مدينة الرياض أمس استعرض حوادث التفجيرات التي وقعت في مدينة الرياض مساء يوم الاثنين الماضي وما حصل بسبب ذلك من قتل وتدمير وترويع وإصابات لكثير من الناس من المسلمين وغيرهم.

ومن المعلوم أن شريعة الإسلام قد جاءت بحفظ الضروريات الخمس وحرمت الاعتداء عليها وهي الدين والنفس والمال والعرض والعقل . ولا يختلف المسلمون في تحريم الاعتداء على الأنفس المعصومة والأنفس المعصومة في دين الإسلام إما أن تكون مسلمة فلا يجوز بحال الاعتداء على النفس المسلمة وقتلها بغير حق ومن فعل ذلك فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب العظام يقول الله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ (سورة النساء).

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب الصلاة في الثوب الواحد ملتحقاً به، برقم: (٣٤٤).

ويقول سبحانه: ﴿... إِنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ (سورة المائدة). قال مجاهد - رحمه الله - في الإثم: (وهذا يدل على عظم قتل النفس بغير حق). ويقول النبي ﷺ: (لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ وَالثَّيْبُ الزَّانِي وَالْمَارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ لِلْجَمَاعَةِ)^(١).
ويقول النبي ﷺ: (أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ)^(٢).
متفق عليه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وفي سنن النسائي عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: (لَزَوَالُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ قَتْلِ رَجُلٍ مُسْلِمٍ)^(٣).

(وَنَظَرَ ابْنُ عُمَرَ يَوْمًا إِلَى الْبَيْتِ أَوْ إِلَى الْكُعْبَةِ فَقَالَ مَا أَغْظَمَكَ وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكَ وَالْمُؤْمِنُ أَغْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللَّهِ مِنْكَ)^(٤)، كل هذه الأدلة وغيرها كثير تدل على عظم حرمة دم المرء المسلم وتحريم قتله لأي سبب من الأسباب إلا ما دلت عليه النصوص الشرعية فلا يحل لأحد أن يعتدي على مسلم بغير حق يقول أسامة بن زيد رضي الله عنهما: (بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى

(١) صحيح البخاري، كتاب الديات، باب قول الله تعالى: (أن النفس بالنفس والعين...)، برقم: (٦٣٧٠).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب: فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا، برقم: (٢٤).

(٣) سنن النسائي، كتاب تحريم الدم، باب تعظيم الدم، برقم: (٣٩٢٢).

(٤) سنن الترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في تعظيم المؤمن، برقم: (١٩٥٥).

الْحُرْقَةُ فَصَبَّخْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ وَلَحَقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِّنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ فَلَمَّا عَشَيْنَاهُ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَكَفَّ الْأَنْصَارِيُّ فُطِعَتْهُ بِرُمَحِي حَتَّى قَتَلَتْهُ فَلَمَّا قَدَمْنَا بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ يَا أَسَامَةَ أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ قُلْتُ: كَانَ مُتَعَوِّدًا فَمَا زَالَ يَكْرُرُهَا حَتَّى تَمَيَّتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ^(١)، وهذا يدل أعظم الدلالة على حرمة الدماء فهذا رجل مشرك وهم مجاهدون في ساحة القتال لما ظفروا به وتمكنوا منه نطق بالتوحيد فتأول أسامة رضي الله عنه قتله على أنه ما قالها ألا ليكفوا عن قتله، ولم يقبل النبي ﷺ عذره وتأويله وهذا من أعظم ما يدل على حرمة دماء المسلمين وعظيم جرم من يتعرض لها، وكما أن دماء المسلمين محرمة فإن أموالهم محرمة محترمة بقول النبي ﷺ: (إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا فِي بَلَدِكُمْ هَذَا)^(٢). أخرج مسلم وهذا الكلام قاله النبي ﷺ في خطبة يوم عرفة وأخرج البخاري ومسلم نحوه في خطبة يوم النحر.

وبما سبق يتبين تحريم قتل النفس المعصومة بغير حق. ومن الأنفس المعصومة في الإسلام . . أنفس المعاهدين وأهل الذمة والمستأمنين فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: (مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنْ رِيحَهَا ثُوِّجَتْ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَامًا)^(٣).

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب بعث النبي صلى الله عليه وسلم أسامة، برقم: (٣٩٣٥).

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم، برقم: (٢١٣٧).

(٣) صحيح البخاري، كتاب الجزية، باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم، برقم: (٢٩٣٠).

ومن أدخله ولي الأمر المسلم بعقد أمان وعهد فإن نفسه وماله معصوم لا يجوز التعرض له ومن قتله فإنه كما قال النبي ﷺ: (لَمْ يَرْحُ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ)، وهذا وعيد شديد لمن تعرض للمعاهدين ومعلوم أن أهل الإسلام ذمتهم واحدة، يقول النبي ﷺ: (الْمُؤْمِنُونَ تَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ)^(١).

ولما أجارت أم هانئ رضي الله عنها رجلاً مشركاً عام الفتح وأراد علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن يقتله ذهب للنبي ﷺ فأخبرته فقال ﷺ: (قَدْ أُجْرْنَا مَنْ أُجْرْتَ يَا أُمَّ هَانِئٍ)^(٢). أخرج البخاري ومسلم. والمقصود أن من دخل بعقد أمان أو بعهد من ولي الأمر لمصلحة رآها فلا يجوز التعرض له ولا الاعتداء لا على نفسه ولا ماله، إذا تبين هذا فإن ما وقع في مدينة الرياض من حوادث التفجير أمر محرم لا يقره دين الإسلام، وتحريمه جاء من وجوه:

- ١ - أن هذا العمل اعتداء على حرمة بلاد المسلمين وترويع للآمنين فيها.
- ٢ - أن فيه قتلاً للأنفس المعصومة في شريعة الإسلام.
- ٣ - أن هذا من الإفساد في الأرض.
- ٤ - أن فيه إتلافاً للأموال المعصومة.

وأضاف البيان أن مجلس هيئة كبار العلماء إذ يبين حكم هذا الأمر ليحذر المسلمين من الوقوع في المحرمات المهلكات ويحذرهم من مكائد

(١) سنن النسائي، كتاب القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، برقم: (٤٦٦٥).

(٢) صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب ما جاء في زعموا، برقم: (٥٦٩٢).

الشیطان فإنه لا يزال بالعبد حتى يوقعه في المهلك إما بالغلو بالدين وإما بالجفاء عنه ومحاربته والعياذ بالله والشیطان لا يبالي بأيهما ظفر من العبد لأن كلا طريقي الغلو والجفاء من سبل الشیطان التي توقع صاحبها في غضب الرحمن وعذابه .

وما قام به من نفذوا هذه العمليات من قتل أنفسهم بتفجيرها فهو داخل في عموم قول النبي ﷺ : (مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(١) ، وأخرجه أبو عوانة في مستخرجه من حديث ثابت بن الضحاک رضي الله عنه . وفي صحيح مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : (مَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ فَحَدِيدَتُهُ فِي يَدِهِ يَتَوَجَّأُ بِهَا فِي بَطْنِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ شَرَبَ سَمًا فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَحَسَّاهُ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا وَمَنْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ فَقَتَلَ نَفْسَهُ فَهُوَ يَتَرَدَّى فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَالِدًا مُخَلَّدًا فِيهَا أَبَدًا)^(٢) . وهو في البخاري بنحوه . ثم ليعلم الجميع أن الأمة الإسلامية اليوم تعاني من تسلط الأعداء عليها من كل جانب وهم يفرحون بالذرائع التي تبرر لهم التسلط على أهل الإسلام وإذلالهم واستغلال خيراتهم فمن أعانهم في مقصدهم وفتح على المسلمين وبلاد الإسلام ثغرا لهم فقد أعان على انتقاص المسلمين والتسلط على بلادهم وهذا من أعظم الجرم ، كما أنه يجب العناية بالعلم الشرعي المؤصل من الكتاب والسنة وفق فهم سلف الأمة وذلك في المدارس والجامعات

(١) صحيح البخاري ، كتاب الأدب ، باب ما ينهى من السباب واللعن ، برقم : (٥٥٨٧) .

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الإيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه وأن من قتل ، برقم : (١٥٨) .

وفي المساجد ووسائل الإعلام كما أنه تجب العناية بالأمر بالمعروف والنهي على المنكر والتواصي على الحق فإن الحاجة بل الضرورة داعية إليه الآن أكثر من أي وقت مضى وعلى شباب المسلمين إحسان الظن بعلمائهم والتلقي عنهم وليعلموا أن مما يسعى إليه أعداء الدين الوقعة بين شباب الأمة وعلمائها وبينهم وبين حكاهم حتى تضعف شوكتهم وتسهم السيطرة عليهم فالواجب التنبه لهذا^(١).

ومما سبق ومما دلت عليه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة وأقوال العلماء في بيان موقف الإسلام من الإرهاب والجرائم الإرهابية، يمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

١- إن الإسلام يحرم الجرائم الإرهابية ويحفظ الإنسان في دينه وعقله وحياته وماله وعرضه .

٢- حرم الإسلام قتل النفس بغير حق ، ووعده بالجزاء العظيم لمن يقتل مؤمناً متعمداً .

٣- حرم الإسلام قتل أنفس الكفار الذين لهم ذمة أو عهد وأمان .

٤- حرم الإسلام البغي والظلم والأذى والفساد في الأرض .

٥- أمر الإسلام بالابتعاد عن كل ما يثير الفتنة بين الناس وحذر من مخاطرها .

٦- نهى الإسلام عن نوازع الشر المؤدية إلى التخويف والترجيع والقتل بغير حق .

٧- وجه الإسلام الأفراد والجماعات للوسطية والاعتدال في جميع شؤون

(١) بيان لهيئة كبار العلماء، جريدة المدينة، العدد: ١٤٦٣١، إصدار ١٤ ربيع الأول، ١٤٢٤هـ.

حياتهم ، ومختلف جوانب دينهم ، ونهى عن التطرف والغلو والجفاء والإفراط والتفريط .

٨- أمر الإسلام بالسماحة واليسر والتيسر ورفع الحرج ، والبعد عن التشدد والقسوة والعنف .

٩- أن دعوة الإسلام تقوم على الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن .

الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية

(أهم الأسباب وأهم المخاطر)

أهم أسباب الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية:

تتعدد أسباب الانحرافات الفكرية والسلوكية وتتنوع حسب البيئات والمجتمعات ، والظروف والاحوال ، والزمان والمكان ، وسأعدد بإيجاز أهم هذه الأسباب بصفة عامة ، حسب ماتسمح به صفحات البحث ، واترك البيات والتفصيل لبحوث قادمة إن شاء الله .

وسيتم تقسيمها إلى أربعة أسباب رئيسة وهي : أسباب دينية تتعلق بالجهل بحقائق الإسلام ، وأسباب نفسية تتصل بالمشكلات النفسية لدى الفرد ، وأسباب تربوية تتعلق بالقصور في الأساليب التربوية من المؤسسات التربوية . وأسباب اجتماعية عامة تتعلق بالمجتمع ومؤسساته ، ويندرج تحت هذه الأسباب أسباب فرعية سيتم ذكرها .

أولاً: أسباب دينية^(١) وتشمل:

- ١ - الجهل بالكتاب والسنة .
- ٢ - اتباع المتشابه من القرآن الكريم وترك المحكم .
- ٣ - الجهل بمقاصد الشريعة الإسلامية .
- ٤ - عدم الإحاطة بأصول الشريعة وفروعها .
- ٥ - تعطيل بعض نصوص السنة بدعوى تعارضها ، والجهل بطريقة الجمع بين الأدلة عند ظهور مظاهر التعارض .
- ٦ - الغلو في الدين .
- ٧ - الجهل بمراتب الأعمال .
- ٨ - عدم فهم حقيقة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .
- ٩ - مخالفة العلماء وعدم الرجوع إليهم .
- ١٠ - التقديس والطاعة العمياء لقيادات الجماعات المنحرفة .
- ١١ - التبعية والتعصب للآراء الفردية والمذهبية المذمومة .

ثانياً: أسباب نفسية وتشمل:

- ١ - حب الظهور والتباهي ولفت الأنظار .
- ٢ - الفشل والإحباط .

(١) انظر: خالد عبد الرحمن العك ، عوامل التطرف والغلو والإرهاب وعلاجها في ضوء القرآن والسنة ، (ص ٤٦ ، ٥٣) .
انظر: سليمان الحقييل ، حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب ، (ص ٢٠-٣٨) .
انظر: عبد الرحمن الميداني ، الوسطية في الإسلام ، (ص ٧٣-٨١) .

- ٣ - فقدان الثقة بالنفس والشعور بالنقص .
 - ٤ - التقليد والمحاكاة لمجاراة أقران السوء .
 - ٥ - أمراض نفسية عقلية .
 - ٦ - قلة منافذ التعبير عن المشاعر والانفعالات النفسية .
 - ٧ - قلة توفر فرص المشاركة الذاتية في الحياة الأسرية والمدرسية .
 - ٨ - الاغتراب الاجتماعي وما يؤثره من خروج عن قيم المجتمع .
 - ٩ - عدم مراعاة خصائص وحاجات النمو لدى الفرد .
 - ١٠ - عدم مراعاة الفروق الفردية لدى الأفراد من قبل الأسرة والمدرسة والمجتمع^(١) .
- ثالثاً: أسباب تربوية وتشمل :
- ١ - ضعف التربية الإسلامية الصحيحة من خلال الأسرة . وتتمثل في :
 - أ - القصور في الأساليب التربوية (التدليل الزائد أو القسوة والتشدد) .
 - ب - عدم مراعاة خصائص وحاجات أفراد الأسرة .
 - ج - قلة المتابعة والعناية والاهتمام بأفراد الأسرة .
 - د - التفكك وعدم الترابط بين أفراد الأسرة .
 - هـ - القدوة السيئة لأحد أو بعض أعضاء الأسرة .
 - و - التغير في بناء ووظائف الأسرة .

(١) انظر : عبد الرحمن العيسوي ، الإيمان والصحة النفسية ، (ص ٢٥) .

- ز - عدم التوسط في تلبية الحاجات المالية .
- ٢ - ضعف التربية الإسلامية الصحيحة من خلال المؤسسات التربوية (المدرسة - المعهد - الجامعة) وتشمل :
- أ - التركيز على المادة العلمية وإغفال الجانب التربوي .
- ب - القدوة السيئة من بعض المعلمين .
- ج - عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب .
- د - ضعف دور الإرشاد التربوي الطلابي .
- هـ - عدم وجود تنوع في الأنشطة اللاصفية التي تلبي قدرات واستعدادات وميول ورغبات الطلاب .
- و - عدم المساعدة في حل المشكلات الطلابية (النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية) .
- ز - القصور في أنظمة القبول والدراسة والانتظام والاختبارات التي يتسبب عنها التسرب أو الرسوب أو الفصل التي هي من أسباب الانحراف .
- ح - القصور في ربط المدرسة بالبيت للعناية والاهتمام بالطالب .
- رابعاً : عوامل اجتماعية عامة وتشمل :
- ١ - ضعف دور المسجد في أداء رسالته الإصلاحية .
- ٢ - تقصير وسائل الإعلام في أداء مسؤولياتها التربوية والاجتماعية .
- ٣ - أصدقاء السوء .
- ٤ - البطالة ونقص وجود فرص العمل .
- ٥ - وقت الفراغ وعدم إشغاله بما هو مفيد .

- ٦ - العوامل الاقتصادية مثل الفقر والعوز .
- ٧ - الغزو الفكري والثقافي والأخلاقي الخارجي .
- ٨ - الشعور بعدم وجود الحوار البناء ومناقشة الموضوعات الدينية والاجتماعية والسياسية .
- ٩ - عدم توفر أماكن للترفيه لقضاء وقت الفراغ .
- ١٠ - انتشار الإشاعات في المجتمع وعدم تصحيحها .
- ١١ - النزاعات والصراعات والظروف السياسية العالمية .
- ١٢ - التقدم السريع والشامل لوسائل الاتصال والتقنية وما لها من جوانب سلبية .
- ١٣ - التفكك وعدم الترابط بين أفراد المجتمع الواحد .
- ١٤ - السماح لصغار السن بالسفر إلى خارج البلاد .
- ١٥ - قلة الوعي والإدراك للتربية الوطنية .
- ١٦ - مؤامرات أعداء الإسلام .

أهم مخاطر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ومفاسدها:

يعد الانحراف الفكري أخطر أنواع الانحرافات ، وأشدّها تأثيراً في حياة الأفراد والجماعات والأمم ، ويكون أعظم خطراً عندما يتخذ من الدين ستاراً لينشر هذا الفكر والقيام بتلك الجريمة ، والمطالبة بالحقوق غطاءً للوصول لأهدافه ومآربه ، والدفاع عن الأمة سبيلاً للتغريب والتضليل على ضلاله .

وتعد مخاطر ومفاسد الجرائم الإرهابية التي هي نتاج الفكر المنحرف

الضال من أعظم ما أصاب الإسلام والمسلمين في وقتنا الحاضر من مصائب وفتن ، سفكت الدماء البريئة ، وأتلفت الأموال المعصومة ، وزلزلت أحوال الناس والأمة ، ونشرت الفساد في الأرض .

بيّن الشيخ محمد بن عثيمين - رحمه الله - أهم المفاصد التي تترتب على الأعمال الإجرامية في عملية التفجير التي وقعت في الخبر ليلة الأربعاء العاشر من صفر عام ١٤١٧ هـ . ومن المفاصد التي ذكرها ما يلي :

١ - أنه معصية لله ورسوله ، وانتهاك لحرماته ، وتعرض لللعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين .

٢ - تشويه سمعة الإسلام ، فإن أعداء الإسلام سوف يستقلون مثل هذا الحدث لتشويه سمعة الإسلام وتنفير الناس عنه مع أن الإسلام بريء من ذلك ، فأخلاق الإسلام صدق وبر ودماء ، والدين الإسلامي يحذر من هذا وأمثاله أشد تحذير .

٣ - أن الأصابع في الداخل والخارج سوف تشير إلى أن هذا من صنع الملتزمين بالإسلام ، مع أننا نعلم علم اليقين أن الملتزمين بشريعة الله حقيقة لن يقبلوا مثل ذلك ، ولن يرضوا به أبداً ، بل يتبرءون منه وينكرونه أعظم أنكار ، لأن الملتزم بدين الله حقيقة هو الذي يقوم بالدين الصحيح على ما يريد الله لا على ما تهوى نفسه ويمكن عليه ذوقه المبني على العاطفة الهوجاء والمنهج المنحرف .

٤ - من مفاصده أن كثيراً من العامة الجاهلين بحقيقة الالتزام بدين الله سوف ينظرون إلى كثير من الملتزمين البراء من هذا الصنيع نظرة عداً وتخوف وحذر وتحذير ، كما سمعنا عن بعض جهال العوام من تحذير أبنائهم من الالتزام .

٥- أنها توجب الفوضى في هذه البلاد التي ينبغي أن تكون أقوى بلاد العالم في الأمن والاستقرار، لأنها تشمل بيت الله الذي جعله مثابة للناس وأمناً، وفيها الكعبة البيت الحرام التي جعلها الله قياماً للناس تقوم بها مصالح دينهم ودنياهم، قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ ١٢٥﴾ (سورة البقرة)، وقال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِّلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْقَلَائِدَ ذَلِكَ لَتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٩٧﴾ (سورة المائدة).

٦- ومن مفسدها ما حصل بها من تلف النفوس والأموال وتضررها كما شاهد الناس في وسائل الأعلام ما شاهدوا منها، وأن القلوب لتنفجر والأكباد تتفتت والدموع تذرف حين يشاهد الأطفال على سرر التمريض ما بين مصاب بعينه أو أذنه أو يده أو رجله^(١).

ويضيف الشيخ صالح بن عبد العزيز آل الشيخ^(٢) أن من مفسد الأعمال الإجرامية الإرهابية التي وقعت في الرياض في الحادي عشر من ربيع الأول عام ١٤٢٤ هـ.

١- تفريق المجتمع وكرهه بعضه لبعض.

٢- ظهور البدع والأهواء.

٣- تسلط الأعداء على الأمة.

(١) مجلة الدعوة، العدد: ١٨٩٤، في ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٤ هـ - ٢٩ مايو ٢٠٠٣ م.

(٢) مجلة الإمامة، العدد: ١٧٥٧، السبت ٢٤ مايو ٢٠٠٣ م - ٢٣ ربيع الأول

١٤٢٤ هـ.

٤ - كثرة المظالم وعدم اضمحلالها .

هذا ويمكن إيجاز أهم المخاطر والمفاسد للانحراف الفكري والجرائم الارهابية فيما يلي :

١ - تعد الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية معصية لله ورسوله ، وانتهاك لحرماته ، وتعرض فاعلها للعنة الله تعالى والملائكة والناس أجمعين .

٢ - تعد الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية مخالفة وخارجة عن الدين الإسلامي في عقيدته الصحيحة وشريعته السمحة وتعاليمه السامية وأخلاقه الفاضلة ، فهي محرمة شرعاً .

٣ - تعد الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية سبباً لانتشار الفتن ، وفقدان الأمن ، وظهور الفرقة والانشقاق وحصول القلاقل بما تحدثه من الاعتداء على الناس في عقولهم وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم .

٤ - تؤثر الانحرافات الفكرية والسلوكية والجرائم الإرهابية في إفساد القيم الاجتماعية والعلاقات الأسرية والاجتماعية وتضعف الروابط الإسلامية على مستوى الأسرة والمجتمع والأمة ، فتظهر النزاعات والتوترات والصراعات .

٥ - تؤثر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية في اقتصاد وتنمية البلاد الإسلامية بما تحدثه من إتلاف للأموال والأنفس ، وهروب الأموال إلى خارج البلاد ، وانتشار البطالة ، وبما تؤثره في فقدان الأمن والاستقرار من ضعف التجارة والاستثمار والنشاط السياحي .

٦ - تؤثر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية في تشويه صورة الإسلام وتنفير الناس منه ، وإلصاق به هذه الأعمال الإرهابية وهو منه براء .

٧- تؤثر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية في الوقوف في مسار ونجاح الدعوة الإسلامية الصحيحة وانتشارها في جميع العالم ، وذلك بمحاربتها ووضع القيود والشروط لنشرها في جميع المجتمعات غير الإسلامية .

٨- تؤثر الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية انتشار الفتن ، والاشاعات ، والغيبة والنميمة ، والبغض والكراهية .

٩- تقوي الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية من أعداء الإسلام والمفسدين في الأرض ، وإعطائهم فرصة وتعلث لمحاربة الإسلام والمسلمين وزيادة تسلطهم عليهم .

١٠- تساعد الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية في ظهور وسرعة انتشار الدعوات الباطلة ، والأفكار الضالة ، والفرق المنحرفة ، وأصحاب الحقد والحسد والاهواء .

الوسطية في الإسلام وأثرها في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية

إن الوسطية في الإسلام ، صراط الله المستقيم ، فهي أصل كل استقامة ، وأساس كل عدل ، ومصدر كل أمن فكري وسلوكي واجتماعي ، وسبيل كل تحصين من الانحرافات والجرائم الإرهابية ، يعيش بها الأفراد والجماعات في سائر مراحل حياتهم ومختلف شؤون دينهم ودنياهم ، الحياة الطيبة الآمنة في الدنيا والآخرة .

وتعد الانحرافات الفكرية التي هي اختلال في فكر الإنسان وعقله والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه وتصوراته وتوجهاته للأمر إما

إلى الإفراط أو إلى التفريط (الغلو أو التقصير) سبباً للوقوع في الشبهات والاهواء ، وتجاوز الحدود في الأقوال والأفعال ، وإفساد القيم ، وانتشار الفتن ، وارتكاب الجرائم الإرهابية ، وفقدان الأمن والاستقرار .

ويعد الإرهاب وجرائمه بمعناه المعاصر الذي يتمثل في سفك الدماء البريئة ، وإتلاف الأموال المعصومة ، وإخافة الناس وزعزعة أمنهم ، والسعي في الأرض بالفساد ، نتيجة للانحرافات الفكرية والخروج عن المنهج الوسط المعتدل في الفكر والسلوك .

وتتضح العلاقة بين التربية على منهج الوسطية في الإسلام وتحقيق الأمن الفكري والسلوكي والاجتماعي ، والوقاية والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ، والعلاقة بين التجاوز والخروج عن الوسطية وبين الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية من خلال التعرف على أهم الآثار التربوية للتربية على الوسطية في الإسلام وماتحققه للفرد والمجتمع والأمة المسلمة من الأمن النفسي والفكري والاجتماعي ، والوقاية والتحصين من الانحرافات بكافة أنواعها والجرائم الإرهابية بجميع أشكالها ، حيث تحقق الوسطية في الإسلام بمعانيها وسماتها وملامحها التي تم التعرف عليها في الفصل الثاني الكثير من الآثار التربوية والثمار المباركة وسأكتفي بذكر نماذج منها في نقاط كمايلي :

١- تربية المسلم على خشية الله وطاعته ، واتباع أوامره واجتناب نواهيه مما يجنبه الانحرافات الفكرية والسلوكية والجرائم الإرهابية .

٢- تحقيق التربية على الوسطية في الإسلام للمسلم الاستقامة على الصراط المستقيم ولزوم المنهج القويم الذي يطهر النفوس من النزعات والميول والأهواء والشهوات والشبهات الفاسدة ، والظنون السيئة ، ويزكيها

بالعقيدة الصحيحة، والتقوى الخالصة، والأخلاق الفاضلة، والأعمال الصالحة، والسلوك القويم، فيتحقق الأمن الفكري والسلوكي لدى المسلم، وينجو من الانحرافات الفكرية، والجرائم الإرهابية .

٣- يكون المسلم متوسطاً ومعتدلاً في عقيدته وعبادته ومعاملته وأخلاقه، وفي كافة أمور دينه ودنياه، مبتعداً عن التطرف والغلو والإرهاب والجفاء والتقصير، فيتحقق له الأمن الفكري والتحصين من الانحراف الفكري والجرائم الارهابية .

٤- تربية المسلم على العدل والقسط والانصاف في كافة شؤون حياته مما يبعده عن الظلم والجور واتباع الهوى والتعدي بغياً على الإنسان في (دينه ودمه وعقله وماله وعرضه)

٥- بناء الفرد المسلم القوي في دينه وفكره، القادر على مواجهة الأفكار الضالة التي هي من أسباب الانحرافات الفكرية والسلوكية، المعتدل في منهجه، الواعي لحقوق نفسه وأسرته ومجتمعه وأمته .

٦- تربي المسلم على خصائص الإسلام ومميزاته من العدل والاستقامة والخيرية واليسر والتيسير ورفع الحرج، وتقيه من الظلم والانحراف، وكل ما ينافي الشريعة الإسلامية من التشدد والقسوة والعنف التي تكون من أسباب الجرائم والإرهاب .

٧- تنير البصيرة لدى المسلم وتحقق له الحكمة التي يدرك بها سبل الاستقامة، فيتبعها، ودواعي الانحراف فيجتنبها، فيستطيع التفريق بين الحق والباطل، وبين الخير والشر، وبين الأفكار السوية وأفكار الهدامة، وبين السلوك السليم والسلوك والمنحرف، فيتحصن بها من الانحرافات الضالة .

٨- تحقق الأمن النفسي والفكري والسلوكي لدى المسلم بما تحققه من طمأنينة وسكينة نفسية ويقين وثبات على الحق ، فيعيش حياة آمنة مطمئنة خالية من الاضطرابات النفسية التي تسبب الانحرافات بأنواعها المؤدية للجرائم الإرهابية .

٩ ظ إن الوسطية في الإسلام تربي المسلم على الأخلاق الفاضلة ، والقيم والآداب الإسلامية الصحيحة ، والعلاقات والروابط الأسرية والاجتماعية القوية ، وتبعده عن النزاعات والتوترات والصراعات والقلق والفتن التي تسبب الانحرافات والجرائم الإرهابية .

١٠- تحقق للأفراد والجماعات والمجتمعات الأمن والاستقرار والرخاء والنمو الاقتصادي في جميع المجالات ، وعلى مختلف المستويات بما تحققه من عدل وخيرية وأخوة وتعاون .

١١- تحقق للمجتمع الأمن الفكري والسلوكي والتحسين من الانحرافات الفكرية والجرائم الارهابية من خلال إيجاد المجتمع الذي رابطته العقيدة الصحيحة ، ودعوته دعوة الخير والإصلاح ، وعمله العمل الصالح ، ومنهجه الوسطية والاعتدال وعدم الإفراط والتفريط أو الغلو والتقصير .

١٢- أنها تحقق للمسلمين الخيرية والعزة والتمكين ، والقوة والنصر على الأعداء كما وعد الله سبحانه وتعالى أمة الإسلام بذلك ، فتقيهم من الذل والهون والفرقة والنزاع والشقاق .

١٣- إن السلوك الوسط السوي إنقاذ للأفراد والجماعات من مهالك الغلو والتطرف ، والجفاء والتقصير التي سببها البعد عن الوسطية والاعتدال .

١٤- تقي وتعالج وتصلح الجانحين والمنحرفين بأفضل الطرق وأحسن الوسائل المبنية على الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن .

مسؤوليات المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على الوسطية والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية

تعد التربية والتنشئة الاجتماعية للفرد عن طريق المؤسسات الدينية والتربوية والاجتماعية والإعلامية، بدءاً من الأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها من المؤسسات ذات الصلة بالتربية الأساس الذي تنمو فيه شخصيته، وتتكون معتقداته واتجاهاته وعاداته وتقاليده، كما تحدد القيم والمعايير التي يتعامل ويحكم بها على الأشياء والآخرين.

وسأتحدث عن مسؤوليات بعض هذه المؤسسات التربوية والاجتماعية (وهي: المنزل والمدرسة والمسجد) فيما يتعلق بتربية الأجيال على منهج الوسطية في الإسلام في جميع شؤون الحياة من أجل تحقيق أمنهم الفكري، وتحصينهم من عوامل الانحراف الفكري والجرائم الإرهابية التي منبعها الانحراف والتطرف عن منهج الوسطية إلى أحد الانحرافين إما الإفراط أو التفريط.

مسؤوليات المنزل:

لقد أوجب الإسلام على الآباء والأمهات تربية جميع أفراد الأسرة التربية الإسلامية الصحيحة القائمة على منهج الوسطية في الإسلام في جميع شؤون الحياة، وقد بين لنا نبينا محمد ﷺ الأثر العظيم للأسرة على تربية فطرة الناشئ فقال ﷺ: (كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ قَابِوَاهُ يَهُودًا أَوْ يُنَصْرَانًا أَوْ يُمَجَّسَانًا كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ هَلْ تَرَى فِيهَا جَدْعَاءَ)^(١)،

(١) صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ما قيل في أولاد المشركين، برقم: (١٢٩٦).

فمما لا شك فيه أن الأسرة عليها مسؤوليات كبيرة في تحقيق الأمن الفكري والسلوكي لأفرادها وتحصينهم من الفكر المنحرف والسلوك غير السوي .

ويمكن إيجاز أهم الأمور التي يجب على الأسرة الاهتمام بها فيما يتعلق بتربية أفرادها على منهج الوسطية في شؤون حياتهم وإبعادهم عن الانحرافين الإفراط والتفريط . وذلك كما يلي :

١ - العناية بتربيتهم على التربية الإسلامية الصحيحة بشمول وتوازن وتكامل ، فالاهتمام بكافة جوانب حياة الفرد النفسية والعقلية والعلمية والصحية . . . يحقق النمو الشامل والمتوازن في شخصية الفرد القادر على مواجهة مختلف المخاطر والتحديات والمشكلات ، والعناية بالتربية على فضيلة الوسطية والاعتدال في العقيدة والعبادة والمعاملات وكافة أمور دينهم ودنياهم يحقق استقامتهم على الصراط المستقيم ، والشعور بالطمأنينة والتخلص من القلق والاضطراب ، فالطمأنينة مصدر حصنهم من الانحراف ، والقلق من أسباب انحرافهم .

٢ - الاهتمام باختيار أساليب التربية المناسبة للملائمة لخصائص وحاجات النمو لدى الأفراد؛ لتحقيق أفضل الثمرات والقدرة على مواجهة الانحرافات باستخدام أساليب الحوار والمناقشة والإقناع تنمي الشعور بالذات والتقدير والنجاح والميل والرغبة والتواصل والإصلاح ، واستخدام أساليب القسوة والشدة والعنف تولد الصراع النفسي والاغتراب والانعزال والرفض لقيم المجتمع والحقد عليه .

٣ - العناية بالقدوة الحسنة من جميع أفراد الأسرة ، فهي تعد التربية العملية التي من خلالها تتربي الأجيال الصالحة ، فإذا طبق الوالدان منهج

الوسطية عملياً في حياتهم فإن ذلك ينعكس على جميع أفراد الأسرة وبالتالي يكون سبباً لخصانتهم من الانحراف .

٤- الاهتمام بمساعدة أفراد الأسرة في اختيار الأصدقاء الصالحين وتحذيرهم من أصدقاء السوء فهم مصدر كل شر وسبب كل انحراف .

٥- التربية على طاعة الله واتباع شرعه وحدوده ، والتحذير من تجاوز الحدود في الأقوال والأعمال ، والإجابة على استفساراتهم الدينية لمساعدتهم على الفهم الصحيح للدين الإسلامي ، والبعد عن المفاهيم الخاطئة والاجتهادات الباطلة التي تكون من أسباب الانحراف الفكري والسلوكي .

٦- التربية على الوعي والإدراك لمخاطر التطرف والغلو والتقصير والتفريط وآثارها على الفرد والمجتمع والأمة .

٧- التربية على الأخلاق الفاضلة والآداب الإسلامية مثل الرحمة والعطف والتواضع والتحاب التي تزيد في تماسك الأسرة والمجتمع ، والتحذير من البغض والكراهية والحقد والحسد التي تفكك الروابط الاجتماعية وتكون من أسباب الانحراف .

٨- التربية على مبادئ وأسس الإسلام التي تميز بها ، ومنها السماحة واليسر والتيسير والرفق ورفع الحرج ، والتحذير من القسوة والعنت والمشقة والعنف التي تكون من صفات المغالين في الدين .

٩- المتابعة والرقابة الواعية من مسؤول الأسرة يساعد على الانضباط واكتشاف الخلل والسلبيات وإصلاح الخلل .

مسؤوليات المؤسسات التربوية (المدرسة - المعهد - الجامعة):

رغم أن المؤسسات التربوية ليست هي الوحيدة بين مؤسسات المجتمع التي أناط بها تحصين أفراده (وخاصة الناشئة) ووقايتهم من الانحرافات الفكرية والسلوكية، إلا أنها تبقى الأكثر تأثيراً في ميدان إعداد المواطن المسلم الصالح في نفسه وأسرته ومجتمعه وأمته، لذا أصبحت التربية الحديثة تركز على أن تكون المدرسة مركزاً لخدمة المجتمع، ولتسليط الضوء على أهم مسؤوليات المؤسسات التربوية في تربية الطلاب على منهج الوسطية وتحصينهم من الانحرافات الفكرية والسلوكية يجب مراعاة ما يلي:

١- أن يكون جميع منسوبي المؤسسات التربوية (المدرسة - المعهد - الجامعة) قدوة صالحة في القول والعمل فيما يتعلق بتطبيق منهج الوسطية في جميع شؤون الحياة وخاصة المعلمين الذين ينظر إليهم الطلاب كقدوة صالحة.

٢- زيادة فعالية ربط المادة العلمية في مختلف المواد بواقع حياة الطلاب، والاستفادة منها في توجيه سلوكهم.

٣- زيادة فعالية التوجيه والإرشاد التربوي لجميع الطلاب وفي مختلف المراحل الدراسية والمتعلقة بترسيخ الوعي والإدراك لمخاطر الأفكار الهدامة والآراء الضالة.

٤- أن تشتمل الأنشطة اللاصفية على البرامج وتربية الطلاب على منهج الوسطية.

٥- شغل أوقات الفراغ لدى الطلاب بما هو صالح ومفيد للفرد والمجتمع.

٦- تكوين الاتجاهات السليمة لدى الطلاب، وتقويم وإصلاح الاتجاهات

السلبية والميول الانحرافية والمفاهيم الخاطئة التي توجد من الأسرة والمجتمع والمتعلقة بأمور الدين والدنيا، وتنمية الخبرات والمهارات الاجتماعية.

٧- تنمية الأسس الإسلامية الاجتماعية لدى الطلاب التي يحتاجها الفرد والمجتمع كالتعاون والتآخي والتواصي.

٨- تربية الطلاب على سماحة الإسلام كاليسر والرفق ورفع الحرج، وتعاليم الإسلام السامية التي تقوم على حفظ الدين والنفس والمال، وأساليب دعوته التي أساسها الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن.

٩- الاهتمام بالعلاقات الاجتماعية الإسلامية القائمة على التواد والتعاون والاحترام والتفاهم، حيث أن هذه العلاقة تعطي الطلاب فرصة الاستفادة من العملية الإرشادية التربوية، وبالتالي تزيد ثمرات العملية التربوية عن طريق بناء هذه العلاقات السليمة مع أساتذتهم ومعلميهم.

١٠- الاهتمام بالجوانب التربوية والممارسة العملية للقيم الإسلامية فلا يكفي تعليم الطلاب الحقائق والمعلومات المجردة والخبرات النظرية عن طريق الإلقاء والتلقين والاستماع والحفظ والتسميع فلا بد من النشاط الواقعي والمواقف الحية والممارسة العملية عن طريق المشاركة الفعلية للطلاب في القيم والاتجاهات والعادات الإسلامية المراد الالتزام بها وذلك حتى لا يكون تطبيقها منحرفاً عن المنهج الوسط.

مسؤوليات المسجد:

كان المسجد وما يزال ذا أهمية في حياة المسلمين، فهو مؤسسة دينية

تربوية اجتماعية تعقد عليه الأمة الإسلامية الآمال في تنشئة أفراد المجتمع على التربية الإسلامية الصحيحة الشاملة المتكاملة التي أساسها منهج الوسطية التي خصها الله سبحانه وتعالى به ومن أهم خصائص وظائف المسجد ما يلي :

١ - بيت من بيوت الله يعبد فيه المسلم ربه ويتقرب إليه بالعبادات ومنها الصلاة التي تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى وتأمُر بالعدل والإحسان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

٢ - مركز إشعاع لنشر العلم والتعليم الصحيح الذي يحقق للفرد والمجتمع السعادة في الدنيا والآخرة .

٣ - مؤسسة تربوية تربي أفرادها على السلوك القويم على منهج الوسطية وتبعدهم عن الانحرافات الضالة .

٤ - مركز ثقافي للثقافة الإسلامية الشاملة لكل منشط الحياة الاجتماعية .

٥ - مركز اجتماعي للعلاقات الاجتماعية الإسلامية والآداب والروابط بين المسلمين ، كما أنه يهتم بالتكافل والتواد والترأحم بينهم .

ولتفعيل دور المسجد في تربية أفراد المجتمع على منهج الوسطية وتخصينهم من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية ، لا بد مراعاة المسئوليات التالية :

١ - العناية بحفظ القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية الشريفة بإيجاد حلقات ودروس ودورات تهتم بهذا الأمر ، وعلى أيد معلمين ربانيين .

٢ - العناية بتعريف المسلمين بمنهج الوسطية في الإسلام في الاعتقاد ، والعبادات ، والتشريع ، والأخلاق والمعاملات وذلك بجميع وسائل التربية ومنها الخطب ، المحاضرات والندوات والحوارات .

- ٣- التحذير من مخاطر الانحرافات ومفاسدها (الغلو في الدين والجفاء) الإفراط والتفريط ، وبيان آثارها على الفرد والمجتمع والأمة .
- ٤- أن يكون المسجد مركز نشاط ديني واجتماعي وثقافي وعلمي يضم العديد من الأنشطة ويحتوي على مكتبة .
- ٥- العناية بتعريف المسلمين بما بني عليه الإسلام من السماحة واليسر والتيسر ورفع الحرج .
- ٦- العناية بتعريف المسلمين بالقيم الاجتماعية والآداب الإسلامية والأخلاق الفاضلة التي تؤدي إلى زيادة الترابط والتعاون والتواد والتماسك وتبعد عن الفرقة والكراهية والحقد .
- ٧- أن يقوم المسجد بدور الإجابة على الاستفسارات والتساؤلات التي تطرح من رواد المسجد في جميع نواحي حياتهم الدينية والاجتماعية والثقافية .
- ٨- الاهتمام بأعداد أئمة المساجد أعداداً شاملاً ومتكاملاً لجميع نواحي شخصياتهم (النفسية والعقلية والصحية والاجتماعية والعلمية) .

الخاتمة

في ختام هذا البحث عن أثر الوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحسين من الانحرافات والجرائم الإرهابية ، أجمل أهم النتائج فيما يلي :

- ١- إن وسطية الإسلام من أبرز سماته ؛ لذا وصف بها الله سبحانه وتعالى أمة الإسلام ، فكانت خير أمة بين الأمم ، يمثل أتباعها إلى الصراط المستقيم قمة وسطيتها والعدل واليسر والاستقامة والحكمة من أهم خصائصها ، وشملت مظاهرها جميع جوانبه (العقائدي ، التعبدية ، التشريعية ، الأخلاقي) .

٢- إن الإسلام يأمر بالوسطية وينهى ويحذر من الغلو في الدين والتقصير فيه .

٣- عالج نبينا محمد صلى الله عليه وسلم بعض مظاهر الغلو في الدين عند بعض أصحابه فأرشدتهم إلى الصراط المستقيم ، ووجههم إلى سبل الاعتدال والوسطية .

٤- إن الأمن الفكري في الإسلام أساس الأمن والاستقرار الاجتماعي ، وهو سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال ، وإن الانحراف الفكري سبب الجرائم الإرهابية .

٥- إن الجرائم الإرهابية المتمثلة في قتل الأنفس البريئة وهتك الأعراض ، وإتلاف الأموال المعصومة ، وزعزعة وترويع أمن الناس ، محرمة شرعاً ، ومخالفة لتعاليم الإسلام ، والقيم ، ويتضح موقف الإسلام من الإرهاب والجرائم الإرهابية فيما يلي :

أ- حرم الإسلام قتل النفس بغير حق ، ووعد بالجزاء لمن يقتل مؤمناً متعمداً .

ب- حرم الإسلام قتل أنفس الكفار الذين لهم ذمة أو عهد وأمان .

ج- حرم الإسلام البغي والظلم والأذى والفساد في الأرض .

د- أمر الإسلام بالابتعاد عن كل ما يثير الفتن بين الناس وحذر من مخاطرها .

هـ- وجه الإسلام الأفراد والجماعات للوسطية والاعتدال في جميع شؤون حياتهم ، ومختلف جوانب دينهم ، ونهى عن التطرف والغلو والجفاء والإفراط والتفريط .

و- أمر الإسلام بالسماحة واليسر ورفع الحرج، والبعد عن التشدد والعنف، وتقوم دعوته على الحكمة والموعظة الحسنة والمجادلة بالتي هي أحسن .

٦- إن أسباب الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية متعددة ومتداخلة، وتم تقسيمها إلى أسباب دينية ومنها: الجهل بالكتاب والسنة، واتباع المتشابه من القرآن الكريم وترك المحكم، والجهل بمقاصد الشريعة، وعدم الإحاطة بأصول الشريعة وفروعها، والغلو في الدين، والجهل بمراتب الأعمال، ومخالفة العلماء وعدم الرجوع إليهم .

وأسباب نفسية ومنها: حب الظهور والتباهي ولفت الأنظار، والفشل والإحباط، وفقدان الثقة بالنفس والشعور بالنقص، وتقليد أقران السوء، وأمراض نفسية وعقلية .

وأسباب تربوية ومنها: ضعف التربية الإسلامية الصحيحة من خلال الأسرة ومن خلال المؤسسات التربوية (المدرسة — المعهد — الجامعة) .
وعوامل اجتماعية عامة ومنها: ضعف دور المسجد في أداء رسالته الإصلاحية، وتقصير وسائل الإعلام في أداء مسؤولياتها التربوية والاجتماعية، وأصدقاء السوء، والبطالة ونقص وجود فرص العمل، ووقت الفراغ وعدم إشغاله بما هو مفيد .

٧- تعد مخاطر ومفاسد الجرائم الإرهابية التي هي نتاج الفكر المنحرف الضال من أعظم ما أصاب الإسلام والمسلمين في وقتنا الحاضر من مصائب وفتن، أثرت على نشر الدين ودعوته الصحيحة، وأضررت بالمسلمين أفراداً وجماعات ومجتمعات في مختلف نواحي حياتهم الدينية والعقلية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وأضعفت

الأمة الإسلامية في مكانتها واتحادها واقتصادها ورخائها على المستوى المحلي والعالمي .

٨- تتعدد الآثار التربوية للوسطية في الإسلام في تحقيق الأمن والتحصين من الانحرافات والجرائم الإرهابية منها : تربية المسلم على خشية الله وطاعته ، واتباع أوامره واجتناب نواهيه مما يجنبه الانحرافات الفكرية والسلوكية والجرائم الإرهابية ، وتحقيق للمسلم الاستقامة على الصراط المستقيم ولزوم المنهج القويم ، فيكون المسلم متوسطاً ومعتدلاً في عقيدته وعبادته ومعاملته وأخلاقه ، وفي كافة أمور دينه ودنياه ، مبتعداً عن التطرف والغلو والإرهاب والجفاء والتقصير ، فيتحقق له الأمن الفكري والتحصين من الانحراف الفكري والجرائم الإرهابية ، وتربي المسلم على الأخلاق الفاضلة ، والقيم والآداب الإسلامية الصحيحة ، والعلاقات والروابط الأسرية والاجتماعية القوية ، وتبعده عن النزاعات والتوترات والصراعات والقلق والفتن التي تسبب الانحرافات والجرائم الإرهابية ، وتحقيق للمجتمع الأمن الفكري والسلوكي والتحصين من الانحرافات الفكرية والجرائم الإرهابية من خلال إيجاد المجتمع الذي رابطته العقيدة الصحيحة ، ودعوته دعوة الخير والإصلاح ، وعمله العمل الصالح ، ومنهجه الوسطية والاعتدال وعدم الإفراط والتفريط أو الغلو والتقصير ، وإن السلوك الوسط السوي إنقاذ للأفراد والجماعات من مهالك الغلو والتطرف ، والجفاء والتقصير التي سببها البعد عن الوسطية والاعتدال

٩- تعد مسؤوليات المؤسسات التربوية والاجتماعية في التربية على الوسطية من الأمور التي يجب العناية والاهتمام بها لتحقيق الأمن الفكري

والتحصين من الانحراف الفكري والجرائم الإرهابية ، فهذه المؤسسات تؤثر على تكوين الاتجاهات ، وغرس القيم والعادات والتقاليد ، وتنمية الخبرات والمهارات وتوجيه الميول والرغبات والقدرات لدى الأفراد والجماعات . ومن أهم مسؤوليات الأسرة العناية بتربية أفراد الأسرة على التربية الإسلامية الصحيحة بشمول وتوازن وتكامل ، والاهتمام باختيار أساليب التربية المناسبة للملائمة لخصائص وحاجات النمو لدى الأفراد ، والعناية بالقدوة الحسنة من جميع أفراد الأسرة ، والاهتمام بمساعدتهم في اختيار الأصدقاء الصالحين وتحذيرهم من أصدقاء السوء ، والتربية على الوعي والإدراك لمخاطر التطرف والغلو والتقصير والتفريط وآثارها على الفرد والمجتمع والأمة ، والمتابعة والرقابة الواعية من مسؤول الأسرة مما يساعد على الانضباط واكتشاف الخلل والسلبيات وإصلاح الخلل .

ومن أهم مسؤوليات المؤسسات التربوية (المدرسة — المعهد — الجامعة) أن يكون جميع منسوبي المؤسسات التربوية قدوة صالحة في القول والعمل فيما يتعلق بتطبيق منهج الوسطية في جميع شؤون الحياة وخاصة المعلمين الذين ينظر إليهم الطلاب كقدوة صالحة ، وزيادة فعالية التوجيه والإرشاد التربوي لجميع الطلاب وفي مختلف المراحل الدراسية والمتعلقة بترسيخ الوعي والإدراك لمخاطر الأفكار الهدامة والآراء الضالة ، وأن تشمل الأنشطة اللاصفية على البرامج وتربية الطلاب على منهج الوسطية .

ومن أهم مسؤوليات المسجد العناية بتعريف المسلمين بمنهج الوسطية في الإسلام في الاعتقاد ، والعبادات ، والتشريع ، والأخلاق والمعاملات

وذلك بجميع وسائل وأساليب التربية ومنها الخطب، المحاضرات والندوات والحوارات، والتحذير من مخاطر الانحرافات ومفاسدها (الغلو في الدين والجفاء) الإفراط والتفريط، وبيان أثارها على الفرد والمجتمع والأمة .

التوصيات

- ١- زيادة التوعية بأهمية التربية على منهج الوسطية في الإسلام في جميع شؤون الحياة، وعلى مستوى الأفراد والجماعات، وذلك وعن طريق جميع المؤسسات التربوية والاجتماعية والثقافية والأمنية فهي الحصن الحصين - إن شاء الله - من الانحرافات الفكرية والسلوكية .
- ٢- ضرورة تكثيف البرامج والأنشطة والمحاضرات والندوات، واللقاءات، والحوارات البناءة عن طريق جميع مؤسسات المجتمع التي تهتم بترسيخ القيم والآداب الإسلامية الصحيحة، والفهم الصحيح للإسلام، والاستقامة على الصراط المستقيم والبعد عن الإفراط والتفريط .
- ٣- زيادة الاهتمام بأساليب التربية، ومراعاة خصائص وحاجات النمو والفروق الفردية بين الأفراد، والعمل على مستوى جميع المؤسسات التربوية والاجتماعية بالأساليب المناسبة التي جاءت بها التربية الإسلامية الصحيحة، فقد أثبتت الدراسات العلمية أن القصور في أساليب التربية من أسباب الانحرافات الفكرية والسلوكية .
- ٤- العناية باختيار الذين يقومون بالتربية والتعليم والتوجيه والإرشاد في المؤسسات التربوية والاجتماعية، وبخاصة المعلمين وأئمة المساجد بحيث يتم اختيار ممن يوثق في صحة علمه وإدراكه، وسلامة منهجه، وصدق تعامله، وجودة أسلوبه، وممن تؤمن قدوته في عقيدته وأخلاقه وسلوكه .

٥- إن من المساهمات لمواجهة الانحرافات الفكرية والسلوكية في المجتمع إيجاد دراسات وبحوث علمية تسلط الضوء على الأسباب وتطرح الحلول من أجل أن تكون سبل المعالجة دقيقة وشاملة .

٦- اقترح إنشاء هيئة عليا في كل محافظة تتبع مجلس المنطقة تهدف إلى العناية بتحقيق الأمن الفكري والتحصين من الانحرافات الفكرية والسلوكية .

٧- زيادة التواصل بين الشباب والعلماء الربانيين ، وذلك بتكثيف المحاضرات والندوات والحوارات في المدارس والجامعات بين العلماء والطلاب .

المراجع

- ١- الأصفهاني، مختصر المفردات في غريب القرآن، إعداد: عبد اللطيف يوسف، دار المعرفة، بيروت، ١٩٩٨ م.
- ٢- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، زاد المسير في علوم التفسير، المكتب الإسلامي.
- ٣- ابن القيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، كتاب الفوائد، تحقيق: فواز زمرلي، دار ابن حزم ببيروت، ط ١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٤- _____، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: عماد عامر، دار الحديث - القاهرة، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٥- ابن تيمية، تقي الدين أحمد، اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، تحقيق: ناصر بن عبد الكريم العقل، الرياض، مكتبة الرشد، ط ٢، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٦- _____، مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، وسأعده ابنه محمد، المدينة المنورة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٥ هـ.
- ٧- ابن حجر، أحمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح الإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، بيروت، دار المعرفة.
- ٨- ابن حميد، صالح بن عبد الله، رفع الحرج في الشريعة الإسلامية، دار الاستقامة، ١٤١٢ هـ.

- ٩- ابن حنبل، أحمد بن محمد، المسند، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، القاهرة، ١٣٧٥ هـ
- ١٠- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠١ م.
- ١١- ابن كثير، إسماعيل القرشي، تفسير القرآن العظيم، دار التراث، القاهرة.
- ١٢- ابن ماجه، محمد بن يزيد، السنن تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، القاهرة، مكتبة الحلبي
- ١٣- أبو داود، سليمان الأزدي، سنن أبي داود، بيروت، المكتبة العصرية.
- ١٤- البخاري، أبو محمد بن إسماعيل، الجامع الصحيح، دار القلم، بيروت، ١٩٨٧ م.
- ١٥- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، دار التراث، بيروت، لبنان.
- ١٦- الجحني، علي بن فايز، الإرهاب: الفهم المفروض للإرهاب المرفوض، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٧- _____، رؤية للأمن الفكري وسبل مواجهة الفكر المنحرف، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد: ٢٧، محرم ١٤٢٠ هـ - مايو ١٩٩٩ م.
- ١٨- الحقييل، سليمان عبد الرحمن، حقيقة موقف الإسلام من التطرف والإرهاب، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

- ١٩- الرازي، محمد عبد القادر، مختار الصحاح، المكتبة العصرية، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٢٠- الزحيلي، محمد، الإسلام والشباب، دار القلم دمشق، ط ٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.
- ٢١- الزيات، أحمد حسن وآخرون، المعجم الوسيط، دار الدعوة، استانبول، ١٩٨٠م.
- ٢٢- الزيد، زيد عبد الكريم، الوسطية في الإسلام، الرياض، دار العاصمة، ١٤١٢هـ.
- ٢٣- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، تحقيق: عبد الرحمن اللويحق، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٢٤- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
- ٢٥- الطريقي، ناصر عقيل، مفهوم الإرهاب من منظور إسلامي، مجلة الأمن والحياة، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد: ٢٠٩، شوال ١٤٢٠هـ.
- ٢٦- الظاهري، خالد بن صالح، دور التربية الإسلامية في مواجهة الإرهاب، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، (أصل الكتاب رسالة دكتوراه في الأصول الإسلامية للتربية، من جامعة أم القرى).
- ٢٧- العك، خالد عبد الرحمن، عوامل التطرف والغلو والإرهاب وعلاجهما في ضوء القرآن والسنة، دار المكتبي دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- ٢٨- العمر، ناصر بن سليمان، الوسطية في ضوء القرآن الكريم، دار الوطن، الرياض، ١٤١٣هـ.
- ٢٩- العيسوي، عبد الرحمن، الإيمان والصحة النفسية، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
- ٣٠- الفرفور، محمد عبد اللطيف، الوسطية في الإسلام، بيروت، دار النفائس، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
- ٣١- قطب، سيد إبراهيم، في ظلال القرآن، بيروت، دار الشروق، ط٦، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- ٣٢- اللويحق، عبد الرحمن بن معلا، الغلو في الدين في حياة المسلمين المعاصرة، جائزة المدينة المنورة، عام ١٤١٨هـ، أصل الكتاب رسالة ماجستير قسم الثقافة الإسلامية بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ.
- ٣٣- مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، رئاسة دار البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- ٣٤- المصراتي، علي محمد، الوسطية في القرآن الكريم، دار النفائس، الأردن، ١٤١٩هـ.
- ٣٥- الميداني، عبد الرحمن حسن، الوسطية في الإسلام، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٦- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، عمان، دار إحياء التراث العربي.

- ٣٧- النووي، يحيى بن شرف، شرح صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٢هـ.
- ٣٨- النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم، المستدرک علی الصحیحین، ١٣٩٨هـ، دار الفكر، بيروت.
- ٣٩- جريدة المدينة المنورة، العدد: ١٤٦٣١، إصدار ١٤، ربيع الأول، ١٤٢٤هـ.
- ٤٠- جريدة عكاظ، العدد: ١١٢٤٧، ٢٧ محرم ١٤٢٤هـ.
- ٤١- مجلة الأمن والحياة، الأعداد: ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٩، ١٩٩٨م.
- ٤٢- مجلة الدعوة، العدد: ١٨٩٤، ٢٨ ربيع الأول ١٤٢٤هـ - ٢٩ مايو ٢٠٠٣م.
- ٤٣- مجلة الرابطة، العدد: ٤٤٦، ذو الحجة ١٤٢٢هـ - مارس ٢٠٠٢م.
- ٤٤- مجلة الإمامة، العدد: ١٧٥٧، السبت، ٢٤ مايو ٢٠٠٣م - ٢٣ ربيع الأول ١٤٢٤هـ.

الحق العام بعد العفو عن الجاني في القتل العمد

د. عبد الحميد إبراهيم المجالي (*)

المقدمة

حرم - الله الاعتداء على الإنسان الذي كرمه وشرع له من الأحكام والأشكال حتى لو كان الاعتداء بأبسطها ، فكيف إذا كان هذا الاعتداء بقتل الإنسان وإزهاق روحه؟ هذه الجريمة من الكبائر ولا يفوقها إلا كبيرة الإشراك بالله .

وجعل الله - سبحانه وتعالى - الاعتداء على الإنسان بالقتل ، اعتداء على الإنسانية جمعاء ، قال تعالى ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ... ﴾ (سورة المائدة) من هنا شرع الحق عز وجل العقوبات ، التي تحفظ النفس البشرية ، وتمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض ، وجعل استيفاء تلك العقوبات من حقوق العباد ، فلهم استيفاء القصاص ، أو العفو عنه ، ولهم أخذ الدية أو العفو عنها ، ولكن هل في القتل العمد حق لله يجب على القاتل أن يقوم به؟ وهل للإمام أن يعاقب القاتل بعد العفو عنه من باب المصلحة ، وسد الذريعة ، ومنع الناس من التعدي على بعضهم البعض ، وفرض هيبة الدولة والحكم ؟

(*) أستاذ مشارك بكلية الشريعة جامعة مؤتة ، الكرك ، المملكة الأردنية الهاشمية .

هذه المسألة من الأهمية، حيث تستحق أن تبحث، ولعل البحث فيها يسهم بالتسهيل على ولي الأمر في المحافظة على أمن المجتمعات، ومنع الناس من التعدي بالقتل بكل أنواعه .

هذا وقد تناول موضوع الحق العام بعد العفو عن الجاني في القتل العمد في تمهيد عرفت فيه القتل العمد، وبينت العقوبات المترتبة عليه شرعاً. ومبحثين : المبحث الأول : تعريف الحق لغة واصطلاحاً وأنواع الحقوق .

والمبحث الثاني : حق الله - تعالى - بعد العفو عن القاتل عمداً، وفيه مطلبان : المطلب الأول : الكفارة : تعريفها لغة واصطلاحاً ومتى تكون كفارة القتل واجبة وحكم الكفارة في القتل العمد وصفة الكفارة .

المطلب الثاني : سلطة الحاكم في تعزيز القاتل بعد العفو عنه، وتضمن آراء العلماء وأدلتهم مع الترجيح .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج والتوصيات .
توطئة:

أولاً : معنى القتل العمد :

عرف العلماء القتل العمد، بتعريفات متقاربة مع تفاوت بينهم في الأدوات المستخدمة في القتل العمد، حتى يطلق عليه هذا الوصف .

فعند الإمام أبي حنيفة القتل العمد هو ضرب المجنى عليه قصداً، بما يفرق الأجزاء كسلاح، أو ما أجري مجراه في تفريق الأجزاء، كالمحدد من الخشب والحجر والنار .

وعرفه الصاحبان بأنه : ضرب المجنى عليه قصداً، بما لا تطيقه البنية كالسلاح، والحجر الكبير، والخشبة العظيمة^(١).

وقال الشافعية : القتل العمد : قصد الفعل، والشخص بما يقتل غالباً^(٢).

وقال المالكية : القتل العمد : كل فعل يتعمده الجاني بقصد العدوان فيؤدي للموت^(٣).

وقال الحنابلة : القتل العمد : أن يقصد من يعلمه آدمياً معصوماً، فيقتله بما يغلب الظن موته به^(٤).

ثانياً : تحريم القتل العمد :

لا خلاف بين الأمة على أن القتل من الكبائر، التي يترتب عليها استحقاق العقاب في الدنيا والآخرة، فقد وردت النصوص الكثيرة في الكتاب والسنة، تبين عظم جريمة القتل، وتتوعد القاتل بالخلود في نار جهنم، بل إن جريمة القتل العمد لا يفوقها إلا جريمة الشرك بالله.

قال تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء).

(١) الكاساني : بدائع الصانع ج ٧ ص ٢٣٣، ابن عابدين : حاشية ابن عابدين ج ٦ ص ٥٢٧.

(٢) الشيرازي : المهذب ج ٢ ص ٢٣٥، الدمياطي : اعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٠.

(٣) الموطأ مع الزرقاني ج ٤ ص ٢٠٣، سحنون : المدونة الكبرى ج ١٦ ص ١٠٨.

(٤) ابن قدامة المغني ج ٧ ص ٦٣٧.

وأما السنة النبوية المطهرة فقد وردت فيها أحاديث كثيرة أيضاً تحرم القتل، منها: قوله عليه السلام «قتل المؤمن أعظم عند الله من زوال الدنيا»^(١)، وقوله عليه السلام «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»^(٢).

ثالثاً: عقوبات القتل العمد:

قسم الفقهاء العقوبات المترتبة على القتل العمد إلى أقسام:

١ - العقوبات الأصلية:

أ- القصاص: في اللغة يعني المساواة، والمماثلة، والقصاص بالكسر القود^(٣).

الاصطلاح: هو معاقبة الجاني على جريمة القتل، أو القطع، أو الجرح عمداً بمثلها^(٤).

وقيل «مجازاة الجاني بمثل فعله وهو القتل»^(٥).

والأصل في مشروعية القصاص الكتاب، والسنة، والإجماع أما الكتاب وردت نصوص كثيرة تدل على مشروعيته، منها قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ (سورة البقرة).

(١) النسائي: السنن، (٧/ ٨٢-٨٣) وهو صحيح، ينظر الألباني: صحيح الجامع الصغير رقم (٤٣٦١).

(٢) البخاري: الصحيح (٣/ ٤٥٩) كتاب الحج، مسلم: الصحيح رقم (١٦٧٩).

(٣) ابن منظور: لسان العرب ج ٨ ص ٣٤٥.

(٤) الزرقا: المدخل الفقهي ج ٢ ص ٦١٣.

(٥) محمد أبو زهرة: الجريمة والعقوبة ص ٣٣٥.

وأما السنة فقد وردت أحاديث كثيرة أيضاً في مشروعية القصاص منها :

قوله عليه السلام «لا يحل دم امريء مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأنني رسول الله إلا بإحدى ثلاث، الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»^(١).

ومنها قوله عليه السلام «ومن قتل عمداً فهو قود، ومن حال دونه فعليه لعنة الله وغضبه ولا يقبل منه صرف ولا عدل»^(٢).

وأجمعت الأمة على مشروعية القصاص ووجوبه، للأدلة الشرعية من الكتاب والسنة، ولما اقتضاه العقل والمصلحة، وذلك لأن القصاص جزاء وفاق للجريمة، وفيه عدالة أن يُفعل بالجاني بمثل فعله، وفيه شفاء لغليل أهل المجني عليه، وفيه تربية للأفراد، بحيث إذا عرفوا بأنه سيفعل بهم، مثل فعلهم، فإنهم يمتنعون عن القتل، وفيه حماية للمجتمع، ونماء للحياة الاجتماعية، يؤكد ذلك كله قوله تعالى ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (سورة البقرة).

ب- الكفارة : اختلف الفقهاء في حكم الكفارة كعقوبة أصلية في القتل العمد على قولين :

القول الأول : قول الشافعية بأنها عقوبة أصلية بعد العفو عن القاتل، والقول الثاني لجمهور الفقهاء بأنها ليست واجبة، وهذا ما سأوضحه بالتفصيل في المبحث الثاني .

(١) البخاري: الصحيح (١٧٦/١٢) كتاب الديات، مسلم: الصحيح رقم (١٦٧٦).
(٢) أبو داود: السنن رقم (٤٥٣٩) ورقم (٤٥٤٠) والنسائي: السنن (٤٠/٨) واسناده حسن، كذا في جامع الأصول (٢٤٦/١٠).

١- العقوبات البديلة للقتل العمد :

أ- الدية : الدية في اللغة كما جاء في لسان العرب هو : حق القتل ، وهي مفردة والجمع ديات ، يقال : وديت القتل أديت دية إذا أعطيت ديته^(١) . وفي الاصطلاح : عرفها الفقهاء بقولهم : «هي المال الواجب بالجناية على النفس ، أو فيما دونها»^(٢) .

وأصل مشروعتها الكتاب والسنة : أما الكتاب :

قال تعالى : ﴿... وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمَنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ... ﴾ (سورة النساء) .

وأما السنة النبوية المطهرة فقد وردت أحاديث كثيرة في مشروعية الدية منها :

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين : أما أن يعطي الدية وإما أن يقاد أهل القتل»^(٣) . هذا وقد أجمعت الأمة على مشروعية الدية^(٤) .

(١) ابن منظور : لسان العرب ج ١٥ ص ٣٨٣ .

(٢) الخطيب الشربيني : مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٣ - ابن الهمام : تكملة فتح القدير ج ٨ ص ٣٠١ .

(٣) أبو داود : السنن رقم (٤٥٠٥) ، الترمذي : السنن رقم (١٤٠٥) ، النسائي : السنن (٣٨/٨) وهو حديث صحيح وأصله في الصحيحين بأطول من هذا ، وينظر جامع الأصول (٢٤٤/١٠) .

(٤) ابن قدامة : المغني ج ٧ ص ٧٧٥ - الخطيب الشربيني : مغني المحتاج ج ٤ ص ٥٥ . الزيلعي : تبين الحقائق ج ٦ ص ١٧٧ .

وأما مقدارها فهي مائة من الإبل ، أو ألف دينار ذهب ، أو إثنا عشر ألف درهم ، وزاد بعض الفقهاء أنها يمكن أن تؤخذ من الغنم ألفي شاه ، أو مائتي حلة ، أو مائتي بقرة ، على خلاف وتفصيل بين العلماء في هذه الأنواع .
والأصل في ذلك كله الأحاديث التي دلت على مقدار دية القتل العمد ، وما روي عن عمر رضي الله عنه قام خطيباً فقال : «إلا إن الإبل قد غلت قال الراوي فقوم على أهل الذهب ألف دينار ، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً وعلى أهل البقر مائتي بقرة ، وعلى أهل الشاة ألفي شاة ، وعلى أهل الحلل مائتي حلة ^(١) .

ب- التعزير : إذا سقط القصاص في القتل العمد ، فهل يكون هناك عقوبة بديلة عنه ، وهي هل للحاكم أن يعاقب القاتل عمداً بعد العفو عنه يقدرها الحاكم؟ وسيأتي هذا لاحقاً .

٣ - العقوبات التبعية للقتل العمد :

أ - الحرمان من الميراث : لا خلاف بين العلماء ^(٢) على أن القاتل عمداً لا يرث من المقتول والأصل في ذلك أدلة كثيرة ، منها :
- عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال «القاتل لا يرث» ^(٣) .
وجه الدلالة واضحة في الحديث بيّن أن القاتل لا يرث ، ويتأكد ذلك إذا كان القتل عمداً .

-
- (١) أبو داود : السنن ج ٤ ص ٦٩٧ حديث رقم ٤٥٤٢ .
(٢) الزيلعي : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج ٦ ص ٢٣٩ . الخطيب الشربيني : مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٥ الزرقاني على الموطأ ج ٥ ص ١٦٧ ، ابن قدامة : المغني ج ٦ ص ٢٩٣ .
(٣) الترمذي : السنن رقم (٢١١٠) ابن ماجه : السنن (٢٦٤٥) ، أبو داود : السنن (٤٥٦٤) من طريق عمرو بن شعيب وسنده حسن .

والعلة في ذلك واضحة، هي أن الوارث لو ورث مقتوله، لم يؤمن أن يستعجل الإرث بالقتل، ومن استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه، فاقتضت المصلحة حرمانه.

ب : الحرمان من الوصية : الحرمان من الوصية أيضاً محل اتفاق بين الفقهاء، والأصل في ذلك قوله ﷺ «لا وصية لقاتل»^(١).

وجه الدلالة : نص الحديث صراحة على عدم جواز الوصية للقاتل ولم يفرق بين عمد وخطأ.

ويجتمع الحرمان من الوصية مع الحرمان من الميراث في العلة، حيث لا يمنع أن يستعجل الإنسان قتل الموصي ليتمكن من أخذ المال، خصوصاً بأن الوصية لا تجب إلا بعد الوفاة، فيعاقب بعكس ظنه على القاعدة من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه^(٢).

١ . تعريف الحق وأنواعه

قسم فقهاء الحنفية فعل المكلف من حيث صلته بحق الله تعالى، وحق العباد، إلى أربعة أقسام رئيسية هي^(٣) :

- حقوق الله تعالى الخالصة .

- حقوق العباد الخالصة .

- ما اجتمع فيه الحقان، وحق الله غالب .

- ما اجتمع فيه الحقان، وحق العبد غالب .

(١) الدار قطني : السنن (٢٣٧/٤)، وهو ضعيف جداً، ينظر نصب الراية (٤٠٢/٤)

(٢) الكاساني : البدائع ج ٧ ص ٢٣٩، الشيرازي : المهذب ج ١ ص ٤٥١، الخطيب الشربيني : مغني المحتاج ج ٣ ص ٤٢ المدونة الكبرى ج ١٥ ص ٧٧ .

(٣) البزودي : اصول الفقه (١٣٤/٤)، مطبوع مع كشف الأسرار .

أ - حقوق الله تعالى الخالصة :

المراد بحق الله تعالى : ما يتعلق به النفع العام من غير اختصاص بأحد، فينسب إلى الله تعالى ، لعظم خطره وشمول نفعه^(١) ، بأن ينتفع به الناس كافة، فهو ينسب إلى الله تعالى تعظيماً له ، لأن الله تعالى ، يتعالى عن أن ينتفع بشيء ، أو يتضرر به^(٢) ، وحكم هذا القسم أنه لا يجوز للإنسان التنازل عنه أو التهاون في إقامته^(٣) .

أنواع حقوق الله تعالى الخالصة :

- ١ - عبادات محضة : كأركان الايمان ، والصلاة والصوم والزكاة والحج^(٤) .
فمثلاً الصلاة عماد الدين وهي تالية الايمان ، وشرعت شكراً للنعم الظاهرة والباطنة ، ولما فيها من أعمال الجوارح وأفعال القلب .
- ٢ - عبادة فيها معنى المؤونة كصدقة الفطر^(٥) .

أما كونها عبادة فلأن الشرع جاء بتسميته صدقة بقول الرسول - ﷺ -
(زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث)^(٦) ، وكما جاء في الحديث أنه طهرة للصائم عن اللغو والرفث ، واعتبار صفة الغناء فيمن يجب عليه كالزكاة ، واشترط النية في أدائه ، حتى لا يتأدى بدون النية بحال ، وعدم صحة أدائه من دون المالك ، وتعلق وجوبه بالوقت ووجوب صرفه إلى مصارف الصدقات^(٧) .

(١) التفتازاني : التلويح على التوضيح (١٥١ / ٢) .

(٢) البخاري : كشف الأسرار (١٣٤ - ١٣٥ / ٤) .

(٣) الزحيلي : أصول الفقه الإسلامي (١٥٣ / ١) .

(٤) ابن أمير الحاج : التقرير (١٠٤ / ٢) .

(٥) صدر الشريعة : التنقيح (١٥٢ / ٢) .

(٦) أبو داود : السنن ، كتاب الزكاة ، باب زكاة الفطر (١١١ / ٢) سنن ابن ماجه :

السنن ، كتاب الزكاة ، باب صدقة الفطر (٥٧٢ / ١) وصححه الألباني : الارواء

رقم (٨٤٣) . .

(٧) البخاري : كشف الأسرار (١٣٩ / ٤) .

وأما معنى المؤونة، فلأنه واجب على الإنسان بسبب رأس الغير، ولم يشترط في أدائها كمال الأهلية المشروطة في العبادات الخالصة، فوجبت في مال الصبي والمجنون^(١).

ولذا فإن علياً رضي الله عنه يقول: فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الحر والعبد، والذكر والأنثى ممن تمونون^(٢).

٣- مؤونة فيها معنى العبادة^(٣) كالعشر:

فمعنى المؤونة فيه لأن سببه الأرض النامية، باعتبار تعلقه بالأرض هو مؤونة، واعتبار تعلقه بالنماء الحقيقي للأرض هو الخارج منها كتعلق الزكاة، ولأن مصرفه الفقراء كمصرف الزكاة، لكن لما كانت الأرض الأصل، والنماء وصف تابع لها، كان معنى المؤونة فيه أصلاً ومعنى العبادة تبعاً^(٤).

٤- مؤونة فيها معنى العقوبة كالخراج^(٥):

أما معنى المؤونة، لأنه واجب باعتبار حفظ الأراضي، ومعنى العقوبة فيه، ذلك أن معنى الذل فيه، كما في الاشتغال بالزراعة من عمارة الدنيا والإعراض عن الجهاد.

٥- حقوق دائرة بين العبادة والعقوبة كالكفارات^(٦):

-
- (١) السرخسي: أصول السرخسي (٢/٢٩٢).
 - (٢) البيهقي: السنن (٤/١٦١) الدار قطني: السنن (٢/١٤١).
 - (٣) البزودي: أصول الفقه (٤/١٣٩).
 - (٤) البخاري: كشف الأسرار (٤/١٣٩) ابن أمير الحاج: (٢/١٠٦).
 - (٥) السرخسي: أصول السرخسي (٢/٢٩٢-٢٩٣) صدر الشريعة: التوضيح (٢/١٥٢).
 - (٦) صدر الشريعة: التنقيح (٢/١٥٣).

الكفارات لم تجب مبتدأة على العبد، وإنما تتوقف على أسباب توجد من العبد، فيها معنى الحظر في الأصل، ولذلك بقيت كفارات لأنها تستر الذنوب فهي كالعقوبة من هذا الوجه^(١).

وأما معنى العباداة فيها، فلأنها تتأدى بما هو عبادة محضة، من عتق رقبة أو صيام أو صدقة ويشترط فيها النية كالعبادة^(٢)، فنظراً لأن الغالب فيها عبادة من عتق أو صوم أو صدقة، وأداؤها يكون بالنية، والشرع ما فوض إقامة شيء من العقوبات إلى المرء على نفسه، ترجح جانب العباداة على جانب العقوبة^(٣) وهذا بعض موضوع بحثنا وهو الكفارة الواجبة بالقتل العمد.

٦- عقوبة كاملة كالحدود مثل حد الزنا، وحد القذف، ... :

أي أنها عقوبات محضة، لأنها وجبت بجنايات كاملة، لا يشوبها معنى الإباحة، فاقضى كل واحدة منها أن يكون لها عقوبة زاجرة عن ارتكابها حقاً لله تعالى على الخلوص^(٤).

٧- عقوبات قاصرة كحرمان القاتل من الميراث :

فإنه حق لله تعالى حيث لا نفع للمقتول، ثم إنه عقوبة للقاتل كونه غمراً لحقه بجنايته حيث معلة الاستحقاق وهي القرابة، وكونها عقوبة

(١) البخاري : كشف الأسرار (٤/ ١٥٠).

(٢) ابن أمير الحاج : التقرير (٢/ ١٠٩).

(٣) السرخسي : أصول السرخسي (٢/ ٢٩٥).

(٤) البخاري : كشف الأسرار (٤/ ١٤٧).

قاصرة من جهة أن القاتل لم يلحقه ألم في بدنه ولا نقصان في ماله، بل امتنع ثبوت ملكه في تركة المقتول^(١).

٨- حق قائم بنفسه كخمس الغنائم :

المراد به أنه شيء ثابت بذاته، لم يتعلق بالذمة بسبب مقصود وضع له، يجب باعتباره أداؤه على المكلف، بل ثبت بحكم أن الله تعالى مالك الأشياء كلها ومنه الخمس المأخوذ من الكفار قهراً لإعلاء كلمة الله تعالى، يقول الله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ...﴾ (سورة الأنفال) أن الله تعالى جعل أربعة أخماسه للمجاهدين امتناناً منهم عليهم، فبقي الخمس له، كما كان في الأصل مصروفاً إلى من أمر بالصرف إليه^(٢).

أ- حق العبد الخالص :

وهو ما يتعلق به مصلحة خاصة، وأنواعه كثيرة جداً، ومنه حرمة مال الغير، فإنه حق العبد لتعلق صيانة ماله بها حيث يقول الرسول ﷺ : (كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه)^(٣)، لهذا فإنه لا يباح إلا بإذن مالكة^(٤).

ج- ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد، وحق الله غالب^(٥) :

مثاله حد القذف، فإن شرعه لدفع العار عن المقذوف، دليل على أن فيه حق العبد، وشرعه حداً زاجراً دليل على أنه حق لله تعالى، كان لا يجري فيه التوارث ولا يسقط بعفو المقذوف .

(١) التفتازاني : التلويح (١٥٣/٢) .

(٢) ابن أمير الحاج : التقرير (١٥٨/٢) السرخسي : أصول السرخسي (٢٩٤-٢٩٣/٢)

(٣) مسلم : الصحيح، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره (١٢١/١٦) .

(٤) البخاري : كشف الأسرار (١٣٥/٤) .

(٥) صدر الشريعة : التنقيح (١٥٤/٢) .

د - ما اجتمع فيه حق الله وحق العبد، وحق العبد غالب :

مثاله القصاص فإن فيه حق الله تعالى لهذا يسقط بالشبهات ، وهي جزاء الفعل في الأصل ، وأجزيه الأفعال تجب لحق الله تعالى ، ولكن لما كان وجوبها بطريق الماثلة ، ويسقط بعفو الولي ، كان حق العبد فيه راجحاً ، ويؤيد هذا جريان الإرث فيه ، والصلح بالمال^(١) .

٢ . حق الله تعالى بعد العفو عن القتل العمد

٢ . ١ الكفارة

أولاً : الكفارة في اللغة:

الكفر بالفتح : التغطية ، وكفرت الشيء اكفره بالكسر أي سترته ، ومن ذلك سمي الكافر كافراً ، لأنه ستر نعم الله - عز وجل - . ودلالة كفر منها ما هو حسي كقوله تعالى ﴿... كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ...﴾ (سورة الحديد) .

قال ابن منظور : سمي الله الزراع كفاراً ، لأنهم ستروا الحب بالتراب ، وكل من ستر شيئاً فقد كفره ، ومنه كفر الليل الشيء إذا غطاه .

ودلالة معنوية كما في قوله تعالى ﴿... فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ...﴾ (سورة الكهف) ، فكان الكفر نقيض الإيمان ، لما في الإيمان من إظهار للحقيقة ، وما في الكفر من ستر لها وتغطية لمصالحها ، والظاهر لنا بأن دلالة كفر سواء الحسية منها أو المعنوية متضمنة في كل حالاتها معنى الستر والتغطية .

(١) السرخسي : أصول السرخسي (٢/ ٢٩٧) .

والكفارة هذه دلالتها الستر والتغطية للذنوب إما بمحوه وإزالته، أو بتخفيف إثمه بناء على أن الكفارات زواجر كالتعازير أو جوابر للخلل من باب الحسنات يذهبن السيئات^(١).

ثانياً : الكفارة اصطلاحاً :

عرف العلماء الكفارة بأنها : عقوبة تعبدية قررها الشارع للتكفير عن ذنب معين، ولا تجب إلا فيما أوجبها الخالق فيه بنص صريح .

وقيل الكفارة ما يكفر به من صدقة، أو صيام، أو عتق، ونحو ذلك من الأعمال التي تكفر الذنوب وتسترها، حتى لا يكون لها أثر يؤاخذ به من الذنب في الدنيا، ولا في الآخرة^(٢).

وقد ذكر الله تعالى بعض الكفارات في كتابه مثل كفارة الظهار، وكفارة القتل الخطأ، وكفارة اليمين، وغيرها من الكفارات التي شرعت لمحو ذنب العبد، والواقع أن المعاني اللغوية للكفارة متوافقة مع المعنى الاصطلاحي فالستر والتغطية تقابلهما خصال الكفارة من عتق، أو صيام، أو إطعام، أو نسك، لأنها شرعت حسب الظاهر لستر الذنوب، وتغطيتها، وإزالة آثارها .

ثالثاً : متى تكون كفارة القتل واجبة :

لا خلاف بين العلماء على أن الكفارة تكون واجبة في القتل الخطأ، وكذلك في القتل شبه العمد، لأنه يشبه الخطأ من وجه إذ الجاني لا يقصد قتل المجنى عليه، مستدلين على ذلك بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول .

(١) ابن منظور : لسان العرب باب الرأ فصل الكاف ج ٥ ص ١٤٥ .
(٢) الجرجاني : التعريفات (٨٠)، عبد القادر عودة : التشريع الجنائي (١/٦٨٣)، ابن منظور : لسان العرب السابق، تفسير آيات الأحكام : الصابوني (٢/٥٣٢)

أما الكتاب : قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطْئًا وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطْئًا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ فَدِيَّةٌ مُسْلَمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ... ﴿٩٢﴾ ﴾ (سورة النساء) .

أما من السنة : عن واثلة بن الأسقع قال « أتينا رسول الله ﷺ في صاحب لنا أوجب يعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار»^(١) .

وأما الاجماع فقد نقله ابن قدامة المقدسي في كتابه المغني حيث قال «وأجمع أهل العلم على أن القاتل خطأ كفارة سواء أكان المقتول ذكراً أو أنثى ، وتجب في قتل الصغير والكبير باشره بالقتل أو تسبب في قتله»^(٢) .

وأما المعقول ، فإن حوادث القتل الخطأ تكثر في المجتمع ، ونحن نلاحظ هذه الأيام كثرة ما يزهق سائقو السيارات الأرواح البريئة ، ومطلقو العيارات النارية في الأفراح كما جرت به العادة في بعض المجتمعات ، والأطباء في المستشفيات أثناء العمليات ، أو عند إعطاء دواء لمريض وغيرها من حوادث ، فقد يسبب الوفاة ، وينتج عنه القتل الخطأ .

والاسلام وإن كان لا يحمل المخطيء إثماً ، إذا لم يقع منه إهمال ، وتفريط لكنه يحمله في القتل الخطأ كفارة ، وذلك لأن القتل عواقبه وخيمة

(١) أبو داود : السنن (٣٩٦٤) ، أحمد : المسند (٣/ ٤٩١) ، البيهقي : السنن (٨/ ١٣٣) وينظر ارواء الغليل (٧/ ٣٣٩) .

(٢) المغني (٨/ ٩٣) .

سواء بالنسبة لأهل القتل من تيتيم للأطفال ، وما يحل به من شقاء ولوعة وأسى ، ومن ترمل للزوجة وما يتبع ذلك من مصائب وأحزان ، ومن ثكل للأم والأب وما يلحقهما من ألم وحزن وهم .

وكذلك بالنسبة للمجتمع الذي خسر فرداً منه ، ثم إن القاتل نفسه لا تهنأ له الحياة ولا يحلو له العيش ، فقد تغطي على حياته صورة القتل ، وتعاسة أبنائه ، وحزن أمه ، وأبيه ، وذويه ، ولهذا الشعور وذاك الأسى والحزن والحرمان وليكون أكثر تحرزاً وحذراً في المرات القادمة ، شرعت الكفارة ، ولعل الشرع المطهر تميز بهذا النوع من العقاب ، بأن يكون العقاب على صورة العبادة ، لأن تزكية النفوس وصلاح الأفراد والجماعات هو مقصود الشارع .

رابعاً : الكفارة في القتل العمد :

إذا سقط القصاص بعفو ولي الدم ، فهل يكون على القاتل كفارة ، للفقهاء في هذه المسألة ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يرى أن الكفارة لا تجب على القاتل ، وهو رأي : الحنفية^(١) ، والحنابلة في الراجح من المذهب^(٢) ، وابن حزم^(٣) ، وابن المنذر^(٤) .
الرأي الثاني : يرى أن الكفارة مستحبة ، وهو مذهب المالكية^(٥) .

(١) الميرغيناني : الهداية (٢٠٩ / ١٥) داماد أفندي : مجمع الأنهر (٦١٦ / ٢) .
(٢) البهوتي : شرح منتهى الإرادات (٣٣١ / ٣) ، النجدي : حاشية الروض المربع (٢٨٨ / ٧) .

(٣) المحلى (١٧٥ / ١١) .

(٤) النووي : روضة الطالبين (٣٨٠ / ٩) .

(٥) الخرشي : شرح الخرشي (٥٠ / ٨) ، الآبي : جواهر الإكليل (٢٧٢ / ٢) .

الرأي الثالث : يرى أن الكفارة واجبة، وهو رأي : الشافعية^(١)،
والزهري^(٢)، والحنابلة في المرجوح من المذهب^(٣) .

الأدلة : استدل أصحاب الرأي الأول القائلون بعدم الوجوب بأدلة
من الكتاب، والسنة، والمعقول :

أ- من الكتاب قال تعالى ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا
خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ
عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ
فَدْيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ
تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٩٢﴾ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ
جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿٩٣﴾ ﴾ (سورة

النساء) .

وجه الاستدلال من ناحيتين :

الأولى : ان الله (عز وجل) ذكر القتل الخطأ، وجعل جزاءه الكفارة،
ثم ذكر القتل العمد ولم يوجب فيه كفارة^(٤)، فلو كانت الكفارة
واجبة لذكرها (عز وجل) بعد القتل العمد كما ذكرها بعد القتل
الخطأ .

(١) الخطيب الشربيني : الإقناع (٢/ ٤٣٢)، الأنصاري : شرح روض الطالب (٤/ ٩٥) .

(٢) ابن قدامة : المغني (٣٨/ ١٠) .

(٣) ابن قدامة : الكافي (٤/ ١٤٤) .

(٤) ابن قدامة : المغني (٣٨/ ١٠) البهوتي : كشف القناع (٦/ ٦٥) .

الثانية : إن الله (عز وجل) ذكر الفاء بعد القتل مقترنة بالجزاء ، ولذا فهي تقتضي أن يكون المذكور كل الجزاء ، فلو أوجبنا الكفارة لكان المذكور بعضه ، وهو خلاف الآية^(١) .

ب - من السنة :

- قال رسول الله (ﷺ) : (العمد قود)^(٢) .

وجه الاستدلال : إن الرسول ﷺ جعل موجب العمد القصاص ولم يذكر كفارة .

- قال رسول الله (ﷺ) : (خمس ليس لهن كفارة الشرك بالله ، وقتل النفس بغير الحق ، أو نهب مؤمن ، أو الفرار يوم الزحف ، أو يمين صابرة يقتطع بها ما لا بغير حق)^(٣) .

وجه الاستدلال : إن هذا الحديث يبين صراحة أن رسول الله (ﷺ) جعل القتل بغير حق من الكبائر ، ولم يرتب عليها كفارة في حين عفي عن القاتل .

ج - من المعقول استدلووا بعدة أدلة منها :

١ - إن القتل كبيرة محضة ، وما هو كذلك - كونه كبيرة - لا يكون سبباً لما فيه معنى العبادة ، والكفارة فيها معنى العبادة^(٤) ، فلا تجب لما هو كبيرة .

(١) البابرتي : شرح العناية على الهداية (١٠ / ٢١٥) .

(٢) ابن أبي شيبة : المصنف (٩ / ٣٦٥) ، نصب الراية (٤ / ٣٢٧) .

(٣) ابن حنبل : المسند (٢ / ٣٦٢) الهندي : كنز العمال (١٦ / ٧٩) .

(٤) داماد أفندي : مجمع الأنهر (٢ / ٦١٦) ، سعدي حلي : حاشية على الهداية (١٠ / ٢٠٩) .

٢- إن التحرير ، أو الصوم في الخطأ إنما وجبا شكراً للنعمة ، حيث سلم له أعز الأشياء إليه في الدنيا ، وهو الحياة ، مع جواز المؤاخذة بالقصاص ، وكذا ارتفع عنه المؤاخذة في الآخرة مع جواز المؤاخذة ، وهذا لم يوجد في العمد ، فيقدر الإيجاب شكراً أو جب لحق التوبة عن القتل بطريق الخطأ ، وألحق بالتوبة الحقيقية لخفة الذنب بسبب الخطأ ، والذنب ههنا - العمد - أعظم فلا يصلح التحرير توبة^(١) .

٣- إن الكفارة من المقادير ، وهي لا تعرف إلا من خلال الشرع ، فلو كان في القتل العمد كفارة محددة لبينها الله ، كما بين الكفارة في القتل الخطأ^(٢) .

د- القياس :

وذلك أن الواجب في القتل القصاص ، والواجب في الزنا الرجم للمحصن ، فكما أن الجزء واحد وهو القتل ، ولم تجب الكفارة على الزاني إذا سقط الحد ، فكذلك لا تجب الكفارة على القاتل إذا سقط القصاص^(٣) .

أدلة الرأي الثاني القائل بالاستحباب :

استدلوا المذهبهم بالسنة ، والمعقول :

أ- من السنة قال رسول الله (ﷺ) : (من أعتق رقبة فك الله بكل عضو من أعضائه عضواً من أعضائه من النار^(٤)) .

(١) الكاساني : بدائع الصنائع (٧/ ٢٥١) .

(٢) الميرغيناني : الهداية (١٠/ ٢٠٩) ابن حزم : المحلى (١١/ ١٧٥) .

(٣) ابن قدامة : المغني (١٠/ ٣٨) .

(٤) الحاكم : المستدرک (٢/ ٢١٠) وقال عنه حديث صحيح ووافقه الذهبي في التلخيص (٢/ ٢١٠) وأخرجه مسلم رقم (١٥٠٩) وأبو داود رقم (٣٩٦٦) .

وجه الاستدلال : يبين هذا الحديث أن الإعتاق غير واجب ، وإنما هو مستحب حيث جعل الرسول (ﷺ) الإعتاق راجعاً لمشيئة المسلم ، ثم بين الأجر الذي يترتب على الإعتاق ، فلو كان واجباً بين إثم من لم يفعله .

ب- من المعقول : عدم وجوبها في القتل العمد ، لأن العمد كانت جنايته كبيرة ، فلا تكفيها الكفارة^(١) .

أدلة القائلين بالوجوب :

استدلوا بأدلة من السنة ، والقياس ، والمعقول :

أ- من السنة :

- عن واثلة بن الأسقع قال : آتينا النبي (ﷺ) في صاحب لنا أوجب - يعني النار - بالقتل ، فقال (اعتقوا عنه يعتق الله بكل عضو منه عضواً منه من النار)^(٢) .

وجه الاستدلال : إن من استوجب النار بالقتل ، هو القاتل عمداً ، وقد أوجب الرسول (ﷺ) الإعتاق ، والإعتاق كفارة^(٣) .

- عن عمر (رضي الله عنه) أنه سئل عن قول الله تعالى ﴿ وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ (٨) (سورة التكوين) ، قال : جاء قيس بن عاصم التميمي إلى رسول الله (ﷺ) فقال : إني وأدت ثمان بنات لي في الجاهلية ، فقال

(١) الدردير : الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي (٤/ ٢٨٦) .

(٢) مسند أحمد (٣/ ٤٩١) أبو داود : السنن ، كتاب العتق ، باب في ثواب العتق الحاكم : المستدرک ، كتاب العتق (٢/ ٢١٢) وقال حديث صحيح ووافقه الذهبي التلخيص (٢/ ٢١٢) الهندي : كنز العمال (١٠/ ٣١٥/ ٣١٦) .

(٣) الخطيب الشربيني : مغني المحتاج (٤/ ١٠٧) .

له النبي (ﷺ) : أعتق عن كل واحدة منهن رقبة، قال : يا رسول الله إني صاحب إبل، قال (فانحر عن كل واحدة منهن بدنة إن شئت)^(١).

وجه الاستدلال : يبين هذا الأثر أن من قتل عمداً - حيث كان الواد قتل البنات عمداً - يجب عليه أن يكفر، حيث الطلب بصيغة الأمر أعتق، والأمر يفيد الوجوب .

ب - القياس : وذلك على أمرين :

١ - إن الكفارة وجبت في القتل الصيد على العائد والمخطيء، فكذاك هنا تجب الكفارة على القاتل عمداً وخطأ؛ لأن الكفارة إذا وجبت في قتل الخطأ، وهو أخف حالاً من قتل العمد لأنه لا قود ولا إثم فيه، والدية فيه مخففة، فلأن تجب في العمد أولى، قال الشافعي «وإذا وجبت عليه كفارة القتل في الخطأ وفي قتل المؤمن في دار الحرب كانت الكفارة في العمد أولى»^(٢).

٢ - إن الله (عز وجل) أوجب قضاء الفطر في رمضان على المتعمد والمعدور ﴿... وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ...﴾ (سورة البقرة) فإذا أوجب القضاء على من أفطر معدوراً بسفر أو مرض، كان وجوبه على من أفطر عمداً بغير عذر أحق، كذلك الكفارة في القتل حيث وجبت على المخطيء وهو معدور وإثمه أخف، فإنها تجب على العائد أولى، لأن إثمه أعظم، وجرمه أكبر، وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم^(٣).

(١) الهندي : كنز العمال (٥٤٦/٢) الطبراني : المعجم الكبير (٣٣٨/١٨) وفيه أنني وأدت اثنتي عشرة بنتاً أو ثلاثة عشر بنتاً .

(٢) المطيعي : تكملة المجموع (١٨٧/١٩) .

(٣) الماوردي : الحاوي (٦٨/١٣) ابن قدامة : المغني والشرح الكبير (٣٨/١٠) .

ج- المعقول :

وهو أن قتل الآدمي مضمون بوجوب الدية في القتل الخطأ وشبه العمد، فوجب أن تكون فيه الكفارة في العمد كالخطأ^(١).

المناقشة والترجيح :

أ- مناقشة أصحاب الرأي الثالث أدلة الرأي الأول :

أما استدلالهم بقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ (٩٣) (سورة النساء) حيث ورد في الآية كل الجزاء ولم يرد القصاص، فلماذا أوجبتم القصاص ولم يذكر في الآية، مثلما أوجبتم القصاص وهو غير وارد في الآية، فتجب الكفارة وهي غير واردة في النص^(٢).

لكن هذا الاعتراض لم يسلم به الفريق الأول، وردوا عليه بقولهم^(٣) : إن الله عز وجل ذكر في آية أخرى حكم القتل العمد، وهو القصاص بقوله عز وجل : ﴿ ... كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ... ﴾ (١٧٨) (سورة البقرة).

فعبارة قوله تعالى دلت على وجوب القصاص في القتل العمد، وإشارة قوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ (٩٣) (سورة النساء) دلت على أن القصاص ليس من جزاء القتل، وهنا جرى تعارض بين إشارة النص وعبارة النص، وعند تعارضهما تقدم عبارة النص.

(١) الماوردي : الحاوي (٦٨/١٣) .

(٢) أورد هذا الاعتراض قاضي زاده : تكملة فتح القدير المسمى بنتائج الأفكار (١٠/٢١٠) .

(٣) قاضي زاده : نتائج الأفكار (١٠/٢١٠-٢١١) .

ب - مناقشة أصحاب الرأي الأول أدلة الرأي الثالث :

- استدلالهم بخبر واثلة بن الأسقع ، غير مسلم لعدة أمور :

الأول : إنه حديث ضعيف ، لوجود الغريف بن غياش وهو مجهول^(١).

ثانياً : ثم على فرض صحته ، فقد يكون استوجب النار بالقتل شبه العمد كالقتل بالحجر ، والعصا الكبيرين^(٢).

ثالثاً : ليس في الحديث أنه قتل عمداً ، وإنما فيه أن صاحباً لنا قد أوجب ولا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمداً ، وقد يكون معنى أوجب أي أوجب لنفسه النار بكثرة معاصيه ، وقد يكون معنى (قد أوجب) أي حضرت منيته^(٣).

رابعاً : يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بالإعتاق تبركاً^(٤).

- أما الخبر الذي يرويه عمر (رضي الله عنه) أن قيس وأد بنات له ، غير مسلم ، لأن في طريقة إسرائيل ، وهو ليس بالقوي ، وفيه سماك بن حرب وكان يقبل التلقين^(٥).

- أما أن الكفارة وجبت في القتل الخطأ ، وهو أقل ذنباً ، فتجب في العمد وهو أعظم ذنباً ، فيرد عليه من وجهين :

(١) ابن حزم : المحلى (١١ / ١٧٥) .

(٢) قاضي زاده : نتائج الأفكار (١٠ / ٢١٠) .

(٣) ابن حزم : المحلى (١١ / ١٧٥) .

(٤) ابن قدامة : المغني (١٠ / ٣٨) .

(٥) ابن حزم : المحلى (١١ / ١٧٥) .

الأول : إن تعين الكفارة في الشرع لدفع الذنب الأدنى ، وهو الخطأ لا يدل على تعينها لدفع الذنب الأعلى ، وهو العمد ، فإنه كم من شيء يتحمل الأدنى للقدره عليه ، ولا يتحمل الأعلى للعجز عنه^(١) .

الثاني : إن الكفارة وجبت في الخطأ فتمحو إثمه لكونه لا يخلو من تفریط ، فلا يلزم من ذلك ايجابها في موضع الإثم فيه - المحض - بحيث لا يرتفع بها^(٢) .

الترجيح : يبدو - والله أعلم - أن ما ذهب إليه القائلون بوجوب الكفارة ، هو الراجح ويؤيده أمران : الأول مناقشة أدلة المخالفين والثاني : رد اعتراضات المعترضين على هذا القول .

الأمر الأول : مناقشة أدلة المخالفين :

أولاً : استدلالهم بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ (٩٣) (سورة النساء) وأن الله لم يذكر الكفارة فلا تجب ، غير مسلم ، لأن الآية وإن لم تذكر الكفارة ، لكنها وردت بأحاديث عن رسول الله (ﷺ) .
ثانياً : استدلالهم بقول الرسول (ﷺ) : (العمد قود)^(٣) وأن الرسول (ﷺ) جعل موجب العمد القود غير مسلم ، لأن غاية ما يفيدته الحديث أن جزاء القتل العمد هو القصاص من القاتل ، لكنه سكت عن العقوبة في حال العفو عن القاتل ، ولم يحصر الأمر في

(١) قاضي زاده : نتائج الأفكار (١٠ / ٢١٠) .

(٢) ابن قدامة : المغني (١٠ / ٣٩) .

(٣) ابن أبي شيبة : المصنف (٩ / ٣٦٥) .

بالقصاص ، حيث أن الرسول (ﷺ) . يبين أن العمد يمكن أن يدخله العفو ، وقوله تعالى ﴿... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ...﴾ (١٧٨) (سورة البقرة) ، مما يؤكد أن الحديث لم يأت على سبيل الحصر ، وإنما بيان جزاء القاتل في حال طالب أهل القتل بالقصاص .

ثالثاً : أن حديث خمس لا كفارة فيهن وذكر القتل العمد فهو ضعيف لأن فيه بقية وهو مدلس^(١) . ولم يصرح بالسماع وإنما عنعن ، وإذا عنعن المدلس ، ترد روايته .

رابعاً : قولهم إن القتل العمد كبيرة ، وما هو كذلك لا يكون سبباً لما فيه معنى العبادة غير مسلم ، لأن الله (سبحانه وتعالى) أوجب العبادة في الكبيرة ، حيث فرض الكفارة على المظاهر ، والظهار كبيرة حيث سماه عز وجل حيث قال تعالى ﴿... وَإِنَّهُمْ لَيَقُولُونَ مُنْكَرًا مِّنَ الْقَوْلِ وَزُورًا...﴾ (سورة المجادلة) فلا يمنع عندئذ أن تكون الكبيرة سبباً للعبادة .

خامساً : قولهم إن التحرير ، أو الصوم في الخطأ إنما وجب شكراً للنعمة ، حيث سلم له أعز الأشياء في الدنيا غير مسلم ، لأن العبد في القتل العمد بعد العفو عنه ، سلم له أعز الأشياء في الدنيا وهو الحياة ، فيكون الأمر في أحقه أوجب في القتل العمد بعد العفو عنه ، فيظهر عندئذ أن العلة موجودة في حق القاتل عمداً بعد العفو عنه ، كما هي موجودة في حق القاتل خطأ ، فيكون الشكر في جانبه ألزم .

(١) قال ابن حجر : بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، تقريب التهذيب (١٢٦) وكان يدلس تدليس التسوية ، وهو شر أنواع التدليس قاذح في عدالة فاعلة ، د بشار معروف : تحرير تقريب التهذيب (١٧٩ / ١) وعليه فإن الحديث لا يصح ولا يكون محلاً للاستدلال .

سادساً : قولهم إن الكفارة من المقادير ، وهي لا تعرف إلا من خلال الشرع ، غير مسلم ، لأن الشارع قد أوجب الكفارة بالنص ، وهو حديث واثلة .
سابعاً : قياسهم عدم وجوب الكفارة بعد سقوط العقوبة عن القاتل عمداً على الزاني إذا سقط الحد عنه ، غير مسلم ، لأن سقوط الحد عن الزاني المحصن إنما يكون لشبهة فلا تكون عناصر الجريمة مكتملة ، بينما في القتل العمد ، تحقق القتل العمد ووجب القصاص لا اكتمال عناصر الجريمة إلا أن صاحب الحق أسقطه .

ثامناً : استدلال من قال بالاستحباب بقول الرسول ﷺ (من أعتق رقبة)^(١) وأنه جعله على المشيئة ، غير مسلم ، لأن الحديث يبين أن إعتاق الرقبة يؤدي إلى إعتاق الإنسان من النار ، وهذا لا يكون إلا في حق من أذنب ذنباً استوجب النار ، وجزاء القتل العمد النار ، وبما أنه واجب على المسلم أن يستنقذ نفسه من النار ، فتكون الكفارة واجبة عليه ، وهي عتق الرقبة بعد العفو عنه ، لمحو الذنب بالكلية .

تاسعاً : أيضاً قولهم عدم وجوبها في القتل العمد لأن جنايته كبيرة ، فلا تكفيها الكفارة غير مسلم ، لأن الله عز وجل جعل الكفارة ساترة للذنوب ، وإن عظمت الذنوب ، فتكون الكفارة عندئذ عاملاً مهماً في إسقاط عظم المآثم والذنوب ، وقد تقدم أن الله (عز وجل) جعل الكفارة مسقطة إثم المظاهر .

الأمر الثاني : رد اعتراضات المعترضين على قول القائلين بالوجوب :
أولاً : اعتراضهم بأن الله (تعالى) ذكر في آية القصاص حكم القتل العمد بقوله تعالى : ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ (سورة

(١) مسلم : الصحيح رقم (١٥٠٩) .

البقرة) تدل عبارة هذه الآية على وجوب القصاص ، وإشارة قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴿٩٣﴾﴾ (سورة النساء) فإذا تعارض إشارة النص مع عبارة النص تقدم عبارة النص ، فيرد عليهم أن هذا صحيح حيث يوجد تعارض ، ولكن هنا لا يوجد تعارض ، لأن الآية الأولى أوجبت القصاص ، والثانية أوجبت الخلود في النار ، فيعمل عندئذ بكل منهما فالقاتل يقتل ، ويخلد في النار ، وجاءت نصوص توجب الكفارة في القتل العمد ، فيكون العمل عندئذ ، القاتل يقتل ويخلد في النار لكنه إذا عفي عنه لا يقتل ، ولا يعذب في النار إذا كفر عن ذنبه .

ثانياً : قولهم إن حديث واثلة لا يصح ، من عدة وجوه :

الوجه الأول : إنه حديث ضعيف لوجود الغريف بن عياش ، وهو مجهول ، هذا لا يسلم لأن الحديث صححه الحاكم ووافقه عليه الذهبي .

الوجه الثاني : أنه استوجب النار بالقتل شبه العمد وليس العمد ، وهذا لا يسلم ، لأن شبه العمد لا يوجب النار ، وإنما يوجب الدية المغلظة بقوله (ﷺ) : (إن في قتل الخطأ العمد بالسوط والعصا مائة من الإبل أربعون منها في بطونها أولادها)^(١) فالحديث لم يدل ولم يبين أن القاتل شبه العمد يستوجب النار .

الوجه الثالث : لا يعرف في اللغة أن أوجب بمعنى قتل عمداً ، هذا لا يسلم لأن الحديث جاء فيه صراحة أنه استوجب بالقتل .

(١) النسائي : السنن كتاب التامة ، باب كم دية شبه العمد (٨ / ٤٠) .

الوجه الرابع : يحتمل أنه عليه الصلاة والسلام أمرهم بالإعتاق تبركاً، هذا لا يسلم، لأن الحديث جاء بصيغة الأمر، والأمر يفيد الوجوب، ولم يوجد في الحديث قرينة تصرف هذا الوجوب إلى الندب، ثم إن استنقاذ المسلم نفسه من النار واجب، فيكون الإعتاق واجباً .

ثالثاً : اعتراضهم على الأثر الذي يرويه عمر من وجهين :

الوجه الأول : إن في طريقه إسرائيل وهو ليس بالقوي، هذا مردود لأن إسرائيل قد وثقه أحمد بن حنبل، وقال فيه العجلي : كوفي ثقة، وقال أبو حاتم : ثقة صدوق، واعتمده البخاري في الأصول، وكذا مسلم، قال الذهبي فيه : هو في الثبت كالاسطوانة فلا يلتفت إلى تضعيف من ضعفه^(١) .

الوجه الثاني : فيه سماك بن حرب، وكان يقبل التلقين، هذا مردود، لأن أبا حاتم قال فيه : ثقة صدوق، وقال العجلي : جازئ الحديث، وقال الذهبي : احتج به مسلم في روايته^(٢)، وقال فيه سفيان الثوري : ما سقط لسماك بن حرب حديث، ووثقه ابن معين، واستشهد به البخاري في الجامع وروى له في (القراءة خلف الإمام) وغيره^(٣) .

(١) الذهبي : ميزان الاعتدال (١/ ٣٦٥-٣٦٦) المزي : تهذيب الكمال (٢/ ١٠٤-١٠٥) .

(٢) الذهبي : ميزان الاعتدال (٣/ ٣٢٦-٣٢٧) .

(٣) المزي : تهذيب الكمال (٨/ ١٣٠-١٣١) .

رابعاً : اعتراضهم على وجوبها في العمد كونه أعظم ذنباً في الخطأ ، بأن وجوبها في الأدنى لا يستلزم وجوبها لدفع الأعلى ، لا يسلم ، لأن الكفارة من حيث صفتها ومقدارها في القتل الخطأ كما هي في القتل العمد ، فكما تتحمل لدفع الأدنى فهي أولى أن تتحمل لدفع الأعلى .

خامساً : اعتراضهم بكونها تلزم في الخطأ لأنه لا تفريط ، فلا تلزم في الأعلى لمحض الإثم ، فيرد عليه إن الإثم في القتل العمد يزول جزء منه بالعفو عن القاتل ، ويبقى جزء فيزول بالكفارة فتكون الكفارة عندئذ مزيله للإثم بالكلية .

سادساً : صفة الكفارة : بعد هذه المناقشة ورد الاعتراضات تبين رجحان قول من قال بأن الكفارة واجبة بالقتل العمد بعد العفو عن القاتل حقاً لله سبحانه وتعالى ، وهنا لا بد من بيان صفة هذه الكفارة ، وذلك لأهمية بيانها وحاجة الأمة إليها لتكون وسيلة ردع ، ومنع من الوقوع في القتل سواء أكان قتل عمداً أم قتل خطأ فإذا عرف القاتل بأن عليه كفارة ، فإنه يحسب للقتل ألف حساب ، فكذلك إذا عرف المفرط في القتل الخطأ بأن عليه كفارة ، فإنه يأخذ حذره وحيطته إذا علم بصفة الكفارة ، وهي على النحو التالي :

اتفق الفقهاء على أن كفارة القتل عتق رقبة مؤمنة لقوله تعالى ﴿... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ...﴾ (سورة النساء) وقوله تعالى ﴿... فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ...﴾ (سورة النساء) فجعل الله الإيمان من صفة رقبة القتل ، ولا تجوز إلا بهذه الصفة ، فإن لم يجدها وهي بالفعل غير موجودة في وقتنا الحاضر ، فصيام شهرين متتابعين لقوله تعالى ﴿... فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ...﴾ (سورة النساء) فجعل الله التتابع صفة صوم

كفارة القتل ، فلا تجوز بغير هذه الصفة مع الإمكان على اختلاف في ذلك بين الفقهاء في حالة المرض أو الحيض أو غيرها^(١) .

أما الإطعام عند تعذر الصيام فقد اختلف الفقهاء فيه على قولين :
القول الأول : قول بعض الشافعية ، وبعض الحنابلة يجب الإطعام في كفارة القتل ، إذا عجز عن الصيام ، لأنها كفارة فيها عتق ، وصيام شهرين متتابعين ، فكان فيها إطعام ستين مسكيناً ككفارة الظهار ، والفطر في رمضان ، والله عز وجل ذكر الإطعام في كفارة الظهار ، ولم يذكره في كفارة القتل ، فوجب أن يحمل المطلق في القتل على المقيد في الظهار ، كما قيد الله الرقبة في القتل بالإيمان ، وأطلقها في كفارة الظهار فحمل مطلق الظهار على مقيد القتل .

القول الثاني : قول جمهور الفقهاء وهم الحنفية ، والمالكية ، وكثير من الشافعية ، وبعض الحنابلة ، والزيدية حيث قالوا لا يجب الإطعام لأن الله عز وجل لم يذكر ذلك حيث إقتصر فيها على عتق رقبة مؤمنة ، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ، فدل هذا أن جميع الواجب فيها الاعتاق ، والصيام .

وردوا على القول الأول ، بأنه لا يحمل المطلق على المقيد في الظهار ، كما فعلوا في قيد الايمان ، حيث اعتبروه ثم حملاً على المقيد هنا ، لأن ذلك إلحاق في وصف ، وهذا إلحاق في أصل ، وأحد الأصلين لا يلحق بالآخر ، لاختلاف السببين ، وإنما يحمل المطلق على المقيد حيث تكرر ذكر الحكم

(١) الكاساني : بدائع الصنائع (٧/ ٢٥١) ، ابن رشد : بداية المجتهد (٢/ ٤١٠) الأنصاري : اسنى المطالب (٤/ ٩٥) البهوتي : كشف القناع (٦/ ٦٥) .

مقيداً ومطلقاً، كإطلاق وجوب الزكاة في خمس من الإبل وتقييده في السائمة في خبر آخر^(١).

المطلب الثاني : سلطة الحاكم في تعزيز القاتل بعد العفو عنه :

إذا عفا أولياء الدم عن القاتل ، فهل يجوز للإمام أن يوقع عقوبة على القاتل للحق العام؟ في هذه المسألة اختلف الفقهاء على قولين :

القول الأول : يرى أنه لا عقوبة تقع عليه ، وهذا رأي : الحنفية^(٢) ، والشافعية^(٣) ، والحنابلة^(٤) ، وعطاء بن أبي رباح^(٥) ، وأبي ثور^(٦) ، وابن حزم^(٧).

القول الثاني : يرى أنه يعاقب حيث يجلد مائة جلدة ، وينفى عاماً ، وهو رأي : المالكية^(٨) ، والأوزاعي ، والليث^(٩).

(١) النووي : روضة الطالبين (٣٧٩/٩)، الأنصاري : أسنى المطالب (٩٤/٤) المطيعي : المجموع (٥١٥/١٧) ابن قدامة : المغني (٩٧/٨).

(٢) الكاساني : بدائع الصنائع (٢٤٠/٧).

(٣) الرملي : نهاية المحتاج (٣٠٩/٧) الخطيب الشربيني : مغني المحتاج (٤٨/٤) ويجدر الإشارة هنا إلى أن الحنفية والشافعية لم ينصوا على المسألة ، ولكن رأيهم هذا استناد إلى مفهوم مذهبهم أن الواجب بالقتل العمد ، القصاص ، فلا يجب شيء بعد ذلك كالدية مثلاً إلا بالصلح أو النص .

(٤) البهوتي : كشاف القناع (٥٤٣/٥).

(٥) ابن عبد البر : الاستذكار (١٧٨/٢٥).

(٦) ابن رشد : بداية المجتهد (٣٩٩/٢) ورأي أبي ثور هنا على أخلاقه إلا إذا كان القاتل معروفاً بالشر فيؤدبه الإمام على قدر ما يرى .

(٧) المحلى (١٠٢/١١).

(٨) عليش : منح الجليل (٤٣٣/٤) الخرشي : شرح الخرشي (٥٠/٨).

(٩) ابن قدامة : المغني (٤٦٨/٩).

الأدلة :

أولاً : أدلة الفريق الأول : استدلووا بأدلة من الكتاب ، والسنة ، والقياس ، والمعقول .

الكتاب :

١ - قال تعالى : ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ (١٧٨) (سورة البقرة) ، قال الجصاص في دلالة هذه الآية الكريمة (اتفقوا أن القود مراد به ... فاقتضت هذه الآية إيجاب القصاص لا غير)^(١)

٢ - قال تعالى : ﴿... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...﴾ (سورة البقرة) أوجب الله تعالى على الولي العافي ، أن يتبع القاتل المعفو عنه بالمعروف .

وأوجب الله تعالى على القاتل المعفو عنه أن يؤدي ما عفى عنه عليه بإحسان ، وليس من المعروف ، والإحسان الضرب بالسياط والنفي عن الأوطان سنة^(٢) .

السنة :

١ - قال عليه السلام : (العمد قود)^(٣) ، يبين هذا الحديث ، أن الواجب بالقتل العمد القصاص ، ولم يوجب الحديث شيئاً بعد ذلك ، فإذا أسقط الولي حقه في القصاص لم يجب له شيء آخر على الجاني .

(١) أحكام القرآن (١/١٤٩) .

(٢) ابن حزم : المحلى (١١/١٠٤) .

(٣) ابن أبي شيبة : المصنف (٩/٣٦٥) .

٢- استدلووا بقوله ﷺ «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام»^(١). فهذا الحديث نص صريح في تحريم بشرة المسلم، فلا يجوز التعرض له بضرب، ولا غيره إلا بنص، ولم يرد ما يدل على مشروعية جلد القتال، أو نفيه إذا عفي عنه.

٣- عن سماك بن بن حرب أن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه قال : إني لقاعد مع النبي ﷺ إذ جاءه رجل يقود آخر بنسعة فقال : يا رسول الله، هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ : أقتلته؟ فقال : إنه لو لم يعترف أقمت عليه البينة، فقال : نعم، قال كيف قتلته؟ قال : كنت أنا وهو نختبط^(٢) من شجرة، فسبني، فأغضبني، فضربته بالفأس على قرنه، فقتلته، فقال له النبي ﷺ هل لك من شيء تؤديه عن نفسك؟ فقال : مالي مال إلا كسائي، وفأسي، فقال : فترى قومك يشترونك؟ فقال : أنا أهون على قومي من ذلك، فرمى إليه بنسعته، وقال دونك صاحبك، فانطلق به الرجل، فلما ولّى قال رسول الله ﷺ : إن قتله فهو مثله، فرجع إليه فقال : يا رسول الله بلغني أنك قلت إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ : أما تريد أن يوء بإثمك وإثم صاحبك قال : يا نبي الله (لعله قال) بلى، قال : فإن ذاك كذاك قال : فرمى بنسعته وخلي سبيله^(٣)، هذا الحديث يبين أن الرسول ﷺ لم يقيم عقوبة على الجاني بعد العفو عنه.

(١) مسلم : الصحيح رقم (١٦٨٠).

(٢) أي جمع ورق الثمر بأن يضرب الشجر بعصا فيسقط ورقه فيجمعه كلفاً النووي : شرح مسلم (١١/ ١٧٢-١٧٣).

(٣) مسلم : الصحيح ، كتاب القامة ، باب صحة الإقرار بالقتل (٣/ ١٣٠٧-١٣٠٨).

القياس:

إن ولي الدم في القتل الخطأ إذا أسقط حقه في الدية، لم يجب له شيء آخر، لأن حقه ثابت في الدية وقد أسقطه، فكذلك في القتل العمد حق الولي القصاص، فإذا أسقطه لم يجب له شيء، لأنه حقه الثابت في القتل العمد^(١).

المعقول:

- ١ - إن معاقبة القاتل العمد بعد سقوط القصاص عنه، فيه تحديد لعقوبة، وإن تحديد العقوبات لا يكون إلا بتوقيف، ولا توقيف في هذا^(٢).
- ٢ - إن المطلوب من ولي الدم على سبيل الاستحباب العفو والإحسان، فإذا رافق العفو ضرر بالمجني عليه كان ذلك ظلماً^(٣)، فلا يتوافق عندئذ مع قواعد الإسلام، إيقاع عقوبة على الجاني بعد العفو عنه.

أدلة القول الثاني:

استدلوا بأدلة من السنة، وآثار الصحابة، والقياس، والمعقول:

السنة:

ما روي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي (ﷺ) مائة جلدة ونفاه سنة، ومحا سهمه من المسلمين^(٤)،

(١) ابن قدامة: المغني والشرح الكبير (٩/٤٦٨).

(٢) ابن رشد: بداية المجتهد (٢/٣٩٩).

(٣) البهوتي: كشف القناع (٥/٥٤٣).

(٤) البيهقي: السنن كتاب الجنايات باب ما روي فيمن قتل عبده أو مثل به (٨/٣٦) وهذا الأثر مروى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وعن علي بن أبي طالب.

ابن ماجه: السنن، كتاب الديات باب هل يقتل الحر بالعبد (٢/٩١).

يبيّن هذا الحديث أن الرسول (ﷺ) قد ضرب القاتل عمداً بعد سقوط القصاص عنه مائة جلدة ونفاه سنة ، وهذا شأن كل قاتل عمداً إذا سقط القصاص عنه .

آثار الصحابة:

وهو ما يروى عن عمر (رضي الله عنه) أنه جلد حراً قتل عبداً مائة جلدة ونفاه عاماً^(١) .

القياس:

وذلك بالقياس على الزنا ، بأن الزاني غير المحصن إذا سقط عنه القتل إلى الجلد والنفي فكذلك القاتل عمداً إذا سقط عنه القصاص - القتل - فإنه يجلد وينفى^(٢) .

المعقول :

وهو أن القصاص يعني المماثلة ، ولما سقط القصاص لم تتكافأ الدماء ، فيجب ما يمكن أن يحصل به المماثلة من الجلد والنفي^(٣) .

المناقشة :

ناقش ابن حزم أدلة القائلين بإيقاع عقوبة على الجاني المعفو عنه ، بما يلي :

١ - إن الخبر الذي تعلقوا به أن رسول الله (ﷺ) جيء برجل قتل عبده ، فإنه في غاية السقوط ، فإنه عن إسماعيل بن عياش وهو ضعيف جداً لا

(١) ابن حزم : المحلى (٩٨ / ١١) ، ابن أبي شيبة : المصنف (٤١٢ / ٤) .

(٢) ابن حزم : المحلى (٩٩ / ١١) .

(٣) عlish : منح الجليل (٤٣٣ / ٤) .

سيما إذا روى عن الحجازيين ، ثم هو عن إسحاق بن عبد الله بن فروة ، وهو متروك الحديث^(١) ، ويؤيد ما ذهب إليه ابن حزم ما قاله أحمد بن حنبل في إسحاق : لا تحل عندي الرواية عن إسحاق بن أبي فروة ، وقال ابن معين : إسحاق بن أبي فروة ليس بشيء ، لا يكتب حديثه ، وقال علي بن المديني : منكر الحديث ، وقال النسائي : متروك الحديث^(٢) .

والحديث فيه أيضاً إبراهيم بن عبد الله بن حسين عن أبيه عن علي ، وحسين لم يسمع من علي^(٣) .

٢- أما الخبر عن عمر لا حجة فيه ، لأنه إما عن عمرو بن شعيب أن عمر ، وإما عن العباس بن عبد الله أن عمر ، وكلاهما لم يولد إلا بعد موت عمر (رضي الله عنه) بدهر طويل^(٤) .

٣- إن القياس على الزنا باطل من عدة وجوه^(٥) :

الأول : إن الله (تعالى) لم يسوق قط بين القاتل والزاني في الحكم ، وأنه سوى بينهما في وعيد الآخرة فقط ، وليست أحكام الدنيا كأحكام الآخرة .

الثاني : إنه لا خلاف في أن حكم الزاني يراعي الإحصان في ذلك وعدم الإحصان ، ولا خلاف في أنه لا يراعى ذلك في القتل .

(١) المحلى (١١/١٠١) .

(٢) ابن عدي : الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٣٠-٥٣١) .

(٣) المزي : تحفة الأشراف (٧/٣٤٦) .

(٤) المحلى : (١١/١٠١) .

(٥) المحلى : (١١/١٠٠) .

الثالث : إن حكم الزاني إذا وجب عليه القتل بلا خلاف ممن يعتد به ،
القتل بالرجم خاصة ، وليس ذلك حكم القاتل إذا استقيد منه بلا
خلاف ، إلا أن يكون قتل بحجر .

الترجيح :

قبل بيان الرأي لا بد من بيان ما يتجه على أدلة الفريقين :

أولاً : ما يتجه على أدلة الفريق الأول :

١ - استدلالهم بقوله تعالى ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾ (سورة البقرة) هذه الآية أوجبَت القصاص ، لكن هناك آيات أخرى ندبت إلى العفو ، فليس حكم القاتل العمد القصاص فقط فالآية ذاتها جاء فيها حكم العفو .

٢ - استدلالهم بقوله تعالى ﴿... فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...﴾ (سورة البقرة) نعم جاءت هذه الآية لبيان العفو ، وهي تتحدث عن حق العباد ، فأمرت العافي أن لا يتشدد في طلب الدية على المعفو عنه ، وينظره إن كان معسراً ، والمعفو عنه أمرته أن لا يماطل في الدية ، ولا يبخس منها شيئاً^(١) ، فالحكم الوارد في الآية متعلق بحق العباد ، ولم تتعرض لحكم حق الله (تعالى) .

٣ - الاستدلال بحديث رسول الله (ﷺ) ، (العمد قود) يتجه على هذا الاستدلال أن الحديث متعلق بحق العبد ، ولم يذكر شيئاً في حق الله تعالى .

(١) الجوزي : زاد المسير في علم التفسير (١/١٦٣) ، السيوطي : الدر المنثور في التفسير بالمأثور (١/٤١٩) ، الرازي : التفسير الكبير (٥/٥١) ، الألوسي : روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (٢/٥٠) .

٤ - حديث «إن دماءكم وأعراضكم . . . » فإنما يقتضي تحريم بشره المسلم على أخيه إذا كان بغير حق، ويمكن أن يقال بأن ذلك محرم على ولي الدم لا على الحاكم .

٥ - فيما يتعلق بالاستدلال بحديث ذي النسعة، فيتجه عليه أن هناك شبهة احتفت بالقتل حيث قال الرجل (فسبني فأغضبني) وفي رواية (والله ما أردت قتله) ^(١)، ولكن حيث لم يكن معه دليل ظاهر يصدقه رجح الرسول (ﷺ) جانب العمد، ومما يؤيد وجود شبهة في القتل أن الرسول (ﷺ) ألح على الرجل أن يعفو وأن يأخذ الدية، ويزيد في الأمر تأكيداً أن الرسول (ﷺ) قال للولي : (إما أنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار) ^(٢).

٦ - استدلالهم من القياس صحيح، لكنه متعلق بحق ولي الدم، ولم يتعلق بحق الله تعالى لحفظ أمن الدولة ومنع الناس من التعدي .

٧ - المعقول : قولهم تحديد العقوبات لا بد فيها من التوقيف، وهذا صحيح، وهو يتجه في عقوبات الحدود والقتل، أما التعازير فهي بالجملة ثابتة لكن مقاديرها راجعة إلى تقدير الحاكم .

٨ - مرافقة العفو الضرب فيه ظلم، هذا صحيح إذا كان من جهة العافي، لكن الأمر هنا متعلق بحق الدولة .

ثانياً : ما يتجه على أدلة الفريق الثاني :

لقد أفاض ابن حزم في الرد عليهم، ولكن يمكن أن يرد على استدلالهم من المعقول، حيث ذهبوا إلى أن القصاص يعني المماثلة، ولما

(١) أبو داود : السنن : كتاب الديات، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم (٤/ ١٦٨)

(٢) السابق نفسه .

سقط القصاص لم تتكافأ الدماء فيجب ما يمكن أن يحصل به المماثلة من الجلد والنفي يرد عليه من وجهين :

الأول : إن سقوط القصاص أمر مندوب إليه شرعاً ، والشارع يعلم إذا سقط القصاص لم تحصل المماثلة ، ومع ذلك فقد ندب إلى العفو .

الثاني : إن مكافأة الدماء لا تحصل بالجلد والنفي عند سقوط القصاص ، لأن دم المسلم لا يكافأه أي شيء آخر .

من خلال ما تقدم يمكن القول أن أدلة الفريق الأول صحيحة ، لكنها ليست صريحة في عدم وجوب عقوبة على المعفو عنه ، لذلك أرى أن معاقبة القاتل المعفو عنه أو عدم معاقبته راجعة إلى اجتهاد الحاكم ، فإن رأى مصلحة في معاقبته عاقبه ، حسب ما يراه ، واضعاً في اعتباره ظروف القاتل والمقتول ، والأسباب التي أدت إلى ارتكاب هذه الجناية ، خصوصاً بأنه ليس في أدلة أصحاب القول الأول ما يقتضي عدم معاقبة القاتل بعد العفو عنه من ولي الأمر ويمكن توجيه قوله تعالى ﴿... فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ...﴾ (سورة البقرة) .

إنما ذلك أمر بالنسبة لولي الدم بحسن الاقتضاء ، وأما قوله عليه السلام «أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» فإنما يقتضي تحريم بشرة المسلم على أخيه إذا كان بغير حق ، وهذا أمر مسلم به عند عامة الفقهاء ، وأكثر ما فيه تحريم ذلك على ولي الدم ، لا على السلطان الذي إنما يعاقب تحقيقاً للمصلحة العامة ، منعاً للجاني من معاودة القتل ، خصوصاً هذه الأيام ، وفي هذا الزمن الذي كثر فيه القتل بين الناس وانتشرت أدواته ، وعمت البلوى لضعف الخوف من عقاب الله تعالى والاستهانة بالأنظمة والتعليمات ، خصوصاً في تلك الدول التي تقيّد كثيراً تنفيذ حكم القصاص

على القاتل العمد، تحت ذرائع وحجج واهية، أو لإرضاء الشعور العام في الدول التي تحارب الإسلام، وتعادي تعليماته المتعلقة بحفظ النفوس وحفظ أمن المجتمعات، وعليه فإن القول بجواز أن يعاقب الإمام القاتل عمداً بالعقوبة التي يراها مناسبة متوافق مع روح الشرع المطهر في الحد من جريمة القتل العمد، ووضع التدابير الواقية من ارتكابها وانتشارها.

الخاتمة

أولاً: إن الشرع المطهر تميز بنوع من العقوبة غير مسبوق لها، ولا يوجد في الأنظمة والقوانين الحديثة ما يوازيها، وهي العقوبة عن طريق العبادة لتربية النفوس، وتزكيتها، وصلاحها، وهذه أحد أهم مقاصد الشريعة الإسلامية من كثير من تشريعاته الربانية، فالقاتل سواء أكان القتل خطأ أم عمداً يشعر يوخز الضمير، وهو بحاجة إلى ما يريحه ويعيده إلى فطرته السليمة وراحة ضميره، من هنا كانت العقوبة بالصيام واجبة في القتل الخطأ، وبناء عليه فإنه وعلى الراي الذي توصلنا إليه أيضاً تكون واجبة في حال العفو عن القتل العمد، وهذا تمييز للشريعة تجدر الإشارة إليه، والتأكيد عليه في زمن ضعفت فيه الروحانيات، وظهرت كثير من المعاناة للبشرية، والآثار السلبية لذلك لا تحتاج إلى دليل.

ثانياً: توصلت إلى نتيجة مهمة وهي أن الحاكم له أن يعاقب القاتل عمداً، إذا رأى في ذلك مصلحة، ولا شك بأن وجود رأي للحاكم في قضايا القتل العمد بعد العفو عن الجاني، يقدره بحسب المصلحة من شأنه أن يحد من جرائم القتل العمد، خصوصاً في هذا الزمان الذي كثرت فيه حوادث القتل، وتنوعت وسائله، واستخفاف الناس في العقوبة،

مما كان له أثر واضح في ازدياد حالات القتل العمد، وبالذات في ظل تطبيق هذه القوانين التي ظهرت آثار تطبيقها واضحة على حالات القتل .

ثالثاً: لا بد من التأكيد على تمييز الشريعة الإسلامية، والاشارة إلى الوسائل والتدابير، التي من شأنها المحافظة على النفس في الشريعة المطهرة، والتعاون مع الآثار المترتبة على القتل العمد بما يحفظ النفوس، والمجتمعات، فنحن بأمس الحاجة إلى العودة للشرع المطهر في تربية الناس، التربية الإيمانية، ومن ثم تطبيق احكام الله عليهم، وهذه الطريقة هي الكفيلة بمنع القتل، والحد منه، وحفظ النفوس، والمجتمعات .

المراجع

أ- كتب التفسير :

- الألوسي : محمد ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ،
إدارة الطباعة المنيرة / القاهرة .

- ابن الجوزي : عبدالرحمن بن علي ، زاد المسير في علم التفسير ، دار الفكر
، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

- الرازي : محمد فخر الدين ، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ / ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .

- السيوطي : عبدالرحمن جلال الدين ، الدار المنثور في التفسير بالمأثور ،
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- الصابوني : محمد ، تفسير آيات الحكام ، مكتبة الغزالي ، دمشق ، ط ٣
١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- ابن العربي : محمد بن عبدالله ، احكام القرآن ، تحقيق على محمد
البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

ب- كتب الحديث وعلومه :

- الإمام احمد (ت ٢٤١ هـ) : احمد بن حنبل ، المسند ، دار الفكر ، ط ٢ /
١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

- البخاري : محمد بن اسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦ هـ) الصحيح مع فتح
الباري ، رقم احاديثه محمد فؤاد عبدالباقي ، دار الفكر ، بيروت .

- البيهقي : احمد بن الحسين (٤٥٨ هـ) : السنن الكبرى ، مطبعة دار المعارف
العثمانية بحيدر أباد ، ط ١ / ١٣٥٥ هـ) .

- الترمذي : محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ) : الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي ، حققه احمد محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

- الحاكم : ابو عبدالله النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ) : المستدرک على الصحيحين ، مطبعة دار المعارف النظامية ، حيدر اباد ، الركن ، الهند .

- الدارقطني : علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٤ / ١٣٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .

- ابو داود : سليمان بن الأشعث ، سنن ابي داود ، مراجعة محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بيروت .

- الذهبي : محمد بن احمد ، التخليص ، مطبوع بأسفل المستدرک للحاكم .
- الزيلعي : جمال الدين عبدالله بن يوسف ، نصب الراية لأحاديث الهداية ، دار المأمون ، القاهرة ، ط ١ / ١٣٥٧ هـ - ١٩٣٨ م .

- ابن ابي شيبة : عبدالله بن محمد الكوفي (ت ٢٣٥ هـ) : المصنف في الأحاديث والآثار ، اعتني بتحقيقه مختار النووي ، دار السلفية ، الهند ، ط ١ / ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

- الطبراني : ابو القاسم سليمان بن احمد ، المعجم الكبير ، حققه حمدي عبد المجيد ، دار احياء التراث العربي ، الطبعة ٢ .

- ابن ماجه : محمد بن يزيد القزويني ، سنن ابن ماجه ، حقق نصوصه ، محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م .

- مالك ، مالك بن انس ، الموطأ ، المكتبة الثقافية — بيروت / لبنان .

- مسلم: مسلم بن حجاج الثقفي، صحيح مسلم، دار الفكر — بيروت / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- النسائي: احمد بن شعيب بن علي / سنن النسائي المسمى بالمحتجب، دار الفكر — بيروت، ط ١ / ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ هـ .
- الهندي: علاء الدين علي المتقي، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال (مطبوع على حاشية يند الأحكام، احمد).
- ج- كتب أصول الفقه:
- ابن أمير حاج: محمد بن محمد (ت ٨٧٩ هـ): التقرير والتحبير، شرح الكمال بن الهمام (ت ٨٦١ هـ) المطبعة الأميرية ببولاق، مصر، ط ١ / ١٣١٦ هـ .
- البخاري: عبدالعزيز احمد بن محمد (ت ٧٣٠ هـ): كشف الأسرار على أصول البزدوي، مكتب الصنائع / ١٣٠٧ هـ.
- البزدوي: أصول البزدوي، (مطبوع مع كشف الأسرار، مرجع سابق).
- التفتازاني: سعد الدين سعود بن عمر، التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، عن مطبعة محمد علي صبيح / ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- الزحيلي: وهبة (م): اصول الفقه الاسلامي، دار الفكر، دمشق، ط ١ / ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- السرخي: محمد بن احمد، اصول السرخي، دار المعرفة / بيروت، سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٩ م.
- صدر الشريعة: عبدالله بن مسعود، التوضيح (مطبوع مع التلويح للتفتازاني مرجع سابق).

د - كتب الفقه الحنفي :

- البابرتي : أكمل الدين محمد بن محمود، شرح العناية على الهداية (مع فتح القدير) مطبعة دار الفكر، بيروت، ط ٢ / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

- دار افندي : عبدالرحمن بن محمد : مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأجر، دار الطباعة، القاهرة- مصر / ١٣٢٨ هـ .

- الزيلعي : فخر الدين عثمان بن علي ، تبیین الحقائق ، شرح كنز الدقائق ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ، مصر ، ط ١ / ١٣١٤ هـ .

- سعدي جلبي : سعدالله بن عيسى (ت ٩٤٥ هـ) : حاشية على الهداية وفتح القدير (مطبوع مع فتح القدير) .

- ابن عابدين : محمد امين (ت ١٢٥٢ هـ) حاشية رد المحتار على الدر المختار ، شرح تنوير الأبصار ، دار الفكر ، بيروت ط ٢ / ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م .

- قاضي زادة : شمس الدين احمد (٩٨٨ هـ) تكملة فتح القدير المسماة نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار ، دار الفكر - بيروت ط ٢ / ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م (مطبوع مع فتح القدير) .

- الكاساني : علاء الدين ابن بكر بن مسعود (ت ٥٨٧ هـ) : بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، مطبعة الامام ، القاهرة / ١٩٧٢ م .

- الميرغنياني : برهان الدين علي بن ابي بكر (ت ٥٩٣ هـ) : الهداية ، شرح بداية المبتدئ (مطبوع بأصل فتح القدير) .

هـ - كتب الفقه المالكي :

- الآبي : صلاح عبدالسميع المصري ، جواهر الاكليل ، شرح المختصر خليل
في مذهب الامام مالك ، دار الفكر ، بيروت ، د. ط ، د. ت .

- الخرشي : عبدالله محمد (ت ١١٠١ هـ) : شرح الخرشي على المختصر
الجليل للإمام خليل ، المطبعة العامرة ، القاهرة / ط ١ / ١٣١٧ هـ .

- الدردير : احمد بن محمد (ت ١٢٠١ هـ) : الشرح الكبير ، المطبعة
الأزهرية ، مصر / ١٣٤٥ هـ (مطبوع بأصل حاشية الدسوقي) .

- ابن رشد : محمد بن احمد (ت ٥٢٠ هـ) ، بداية المجتهد ونهاية المقتصد ،
دار المعرفة ، بيروت ، ط ٦ / ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٥ م .

- سحنون : المدونة الكبرى ، برواية سحتون بن سعيد التنوخي ، مطبعة
السعادة ، مصر ، ط ١ / ١٣٢٣ هـ .

- ابن عبدالبر : يوسف بن عبدالله ، الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء المصار
وعلماء الأقطار ، تحقيق د. عبدالمعطي قلعجي ، دار الوعي ،
حلب ، القاهرة ، ط ١ / ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

- عlish : محمد احمد (ت ١٢٩٩ هـ) ، منح الجليل ، شرح على مختصر
خليل ، المطبعة العامرة / ١٢٩٤ هـ .

- مالك : مالك ابن انس (ت ١٧٩ هـ) :

و - كتب المذهب الشافعي :

- الأنصاري : ابو يحيى زكريا (ت ٩٢٦ هـ) : اسنى الطالب ، ط اليمينية ،
مصر / ١٣١٣ هـ .

- الخطيب الشربيني ، محمد : الاقناع ، حققه علي محمد وعادل احمد ،
دار الكتب العلمية ، بيروت .

- الخطيب الشربيني : محمد، الاقناع مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج،
سابي، بيروت، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م .
- الرملي : محمد بن احمد الشهير بالشافعي الصغير، نهاية المحتاج إلى
شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، ط/ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الشيرازي : ابراهيم بن علي (ت ٤٧٦ هـ) : المذهب في فقه الامام
الشافعي، مطبعة الحلبي ، مصر .
- الماوردي : علي بن محمد بن حبيب، الحاوي الكبير، تحقيق علي بن
مصوص وعادل احمد عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت
ط ١/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- المطيعي : تكملة المجموع، شرح المذهب للشيرازي، مطبعة الامام ،
مصر .
- النووي : يحيى بن شرف الدين، المجموع شرح المذهب لشيرازي، مطبعة
الامام ، مصر .
- النووي : يحيى بن شرف الدين، روضة الطالبين، المكتب الاسلامي،
دمشق، بيروت، ط ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ز- كتب المذهب الحنبلي :
- البهوتي : منصور بن يونس (ت ١٠٥١)، شرح منتهى الايرادات، دار
الفكر .
- البهوتي : منصور بن يونس (ت ١٠٥١ هـ) : كشف القناع عن متن
الاقناع، عالم الكتب/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- النجدي، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم (ت ١٣٩٢ هـ) حاشية الروض
المربع ، الطبعة الرابعة ١٤١٠ هـ .

- ابن قدامة: موفق الدين عبدالله، الكافي، المكتب الاسلامي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ابن قدامة: موفق الدين عبدالله بن احمد (ت ٦٢٠ هـ): المغنى، دار الفكر، بيروت، ط ١/١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م. الكافي.
- ح- كتب الفقه الظاهري:
- ابن حزم: علي بن احمد، المحلى، تحقيق لجنة احياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- ط - كتب التراجم:
- ابن حجر، احمد بن علي، تقريب التهذيب، حققه مصطفى عبدالقادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢/١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- الذهبي، محمد بن احمد، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ابن عدي، ابو احمد عبدالله (ت ٣٦٥ هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، حققه عادل وعلي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- المزني: يوسف بن الزكي عبدالرحمن، تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، دار الكتب العلمية، بيروت.
- المزني: جمال الدين يوسف، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، حققه احمد وعلي حسن احمد، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

ي - كتب حديثة :

- الزرقا: مصطفى احمد، المدخل الفقهي العام، دار الفكر، بيروت ط ٩/
١٩٦٧-١٩٦٨ م.

- ابو زهرة: محمد، الجريمة والعقوبة، دار الفكر المعاصر — القاهرة.

- عودة: عبد القادر، التشريع الجنائي الاسلامي مقارناً بالقانون الوصفي،
مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٦ / ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

ك - كتب اللغة العربية :

- الجرجاني: علي بن محمد، التعريفات، المطبعة التونسية، تونس .

- ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١ هـ): لسان العرب،
دار صادر ، بيروت .

حقوق الإنسان في الثقافة الغربية في ميزان الإسلام

أ.د. صالح بن عبدالرحمن سبعان(*)

مقدمة

تنبيه المفكر العربي المميز ابن خلدون^(١) إلى أن الهزيمة العسكرية يمكن أن تؤدي إلى هزيمة نفسية وحضارية للمهزوم، فيميل إلى محاكاة وتقليد المنتصر في ملامحه المميزة، وفي زيه، وفي وظائفه وجميع أحواله وعاداته الأخرى.

ونكاد نرى ترجمة عملية لهذا في علاقة العالم العربي والإسلامي بالغرب الذي استطاع ومنذ نهايات القرن الثامن عشر أن يفرض هيمنته وسيطرته عليها، بدءاً من غزو نابليون لمصر، حيث كانت فرقة علمية ضمن جيشه، تشكل المدفعية المعنوية وقامت بعرض بعض ألعابها العلمية التي لم تدهش فقط الحاضرين، وإنما أحدثت شرخاً في وجدانهم، وكشفت مدى التخلف الذي يعيشون فيه.

وقد تعمق هذا الجرح النرجسي والشعور بالتضاؤل إزاء قوة الآخر الغربي إثر البعثات التي تمت في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لعلماء ومثقفين عرب ومسلمين تقليديين إلى أوروبا حيث شاهدوا عن كثب مدى انتظام الحياة المدنية والحقوق التي يتمتع بها المواطن الأوروبي والخدمات الصحية والتعليمية.

(*) أستاذ بكلية الاقتصاد والإدارة جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

(١) مقدمة ابن خلدون، عبد الرحمن، المقدمة - دار القلم / بيروت (١٩٦٨م).

والهيئة الحضارية الراقية التي تسير عليها الحياة هنالك ، وقد كتب شيوخ مثل رفاعه الطهطاوي ومحمد عبده ، وأحمد فارس الشدياق ، انطباعاتهم ، وعادوا إلى مواطنهم وهم يسعون حثيثاً إلى تقليد الغرب بطرق شتى .

إلا أن الخيار الغالب على هذا الرعيل من الإصلاحيين كان يري بأن الإسلام ليس متخلفاً ، وإن التخلف إنما يكمن في المسلمين ، وأن كل ما علينا هو أن نمنع النظر فيما بين يدينا من القرآن والسنة النبوية المطهرة وآثار السلف الصالح ، لنلحق بقطار الحضارة الحديثة الذي سبقنا وتجاوزنا .

وكان أن نشطت عملية (تبيئة) لكل المفاهيم الغربية ، أو التي تشكل الأرضية الفكرية للحضارة الغربية في تراثنا العربي والإسلامي ، وهكذا أصبحت (الديمقراطية) هي الصيغة الغربية لمبدأ (الشوري) الإسلامي الأقدم عهداً .

وهكذا كرس العقل الإسلامي كل جهده في مضاهاة ما بين يديه بما يتكشف لنا يومياً من كتاب الإنجاز الغربي ، سواء كان على مستوى النظم والقوانين والمفاهيم ، أو حتى الإنجازات العلمية البحتة ، لدرجة أصبحنا نقرأ لمن يقول لنا بعد إنشطار نواة الذرة وصنع القنبلة الذرية ، إن القرآن كان سابقاً في هذا المضمار إذ أن القرآن ذكر (الذرة) قبل أن يتوصل الغرب إلى تفجيرها وذلك في قوله تعالى : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) (سورة الزلزلة) وهذا هو عين الإتيان والتقليد .

وبالطبع كان هناك تيار في الثقافة الإسلامية ينادي بأن نغلق الأبواب في وجه الغرب المنتصر ، وأن نصارعه ونغالبه مكتفين بما بين أيدينا من نصوص القرآن والسنة المطهرة .

ويكمن التناقض في موقف هذه الفئة، وتلك الفئة التي تنادي بالتغريب، أي بأن نترك كل ما بأيدينا ونتبع الغرب ونقلده في كل شيء، في أنهما لا يعبران عن موقف الإسلام.

فالإسلام خاتم الأديان، ورسوله ﷺ هو خاتم الأنبياء، وهو دين وسطي.

ونسي الجميع أن الإسلام برمته إنما يدعو إلى إعمال العقل والفكر، وأنه لم يأت بمعجزة غير طبيعية، وأن رسوله كان معجزته الحقيقية وإنه لم يأت بشيء خارق للطبيعة فتاريخه معروف وسيرته معروفة، تشبه تاريخ وسيرة أي رجل في العالم، وليس في قريش وحدها.

والآن نرى المسلمين يتبنون فكرة حقوق الإنسان من الفكر الغربي بإعتبارها فكرة محايدة، أو مفهوماً بديهياً، رغم خطأ هذا الاعتقاد، لان الفكرة لم تنشأ مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام (١٩٤٨م)، وإنما برزت قبل هذا التاريخ بقرنين خلال فترة حركة التنوير ثم عصر النهضة وما بعده.

والواقع أن الحركة السياسية لحقوق الإنسان، أي وظيفتها السياسية هي ذات بعدين في الاستعمال الغربي (الأروأمريكي) فهي سلاح ثقافي يراد به الهيمنة وفرض المفاهيم الثقافية الغربية لإكمال دوائر الهيمنة الاقتصادية والإعلامية والسياسية، وهي من ناحية أخرى تستعمل في كثير من الأحيان كسلاح سياسي يمهّد للتدخل العسكري الذي يهدف إلى بسط السيطرة والهيمنة على الدول التي لا تسير (كما يجب) في ركب الغرب الأورأمريكي، فهي أشبه ما تكون في الاستعمال أو التوظيف الثاني لها بمدفعية تمهيدية، وقد أضيف إليها مؤخراً سلاح تمهيدي جديد وهو (الحد

من إنتشار أسلحة الدمار الشامل) علماً بأنهم يملكون هذا السلاح وتملكه إسرائيل في المنطقة .

في المقابل نجد بين المسلمين من يؤكد أن الشريعة الإسلامية كانت هي السباقة في التعامل مع حقوق الإنسان ويحاول أن يثبت هذا بكل جديده وهمة .

ترى هل في هذا الجهد جدوى ! .

لا نعتقد - وهذا ما ستحاول هذه الورقة إبرازه وتأكيد - لأن النظرتين للمسألة ، مسألة حقوق الإنسان ، تختلفان إختلافاً جوهرياً في الأسس التي تقومان عليها ، أي النظرة الإسلامية والنظرة الغربية .

الجدور التاريخية للفكرة

متى نشأت فكرة حقوق الإنسان في الفكر الغربي ؟

وما الظروف التاريخية التي في خضمها نشأت هذه الفكرة ؟ .

وما الجدور والأصول الجينية لمبدأ حقوق الإنسان في الفكر الغربي ؟ .

الإجابة على مثل هذه الأسئلة مهمة طالما أن الغرب الأوروبي يدرج هذه المسألة بالحاج في صلب أجندة سياساته الخارجية ، وفي العلاقات الثنائية بينه وبين الدول الأخرى ، وبينه وبين الكتلة الإسلامية مؤخراً - مجتمعات ودولاً وثقافة - ويوظف المنظمات الدولية وكل قوانينها وآلياتها من أجل فرضها ، أو على الأقل تحت لافتتها .

الجدور التاريخية لفكرة أن الإنسان - مطلق إنسان بغض النظر عن دينه أو عرقه . . . الخ - حقوقاً يجب أن تصان في أوروبا نبعت في فرنسا ، وفي حضن

حركة التنوير التي كانت محض حركة فكرية ، سرعان ما انتشرت مقولاتها وشعاراتها وأفكارها في سائر أوروبا ، ومن ثم انتقلت فيما بعد إلى أمريكا .
النظام السائد في أوروبا - وقتها - كان يقوم على تحالف بين الكنيسة وبين الملكية الاستبدادية المطلقة .

حركة التنوير التي قادها فلاسفة وكتاب مثل جان جوك روسو وفولتير إستهدفت إسقاط هذا النظام ، ومن الانتقادات الموجهة للسلطة الدينية المطلقة المتحالفة مع الملكية المستبدة ظهرت مفاهيم جديدة للإنسان والهدف من حياته ، ومع روسو ظهر مفهوم جديد للسلطة يتمثل في فكرة (التعاقد) بين السلطة السياسية والشعب الذي يجب أن يكون هو المرجعية .

وتمخض عن هذا الجدل الفلسفي السياسي مفاهيم جديدة وقيم جديدة مثل : الحرية والمساواة ، وكانت هذه القيم والمفاهيم هي الأساس للثورة الفرنسية .

وحين أعيد النظر في دور الدين قبل هذه الثورة ، بل وحتى في الجدالات والسجلات الفلسفية - اللاحقة لها ، إتضح - حسب التجربة الغربية الأوروبية - أن الكنيسة كانت ترسخ الاستبداد والقمع والتخلف بحكم سلطتها الروحية العظيمة لصالح الملوك المستبدين ، وأنها كانت بقيامها بهذا الدور تحافظ على مصالحها المادية والإجتماعية والسياسية .

فنشأ تيار في الفكر الغربي اتخذ موقفاً مضاداً للكنيسة إلا أن الخطأ الفادح الذي سقط فيه هو أنه أسقط أخطاء الكنيسة على الدين كله ، ولم يستطع أن يرى فرقاً بين الكنيسة كمؤسسة وبين الدين كرسالة أخلاقية الهدف منها تحرير الإنسان بالتوحيد - توحيد الخالق - عن سلطة الشرك ، وعن سيطرة الغرائز والأهواء التي تستعبد روحه .

ووظفت بالتالي المفاهيم الليبرالية : المساواة والحرية ، ليس فقط لتحريير الإنسان من الاستبداد والطغيان السياسي ، بل وتحريره أيضاً من الدين الذي رؤى أنه يؤمن بالخرافات ويشيع الجهل والمعتقدات الباطلة بين الناس ، ويجمع (توماس بين) وهو أحد قادة الثورة الأمريكية رأي هؤلاء بقوله (إن أكثر الممارسات البغيضة ومعظم القساوات الفظيعة ، وجل المآسي التي حلت بالجنس البشري نشأت من هذا الذي يسمى بالوحي ، فالوحي الديني خرافة ، ودجل صريح وافتراء واضح)^(١).

التجربة والظروف التاريخية لنشأة الفكرة

لقد تم استبعاد الدين كمصدر أو مرجعية أخلاقية منذ عصر التنوير ، فاتجهت أنظار الفلاسفة إلى مصدر - أو مصادر أخرى للأخلاق ، وهل أبلغ عن هذا من عبر عن هذا الاتجاه في الفكر الغربي جون ستيوارد قبل الذي جاء في وقت متأخر ليعلم (أنه على الرغم من أن الدين كان ولا يزال ينظر إليه عادة كمصدر لتعليم الأخلاق من خلال تعاليمه ، إلا أن التعليم الديني الأول قد اكتسب قوته على البشرية لا لكونه ديناً ولا لأنه وجد قبل غيره في أفكار البشر)^(٢).

وبما أن الدين مصدره إلهي ، فكان لا بد من البحث عن مصدر إنساني ،

(١) توماس بين ، عصر العقل ، الجزء الثاني ، ١٧٩٦ م ، كما ورد في نص مارغريت نايت ، علم الوجود الإنساني من كنفوشيوس إلى برتراندرسل . ضمن ، عمر جاه ، الحقوق القضائية . . . الجزاءات والحقوق ، ورقة مقدمة لندوة «حقوق الإنسان في الإسلام» ، جنيف ١٤ - ١٥ / ٣ / ٢٠٠٢ م .

(٢) جون إستيوارد ميل ، «فائدة الدين» ثلاثة مقالات حول الدين . ضمن ، عمر جاه ، الحقوق الضائية ، ورقة مقدمة لندوة حقوق الإنسان في الإسلام (جنيف ١٤ - ١٥ / ٣ / ٢٠٠٢) ص (٤) .

لذلك اتجه معظم الفلاسفة إلى فكرة أن العقل وحده هو مصدر الأخلاق، وقد دشن ذلك بشكل حاسم مع إيمانويل كانت بعد صدور كتابه (في المنهج) وكتبه الأخرى في «نقد العقل النظري» و«العقل العلمي» وقد لخصت المسألة برمتها في أن مركز الاهتمام بالوجود الإنساني ليس في اكتشاف إرادة الله، ولكن في تكييف المجتمع بالعقل المجرد^(١).

وتمخض عن هذا الخليط المتفق من حيث المبدأ على ضرورة فصل الأرض عن السماء، وفصل الإنسان عن خالقه، إن تم الاتفاق وعلى تباين الآراء على وضع (المنفعة) كهدف لسعي الإنسان، وقصد بها المنفعة المادية البحتة، وهو نفس ما وصل إليه إتجاه (نفعي) آخر، حاول أن يظهر نفسه كما لو كان تياراً نقدياً في الفلسفة الغربية، وقد ادعى هذا التيار بأن العقل ليس وحده هو مصدر الأخلاق، ولكن رغبة الإنسان هي الموجه الحقيقي لأفعاله^(٢). وكما يلاحظ فإن الاختلاف بين التيارين ليس إختلافاً نوعياً، لأن العقل الذي يتحرى المنفعة يؤدي نفس النتيجة للانعقالات التي تتجنب الألم وتطلب الفرح، أي أن الهدفين والدافعين والقوتين اللتين تحددان أفعال الإنسان إنما هما نابعتان من إرادة الإنسان نفسه. وكان لابد من تفسير جديد للطبيعة الإنسانية والغاية من الحياة والهدف من خلق الكون، يرث التراث الديني الذي سارت البشرية عليه أزماناً سحيقة، وهكذا تفاوتت واختلفت التفاسير حول هذه الطبيعة البشرية والهدف من الحياة والغاية منها.

(١) جون سي. لويك، «الإنسانية في فكر إدوارد كريغ»، موسوعة روليدج للفلسفة (م. س.).

(٢) جيرى بنشام «مقدمة لمبادئ الأخلاق والتشريعات» - عقد ريان الان (الطابع) جون إستيوارد ميل وجيرمي بنشام: الفكرة المنفعة ومقالات أخرى (لندن بنغوين بوكس ١٩٨٧ م).

إن فكرة (النفعيين) عن دوافع الإنسان في خضوعها لقوتي الألم والفرج، لا تختلف - نوعياً - عن فكرة الماركسيين في خضوعه للعوامل الإقتصادية وصراع الطبقات الذي اختزل التاريخ البشري.

ومهما تعددت وتنوعت المصادر الفلسفية التي تمت إعادة صياغتها منذ عصر التنوير، فإنها جميعها كانت نتائج بذرة أرضية واحدة.

لقد تم استبعاد مبدأ الله . . .

وحل محله مبدأ العقل.

وحلت (المنفعة) كهدف إنساني لأعمال الإنسان . . . محل العمل لمرضاة الله.

فما الذي يمكن أن يتمخض عن أساس فلسفي مثل هذا ؟.

أن أكثر صورة تدعو إلى السخرية كنتيجة لهذه العملية الإحلالية والتبديلية تبدو واضحة في دفاع الفيلسوف السياسي - والذي يعتبر من أكبر فلاسفة الليبرالية - مونتسكيو عن استبعاد الأفريقيين، إذ قال بعد أن أبادت الشعوب الأوربية سكان أمريكا الأصليين من الهنود الحمر، فقد تعين عليهم استعباد الشعوب الأفريقية بغية إستخدامهم في تنظيف مساحات شاسعة من الأرض لزراعة قصب السكر، وذلك لأن سعر السكر سوف يكون باهظاً جداً إذا لم يزرع بواسطة العبيد . . . ولا يمكننا أن نتصور أن مثل هؤلاء القطعان هم بشر، لأننا إذا افترضنا أن هؤلاء بشر، فإن الناس سوف يبدأون في التفكير بأننا لسنا مسيحيين حقاً^(١).

(١) مونتسكيو، روح القوانين، مج (١٥) - الفصل (٥) كما أورده جون. ن في الإنسان والمجتمع: في النظريات السياسية منذ ميكافيلي إلى ماركوس، طبعه جديدة مجلدين، (لندن نيويورك: لونجمان ١٩٩٣م) مج (٢) ص (٤٧).

مثل هذا المنطق التبريري لممارسة وحشية ولا إنسانية مثل استعباد الأفريقيين في أمريكا، وتسخيرهم بهذا الشكل اللاإنساني، لا يمكن أن يصدر عن عقل فيلسوف بحجم وقامة مونتسكيو، لولا سيطرة هذه الرؤية المنفعية.

ونستطيع أن نؤكد بأن تجربة المجتمعات الغربية، التاريخية، هي التي حتمت هذا النمط من التفكير، وأفرزت هذه المفاهيم.

فثمة ثلاث حقائق تاريخية تركت أبلغ الأثر في التفكير الغربي. وهي: الإقطاع والملكية والاستبدادية، والكنسية، ونظام الرق.

ولقد رأينا قبل قليل هذه النعرة العنصرية التي تبدت في دفاع فيلسوف سياسي مثل مونتسكيو عن المبررات الأخلاقية، لإبادة الهنود الحمر ولاسترقاق الأفارقة!

وبناء على ذلك فإن دعوة تنويري مثل جان جاك روسو أو غيره من (الموسوعيين) في فرنسا، والتي إنطلقت من هذا المناخ الفكري والمزاج النفسي للدفاع عن إنسانية الإنسان كيفما وأينما كان حين يقول بأن (الإنسان ولد حراً، ولكنه في كل مكان مكبل بالسلاسل)^(١)، كان لابد أن تبدو كثورة متطرفة في تلكم المجتمعات.

وبالفعل فقد أفرزت هذه الأفكار العديد من الثورات في أوروبا، وكانت كلها صدياً لأفكار فلاسفة مثل روسو وجون لوك و إيمانويل كانط وديفيد هيوم وماركس وبنشام... الخ، ولعل أهم هذه الثورات كانت الثورة

(١) جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، مع مقدمة وترجمة مورييس كراتون، (لندن بنغوين بولكس ١٩٦٨م) ص (٤٩).

الأمريكية سنة ١٧٧٦ م، والفرنسية سنة ١٧٨٩ م، واللّتين تلتهمَا ثورات لاحقة مثل ما حدث في أوروبا سنة ١٨٤٨ م، وأكتوبر ١٩١٧ م في روسيا القيصرية، وقد رفعت في هذه الثورات شعارات حقوق الإنسان التي تمت صياغتها في مرحلة الحركة التنويرية.

السؤال الآن هو: ما هو الأساس الفلسفي الذي يقوم عليه مبدأ حقوق الإنسان في الفكر الغربي؟.

استخلاصا من تجربة المجتمعات الغربية الأوروبية مع هذا الثالوث: الملكية الاستبدادية والإقطاع، والكنيسة، والاسترقاق، وقد كانت التجربة مع الكنيسة هي الأمر، إذ أنها أحرقت العالم الإيطالي برونو لأنه قال بكروية الأرض، وكادت أن تفتك بنيوتن لأنه قال بأن الأرض ليست من مركز الكون وإنما هي كوكب صغير من منظومات أكبر منه وأعظم حجماً، وارتكبت الكثير من المجازر والإغتصابات والانتهاكات في سبيل تكريس سلطتها الروحية، الدينية، الأخروية، ولكن خدمة لأهدافها ومصالحها المادية، الدنيوية.

استخلاصا من كل هذه التجارب المريرة، فقد تم تنصيب العقل ليحل محل الإله كميزة لأُمور المجتمعات البشرية، وبالتالي أصبح الفرد هو الغاية.

(كانت السمة البارزة لحقوق الإنسان المعلقة تتمثل في أن هذه الحقوق مصدرها العقل، وترد أساساً إلى الأفراد الذين يجب حمايتهم ضد أي سلطة، سواء كانت السلطة صادرة من الدولة، أو الكنيسة، أو من المجتمع

بصورة عامة^(١). ولقد لخص لوك فيري وألان رينو الأوضاع التي من حضاها كانت تتشكل هذه النظرة قائلين: (كما قال كتّاب كبار من أمثال توكفيل ولويس دومونت أن المنطق الحداثي - أي التغيير والتطوير - تقتضي تأكيد الفردية، فبدون أي مزيد من التفكير، فإن فكرة وجود سلطة فوق إرادة الشعب، علنية أو ضمنية، تبدو فكرة غير عادله. والسبب هو أن مفهومنا عن السياسة ينطلق من ماهية الفردية. إذ يمكن تصور الحرية كمقدرة شخصية لغاية ذاتية. فإن أي معوق لهذه الإرادة الذاتية، وبالتالي للحرية، فإنه لا محالة يهدد وجودها وحيويتها، لأنه سوف يدمر مبدأ الفردية الذي وضع أساساً لحصول الغايات النهائية لأي نظام اجتماعي^(٢).

انطلاقاً من هذه النظرات تطابقت الفردية والديمقراطية وكان هذا هو التطور الثاني الجوهرى في مسألة حقوق الإنسان في الفكر والمجتمع الغربى.

فبعد أن ترسخ مفهوم (الفردية) . . واعتبار الفرد هو الأساس الجوهرى في بنية المجتمع البشرى، أصبحت حقوقه هي المعيار الذي تقاس به قضية ما إذا كان مجتمع بشرى يرفع حقوق الإنسان الأساسية Basic human Rights أم لا.

وكان الانعكاس، أو التجسيد السياسى لهذا المفهوم على مستوى التمثيل في السلطة السياسية انطلاقاً من أن لكل مواطن صوت، وبالتالي

(١) عمر جاه، الحقوق القضائية . . الجزاءات والحقوق، ورقه مقدمة لندوة حقوق الإنسان في الإسلام (جنيف ١٤-١٥/٣/٢٠٠٢م) ص (٥).

(٢) لوى فيري، الان رينو، الفلسفة السياسية (ج٣) من حقوق الإنسان إلى فكرة الجمهورية (شيكاغو ولندن - مطبعة ش شيكاغو ١٩٩٣م) ص (٥٠ - ٥١).

فقد أصبحت الديمقراطية بشكلها الأوربي هي التجسيد الكامل والمثالي لهذه المساواة في الحقوق السياسية .

ويلخص البروفسور عمر جاه الفرضيات الأساسية التي تقف وراء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كما يراها هنري أشتايز وفيليب الستون على النحو التالي :

أ- إفتراض وجود طبيعة إنسانية مشتركة بين كل الشعوب ينطوي على مفهوم مفاده أن الإنسان هو سيد نفسه وسيد الكون . وهو أعلى سلطة تشريعية على وجه الأرض . وأن مسألة وجود (الله) تظل مفتوحة ، ولكنها غير ذات فاعلية .

ب- مراعاة كرامة الفرد البشري ، بمعنى أن كل فرد هو إنسان مطلق الحرية ، وغير ناقص القدر أمام الآخرين ، وهذا يشمل إلى جانب أشياء أخرى ، ليس التمييز فحسب ، بل الفصل بين الفرد والجماعة . وبناء على ذلك فإن وجود الإنسانية يتمثل أساساً في وجود الفرد ، فالمجتمع نوع من الفوقية التي يمكن بسهولة أن تشكل خطراً أو عامل تخريب بتهديد الفرد . لذلك فإن وجود حقوق الإنسان جاء أساساً لحماية الفرد من المجتمع .

ج- وجود نظام اجتماعي ديمقراطي يفترض أن يكون المجتمع نظاماً هرمياً مؤسساً على إرادة مقدسة أو قانون أو أصل خرافي ، ولكن على بعض الأفراد (الأحرار) المنظمين لتحقيق أهداف ثابتة ومحددة . فالمجتمع هنا لا ينظر إليه على كونه أسرة حمائية ، ولكن كشيء لا يمكن تفاديه ، والذي من الممكن بكل سهوله أن يساء استخدام السلطات الممنوحة له (تماماً وبموافقة وقبول جملة من أفراده)^(١) .

(١) عمر جاه ، مرجع سابق ص (٦) عن : هنري شتايز وفيليب الستون ، الحقوق العالمية لحقوق الإنسان في : القانون والسياسة والأخلاق والنصوص والماديات (أكسفورد : كيلرنتون برس ، ١٩٩٦م) ص (٢٠٣-٢٠٤) .

ومثلما قال هنري أشتايز وفيليب الستون فإن (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد رسم بجلاء خطوط التوجيهات التاريخية للمجتمع الغربي (. .) بما يتماشى مع الأنثروبولوجية الفلسفية أو النزعة الإنسانية الفردية التي ساعدت في تدبيرها)^(١).

ولا يخفي الكاتبان كيف يمكن أن نفرض هذه التوجيهات التاريخية للمجتمع الغربي والمستخلصة أو المصطفاة من الأنثروبولوجية الفلسفية على المجتمعات اللاغربية الأخرى لتصبح مفهوماً عالمياً، فهما يقولان (إن القول بأن حقوق الإنسان ليست عالمية، لا يعني أنها لن تكون كذلك . والآن ولكي يصبح أي مفهوم صالحاً عالمياً، يجب أن يستوفي شرطين على الأقل . . . يجب أن يشكل نقطة مرجعية عالمية لأي إشكالية تتعلق بكرامة الإنسان بمعنى آخر، أنه يجب أن يزيل جميع ما يعادله من موروثة إنسانية أخرى ليصبح هو المحور المركزي الوحيد لقيام نظام اجتماعي عادل .

ولتبيان ذلك بطريقة أخرى، فإن الثقافة التي تمخضت عن حقوق الإنسان يجب المناداة بها لتصبح ثقافة عالمية . هذا الفهم ربما هو أحد الأسباب التي أدت إلى الإحساس بعدم الارتياح لدى بعض المفكرين غير الغربيين الذين يدرسون مسألة حقوق الإنسان . إنهم يخافون على ضياع هويتهم الثقافية^(٢).

في اتجاه رؤية إسلامية مختلفة

في الواقع ان التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية، والأسس الفكرية والوجدانية التي تقوم عليها مفاهيمها ورؤيتها للوجود، وفكرة

(١) المرجع السابق (٢٠٤).

(١) المرجع السابق، ص (٢٠٥).

الحقوق تختلف إختلافاً جوهرياً عن الرؤية الإسلامية . إذ تتأسس الرؤية الإسلامية للوجود على قاعدة التوحيد . فالله - وهو الواحد الأحد - هو خالق هذا الوجود بعوالمه التي نعرفها وتلك التي نجهلها ، وأنه خلق الخلق ليعبدوه ويسبحوه ، وأن الغاية من خلق الإنسان عبادة الله والانصياع لمشيئته وإطاعة أوامره والإنتهاء عن نواهيه .

وأن الحياة الدنيا أشبه ما تكون بالجسر الذي يعبره الإنسان إلى الآخرة ، حيث توفي كل نفس ما كسبت في هذه الحياة الدنيا . وقد تضمن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة كل أوجه العبادات المفروضة على المسلم - إنساً كان أم جنأ - ورغم أن العلماء من سلف الأمة الإسلامية قد قسموا التوجيهات إلى فقهين : فقه عبادات وفقه معاملات ، إلا أنها جميعاً تنطبق عليها صفة العبادة .

فإماطة الأذى عن الطريق ، والتبسم في وجه الناس ، ومعاملتهم بالرفق واللين وأخذهم بالحسنى ، ورد السلام ، كل هذه الأعمال يجرى عليها الإنسان حسنات في ميزانه يوم القيامة ، وبالتالي فإنها أشكال من العبادات التي يتقرب بها الإنسان إلى خالقه ، وقد قال النبي الكريم عليه أفضل الصلوات والتسليم يحض على الإنفاق والتصدق (اتقوا النار ولو بشق تمر^(١)) ، مما يؤكد أن الإنفاق ركن تعبدي في الإسلام ، وقس على ذلك سائر الأعمال التي يدرجها العلماء ضمن فقه المعاملات مهما بدا شأنها بسيطاً ، فإنها في مجملها عبادات أيضاً طالما هي تُدخل الجنة وتوقي من النار .

(١) صحيح مسلم بشرح النووي، مطبعة حجازي، القاهرة، ج (٧) ص (١٠١) (١٢) .

إلا أن مفهوم الحقوق في الإسلام يتجاوز حقوق الإنسان ليشمل الخلق جميعاً، وقد ورد في صحيح مسلم (حدثنا قتيبة بن سعيد عن مالك بن أنس فيما قرئ عليه عن سحّي مولي أبي بكر عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش، فوجد بئراً فنزل فيها فشرّب، ثم خرج، فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش، فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغ مني، فنزل للبئر، فملاً خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقي فسقى الكلب، فشكر الله له، فغفر له، فقالوا: يا رسول الله وأن لنا في هذه البهائم لأجراً، فقال: في كبد رطبة أجر^(١).

وعن أبي بكر ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن هشام بن محمد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أن امرأة بغياً رأت كلباً في يوم حار يطيف ببئر قد أوقع لسانه من العطش فنزعت له بموقها فغفر لها^(٢) وفي رواية أخرى بينما كلب يطيف بركبه قد كاد يقتله العطش إذ رأته بغي من بغايا بني إسرائيل، فنزعت موقها فاستقت له به، فسقته إياه، فغفر لها به^(٣) وفي المقابل» عن عبد الله بن محمد بن أسماء الضبعي حدثنا جويرية عن أسماء عن نافع بن عبد الله أن رسول الله ﷺ قال: «عذبت امرأة في هرة سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقته إذ حبستها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض»^(٤).

(١) صحيح مسلم، بشرح النووي (ج ١٤) مطبعة حجازي (القاهرة) بدون تاريخ صفحة (٢٤١-٢٤٢).

(٢) م. س (ص ٢٤٢).

(٣) نفسه (ص ٢٤٢).

(٤) نفسه (ص ٢٤٠).

وهكذا يتسع مفهوم الحقوق الإسلامي أفقياً ليشمل حتى النمل وكل ذي كبد رطب، وليس فقط الإنسان.

وتمتد هذه الحقوق رأسياً للإنسان لتجاوز حقه في الحياة وصيانة كرامته إلى آخر ما ورد في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان إلى ما هو إيجابي أكثر، أي إفشاء السلام الذي يذيب الوحشة ويشيع السلام في نفوس البشر، والتبسم في وجههم، ومعاملتهم بالرفق واللين، والإنفاق عليهم ولو بشق تمر، ابتغاء مرضاة الله وتجنباً لعذابه يوم القيامة.

هذا النظام الإلهي بقباله - غربياً - نظام حقوق الإنسان الذي يقوم على النظرة العلمانية بإعتبارها برنامج فلسفي هدفه الأساسي فصل الإنسان عن خالقه، وفصل الأرض عن السماء، وفصل الدين عن الحياة.

لذا نجد أن مفهوم حقوق الإنسان في الغرب هو مفهوم إنتقائي وتفضيلي يقوم على أسس فردية، ويخضع لأهواء البشر.

وأن مقارنه بسيطة تعقد بين الرؤيتين تستطيع أن تكشف بجلاء مدى قصور الرؤية الغربية لمفهوم حقوق الإنسان ومدى شمولية الرؤية الإسلامية لمبدأ حقوق الإنسان، ويستطيع الباحث بسهولة أن يحاكم الرؤية الغربية على ضوء الرؤية الإسلامية ليجد ما يلي :

- ففي حين تستمد هذه الحقوق شرعيتها من الخالق، وتتأكد في النص القرآني المقدس وفي السنة النبوية المطهرة، تستند هذه الحقوق في شرعيتها على نصوص بشرية يمكن الاختلاف في تفسيرها وتأويلها، بل والاختلاف حول ظروف تطبيقها القانونية العملية، أو حتى تجاهلها متى ما اقتضت المصلحة ذلك.

وهذا ما نلاحظه واضحاً في سلوك الدول الغربية التي تنادي بهذه الحقوق ليل نهار وتشن الحروب تحت مظلتها، في حين ترتكب هي نفسها أبشع أنواع انتهاكات حقوق الإنسان في سبيل تحقيق مصالحها السياسية والإقتصادية، وما ارتكبته الولايات المتحدة الأمريكية في دول أمريكا الجنوبية يندي له الجبين خجلاً^(١).

وأن معسكر الاعتقال في الجزيرة الكوبية غوانتانامو الآن تثير أوضاع الأسرى فيه سخط المنظمات الدولية- بل وحتى الأمريكية- لحقوق الإنسان، إذ لم ترع فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أبسط حقوق أسرى الحرب، بل أبسط حقوق الإنسان، فهم أشبه بالحيوانات- بل أحط مكانه ومعامله من الحيوانات- فيه، وقد حاول- بشهادة من خرجوا منه- الكثيرون الانتحار، وفقد الكثيرون فيه توازنهم النفسي.

في المقابل نجد أن الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام كان يوصي صحابته وقادة جيوشه خيراً بالأسرى، وقد قال ﷺ (استوصوا بالأسرى خيراً) كما كان يعطيهم المثل في حسن معاملتهم، ويشهد بذلك قول أحد هؤلاء الأسرى^(٢). بعد معركة بدر، إذ قال (كان المسلمون يقدموننا على أنفسهم، فكانوا يؤثروننا بالإيدام ويكتفون هم بالتمر) وقد كانوا يفعلون ذلك تطبيقاً لقوله تعالى في وصف الأبرار من المسلمين ﴿وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ (سورة الإنسان).

(١) راجع حول المغازي الأخلاقية كتاب: أمريكا، الكتاب الأسود، لبيتر سكاون، الدار العربية للعلوم، ترجمة إيناس أو حطب / بيروت، ط (١) (١٤٢٢-٢٠٠٣) ص (٩٧ - ١٣٥).

(٢) على منصور، الشريعة الإسلامية والقانون الدولي العام (١٩٨٢م) ص (٣٣١).

وقد اشتد القتال في عهود صحابة رسول الله ﷺ بين المسلمين والمجوس وبين المسلمين والروم، وتم أسر عدد من المسلمين، فأسترقهم المجوس والروم وباعوهم، فأضطر قادة المسلمين إلى السير على نفس طريقة المعاملة^(١)، ولكنهم لم يقتلوا الأسرى أو يعذبوهم كما فعل الملك الصليبي الإنجليزي ريتشارد الملعب ب(قلب الأسد) الذي قتل (٣ آلاف) أسير مسلم أمام بيت المقدس أثناء الحرب الصليبية، رغم أنه كان قد أخذ عهداً على نفسه بأنه سيحقن دماءهم ولن يعتدي عليهم، ولكنه غدر بهم، رغم هذا فإن القائد المسلم صلاح الدين الأيوبي لم يعامل الأسرى المسيحيين بالمثل، وإنما اكتفى باسترقاق بعضهم.

إلا أننا نلاحظ أن الدول الغربية واضعة اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب التي وقعت في جنيف في (١٢ أغسطس ١٩٤٩م) لم تراع هذه الحقوق في الألفية الثالثة بعد حرب (أفغانستان) علماً بأن هذه الاتفاقية في بابها الأول تنص على أن الأعمال التالية محظورة بالنسبة للأسرى الحرب:

- أعمال العنف ضد الحياة والأشخاص . . والمعاملة القاسية والتعذيب .

- الاعتداء على الكرامة الشخصية وخاصة التحقير والمعاملة المزرية .

- إصدار أحكام وتنفيذ عقوبات دون محاكم سابقة أمام محكمة مشكله بصفه قانونية تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبر في نظر الشعوب المتمدنة لا منوطه عنها^(١) .

(١) القانون والعلوم السياسية (مرجع سابق) ص (٣٦٦).
(٢) اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب، دار الكتاب العربي (القاهرة ١٩٦٧م)
المادة (٣) في الاتفاقية (٩٧) .

وخلاصة القول في هذا الصدد أن سلوك الدولة العظمي - الولايات المتحدة الأمريكية قائدة الغرب والناطق الرسمي بإسم حقوق الإنسان، والتي تشن الحرب على الدول تحت هذه اللافقة، لم تراع حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية التي تتحرك تحت مظلتها، إذ نجدها خالفت المواد (٦ ، ٧ ، ١٧) من لائحة لاهاي للحرب البرية، واتفاقية جنيف (١٩٤٩م) من المواد (١٤ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٠) والخاصة بالإجراءات الإدارية الخاصة بالأسرى^(١).

تناقضات ونتائج الرؤية الغربية

إن الأساس الفلسفي الذي نشأ مبدأ حقوق الإنسان في حضنه من الثقافة الغربية يعتبر أساساً فاسداً.

فاعتبار الإنسان سيد الكون وأعلى سلطة تشريعية فيه، أعطته حق التصرف بأنانية، وأطلقت العنان لأهوائه يتصرف في بقية المخلوقات وفي البيئة الطبيعية وفق ما تحدده (منفعته) ضارباً بعرض الحائط حق البيئة والمخلوقات الأخرى في الأرض، لدرجه باتت الحياة على كوكب الأرض مهددة بالفناء بسبب التدمير اللا مسؤول لكل مقوماتها، وكل ذلك لأن هذه الفلسفة جعلت من الإنسان هو مصدر التشريع.

بينما تحيل الرؤية الإسلامية السيادة على هذا الكون، وتحيل المرجعية التشريعية فيه إلى الله خالق الكون. لذا فإن تشريعاته تقن وتنظم علاقة الإنسان بالعناصر الكونية الأخرى، بيئة طبيعية، سواء كانت أم مخلوقات لها هي أيضاً حقوقها التي تتمتع بها في ظل القوانين الإلهية المفروضة على الإنسان.

(١) الاتفاقيات، الصفحات من (١٠٤ ، ١٦٢) المواد من (١٢ - ١٢٥) مرجع سابق.

إن فصل الفرد عن مجتمعه - في الفلسفة الفردية التي تستند عليها حقوق الإنسان - وجعلهما طرفي معادلة تقوم العلاقة بينهما فيها على افتراض التناقض والتضاد والنفي ومن ثم انحياز التشريعات الوضعية إلى حقوق الفرد في مواجهة المجتمع ، كانت نتيجة الحتمية ما نشاهده الآن في المجتمعات الغربية من ظواهر تتمثل في :

١ - تقنين الشذوذ والانحرافات : وقد كانت بريطانيا سباقة في هذا المضمار وإن ذهب الجميع أبعد مما ذهبت ، فمنذ عام (١٦٥٣م) أخرج كرومويل الزني من دائرة التجريم .

رغم أنه ينتمي إلى المذهب البيرتان - أي المتطهرين - ، وتلت ذلك خطوات أخرى - وبخاصة في القرن التاسع عشر في أعقاب الثورة الصناعية وما اقترن بها من ظهور الفلسفات التي تمجد الحرية الفردية وترجح كفتها على كفة المجتمع ومصالحه وقد أوصت لجنة (ولفندن) التي شكلت في إنجلترا لإعادة النظر في موقف قانون العقوبات من قضيتي البغاء والشذوذ الجنسي ، بأن ممارسة الشذوذ الجنسي بين البالغين برضائهما وفي مكان خاص لا يجب اعتباره جريمة ، أو البغاء فقد أوصت اللجنة بأن لا يعتبر في ذاته غير مشروع ، وإنما يكتفي بتجريمه في حالة ما إذا جرت الدعوة إليه في الطريق العام ، وبالفعل أصدرت الحكومة في العام (١٩٧٠م) التشريع الخاص بإباحة الشذوذ الجنسي ، واليوم يتمتع الشاذون بحماية القانون في كل الدول الغربية ، التي أباحت بعضها الزواج بين الشاذين من كلا الجنسين ، وأصبحت هنالك نواد وتجمعات للعري وتبادل الزوجات تحت حماية القانون .

٢- تفشي الجريمة: حيث نلاحظ أن نسبة الجرائم أكثر ارتفاعاً في - قلعة الحرية- الولايات المتحدة- التي أثار الرعب فيها التقرير الذي نشرته وزارة العدل الأمريكية في نهاية يونيو عام (١٩٩٤م) حول معدلات الإغتصاب والجرائم في المجتمع الأمريكي، ولم يكن سبب الرعب هو الفتيات اللاتي اغتصبن وهن دون الثامنة عشرة في العاصمة واشنطن و(١١) ولاية أخرى خلال عام (١٩٩٢م) بلغ (١٠) آلاف فتاة، وأن (٣٨٠٠) منهن كن دون الثانية عشرة فحسب، «ولكن لأن (٢٠٪) منهن اغتصبن من قبل آبائهن و(٢٦٪) اغتصبن من قبل أقاربهن، و(٥١٪) اغتصبن من قبل معارف وأصدقاء العائلة، أما النسبة الضئيلة الباقية (٤٪) فقد تم اغتصابهن من قبل أشخاص مجهولين»^(١).

إلا أن التقرير الذي أعده (مركز الضحايا الوطني) ومركز الأبحاث ومعالجة ضحايا جريمة الإغتصاب في الولايات المتحدة ونشر في أبريل (١٩٩٢م) ذكر بأن (١٩٠٠) امرأة تتعرض للاغتصاب يومياً في الولايات المتحدة، وأن واحدة من كل (٨) بالغات قد تعرضت للاغتصاب بالفعل ليكون إجمالي من تعرضن للاغتصاب مرة واحدة على الأقل في حياتهن قد بلغ (١٢، ١) مليون امرأة أمريكية على الأقل.

ليس الأمر وفقاً على جرائم الإغتصاب بل ان نسبة جرائم القتل تشير القلق في الأوساط الأمريكية، وقد ذكرت (U.S.A Today)

(١) أحمد منصور ، سقوط الحضارة الغربية رؤية من الداخل ، دار القلم ، دمشق (١٤١٨هـ - ١٩٩٧) ص (٣٤).

في تقرير نشرته في يناير ١٩٩٤م بالاشتراك مع معهد جالوب ومحطة C.N.N الإخبارية أن نسبة الجريمة في الولايات المتحدة تعتبر الأعلى بين بلدان نصف الكرة الغربي، ففي الوقت الذي بلغت فيه النسبة بين كل (١٠٠) ألف شخص (٣٧, ٢٪) في الولايات المتحدة، لم تتعد النسبة في إيطاليا (٤, ٣٪) والسويد (١, ٥٪)، و(١, ١٪) في ألمانيا، و(٩, ٩٪) في فرنسا، و(٩, ٦٪) في كندا، و(٥, ٥٪) في المملكة المتحدة، و(٥, ٥٪) في اليابان.

وفي مقال نشرته صحيفة (الشرق الأوسط)^(١) قال جيمس بيكر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن جرائم العنف قد أضحت مرضاً من أمراض الطفولة الأمريكية، ويدرك الأمريكيون أن ثمة خطأ فادحاً في مجتمعهم الذي تقع فيه جريمة قتل كل (٢٢) دقيقة، وحادثاً اغتصاب كل (٥) دقائق وحادثاً سطو مسلح كل (٤٧) ثانية.

التفكك الأسري واهتراء نسيج المجتمع : فتحت نار حماية حقوق الفرد، تم استصدار العديد من القوانين التي كان من شأنها أن تؤدي إلى إنهاء الأسرة كمؤسسة إجتماعية مما يؤدي إلى اهتراء نسيج المجتمع ككل، وما ذلك إلا بسبب الفلسفة الوضعية الفردية التي تشكل الأساس الثقافي الذي تقوم عليه هذه المجتمعات.

وقد نشرت صحيفة (كريستيان ساينس مونيتور) الأمريكية في عددها الصادر في شهر ديسمبر (١٩٩٦م) تقريراً أكدت فيه انقلاب الأدوار الطبيعية

(١) صحيفة الشرق الأوسط العدد بتاريخ ٦/٣/١٩٩٤م.

حيث تخرج المرأة للعمل فيما يجلس الرجل في البيت لرعاية شؤون الأطفال وحاجات البيت^(١).

كما أشارت الدراسة إلى أن (٣) من كل (٤) أسر أمريكية تعيش حياة مفككا اما لسبب الانفصال أو الطلاق أو ظروف العمل التي فرقت الأبوين، وهذا أمر تكون له انعكاساته المدمرة على نفسيات الأطفال كما قال بروفيسور جوين نادين أستاذ علم الاجتماع في كلية أكتون بولاية إلينوي الأمريكية في التقرير الذي نشرته الصحيفة.

بينما نجد في السويد أن أكثر من نصف الأطفال يولدون خارج الزواج الشرعي، وفي فرنسا وإنجلترا يولد كل طفل من بين (٣) بواسطة أبوين غير متزوجين.

وفي الدنمارك فإنه نظراً لتفشي ظاهرة التعايش بين الآباء الوحيدين والأمهات الوحيدات أخذت دوائر الإحصاء تعتبرهم أزواجاً بغض النظر عن عدم مشروعية العشرة القائمة بينهما تحت سقف واحد، أما في أيرلندا حيث تم السماح بالطلاق للمرة الأولى سنة (١٩٩٧م) وحيث الإجهاض محظور إلى ذلك الحين، فإن عدد الأمهات غير المتزوجات أخذ يتزايد، وأصبحت ظاهرة وجود أمهات غير متزوجات أمراً عادياً جداً في كافة أنحاء القارة الأوروبية.

ولعل إلقاء نظرة عامة على نسبة المواليد خارج إطار الزواج من خلال التقارير الرسمية لعام (١٩٩٤م) تعطي مؤشراً عن حجمها الكبير (راجع الجدول التالي).

(١) أحمد منصور، سقوط الحضارة الغربية، دار القلم (دمشق) ط (١) (١٤١٨هـ)، ص (٥٧-٥٨).

نسبة المواليد خارج إطار الأسرة العام (١٩٩٤م)

نسبة المواليد	البلد
٥٠٪	السويد
٤٦,٨٪	الدنمارك
٤٥,٩٪	النرويج
٣٤,٩٪	فرنسا
٣٢٪	المملكة المتحدة
٣١,٣٪	فنلندا
٣١,١٪	هولندا
٢٦٪	النمسا
١٩,٧٪	ايرلندا
١٧٪	البرتغال
١٥,٤٪	ألمانيا
١٢,٦٪	لوكسمبرج
١٢,٦٪	بلجيكا
٧,٣٪	إيطاليا
٢,٩٪	اليونان

المصدر عن كتاب : سقوط الحضارة الغربية ص (٦٩)

وفيما يبدو فإن القوانين هي التي تشجع هذه الظاهرة ، فقوانين الضرائب وسياسات الرعاية الاجتماعية في كثير من الدول الغربية تشجع العزوف عن الزواج ، حيث تتقاضى الأمهات غير المتزوجات شهرياً إعانات اجتماعياً - وكل ذلك دعماً لمبدأ حرية الفرد - بدافع مبلغ يتراوح ما بين (٤٠٠ - ٥٠٠) دولار أمريكي عن الطفل ، في حين أن الزواج سيحرمهن من هذا الحق وهذه الإعانات ، وفي كوبنهاجن تعتبر المراهقة الحامل مدللة من جانب المنظور الاجتماعي حيث تستفيد من برامج التدريب على الأمومة ، والرعاية الصحية والتغذية ، فضلاً عن برامج التدريب المهني ودورات عن قوانين الرعاية الاجتماعية في الدنمارك والمزايا التي تستفيد منها أثناء فترة الحمل ، بينما تلجأ الفتيات في أيرلندا إلى الإنجاب طمعاً في البيوت الحكومية^(١).

ورغم تفاوت واختلاف الأسباب ، فإن النتيجة واحدة في كل المجتمعات الغربية ، حيث أدت الحرية الفردية المطلقة في مواجهة الحقوق الاجتماعية إلى اختلال التوازن بين أمن وحرية الفردية ، وأمن وحرية المجتمع ، وتعرض نسيج المجتمع إلى الإهتراء ، بعكس ما نراه في الدول والمجتمعات الإسلامية من انخفاض في معدل الجرائم بشتى ومختلف ألوانها وأنواعها ، وحيث لا يزال التوازن قائماً بين حقي : الفرد والمجتمع تحقيقاً للاستراتيجية الوسطية التي وضعها القرآن الكريم بقوله سبحانه وتعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا...﴾ (سورة البقرة).

تنفسي الأمراض النفسية نتيجة لشعور الفرد بالعزلة ، وضعف الشعور بالانتماء ، رغم الرفاء المادي والحرية الشخصية والفردية : وتبدو هذه

(١) المصدر السابق ، ص (٧٠).

الظواهر واضحة في معدلات الانتحار والموت الاختياري - رغم الفارق بينهما - إذ أن نسبة الانتحار ترتفع في الدول التي أعطت الحرية الفردية آخر مداها، فإلى ماذا يعزى هذا ! إن لم يكن بسبب اختلال التوازن ؟ .

الخاتمة

كل ما أردت أن أتوصل إليه هو : أننا لسنا في حاجة إلى تقليد كل ما يصلنا من الغرب من مفاهيم، خاصة ما اتصل منها بتنظيم الحياة والأخلاق والمجتمع، ومع ذلك أؤكد أن الحقيقة ضالة المسلم، وأن رسولنا الكريم عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم أوصانا أن نطلب العلم ولو في الصين، ولا أعتقد أنه كان ينادي بأخذ العلم الشرعي من الصين .

عليه فأن أبواب المسلم وعقله يظلان مفتوحين .

إلا أننا يجب أن نفصل ذلك بعقل مفتوح . .

عقل استوعب ما بين يديه من القرآن وسنة تماماً، وعرف قيمة هذا الذي بين يديه وعلى وعي وإدراك بكيفية توظيف هذه الثروة الإلهية التي أنعم الله بها علينا .

أعتقد في الختام أن الفهم الصحيح للإسلام سيجنبنا الكثير من الرهق الذي نبذله لنثبت للآخرين أننا مساوون لهم، حتى ولو كنا نملك الحل لمشاكلهم التي تكاد تضنيهم .

المراجع

- القرآن الكريم .
- صحيح مسلم بشرح النووي ، مطبعة حجازي بالقاهرة (بدون تاريخ) (٩ مج) .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن - المقدمة - دار القلم / بيروت (١٩٦٨) .
- اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب ، دار الكتاب العربي (القاهرة ١٩٨٢ م) .
- جاه ، عمر ، الحقوق القضائية . . الجزاءات والحقوق ، ورقة مقدمة لندوة (حقوق) الإنسان في الإسلام ، جنيف (١٤-١٥ / ٣ / ٢٠٠٢ م) .
- جون استيوارت ميل وجيرمي بنشام : الفكرة المنفعة ومقالات أخرى (لندن / بنجوين بوكس ١٩٨٧ م) .
- دون . ن ، الإنسان والمجتمع : في النظريات السياسية منذ ميكافيلي إلى ماركوس (مج) ، لندن نيويورك : لونجمان (١٩٩٣ م) .
- روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعي ، ترجمة موريس كرانتون ، لندن (بنجوين بوكس ١٩٧٨) .
- سكاون ، بيتر ، أمريكا . . الكتاب الأسود ، ترجمة إيناس أبو حطب ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، (ط ١) (١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م) .
- فيرة ، لوي ، الفلسفة السياسية (ج ٣) من حقوق الإنسان إلى فكرة الجمهورية ، شيكاغو ولندن ، مطبعة ش شيكاغو (١٩٩٣) .
- مجلدات (لندن ونيويورك : روليدج ١٩٩٨ م) مج (٤) .
- منصور علي ، الشريعة والقانون الدولي العام ، بيروت (١٩٨٢) .
- منصور ، احمد ، سقوط الحضارة الغربية . . . رؤية من الداخل ، دار القلم ، دمشق (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .

التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب :

- الأطر والآليات -

اللواء د. محمد الأمين البشري (*)

مقدمة

تناولت مسألة الإرهاب لأول مرة قبل عقدين من الزمان ، في دراسة نشرتها دورية القانون الجنائي اليابانية ، وكان عنوانها دور نظام العدالة الجنائية في مكافحة الإرهاب . لم تجد الدراسة حظها من الاهتمام . وقتذاك في العالم العربي أو الغرب ، وربما كان ذلك عائداً لكونها أعدت باللغة اليابانية . أعيدت الدراسة إلى ذاكرتي مؤخراً عندما أشار إليها أحد الباحثين ضمن قائمة المراجع لبحث نُشر عام ٢٠٠١م .

من خلال تلك الدراسة التي نفذتها عام ١٩٨٦م ، كنت قد خلصت إلى حقائق أربعة وهي :

- الإرهاب ظاهرة إجرامية مثل غيرها من الجرائم ، لها رؤوسها الكبيرة وأسبابها والعوامل المساعدة على انتشارها ، وفي مقدمتها أسباب اجتماعية ونفسية أو إحساس بظلم شديد يُفقد بعض الضعفاء الوعي والإدراك فيستسلمون للرؤوس الكبيرة التي تسخرهم لأهدافها المرسومة .

- الإرهاب جريمة يسعى مدبروها إلى ربطها بأوراق سياسية ومعتقدات دينية لتعميق الخلاف بين القيادات السياسية والدينية من جهة والمجتمع من جهة

(*) مستشار مكتب مفتش عام وزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة .

أخرى . ولذا ينبغي عدم تورط رجال السياسة والدين في محاربة الإرهاب بصورة سافرة ، بل يجب تركها لأجهزة الأمن ونظم العدالة الجنائية كجهة محايدة ذات آليات دستورية .

- الإرهاب جريمة لها مدبروها الذين يقومون بتمويلها وتوجيهها ، ولها منفذون ، ولها سلسلة من الوسطاء ، لذا يصعب تنفيذها في ظلام تام ويستحيل التستر كلية على معلوماتها . وهنا تظهر أهمية الأجهزة الأمنية المعنية بجمع المعلومات وحسن استخدامها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

- الإرهاب ظاهرة مثل غيرها من أنماط الجرائم الدولية ، سوف تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية والعرقية مما يجعل التعاون الأمني الإقليمي والدولي من أهم أسباب نجاح مساعي مكافحة الإرهاب^(١) .

ومازلت على قناعة بتلك النتائج التي توصلت إليها عام ١٩٨٦م إلى درجة كبيرة . ولكن قد يقول قائل ان أجهزة الأمن ونظم العدالة الجنائية غير مؤهلة لمواجهة العمليات الإرهابية التي بلغ حجمها حجم عملية تفجير المدمرة كول أو أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، فنقول انه كان من الممكن تأهيل الأجهزة بالقدر المناسب منذ أن نبهنا لها ونبه لها غيرنا أمثال Gayle Rivers الذي تنبأ بسناريوهات مانهاتن عام ١٩٨٥م . كما نقول أنه كان من الممكن إحباط كثير من العمليات الإرهابية بإجراءات أمنية تقليدية غير مكلفة بتوفير معلومات أمنية مجتمعية ، لا تحتاج إلى سفن أو طائرات حربية أو أجهزة إلكترونية عالية التقنية . المعلومات الأمنية المتصلة

(1) Mohamed El Amin Elbushra, "Terrorism and The Criminal Justice System", Criminal Law Journal, Tokyo, Aoyama, 1986.

بالإرهاب لها جزئياتها الضئيلة الكثيرة والمتنوعة منتشرة على نطاق واسع في طبقات معلومة من المجتمع ووسط فئات وجماعات غير خافية ، إلا أن جمع تلك الجزئيات من تلك المساحات الشاسعة والمصادر المتنوعة يحتاج إلى تعاون وثيق بين الأجهزة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية التي تعمل وفق أطر وآليات فاعلة ومؤثرة . فاعلة في حركتها وتحليلها واستخدامها للمعلومات ، ومؤثرة على قطاعات المجتمع ومصادر المعلومات الطوعية التي يمكن توفيرها عن طريق بناء الثقة ، وترقية العلاقات بين المجتمعات وأجهزة الشرطة والأمن .

يتناول هذا البحث التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب مع التركيز على الأطر والآليات التي تؤدي إلى تفعيل الكم الهائل من المواثيق الدولية التي وفرها المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية . فالأطر هي التي تحدد طبيعة التعاون الدولي ونطاقاته ، أما الآليات فهي التي تمثل الوسائل التنفيذية وترسم الإجراءات الشكلية وقنوات انسياب عناصر التعاون الدولي ومركزاته القانونية والإدارية والفنية .

يقع البحث في فصلين ؛ الفصل الأول عمل تمهيدي يتناول موضوع البحث ومشكلاته ، وإطاره النظري مع عرض للدراسات السابقة . أما الفصل الثاني فيتناول التعاون الدولي والأطر والآليات اللازمة لتفعيله . ومن ثمَّ يُختم البحث ببعض التوصيات التي تسهم في معالجة ظاهرة الإرهاب والحد من خسائرها المتفاقمة ، وتعزز إجراءات مساعدة المتضررين من العمليات الإرهابية .

١ . الإطار النظري

١ . ١ موضوع البحث

منذ أن عرف الإنسان الجريمة وشرع في التعامل معها بأسلوب جماعي ، لم تحظ ظاهرة إجرامية أو غلط من أنماط الانحراف بقدر ما حظيت به ظاهرة الإرهاب من اهتمام إقليمي ودولي . خلال العقود الثلاث الماضية طرحت قضية الإرهاب في العديد من المؤتمرات الدولية واللقاءات الإقليمية ، بل واحتلت مكانة متقدمة في أجندة اجتماعات القمة التي تنظمها الدول الصناعية السبعة وروسيا . استحدثت معظم دول العالم تشريعات خاصة لمكافحة الإرهاب ، أبرمت اتفاقيات إقليمية ومعاهدات دولية وأعدت استراتيجيات شاملة وخطط وبرامج لمواجهة مخاطر الإرهاب .

على المستوى الدولي وقفت الأمم المتحدة على مخاطر الإرهاب بصفة رسمية في أوائل السبعينات ، وأعدت أولى دراساتها حول هذه الظاهرة في عام ١٩٧٣م عملاً بقرار اللجنة السادسة الصادر في جلستها رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٧٣م .

أخذت الأمم المتحدة مسألة الإرهاب منذ عام ١٩٧٣م مأخذًا جادًا ، إذ ظلت المنظمة الدولية تتابع ظاهرة الإرهاب بإبداء قلقها إزاء الإرهاب وإدانة عملياته ، وإصدار العديد من قواعد وموجهات التعاون الدولي التي باتت تدعو إلى تعزيز التنسيق وتبادل المعلومات بين أجهزة العدالة الجنائية . أصدرت الأمم المتحدة العديد من القرارات التي تشجع الدول الأعضاء على

توحيد الإجراءات الشكلية الخاصة بالتعامل مع الجرائم الإرهابية وتحضها على تفعيل اتفاقيات تسليم مرتكبي الجرائم الإرهابية^(١).

على المستوى العربي تصدى مجلس وزراء الداخلية العرب لظاهرة الإرهاب في وقت مبكر بكثير من الأنشطة العلمية والإدارية ، حتى تم تنويع تلك الجهود باعتماد استراتيجية مكافحة الإرهاب بموجب قراره رقم (٢٨٦) لسنة ١٩٩٧ م. وتبع ذلك وضع الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي تم اعتمادها في اجتماع مشترك لمجلسي وزراء الداخلية العرب ووزراء العدل العرب عقد في القاهرة في أبريل عام ١٩٩٨ م.

١ . ٢ مشكلة البحث

مع الكم الهائل من المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية التي عولت الكثير على التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الإرهاب ؛ ظلت ظاهرة الإرهاب دون معالجة علمية أو أمنية أو سياسية أو اجتماعية واضحة. بل ظلت مخاطر الإرهاب تتضاعف عامًا بعد عام ، حتى بلغت قمته بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. ولعل أكثر نقاط الضعف في محاولات مكافحة الإرهاب هي مسألة التعاون الدولي خاصة فيما يتصل بتبادل المعلومات. الأشخاص الذين يرتكبون الإرهاب جماعات معزولة ومحدودة العدد والعتاد ، ولكن قد تكون الدول والحكومات هي التي تدعم أعمال تلك الجماعات عن قصد أو إهمال. فالجماعات الإرهابية لا تستطيع

(١) قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة: رقم ٣٠٣٤ (د-٣٧) لسنة ١٩٧٣ م ، رقم ١٠٣/٣١ لسنة ١٩٧٦ م ، رقم ١٤٥/٣٤ لسنة ١٩٧٩ م ، رقم ٢٩/٤٤ لسنة ١٩٨٧ م ، وقرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٣ لسنة ٢٠٠١ م.

الحركة دون أرض تقف عليها أو دون مال أو سلاح أو أوراق ثبوتية تحصل عليها تلك الجماعات من ذات الدول والحكومات التي أبرمت الاتفاقيات واعتمدت المواثيق الدولية . فالسؤال الذي يطرح نفسه هنا ، لماذا لم يحقق التعاون الدولي والإقليمي النجاح الذي كان مؤملاً . هل كان فشل التعاون الدولي عائداً إلى الاختلاف حول مفهوم الإرهاب وعدم إجماع المجتمع الدولي على تعريف النشاط الإرهابي الذي ينبغي تجريمه؟ أم كان الفشل مرده عدم المصادقية أم هو طبيعة القانون الدولي الذي يفتقر إلى القوة الملزمة للأطراف والآليات الشكلية؟ هل هنالك غموض أو ضبابية في أطر وآليات التعاون الدولي انعكس على مردوده سلباً؟ الإجابة على هذه التساؤلات وما يتفرع عنها من أسئلة تتطلب البحث في دور التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب من مختلف جوانبه النظرية والعملية ، وفحص الأطر والآليات الداعمة له وهو موضوع هذا البحث الذي يصب في إطار تلبية حاجة الأمم والحكومات إلى صيغة فاعلة تعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق له مردوداً ملموساً على الواقع العملي .

١ . ٣ فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب ، على كبر حجمه وتعدد مخرجاته النظرية كان مردوده محدوداً على الواقع العملي بسبب غموض في أطره وآلياته . ولمعالجة هذه الفرضية ، يهدف هذا البحث إلى فحص وتقييم الجهود الدولية والإقليمية والتعرف على العوامل التي تحول دون نجاحها ، كما يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على الجهود التي بذلها المجتمع الدولي - ممثلاً في المنظمات الدولية والإقليمية - لمواجهة الإرهاب .
- الوقوف على معضلة تعريف الإرهاب ومدى إعاقته محاولات تفعيل دور التعاون الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب .
- تحديد الأطر والآليات التي من شأنها تعزيز دور التعاون الدولي على الواقع العملي في ميدان مكافحة الإرهاب .

١ . ٤ منهجية البحث:

يعتمد هذا البحث منهجاً وصفيًا وتحليليًا يسعى إلى الوقوف على المحاولات والجهود الإقليمية والدولية التي بذلت لمواجهة ظاهرة الإرهاب خلال العقود الثلاثة الماضية ، وتحليل تلك الجهود وإبراز جوانبها السالبة والموجبة في ضوء الوثائق والقرارات الدولية المتوفرة . وقد حدد البحث مجالاً وطراً وآليات التعاون الدولي مرتكزاً .

يتكون هذا البحث من فصلين تتبعهما خاتمة بالتائج والتوصيات وذلك على التفصيل الآتي :

- الفصل الأول : ويشمل هذا العمل التمهيدي الذي نحن بصدد الآن مع عرض لبعض الدراسات السابقة .

- الفصل الثاني : يتناول التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب ، ويشمل تعريف الإرهاب ، الأسباب والعوامل المساعدة على انتشاره ، قواعد وموجهات المكافحة وأطر وآليات التعاون الدولي بالإضافة إلى طرح تصور جديد لأطر وآليات التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب . ثم تختتم الدراسة بطرح بعض الملاحظات والتوصيات .

١ . ٥ الدراسات السابقة:

لقد أثرى المفكرون والسياسيون وخبراء الأمن ، المكتبة الأمنية وأضابير صناع القرار بالأبحاث والدراسات والتجارب التي شملت مختلف زوايا المعرفة والعلوم الإنسانية والتطبيقية ذات العلاقة بالإرهاب . ابتداءً من أوائل السبعينات نشر أكثر من (٢٠) ألف مؤلف وبحث حول جريمة الإرهاب وأساليب مكافحتها ، ناهيك عن المقالات والإحصاءات التي تصدرت صفحات الدوريات المتخصصة ، والوثائق ذات العلاقة بالإرهاب المطروحة عبر شبكات الإنترنت والبالغ عددها (٥١٠٠٠٠٠) وثيقة تقريباً^(١) .

تعتبر الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة عام ١٩٧٣ م ، عملاً بقرار اللجنة السادسة رقم ١٨٤٦ / ٢ - A هي الدراسة الرسمية الأولى التي وضعت المعالم العامة لمشكلة الإرهاب على المستوى الدولي^(٢) . ورغم تواضع المنهجية والأسلوب العلمي لتلك الدراسة إلا أنها خلصت إلى حقائق هامة حول مفهوم الإرهاب الذي مازال يشكل عائقاً لتفعيل إجراءات مكافحة الإرهاب . كما أشارت الدراسة إلى الأسباب المساعدة على انتشار الإرهاب مثل البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضييق واليأس لدى بعض فئات المجتمع . وقد أعقبت هذه الدراسة دراسات أخرى أكثر تخصصاً وأكثر تعمقاً ، تناولت مشكلة الإرهاب من زوايا مختلفة ، ومن أهم تلك الدراسات ما يلي :

(1) <http://us.rd.yahoo.com> .

(٢) في عام ١٩٣٧ م وضعت مسودة لاتفاقية منع ومعاينة الإرهاب بواسطة إحدى لجان عصبة الأمم ، إلا أن اندلاع الحرب العالمية الثانية أدى إلى إيقاف تلك الإجراءات .

- دراسة Gayle Rivers^(١) حول : الحرب ضد الإرهابيين التي عكست تجارب وخبرات عملية عاشها الباحث أكثر من (١٥) عامًا ، مع توثيق لمعلومات جيدة تتعلق ببعض الجماعات الإرهابية . وأكثر ما يلفت النظر في هذه الدراسة ، تنبؤها المبكر لحدث إرهابي كبير يصيب مدينة نيويورك وحي مناهاتن على وجه الخصوص ، والإشارة إلى الصعوبات التي قد تواجه محاولات منع مثل هذا الحدث .

- دراسة محمد شكري^(٢) تحت عنوان : الإرهاب الدولي - نقد قانوني - التي تناولت الإرهاب الدولي بالتعريف والوصف وفقًا للقوانين وآراء الفقهاء وخلصت إلى عدم وجود نص قانوني يعاقب على جريمة الإرهاب الدولي .

- دراسة ماكسويل تايلور^(٣) تحت عنوان : الإرهابي ، والتي تناولت بالعرض والتحليل تطور العمليات الإرهابية ابتداءً من عملية أولمبياد ميونخ عام ١٩٧٢م حسب رأيه وحتى عملية أشلى لاورو سنة ١٩٨٥م وذلك من وجهة نظر سيكولوجية تحاول الكشف عن طبيعة النفس البشرية لمرتكبي الجريمة الإرهابية .

- دراسة ماكسويل تايلور^(٤) تحت عنوان : الأصوليون ، التي تناولت الجماعات الأصولية ذات العلاقة بالإرهاب والعنف السياسي . تميزت هذه

(1) Gayle Rivers, The War Against Terrorists - How To Win. New York: Stein & Publishers, 1986, P. 132.

(2) Mohamed Aziz Shukri, International Terrorism-A Legal Critique. Vermont, Amana Books, 1991 .

(3) Maxwell Taylor, The Terrorist, London: Brassey_s, 1988.

(4) Maxwell Taylor, The Fanatics-A Behavioral Approach to Political Violence, London: Brassey_s, 1991 .

الدراسة بجوانبها الميدانية التي شملت مقابلات مباشرة مع أعضاء جماعة التكفير والهجرة ومحاولات لفهم أفكار واتجاهات السجناء الذين أدينوا في قضية اغتيال الرئيس المصري أنور السادات عام ١٩٨١ م .

- دراسة محمد فتحي عيد^(١) تحت عنوان : واقع الإرهاب في الوطن العربي ، التي تناولت العديد من صور الإرهاب والتطور التاريخي للظاهرة مع التركيز على اتجاهات الإرهاب في الوطن العربي والتشريعات الجنائية العربية المتوفرة لمواجهة الإرهاب . وقد أوصت هذه الدراسة ببعض الأفكار التي من شأنها أن تحد من الإرهاب ومنها :

١ - تنمية المناطق التي شهدت إهمالاً مستمراً طوال العقود الماضية وعانت كثيراً من الفقر والبطالة وتدني مستوى المرافق ، الأمر الذي خلق إحتباطات كثيرة وأوجد بيئة خصبة للتطرف والإرهاب .

٢ - تطوير الخدمات الاجتماعية والأمنية للدولة في مناطق الإرهاب للسيطرة على اتجاهات التطرف والإرهاب .

٣ - تطوير نظم التعليم على النحو الذي يساهم في إرساء المفاهيم الصحيحة عن الدين والحياة .

٤ - تشجيع المواطنين على التعاون مع أجهزة مكافحة الإرهاب .

- دراسة ماكسويل تايلور وجون هروكان^(٢) تحت عنوان : مستقبل الإرهاب ، التي تطرقت إلى احتمالات تطور الإرهاب من حيث أدوات تنفيذ

(١) محمد فتحي عيد ، واقع الإرهاب في الوطن العربي . الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، ١٩٩٩ .

(2) Maxwell Taylor and John Horgan, The Future of Terrorism, London: Franks cass, 2000 .

العمليات الإرهابية واستخدام أسلحة الدمار الشامل Weapons of Mass Destruction. وقد أكدت هذه الدراسة اختفاء اتجاهات الستينات التي كانت تصنف الإرهابيين إلى يمينيين ويساريين. وأضافت الدراسة مسألة الربط بين الإرهاب والجريمة المنظمة. كما ركزت على إرهاب الدولة، الشيء الذي أثار أهمية التعاون الدولي.

- دراسة مجموعة ليفرمور Livermore Study Group التي نفذت عام ١٩٩٦م تحت إشراف مدير وكالة المخابرات الأمريكية وتناولت موضوع استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل Terrorism Using Weapons of Mass Destruction وقد خلصت هذه الدراسة إلى تأكيد وجود ضعف في التدابير المتخذة في الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة مخاطر استخدام أسلحة الدمار الشامل بواسطة الإرهابيين، خاصة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وأوصت الدراسة على ضرورة إعطاء الأولوية لهذا النوع المحتمل من الإرهاب، ووضع استراتيجية قومية عرفت بالاستراتيجية النظامية من النهاية إلى النهاية End-to-end Systematic Strategy التي تتكون من التحقيق، المنع والإبطال والاستجابة^(١).

نخلص مما تقدم إلى القول بأن الكم الهائل من البحوث والدراسات التي أنجزت خلال العقود الثلاثة الماضية قد أوفت ظاهرة الإرهاب حقها من جوانبها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما قدمت الكثير نحو تعريف مفهوم الإرهاب وإيجاد الصيغ التي قربت كثيراً بين وجهات النظر التي بدأت متنافرة في أوائل السبعينات. ركزت الدراسات والبحوث على

(1) A National Strategy against Terrors using Weapons of Mass Destruction.

* <http://www.Unl.gov/str/Imbro.html>.

الجوانب الموضوعية التي تحدد كيفية التعامل مع ظاهرة الإرهاب نظرياً باقتراح التشريعات العقابية واعتماد الاستراتيجيات والتدابير الوقائية والدعوة إلى تعزيز التعاون الدولي . ويُلاحظ أن البحوث والدراسات والخطط والبرامج والاتفاقيات الدولية والإقليمية وكذلك التشريعات الوطنية أهملت الجوانب الشكلية أو الإجراءات التي تمكن الأجهزة الأمنية ورجال القانون من ممارسة دورهم على الوقع العملي سواء كان على المستوى الوطني أو في إطار ما يسمى بالتعاون الدولي ، وبالتالي افتقرت محاولات المجتمع الدولي والمجتمعات المحلية إلى الآليات الحقيقية التي تمكنها من مواجهة ظاهرة الإرهاب . وهكذا توافرت الأفكار والخطط والبرامج الدولية دون أن تصحبها أطر وآليات فاعلة ومحددة تجعل من الموروث الفكري النظري دليل أنشطة أمنية واضحة بين يدي أجهزة تنفيذ القوانين على مختلف المستويات . وهذا هو الجانب الذي يُعنى به هذا البحث .

٢ . التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب

٢ . ١ حول تعريف الإرهاب:

تعريف الجريمة وتحديد عناصرها وبيان أركانها عمل قانوني يضطلع به - عادة - فقهاء القانون والمفكرون ورجال العدالة الجنائية . وهذا ما حدث ويحدث في جميع المجتمعات بالنسبة لمختلف الأنشطة والممارسات الضارة التي ترفضها المجتمعات . ولكن ، ومنذ أن ظهرت الجرائم الإرهابية بشكلها المعاصر ، تصدى لها السياسيون بالتعريف والوصف دون الرجوع إلى الفقه

والقضاء أو الشرائع السماوية . وكانت النتيجة دخول المجتمع الدولي في خلاف طويل حول تعريف الإرهاب وتصنيف أنماطه . وتعمق الخلاف حول مفهوم الإرهاب وتجريمه ، بسبب الخلافات والتناقضات السياسية والعقائدية التي كانت سائدة بين المعسكرين الشرقي والغربي آنذاك . وقد اتجهت المحاولات السياسية اتجاهاً آخر بالبحث عن التمييز بين إرهاب مشروع وآخر غير مشروع ، كما جرى استحداث عبارات متداخلة مثل إرهاب الفرد ، إرهاب الدولة ، الإرهاب المنظم ، العنف السياسي وغيرها من العبارات المركبة ، في محاولات تلوي عنق الحقيقة ، الشيء الذي ضاعف من صعوبة الاتفاق حول تعريف موحد يحدد عناصر الجريمة . إذًا ، لم يكن الاختلاف حول تعريف جريمة الإرهاب قائمًا على أسس علمية أو قواعد فقهية أو تشريعات وأعراف مستقرة . بل ظل لكل معسكر تفسيره السياسي للحدث الإرهابي . ما كان يراه المعسكر الغربي عملاً إرهابياً ، كان يعتبره المعسكر الشرقي حركة تحريرية وحقاً مشروعاً . انعكس الاختلاف حول تعريف الإرهاب على مواقف المجتمع الدولي تجاه الأنشطة الإرهابية التي باتت تنمو وتطور أساليبها . وظلت الأمم المتحدة تتردد - لأكثر من نصف قرن - في اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب . ويتضح ذلك جلياً من توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين والتي اعتمدت بواسطة الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٩٢ م ؛ حيث جاء في الفقرة الأولى^(١) :

«منذ أن أعدت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٣ م أول دراسة عن الإرهاب الدولي ، لم يتمكن المجتمع الدولي من تحديد معنى متفق عليه عالمياً لما تشمله

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، هافانا ، ١٩٩٠ م ، منشورات الأمم المتحدة A/CONF.144/28 .

عبارة- الإرهاب الدولي أو الإرهاب ، كما أنه لم يتوصل إلى اتفاق كاف بشأن التدابير اللازم اتخاذها لمنع مظاهر العنف الإرهابي المؤذية ومكافحتها» .

وجاء في الفقرة الثانية من تلك التوصيات :

« ودون المساس بمناقشة الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة وريثما يتم الاتفاق على تعريف مقبول عالمياً للإرهاب الدولي ، من المفيد العمل على تعريف السلوك الذي يعتبره المجتمع الدولي غير مقبول ، ويرى أن تطبق بشأنه تدابير وقائية وقمعية فعّالة تكون متمشية مع مبادئ القانون الدولي المتعارف عليه » .

إذاً ، لم تكن هنالك معضلة حول تعريف الإرهاب كظاهرة إجرامية مثل غيرها من الجرائم التي تم تعريفها وتحديد عناصرها في القوانين الوضعية أو الفقه الإسلامي أو العرف ، ولكن كانت المعضلة في توفير الإجماع الإقليمي أو الدولي حول مفاهيم موحدة تميز بين ما هو عمل إرهابي ينبغي تجريمه وما هو كفاح مشروع ضد الاستعمار أو الاحتلال أو سيطرة الأقليات العنصرية على الأغلبية . المعضلة هنا ناجمة عن خلط واضح بين نصوص في القانون الجنائي تهدف إلى تجريم فعل ضار وبين مطالب ووجهات نظر سياسية غير مستقرة . وعلى عكس الاتجاه السائد بعدم وجود اتفاق دولي حول مفهوم الإرهاب ، يلاحظ أن هنالك قدراً كبيراً من الإجماع حول مفهوم الإرهاب منذ عام ١٩٧٣م والذي وصف الإرهاب بأنه السلوك الذي يستهجنه المجتمع الدولي ويعتبره غير مقبول .

إن تعريف جريمة الإرهاب كفعل يؤدي إلى إزهاق الأرواح وإتلاف الممتلكات وتخريب المنشآت وإخلال بالطمأنينة العامة وتسبب الخوف

والفزع وسط الأبرياء مطلب تشريعي وفقهي عام وثابت . ولا مجال لاستثناء أي فعل كهذا من التجريم كما أنه لا مجال لاستثناء أي شخص من العقوبة القانونية أو الشرعية المقررة لمثل هذا الجرم . ولا ينبغي بأي حال من الأحوال الزج بقضايا سياسية أو حقوق مدنية عارضة لتصبح جزءاً من مصطلحات ومفاهيم القانون الجنائي .

الجريمة في الفقه عمل ضار يأتي به شخص مؤهل لتحمل المسؤولية بقصد جنائي - وتختلف وسائل ارتكاب الجريمة من مكان لآخر . فإذا أخذنا جريمة القتل العمد - على سبيل المثال - قد ترتكب بواسطة فرد أو جماعة ، قد يُستعمل في ارتكابها سلاح أبيض ، أو سلاح ناري أو مادة متفجرة أو آلة ميكانيكية . قد ترتكب جريمة القتل لدوافع وأسباب اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية أو سياسية . قد ينال مرتكب جريمة القتل عقوبة مشددة

أو مخففة وفقاً للظروف المحيطة بارتكابها . ولكن ليس هنالك من يستطيع القول بعدم تجريم القتل أو السماح لأي فرد بالاعتداء على آخر لأي سبب أو حجة . ولكن هنالك نصوصاً ومبادئ عامة في القانون الجنائي قد تسمح بتخفيف العقوبة المقررة لجريمة القتل ، مثل حق الدفاع الشرعي ، الاستفزاز الشديد المفاجئ أو عامل السن . ولم تكن تلك العوامل المخففة عائقاً للاتفاق حول مفهوم جريمة القتل العمد في كافة الشرائع السماوية والقوانين الوضعية . إذًا ، لماذا الخلاف حول مفهوم الجريمة الإرهابية ، وهي أسلوب من أساليب جريمة القتل العمد؟

رغم الاختلاف الشديد في وجهات النظر السياسية حول مفهوم الإرهاب نجد أن هنالك تقارباً واضحاً أو تطابقاً في بعض الأحيان بين التعريفات التي توصل إليها كُتّاب من دول مختلفة وكذلك التعريفات

المضمنة في القوانين الوطنية ، وفيما يلي نورد أمثلة من محاولات تعريف الإرهاب :

- الإرهاب عنف منظم ومتصل بقصد خلق حالة من الرعب والتهديد العام الموجه إلى دولة أو جماعة سياسية وترتكبه منظمة بقصد تحقيق أهداف سياسية .

- في محاولة لوضع تعريف جامع للإرهاب قام العلامة «إشמיד» بجمع (١٠٩) تعريفات لعدد من الباحثين في مختلف أبواب المعرفة ، ومن ثمّ استخرج أهم العناصر المضمنة في تلك التعريفات وصاغها في تعريف شامل ومفصل على النحو التالي :

“Terrorism is a method of combat in which random or symbolic victims serve as an instrumental target of violence. These instrumental victims share group or class characteristics which form the basis for their selection for victimization. Through previous use of violence or the credible threat of violence, other members of that group or class are put in a state of chronic fear (terror). This group or class, whose members_ sense of security is purposefully undermined, is the target of terror. The victimization of target of violence is considered extra-normal by most observers from the witnessing audience on the basis of its atrocity, the time (e.g., peacetime) or place (not a battlefield) of victimization, or the disregard for rules of combat accepted in conventional warfare. The norm violation creates an attentive audience beyond the target of terror; sectors of this audience might in turn form the main object of manipulation. The purpose of this indirect method of combat is either to immobilize the target of terror in order to produce disorientation and/or compliance or to mobilize secondary targets of demands (e.g., a government) or targets

of attention (e.g., public opinion) to changes of attitude or behaviour favouring the short or long term interests of the users of this method of combat“(1).

ومن أهم عناصر هذا التعريف الجامع ما يلي :

- ١ - الإرهاب أسلوب للقتال .
 - ٢ - المستهدفون بالعنف أشخاص يتم اختيارهم عشوائياً .
 - ٣ - المستهدفون بالإرهاب ليس بالضرورة أن يكونوا بين الضحايا .
 - ٤ - الرأي العام والحكومة هدفان ثانويان .
 - ٥ - يقصد بالإرهاب خدمة مصالح آجلة أو عاجلة .
- قدم «بسيوني» تعريفاً للإرهاب أخذت به الأمم المتحدة في لجنة الخبراء التي عُقدت في فيينا عام ١٩٨٨ م ، وكان مفاده :
- «الإرهاب استراتيجية تتسم بعنف دولي الطابع تدفعها أيديولوجية صممت لإدخال الرعب في فئة من مجتمع ما ، لتحقيق مكاسب سلطوية أو دعاية لحق أو ضرر ، بصرف النظر عن الجهة المستفيدة ، سواء كان المنفذون يعملون لمصلحتهم أو مصلحة الغير» .

“(Terrorism is) an ideologically motivated strategy of internationally proscribed violence designed to inspire fear of violence within a particular segment of a given society in order to achieve a power-outcome or to propagandize a claim or grievance irrespective of whether its perpetrators are acting for and on behalf of themselves or on behalf of a state“(2).

(1)Quoted in Mohammed Shukri, Ibid p.23.

(2) Mahmood Sherif Bassiouni, United Nations‘ Interregional Meetings of Experts in Vienna, 14-18 March, 1988.

- المادة (٢٦٥٦) (d) (f) من القانون الأمريكي رقم (٢٢) عرفت الإرهاب بأنه عنف مُعظم ، له دوافع سياسية وموجه ضد أهداف مدنية من قِبَل منظمات سرية بقصد التأثير على الرأي العام .

- The term “terrorism“ means premeditated, politically motivated violence perpetrated against noncombatant targets by sub-national groups or clandestine agents, usually intended to influence an audience .

- The term “international terrorism“ means terrorism involving citizens or the territory of more than one country .

-The term “terrorist group“ means any group practicing, or that has significant subgroups that practice, international terrorism⁽¹⁾.

- الإرهاب : هو الاستخدام غير المشروع للعنف أو التهديد به بواسطة فرد أو مجموعة أو دولة ضد فرد أو جماعة أو دولة ينتج عنه رعباً يعرض للخطر أرواحاً بشرية أو يهدد حريات أساسية ، ويكون الغرض منه الضغط على الجماعة أو الدولة لكي تغير سلوكها تجاه موضوع ما^(٢) .

- أعمال الإرهاب : تعني الأعمال الإجرامية الموجهة ضد دولة وتهدف أو تخطط إلى إحداث حالة من الرعب في أفكار أشخاص معينين أو مجموعة من الناس أو لدى العامة^(٣) .

(1) The definition of terrorism contained in Title 22 of the United States Code, Section 2656f(d).

(٢) نبيل أحمد حلمي ، الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب - الرياض ١٩٨٨ .

(٣) المادة الأولى من اتفاقية منع ومعاقبة الإرهاب لسنة ١٩٣٧ المعروفة باتفاقية جنيف - لم تدخل حيز التنفيذ
Convention for the Prevention and Punishment of Terrorism .

- Terrorism is a sudden, unexpected act of shocking, calculated, and unlawful violence, or the plausible threat of such violence, by an illegal, sub-national, clandestine group usually carried out in a peaceful, civilian environment, be it urban, rural, in the air or on water-against certain noncombatants or targets that represent or symbolize a certain country, but sometimes indiscriminately against bystanders or passerby at a particular location, with the intention of garnering publicity, propagandizing a cause and intimidating as many people as possible in order to attain social, political, or strategic objectives⁽¹⁾.

يجمع هذا التعريف الأخير كثيرًا من عناصر الإرهاب في منظور العالم الحر الذي يرفض كافة أشكال العنف والجرائم المنظمة كما أن هذا التعريف يتضمن بعض العناصر المشتركة بين الإرهاب واحتجاز الرهائن كعمل من أعمال العنف غير المشروع. ومن عناصر هذا التعريف ما يلي:

أ- الإرهاب عمل مفاجئ وغير متوقع.

ب- يحدث هزة.

ج- منظم.

د- عنف غير مشروع.

هـ- خوف مناسب ناجم عن العنف.

و- يأتي به الفرد أو الجماعة.

(1) Rex A Hudson, "Dealing with International Hostage _ Taking: Alternatives to Reactive Counter Terrorist Assaults", Terrorist, volume No. 221., Crane Russak London, 1983.

- ز- يقع في أي مكان في البر أو البحر أو الجو .
- ح- موجه عادة ضد المدنيين الأبرياء .
- ط- يستهدف مواقع تمثل أو تتعاطف مع إحدى الدول .
- ي- يوجه أحياناً ضد الأبرياء من المارة والمتفرجين .
- ك- يستهدف الإعلام والدعاية ولفت انتباه أكبر عدد من الناس .
- ل- تحقيق غايات اجتماعية ، سياسية أو استراتيجية .
- ويُعرّف تايلور^(١) الإرهاب على أساس سيكولوجي بقوله :

«يشمل الإرهاب العنف أو استعمال القوة أو التهديد باستخدام القوة لتحقيق أهداف سياسية ، ولكن يمكننا التوسع بالقول بأن الهدف السياسي عادة (وليس بالضرورة) يعبر عن عمل جماعة غير حكومية أو عمل منظمة . ويمكن تحقيق ذلك الهدف جبراً أو بالسلب أو بالتخويف أو بقرار في أحد المجالات السياسية . وهناك عنصر هام يجب إضافته للتعريف ؛ أنه من المهم أن يكون العمل الإرهابي ذات طابع جنائي في وصفه ويستخدم الإعلام الناجم عن أعمال العنف كسلاح خفي . مع الأخذ في الاعتبار المقولة الصينية القديمة ؛ «أقتل واحد لتخويف عشرة آلاف»^(٢) «Kill one to frighten ten thousands» .

بعد محاولات عديدة بذلها مجلس وزراء الداخلية العرب ، عبر العديد من اللقاءات والمشاورات خلص إلى اعتماد ثلاث وثائق هامة هي ؛

(1) Maxwell Taylor and Guayle, Terrorist Lives, London: Brassey's, 1994 .

(2) Maxwell Taylor, The Terrorist, London: Brassey's, 1988 .

الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب ، والاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب والقانون العربي النموذجي لمكافحة الإرهاب . وأبرز ما تضمنته الوثائق العربية الثلاث هو تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية ، إذ نصت المادة الأولى من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب على التعاريف التالية^(١) :

١ - الإرهاب:

كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيًا كانت بواعثه أو أغراضه ، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر ، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو احتلالها أو الاستيلاء عليها ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر .

٢ - الجريمة الإرهابية:

هي أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذًا لغرض إرهابي في أي من الدول المتعاقدة ، أو على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي ، كما تعد من الجرائم الإرهابية : الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقيات التالية ، عدا ما استثنته منها تشريعات الدول المتعاقدة أو التي لم تصادق عليها :

أ - اتفاقية طوكيو والخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات والموقعة بتاريخ ١٤ / ٩ / ١٩٦٣ م .

(١) الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب ، تم التوقيع عليها في جلسة مشتركة بين مجلس وزراء الداخلية العرب ومجلس وزراء العدل العرب في عام ١٩٩٨ بالقاهرة .

ب- اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات والموقعة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٧٠ م.

ج- اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني والموقعة في ٢٣/٩/١٩٧١ م ، والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال في ١٠/٥/١٩٨٤ م.

د- اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون والموقعة في ١٤/١٢/١٩٧٣ م.

هـ- اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن والموقعة في ١٧/١٢/١٩٧٩ م.
و- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ م ، ما تعلق منها بالقرصنة البحرية .

انتقد البعض تعريف الإرهاب الذي استقرت عليه الدول العربية ، لأن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب تضمنت في مادتها الأولى نصاً حول الكفاح المسلح ضد الاحتلال إذ تقرأ المادة الثانية من الاتفاقية والتي جاءت بعد تعريف الجريمة الإرهابية مباشرة كما يلي :

أ - لا تُعد جريمة ، حالات الكفاح بمختلف الوسائل ، بما في ذلك الكفاح المسلح ضد الاحتلال الأجنبي والعدوان من أجل التحرر وتقرير المصير ، وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، ولا يعتبر من هذه الحالات كل عمل يمس بالوحدة الترابية لأي من الدول العربية .

ب- لا تُعد أي من الجرائم الإرهابية المشار إليها في المادة السابقة من الجرائم السياسية .

وفي تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، لا تُعد من الجرائم السياسية - ولو كانت بدافع سياسي - الجرائم الآتية :

١ - التعدي على ملوك ورؤساء الدول المتعاقدة والحكام وزوجاتهم أو أصولهم أو فروعهم .

٢ - التعدي على أولياء العهد ، أو نواب رؤساء الدول ، أو رؤساء الحكومات ، أو الوزراء في أي من الدول المتعاقدة .

٣ - التعدي على الأشخاص المتمتعين بحماية دولية ، بمن فيهم السفراء والدبلوماسيون في الدول المتعاقدة أو المعتمدون لديها .

٤ - القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات .

٥ - أعمال التخريب والإتلاف للممتلكات العامة والممتلكات المخصصة لخدمة عامة حتى ولو كانت مملوكة لدولة أخرى من الدول المتعاقدة .

٦ - جرائم تصنيع أو تهريب أو حيازة الأسلحة أو الذخائر أو المتفجرات ، أو غيرها من المواد التي تُعد لارتكاب جرائم إرهابية .

في تقديرنا أن النص الوارد في المادة الثانية من الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب يُفقد تعريف الإرهاب مضمونه القانوني ولا يؤثر على أركانه وعناصره وقد يُنظر لأية دولة عربية تعتمد مثل هذا النص في قانونها الوطني وكأنها دولة راعية للإرهاب . وعليه لا ينبغي النظر إلى نص المادة الثانية سوى إجماع عربي حول رأي سياسي يتصل بأوضاع سياسية عارضة وقابلة للتغيير ، بيد أن التعريف القانوني للإرهاب يظل بأركانه جزءاً من القوانين العقابية الوطنية .

نخلص مما تقدم إلى القول بأننا إذا نظرنا إلى جريمة الإرهاب من وجهة النظر القانونية أو الشرعية فإننا لا نجد صعوبة في تعريفها وتحديد أركانها . وللعمليات الإرهابية نتائج واضحة ومعروفة وتبلغ مداها بتسبب الموت وهلاك الأنفس وإتلاف الأموال وتخريب المنشآت وغيرها من الأضرار المادية والبشرية التي تطالها القوانين العقابية في جميع دول العالم متى أتى بها شخص أهل لتحمل المسؤولية مع توفر القصد الجنائي . والجريمة الإرهابية غمط حديث من العنف الأعمى الذي لا يُفرق بين الضحايا أو الأهداف المادية ، وينبغي مواجهتها بعقوبات مشددة وإجراءات استثنائية . وكلما يرد بعد ذلك كمبرر أو دافع لارتكاب الجريمة الإرهابية لا ينبغي أن يؤثر على أركان الجريمة أو يُطرح للنقاش في مرحلة سن التشريعات العقابية ، ولكن مكان ذلك في مرحلة المحاكمة حيث يسأل الجاني عن الأسباب والدوافع التي قادت لارتكاب الجريمة . هذه هي حقيقة تعريف الجريمة الإرهابية الواضحة أمام رجال القانون وأجهزة الأمن والعدالة الجنائية في جميع أنحاء العالم . وعليه ، فإن الاختلاف السياسي حول مفهوم الإرهاب لا ينبغي أن يكون عائقاً لبناء أطر وآليات محددة للتعاون الدولي والإقليمي لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها ومعاونة ضحاياها .

٢ . ٢ جهود المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب:

أدرك المجتمع الدولي في وقت مبكر خطر الإرهاب على السلم والنظام العالمي . فمنذ بداية انتشار عمليات اختطاف الطائرات واحتجاز الرهائن كظاهرة في الستينات من القرن العشرين ، عبّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن قلقها إزاء الإرهاب وأدرجت المشكلة في أجندتها ، وأصدرت سلسلة من قرارات الإدانة والشجب كما أصدرت العديد من الموجهات والقواعد

التي من شأنها أن تسهم في مكافحة الإرهاب والحد من أضرارها ، وذلك ابتداءً من قرارها رقم (٣٠٣٤)(د-٢٧) لسنة ١٩٧٣ م وانتهاءً بقرار مجلس الأمن رقم (١٣٦٣) لسنة ٢٠٠١ م^(١).

أفرزت جهود الأمم المتحدة واهتمامها بمشكلة الإرهاب عددًا كبيرًا من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقواعد والموجهات ومن أهم تلك الوثائق ما يلي :

— على المستوى الدولي :

- ١ - اتفاقية طوكيو الخاصة بالجرائم والأفعال التي ترتكب على متن الطائرات الموقعة في ١٤ / ٩ / ١٩٦٣ م Tokyo Convention of ١٩٦٣ .
- ٢ - اتفاقية لاهاي بشأن مكافحة الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الموقعة في ١٦ / ١٢ / ١٩٧٠ م Hague Convention (١٩٧٠) .
- ٣ - اتفاقية مونتريال الخاصة بقمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الطيران المدني الموقعة في ٢٣ / ٩ / ١٩٧١ م والبروتوكول الملحق بها والموقع في مونتريال في ١٠ / ٥ / ١٩٨٤ م Montreal Convention .
- ٥ - اتفاقية نيويورك الخاصة بمنع ومعاقبة الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص

(١) راجع قرارات الجمعية العامة رقم (٣٠٣٤)(د-٢٧) ، ٣١ / ١٠٢ ، ٣٢ / ١٤٧ ، ٣٤ / ١٢٥ ، ٣٦ / ١٠٩ ، ٣٨ / ١٣٠ ، ٤٠ / ٦١ ، ٤٢ / ٥٩ ، ٤٤ / ٢٩ بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٧٢ م ، ١٥ ديسمبر ١٩٧٦ م ، ١٦ ديسمبر ١٩٧٧ م ، ١٧ ديسمبر ١٩٧٩ م ، ١٠ ديسمبر ١٩٨١ م ، ١٩ ديسمبر ١٩٨٣ م ، ٩ ديسمبر ١٩٨٥ م ، ٣٠ نوفمبر ١٩٨٧ م ، ٤ ديسمبر ١٩٨٩ م على التوالي . راجع أيضاً قرار مجلس الأمن رقم (١٢٦٩) لسنة ١٩٩٦ م ورقم (١٣٣٣) لسنة ٢٠٠٠ م ورقم (١٣٦٣) لسنة ٢٠٠١ م .

- المشمولين بالحماية الدولية بمن فيهم الممثلون الدبلوماسيون الموقعة في
١٤ / ١٢ / ١٩٧٣ م New York Convention .
- ٥ - اتفاقية اختطاف واحتجاز الرهائن الموقعة في ١٧ / ١٢ / ١٩٧٩ م .
- ٦ - اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة ١٩٨٣ .
- ٧ - معاهدة الأمم المتحدة ضد احتجاز الرهائن لسنة ١٩٧٩ م International
Convention Against The Taking of Hostage .
- ٨ - معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بمنع التفجيرات الإرهابية لسنة ١٩٩٧ م .
- ٩ - معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بمنع تمويل الإرهاب لسنة ١٩٩٩ م .
- ١٠ - معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالمتفجرات البالسيتية لسنة ١٩٩١ م .
Convention on The Marking of Plastic Explosives .
- ١١ - معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بالمتفجرات البالسيتية لسنة ١٩٩١ م .
Convention on The Physical Protection of Nuclear Materials .
- ١٢ - معاهدة الأمم المتحدة بشأن منع الأعمال غير المشروعة ضد سلامة الملاحة
البحرية والبروتوكول الخاص بالعمليات الإرهابية ضد السفن لسنة
١٩٨٨ م .
- ١٣ - قرار مجلس الأمن رقم ١٣٧٧ لسنة ٢٠٠١ م .
- ١٤ - قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥٨ لسنة ٢٠٠١ م .
- ١٥ - ما تضمنته المادة (٥١) ، الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن
مهددات السلم^(١) .

(1) <http://www.undcp.org/temorism.html> .

— على المستوى الإقليمي:

- ١ - الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨ م.
 - ٢ - اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي بشأن مكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٩ م.
 - ٣ - الاتفاقية الأوروبية لمكافحة الإرهاب الدولي لسنة ١٩٧٧ م.
 - ٤ - اتفاقية منظمة الدول الأمريكية لمكافحة الأعمال الإرهابية التي تأخذ شكل جرائم ضد الأشخاص وجرائم السلب ذات الصبغة الدولية لسنة ١٩٧١ م.
 - ٥ - الاتفاقية الإقليمية لدول رابطة جنوب آسيا لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨ م.
- ولعل أبرز ما يميز هذه القائمة من المعاهدات والاتفاقيات والصكوك الدولية والإقليمية أنها:
- تعاملت مع أنماط محددة من الأعمال الإرهابية ظهرت في مراحل تاريخية مختلفة ، وبذلك عجزت عن إيجاد صيغة متكاملة وشاملة تساعد على مواجهة الظاهرة الإرهابية .
 - عنت بالجوانب الموضوعية وأهملت الجوانب الشكلية والتي ترسم الأطر وتحدد الآليات والأساليب الإجرائية التي تتخذها الأجهزة الوطنية ، لجمع المعلومات والتحقيق ورصد الأنشطة المشبوهة .
 - افتقرت - بصفتها الدولية - القوة الملزمة والمصادقية ، الشيء الذي أدى إلى تباطؤ الدول في المصادقة عليها وتضمينها في قوانينها الوطنية .
 - اتسمت بعض نصوصها بالضعف والغموض بحجة البحث عن صيغ توفيقية تُرضي الأطراف الدولية ذات المصالح المتضاربة .

وكانت النتيجة أن المواثيق والصكوك الدولية - مثل غيرها من الجهود العلمية المتمثلة في الكم الهائل من المؤتمرات والبحوث العلمية واللقاءات الحكومية - لم تكفل السيطرة على ظاهرة الإرهاب .

ومما أثر سلباً على فاعلية الجهود الدولية والإقليمية الرامية لمكافحة الإرهاب ، عدم المصادقية في تبني المواثيق الدولية ، وإحساس بعض المجتمعات بالاطمئنان على مصالحها أو اعتقاد بعض الدول بأنها غير معنية بالظاهرة الإرهابية التي باتت تحدد أهدافها بوضوح وتوجه عملياتها إلى مجتمعات بعينها . إن العمل بفاعلية تحت مظلة التعاون الدولي يتطلب توفر المصادقية والإحساس بالمسؤولية الدولية والنظر إلى المخاطر الأمنية التي تصيب أي مجتمع أو فئة وكأنها مخاطر موجهة لكافة دول العالم والإنسانية جمعاء . وهذا ما يفترض إليه المجتمع الدولي حيال مواجهة الإرهاب . ومن الشواهد الداعمة لهذا الاستنتاج ما يلي :

١ - البطء الذي لازم تعامل الدول مع المواثيق الدولية التي اعتمدت لمكافحة الإرهاب ، وعزوف معظم دول العالم عن سن التشريعات الجنائية الوطنية وإبرام الاتفاقيات الثنائية التي نادت بها المواثيق الدولية العديدة التي اعتمدت خلال العقود الأربعة المنصرمة .

٢ - قلة من الدول تفاعلت مع المواثيق الدولية وضمنت تشريعاتها الوطنية نصوص تجرم العمليات الإرهابية وتنظم كيفية جلب المتهمين فيها إلى العدالة ، وكان ذلك في تاريخ لاحق لتاريخ الأحداث الإرهابية

الأكثر خطورة^(١). وقد خضعت تلك التشريعات للإجراءات التقليدية، وما زالت الأجهزة التشريعية في بعض الدول تسلك إجراءاتها التقليدية لإصدار تشريعات هدفها مواجهة إحدى أخطر الجرائم التي عرفها الإنسان.

٣- بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م- ورغم عظم الكارثة- عجز المجتمع الدولي عن تحريك آلياته وفشل في التعامل مع الحدث بلغة واضحة ، فبينما كانت الدولة العظمى تعاني من كارثة إنسانية وأضرار بالغة قامت بعض الدول بالدعوة إلى مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب ، فيما بدأت دول أخرى تتساءل عن الأدلة والبراهين التي تبرر الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الجهات .

٤- سكوت العالم عن العمليات الإرهابية التي تشهدها بعض المناطق والدول مثل : الجزائر ، الشيشان ، الفلبين وفلسطين المحتلة .

٥- احتكار الحكومات عمليات التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال أجهزة أمنية ودبلوماسية محدودة ، مع إهمال دور الشعوب ومشاركتها ورأيها في هذا الشأن .

(1) - Anti-Terrorism Act of Canada, issued in 2001,
- Terrorism Act of United Kingdom, 2000,
- Prevention of Terrorism Ordinance of India, 2001,
- Anti-Terrorism Ordinance of Pakistan, 1999,
- Anti-Terrorism Special Measures Bill of Japan, 2001,

٢ . ٣ أُطُر وآليات التعاون الدولي

— ما المقصود بالأُطر والآليات:

عبارة الأُطر أو النطاق Scope or Framework تعني دائرة الإختصاص الإقليمي أو المساحة الجغرافية والسياسية التي تتحرك فيها أنشطة التعاون الدولي ، وتمتد إليها الإجراءات الشكلية الرامية لمكافحة الإرهاب على الواقع العملي . لم تحدد المواثيق الدولية مجالات التعاون ونطاق حركة الأنشطة والبرامج والتدابير الأمنية اللازمة تحديداً دقيقاً . لقد أطلقت المواثيق شعارات فضفاضة كالتنسيق والتعاون بين الأجهزة المختصة ، وبصفة خاصة بين الأجهزة القضائية ، وفيما يتصل بتسليم المجرمين وفق قواعد مشددة ، يصعب معها ملاحقة مرتكبي جرائم الإرهاب ، بالحرية التي تقتضيها إجراءات الأجهزة الأمنية . لم تقدم الوثائق الدولية بوضوح نطاق معاملة الأشخاص والأراضي والأقاليم المجاورة للدول . بل ظلت حساسية السيادة الوطنية على أراضي الدول هاجساً يعيق حرية الحركة المتبادلة بين الأجهزة المختصة حتى بين الدول الصديقة والشقيقة .

أما آليات التعاون الدولي فتشمل ميكانيكية العمل الميداني والإجراءات الشكلية المفصلة والأجهزة القضائية والشرطية والاستخبارية التي تقوم بتلك الإجراءات ، وتقود الأنشطة وترجم الإتفاقيات الدولية والإقليمية على الواقع العملي على المستويات الوطنية . إن العلاقات الدولية القائمة على قنوات الاتصالات الدبلوماسية التقليدية ، لم تعد ملائمة أو مؤهلة لإدارة عمليات مكافحة الإرهاب غير العادية وغير التقليدية . القنوات الدبلوماسية لها ظروفها الدولية ذات الطابع السلمي والتي تقبل لغة

المجاملات وأداب البروتوكولات وتمثيل الأدوار . ولكن على عكس ذلك تحتاج مواجهة الجرائم الإرهابية قنوات اتصال ذات كفاءة عالية ، ووضوح في الإجراءات الشكلية وأسلوب الخطاب الذي يخدم الأمن والاستقرار وحماية الأرواح والممتلكات ، ويتسم بالعدالة المتوازنة . المجتمع الدولي الآن أكثر وعياً بمخاطر الإرهاب وأكثر قبولاً للإجراءات الأمنية الرامية إلى مكافحة الإرهاب . كما أن الأفراد الآن أكثر استعداداً للتضحية بجزء من الحريات مقابل مكافحة الإرهاب . لذا ، الفرصة سانحة الآن لبيان الأطر والاتفاق حول آليات دولية أكثر فاعلية .

سبق أن أوضحنا كيف أن التعاون الدولي في ميدان الإرهاب قد أخذ حقه في السياق النظري والسياسي . الظاهرة الإرهابية وجدت أكثر من حظها من الاهتمام النظري الأكاديمي والسياسي ، ولكن لم يجد حظاً في أطره الفنية كعمل أمني متخصص له ركائزه وعناصره . أخذ المجتمع الدولي مسألة التعاون الدولي في ميدان مكافحة الإرهاب بذات المفهوم المعتمد للتعاون في المجالات السياسية وميادين الاقتصاد والصحة والتعليم وغيرها . فإذا كنا بصدد الحديث عن التعاون الدولي لمواجهة ظاهرة إجرامية كالإرهاب فإن الأمر يختلف تماماً عن المفهوم التقليدي للتعاون الدولي . لا ينبغي هنا النظر إلى التعاون في شكل وثائق وإعلانات تتم صياغتها بعبارات فضفاضة تكفل الاتفاق وتتفادى الشفافية وتسمح في ذات الوقت بالتهرب من المسؤولية . إن مواجهة ظاهرة فريدة من نوعها كالإرهاب ، تتطلب عملاً حالاً على الواقع ، وتحركاً يسبق الحدث الإجرامي بإجراءات أمنية تكفلها القوانين الجنائية الشكلية كالتدخل السريع بالإيقاف والقبض والتفتيش والمداومة ومصادرة الأسلحة والأموال ذات العلاقة بالإرهاب ، وفق إجراءات استثنائية تأخذ بحجم الحدث الإرهابي المحتمل .

في كثير من دول العالم توجد أجهزة شرطة وأجهزة أمنية على درجة عالية من الكفاءة والجاهزية ، ولها من المعلومات الأمنية الموثقة والقدرة على ملاحقة الجرائم والمجرمين على المستويات المحلية . وتعمل مثل هذه الأجهزة في كثير من الدول وفق قوانين وأنظمة وطنية استثنائية تكفل لها حرية الحركة . ولكن لا نرى دوراً لتلك الأجهزة في ميدان مكافحة الإرهاب ، كما أنها لا تؤدي دوراً واضحاً في صياغة سياسات التعاون الدولي . الأجهزة الأمنية ونظم العدالة الجنائية هي الآلية الأكثر قدرة وتأهيلاً في رسم وتفعيل برامج التعاون الدولي .

أجهزة الشرطة التقليدية وأجهزة الأمن الوطنية بحكم انتشارها الواسع داخل كل دولة ، وبحكم خبرتها الطويلة واتصالها الوثيق بكافة قطاعات المجتمع لها من المعلومات الأمنية ما يكفيها لمواجهة ظاهرة الجرائم الإرهابية . الإرهاب نمط من أنماط الجرائم التي عاشتها الأجهزة الأمنية منذ أمد بعيد ، الشيء الذي وفر لتلك الأجهزة خبرات وتقنيات تسهل عليها مهمة التصدي لظاهرة الإرهاب . ويشترط هنا أن لا تعكر التصريحات السياسية وتدخل الحكومات صفو إجراءات الشرطة وبرامجها الأمنية الهادئة التي تؤهلها للسيطرة على مخاطر الإرهاب .

المعلومة الأمنية وقراءات خبراء الشرطة والأمن ثروة غالية ينبغي اعتمادها في سياق آليات التعاون الدولي لمواجهة الجرائم الإرهابية . ولا ينبغي أن تكون تلك المعلومات والقراءات والتوقعات ملكاً لدولة معينة ورهينة أضيابها الخاصة . نسوق دليلاً لأهمية مثل هذه المعلومات وقراءات ذوي الخبرة من رجال الشرطة والأمن على النحو التالي :

في عام ١٩٨٥ م ، نشر Gayle Rivers^(١) خلاصة تجربته كمقاتل حارب في فيتنام وتخصص بعد ذلك في مكافحة الإرهاب ، في كتابه الموسوم الحرب ضد الإرهابيين . ثم تابع بعد ذلك - من خلال وسائل الإعلام الأمريكية توجيه النصح والمشورة للرؤساء في الولايات المتحدة الأمريكية حول الإرهاب وكيفية مواجهتها كما ضمن كتابه قراءات مستقبلية ، وسيناريوهات أشبه بما حدث في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ م . يقول Gayle في مؤلفه :

I can't close this chapter without addressing the special problems of America's greatest and most vulnerable city, New York .

Manhattan is a narrow island, cut off from the rest of the United States by several bridges and four tunnels. One thriller writer had a field day demonstrating what would happen if a well-organized dissident group with military training cut off access to and egress from Manhattan by seizing the bridges and tunnels and setting up headquarters at the top of the Empire State building.

Manhattan is also vulnerable because it is laced with railroad and subway tunnels in which it is demonstrably easy to plant explosives. Above the tunnels are the tall buildings, swaying in the wind. The skyscrapers are especially vulnerable to fires started on the high floors, which cannot be reached by street-level fire-fighting equipment.

Thus the problem of antiterrorist security in New York City is perfect microcosm of the problems facing the United States overall.

(1) Gayle Rivers, The War Against Terrorists: How To Win it. New York: Stein and Day Publishers, 1985, P. 132 .

وفي هذا السياق نشير أيضاً إلى المعلومات القيمة التي رصدتها الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الأعوام ١٩٩٥ - ١٩٩٧ م ، والتي تضمنت مؤشرات واضحة عن الأنشطة الإرهابية التي كانت تجري والتدريبات والتحضيرات التي كانت تتم في بعض الدول التي كانت ترعى الإرهاب ومن ذلك ما كان يجري في أفغانستان ، الصومال ، البوسنا والهرسك والشيشان ، إذ تشير التقارير الأمنية الموثقة والتي جرى تعميمها على بعض الدول آنذاك ، إلى تفاصيل دقيقة عن الأشخاص والمواقع والممارسات والخطط المستقبلية^(١) . إلا أنه من الملاحظ أن التعامل مع تلك التقارير اقتصر على إعلانات سياسية وتهديدات توجه هنا وهناك دون القيام بإجراءات أمنية سليمة تكمل ما قامت به الأجهزة الاستخبارية ، بالقدر الذي يحد من الإرهاب .

٢. ٤ معوقات بناء الأطر والآليات

ليس من السهل بناء أطر وآليات فعالة لمواجهة ظاهرة أمنية مثل ظاهرة الإرهاب التي لها جذور اجتماعية وسياسية عميقة وتنتشر وسط جماعات وأثنيات ذات ثقافات مختلفة ومعتقدات متضاربة . ومع ذلك ينبغي الإشارة لأكثر المعوقات أهمية والسعي للتعامل معها وهي :

أ - مسألة الإجماع حول الأطر والآليات

يعتبر الاتفاق والإجماع الدولي حول أطر وآليات التعاون الدولي هو محور النجاح في مواجهة الإرهاب . إن الأطر والآليات المتعلقة بالمشكلات

(1) Patterns of Global Terrorism, Report issued by United States Department of State, 1997 .

الدولية ذات الطابع السياسي أو الأمني تتبلور عادة إبان الأزمات الدولية الحرجة ، وتفرز اتفاقيات ومعاهدات دولية فاعلة تعزز الأمن والسلم العالميين . حدث ذلك في أعقاب الحرب الكونية الأولى التي أنجبت عصبة الأمم ، كما تكرر ذلك أيضاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية التي أفرزت ميثاق الأمم المتحدة التي ظلت ترعى مكتسبات الدول والشعوب لأكثر من نصف قرن .

لقد شهد أواخر القرن العشرين تراجعاً ملحوظاً في حدة الخلاف بين الدول الكبرى التي كانت تعيق بناء وتفعيل أطر وآليات التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب . وقد تبع ذلك التراجع تقارب فكري حول تصنيف الأنشطة الإرهابية وتحديد مواصفات الإرهابيين . وقد بلغ التقارب مداه بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م ، بإجماع المجتمع الدولي على إدانة تلك الأحداث واعتمادها نموذجاً متطوراً للجرم الإرهابي الذي يستحق أشد العقوبات . وقد ذهبت معظم دول العالم أبعد من ذلك - عن قصد أو جهل - بتحديد ما ومباركتها لنوع العقوبة التي ينبغي تطبيقها على مرتكب الجريمة الإرهابية أو مَنْ يدعم أو يساعد أو يوفر الملاذ الآمن ، أو يمنح الوثائق الشبوتية وحرية السفر والتنقل للإرهابيين . وبلغت تلك العقوبة التي أجمع عليها معظم دول العالم المتقدم الحجم الذي شاهدناه عام ٢٠٠١م على الساحة الأفغانية وغيرها من الدول . ولكن سرعان ما تتآكل مثل تلك الاتفاقيات والإجماع الدولي عندما تصطدم الحقائق بمصالح الدول وأطماع الهيمنة ، في غياب المثل والمعتقدات الراسخة الملزمة للشعوب والدول .

يشهد العالم اليوم مقدمات لتجدد الخلافات بين الدول الكبرى قد تعيد المجتمع الدولي إلى شكل من أشكال التكتلات الإقليمية المتصارعة التي تدفع إلى الإرهاب ، من خلال إحياء البؤر الجامدة للمشكلات السياسية والاجتماعية في كثير من أنحاء العالم . وعليه ، يبدو أن البحث عن إجماع دولي حول

ظاهرة الإرهاب أمر بعيد المنال ، ولا ينبغي الركون إليه وانتظار الأجل المجهول الذي يتحقق فيه الإجماع الدولي . ولعل في التعاون الإقليمي والاتفاقيات الثنائية ما يحقق قدرًا من الأُطر والآليات الفاعلة متى جرى التركيز عليها .

ب - حقيقة صدام الحضارات

يتردد المعتدلون والمتفائلون في الشرق والغرب من الاعتراف بحقيقة ماثلة أمامنا ، هي صدام الحضارات والصراع التاريخي بين الأديان الرئيسة : الإسلام ، والمسيحية واليهودية . ذلك الصراع الذي بلوره صموئيل هنتنغتون عام ١٩٩٦ موضحًا أسبابه في الآتي :

- مفهوم الإسلام كمنهج للحياة يوحد الدين والسياسة : على عكس المفهوم المسيحي الذي يفصل الدين عن السياسة .

- التشابه بين الإسلام والمسيحية من حيث اعتقاد كل منهما بأنه الإيمان الحقيقي والذي يجب أن يعتنقه جميع الناس .

- التزام كل دين بتحويل الناس إلى الإيمان برسالته .

- ثقافة الجهاد كواجب ديني في الإسلام مقابل ثقافة الصليب في المسيحية ، عاملان راسخان يصعب تجاوزهما كعبادات دينية .

- اتجاه دول الغرب المسيحي نحو الهيمنة على الدول الإسلامية ومواردها الطبيعية بفضل ما لديها من القدرات العسكرية والتقنيات المتطورة^(١) .

- غياب فرص التسامح الديني في ظل المتغيرات السياسية .

(١) صدام الحضارات - وإعادة بناء النظام العالمي - صموئيل هنتنغتون ، ترجمة مالك عبيد أبو شهيو ومحمود خلف ، مصراته : الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ١٩٩٩ م ، ص ٣٧٤ .

سوف يظل هذا الصراع بين الأديان عنصراً هاماً وراسخاً من العناصر المؤثرة على ظاهرة الإرهاب والعنف والكراهية بين معتنقي الديانات السماوية لتوفر مرجعيات منزلة لن يجرؤ أحد على تعديلها وسوف تختلف الآراء حول تفسير تلك المرجعيات على مرّ الأزمان . وقد تتراوح المواقف بين التشدد والتساهل . وهنا يبرز أهمية التعاون الدولي في تطوير قواعد القانون الدولي بما يكفل الحريات الدينية وفق حدود جغرافية . إن مسألة التسامح الديني وتجديد أصول الأديان وجعلها ملائمة لكل زمان تتطلب من ذوي الشأن الاجتهاد والإبداع .

ج - مسألة التدخل الأجنبي

إن عدم التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة مبدأً مستقر في العلاقات الدولية . ولكن أصبح من الممكن السماح بالتدخل لأسباب إنسانية متى فشلت السلطات الوطنية في تفادي المشاكل الداخلية كما حدث في بعض البلدان الأفريقية . وتبرز الآن مسألة مدى مشروعية التدخل الأجنبي بقصد محاربة الإرهاب ، كما حدث في أفغانستان ، أو عندما يقتضي الأمر القيام بمشاركة أجهزة أجنبية في التحقيقات التي تجريها أجهزة الدولة التي وقع فيها الحدث الإرهابي . والسؤال الذي يُطرح هنا هو ، هل يكون التدخل تحت مظلة الشرعية الدولية ، أم هي مسألة تتصل بالمصالح الخاصة للدولة أو مجموعة الدول المتضررة من الحدث الإرهابي .

إن انتشار الإرهاب في دولة من الدول لا ينبغي أن ينظر إليه كشأن داخلي ، فالنظرة الموضوعية للحدث الإرهابي تقودنا إلى ضرورة أن تتقدم الدولة التي تعاني من الخطر الإرهابي إلى المجتمع الدولي طالبة المشاركة

في علاج الظاهرة قبل أن تبادر الجهات الأجنبية بالتدخل . إن انتشار الإرهاب أو سيطرة العناصر الإرهابية على دولة معينة يعني في حد ذاته اعتداءً على سيادة تلك الدولة ، لذا من الأولى أن تلجأ الدولة نفسها إلى الشرعية الدولية ، للاستعانة بها .

د - مسألة حق تقرير المصير والإرهاب

يعتقد البعض أن مبدأ حق تقرير المصير الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة وتعهدت به الدول العظمى بعد الحرب العالمية الثانية سند قانوني يبرر الكفاح المسلح والنضال ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي . وقد أدى هذا الاعتقاد إلى ميل البعض نحو مساندة الشعوب والأقليات التي تناضل من أجل الحرية والاستقلال حتى ولو جنحت تلك الفئة إلى ممارسة العمل الإرهابي ضد المحتل . لقد ظل مبدأ حق تقرير المصير منذ إعلانه واعتماده في ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٢ م مثيراً للجدل بين الفقهاء والساسة من حيث النصوص الواردة بشأنه في المواثيق الدولية وما أحيط بتلك النصوص من غموض . استندت بعض الحركات السياسية على مبدأ حق تقرير المصير كمبرر للنضال والكفاح المسلح ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي^(١) . وما زال الاستناد على هذا المبدأ كمبرر للعمليات الفدائية واستعمال العنف ضد المدنيين يشكل معضلة أمام سياسات مكافحة الإرهاب رغم انحساره في أماكن محدودة . بالرجوع إلى المواثيق والأعراف الدولية التي يستند عليها مبدأ حق تقرير المصير نجد النصوص الأساسية التالية في سياق تحديد أهداف الأمم المتحدة ، إذ جاءت المادة الأولى ، الفقرة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة كما يلي :

(1)E .Chadwick, Self-Determination, Terrorism and The International Humanitarian Law of Armed Conflict, The Hague, 1996 .

«إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحق تقريرها لمصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز السلم العام» .

وواضح من هذا النص أن احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها هو أساس إنماء العلاقات الودية بين الأمم ، الشيء الذي يعد هدفاً من أهداف المنظمة الدولية . فالنص لا يتبنى حق تقرير المصير كغاية أو مطلب جوهري بل يعتبر المساواة فيه وسيلة لإنماء العلاقات الودية بين الأمم .

ورغم هذه الصياغة الغامضة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة بشأن مبدأ حق تقرير المصير ، جاءت المادة الثانية من الميثاق بنصوص تكاد تمحو كل أثر كان من الممكن أن يترتب بموجب المادة الأولى (الفقرة الثانية) من هذا الميثاق ومن تلك النصوص ما يلي :

«المادة الثانية ، تعمل الهيئة وأعضاؤها لبلوغ الأهداف المبينة في المادة الأولى وفق المبادئ التالية :

- ١- تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين أعضائها .
- ٢- لأجل أن يضمن جميع الأعضاء الحقوق والمنافع الناجمة عن العضوية يقومون في حسن نية بالوفاء بالالتزامات التي تعهدوا بها بموجب هذا الميثاق كافة .
- ٣- يحسم جميع أعضاء الهيئة نزاعاتهم الدولية بالطرق السلمية بحيث لا يعرضون السلم والأمن والعدل الدولي للخطر .
- ٤- يمتنع جميع أعضاء الهيئة عن التهديد باستخدام القوة في علاقاتهم

- الدولية، أو استعمالها للقضاء على الوحدة الوطنية أو الاستقلال السياسي لأية دول أو بأي أسلوب لا يناسب أهداف الأمم المتحدة.
- ٥ - يقدم جميع الأعضاء كل ما في وسعهم من عون للأمم المتحدة في أي عمل تتخذه استناداً إلى هذا الميثاق، ويمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة إزاءها إجراء من إجراءات المنع أو الردع.
- ٦ - تعمل الهيئة على أن تسلك الدول غير الأعضاء فيها سبيل هذه المبادئ بحسب ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولي.
- ٧ - ليس في هذا الميثاق ما يبيح للأمم المتحدة أن تتدخل في كل ما يُعد من صميم السيادة الداخلية لإحدى الدول، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يرفعوا مثل هذه المسائل لحلها وفق أحكام هذا الميثاق، غير أن هذا المبدأ لا يخل بتنفيذ تدابير الردع الواردة في الفصل السابع.
- عليه، يبدو من الضروري تبيان هذه الحقيقة بقرار تتعهد به الجمعية العامة للأمم المتحدة يوضح ما هو مفهوم حق تقرير المصير وما مدى مشروعية حق النضال المسلح لتحقيق هذا المبدأ، خاصة ومواثيق الأمم المتحدة واضحة في هذا المجال، وهي لا تسمح بأي شكل من الأشكال باستعمال القوة أو التدخل في شئون الدول الداخلية لتحقيق هذا المبدأ. كما أن المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وضعت ضوابط واضحة لتحقيق الأهداف المبينة في المادة الأولى من الميثاق.

هـ - مسؤولية الدول تجاه رعاياها

أصبحت دول العالم اليوم أكثر تقارباً وانسجاماً حول مفهومها للإرهاب، وقد توحدت الرؤى بين القوى العظمى التي أصبحت تعاني من مخاطر الإرهاب داخل أراضيها. لذا نلاحظ اليوم إجماع دول العالم

على إدانة الإرهاب والجرائم الإرهابية بصورها وأشكالها التي أصبحت مألوفة وواضحة . في أعقاب كل عملية إرهابية تقع في أي جزء من العالم تعلن الحكومات إدانتها للإرهاب وتؤكد تعاطفها مع ذوي ضحايا الإرهاب . والسؤال الذي يطرح في هذا السياق ، هل يكفي إعلان إدانة الإرهاب من قبل الدولة الإرهابية؟ وبمعنى آخر أليست الدول مسئولة عن أفعال رعاياها في داخل أو خارج إقليمها؟

من المؤكد أن الأفراد الذين يرتكبون الجرائم الإرهابية ينتمون إلى إحدى دول العالم ، ولدوا وترعرعوا فيها ، حملوا جنسيتها وتحركوا بوثائقها الثبوتية ، وربما وجدوا دعماً للسفر أو الإقامة في الدول التي ارتكبوا فيها الجريمة الإرهابية . لا شك أن للدول دوراً مباشراً أو غير مباشر ، في انفلات بعض أبنائها وانحرافهم أو انجرافهم في تيارات فكرية هدامة تقودهم في النهاية إلى الانضمام لمنظمات إرهابية أو جماعات خارجة عن القانون . قد لا يكون دور الدولة في انفلات قلة من رعاياها مقصوداً ، بيد أن التصرف بإهمال أو طيش تجاه رعاياها لدرجة تبلغ تورطهم في جرائم إرهابية بالحجم الذي نشاهده اليوم يقتضي المراجعة والبحث حول الأسباب والعوامل التي دفعت تلك الفئات إلى الانحراف والخروج على القانون والانخراط في المنظمات الإرهابية؟ ما مدى صحة إلقاء مسؤولية هذا الانحراف على النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية السائدة؟ وما مدى مسؤولية الدول عن أخطاء وجرائم رعاياها؟

لا شك أن هنالك ضرورة لبلورة نظرية جديدة تقول بمسؤولية الدول عن الجرائم الإرهابية التي ترتكب بواسطة رعاياها أو مَنْ يحملون جنسيتها سواء كان ذلك داخل حدودها الإقليمية أو خارجها . تولي الدول اهتماماً

بالغاً بمصالح رعاياها خارج حدودها وتلزم غيرها من الدول على التعاون معها في خدمة رعاياها . وتنص الدول في الوثائق الثبوتية ووثائق السفر التي تصدرها على مطالبة الدول الأخرى على تسهيل حركة من يحملون تلك الوثائق . إن رعاية مصالح أية دولة في خارج حدودها تأخذ الأولوية القصوى ، ويؤكد ذلك انتشار السفارات والبعثات الدبلوماسية في جميع أنحاء العالم . ومتى انقطعت العلاقات الدبلوماسية بين دولة وأخرى تظل متابعة تلك المصالح من خلال البعثات الدبلوماسية التي تنيب عنها .

وبمثل هذا القدر من رعاية المصالح الوطنية خارج الحدود ينبغي أن تتحمل الدول المسؤولية عن الأضرار المادية والبشرية التي يتسبب فيها من يحملون جنسيتها .

قد يرى البعض الغرابة في هذا الطرح ، إلا أننا نرى في ذلك مدخلاً لتعزيز التعاون الدولي القائم على المصالح المشتركة والحقوق والواجبات المتبادلة . إن مساءلة الدول عن أخطاء رعاياها في جرائم الإرهاب وغيرها من السلوكيات الأكثر خطورة مثل التداول أو الاتجار في أسلحة الدمار الشامل ومعلوماتها وتقنياتها ضرورة ملحة . إن مساءلة الدول وإلزامها بضمان حسن سيرة وسلوك رعاياها خارج الحدود يكفل للدول حق ممارسة بعض القيود على حركة رعاياها ، ولا ينبغي أن ينظر لذلك اعتداء على الحريات طالما كانت مواجهة الإرهاب هدفاً .

لم نطرح نظرية مسؤولية الدول من زاوية المسؤولية عن أعمال رعايا الدول فحسب ولكن هنالك زاوية أخرى من المسؤولية وهي حقيقة أنه لا توجد جريمة أو منظمة إرهابية دون أن تسندها دولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة والحقائق حول هذا الارتباط العضوي والروحي بين الدولة

والإرهاب كثيرة ومتنوعة^(١). وليس من السهل إثبات علاقة كل منظمة إرهابية أو حدث إرهابي بدولة من دول العالم ولكن لدينا من الأدلة والاعترافات ما يشير إلى أن المنظمات الإرهابية تكتسب القوة والثقة بالنفس والطمأنينة بأقل إيماءة أو ضوء أخضر أو عبارة تأييد أو معلومة يسربها أحد المسؤولين.

وأمامنا العديد من مثل هذه المؤشرات واضحة في وسائط الإعلام ناهيك عن الاتصالات السرية والاستخبارية التي تجمع بين الدول والمنظمات الإرهابية. وأكثر ما يؤكد مسؤولية الدول عن الإرهاب تمكينها المنظمات الإرهابية من الحصول على الأسلحة والمتفجرات. فالأسلحة والمتفجرات لها قوانين تنظمها من حيث تصنيعها وحيازتها والاتجار فيها. ولا توجد منظمة إرهابية تملك مصانع للأسلحة والمتفجرات، وإن حدث ذلك فلا يمكن إقامة تلك المصانع إلا على أراضي دولة من دول العالم.

٢. ٥ صيغة أطر التعاون الدولي المنشود

إن التعاون الدولي المنشود لمواجهة الإرهاب له مفهومه وإطاره الخاص ومتطلباته المتميزة. إن التعاون الدولي المطلوب لمواجهة الظاهرة الإرهابية لا يقوم كلية على قنوات السلك الدبلوماسي، بل ينبغي فتح قنوات أمنية وشرطية مستحدثة تعمل على تنفيذ القانون بعيداً عن لغة المجاملات الدبلوماسية. ويقتضي بناء قنوات أمنية وشرطية دولية توفر التالي:

١- إعلافاً دولياً قوياً وأكثر وضوحاً ودقة يتم صياغته بشكل يخاطب مباشرة

(١) تيري ميسان، الخديعة المرعبة، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان، دمشق: دار كنعان للنشر ٢٠٠١.

المسائل الجوهرية ذات العلاقة بالعمليات الإرهابية ، المنظمات الإرهابية بهياكلها وأنشطتها ، تمويل المنظمات الإرهابية ، تزويد الإرهابيين بالأسلحة والوثائق الثبوتية ، تداول المعلومات والتقانة .

٢- وضع قانون نموذجي للإجراءات الجنائية الخاصة بالجرائم الإرهابية يتضمن إجراءات وسلطات أجهزة تنفيذ القانون ، كيفية التعامل مع المتهمين والمشتبه فيهم ، نطاق دائرة اختصاص رجال الشرطة والأمن وقنوات تبادل المعلومات ، على أن يصاحب اعتماد القانون النموذجي قرارات دولية تلزم الدول الأعضاء على إصدار قوانين وطنية مماثلة .

٣- إعطاء الأولوية للوقاية من الجرائم الإرهابية بدلاً من التركيز على الإجراءات القضائية اللاحقة للحدث الإرهابي ، خاصة وقد أصبحت العمليات الإرهابية بالغة الخطورة ، ولا تترك وراءها أثراً للجنة الذين يقتلون أنفسهم ضمن ضحايا العملية الإرهابية . ولفداحة خسائر العمليات الإرهابية والتي قد تتضاعف مستقبلاً عند استخدام أسلحة الدمار الشامل ، قد لا تشكل الإجراءات اللاحقة للحدث ردعاً أو تعويضاً .

إن التركيز على الوقاية يتطلب إنشاء قواعد بيانات لجمع وتحليل المعلومات ذات العلاقة بالمنظمات الإرهابية ومتابعة المستجدات ورصد التحركات بالقدر الذي يمكن جميع الأجهزة الأمنية الدولية المتعاونة من الدخول على قواعد البيانات للاطلاع والتغذية واتخاذ الإجراءات المنع والتدابير الوقائية .

٤- تفعيل دور الشعوب في مكافحة الإرهاب ، باستقطاب مشاركة جميع أعضاء المجتمع وتحقيق التصالح بين أجهزة العدالة الجنائية والجمهور بالقدر الذي يحقق تبادل المعلومات .

- تصور مقترح لأطر وآليات التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب:

يعتمد التصور المقترح لإحياء وتعزيز دور التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب على أطر وآليات قائمة على المستوى الدولي والوطني ، يتم إحيائها لتعمل بأسلوب جديد وسلطات جديدة على دائرة اختصاص دولي افتراضي . كما ينشئ التصور أجهزة أخرى أكثر قوة وقدرة على الحركة مثل مكاتب ضباط الارتباط الخاصة بمكافحة الإرهاب تنشئها كل دولة في الدول الأخرى وفق اتفاقيات واضحة تسمح لهذه المكاتب بالعمل في الدولة الأجنبية لمتابعة حركة رعاياها وسلوكياتهم المنحرفة أو المشبوهة .

يتكون التصور من عناصر هامة هي :

- منظمات حكومية تعمل الآن على نطاق دولي وهي :

- منظمة الشرطة الجنائية الدولية INTERPOL .

- فرع الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب TPB بعد تأهيله ودعمه .

- مكاتب ضباط الارتباط .

- اللجنة الدولية لمتابعة حركة أموال المنظمات الإرهابية وأنشطتها التجارية .

- أجهزة الشرطة والأمن ونظم العدالة الجنائية الوطنية ؛ المكونة من قوات الشرطة ، قوات الأمن ، الشرطة المجتمعية ، القضاء ، النيابة العامة ، المؤسسات العقابية ، المنظمات الطوعية واللجنة الوطنية لمتابعة حركة أموال المنظمات الإرهابية وأنشطتها التجارية .

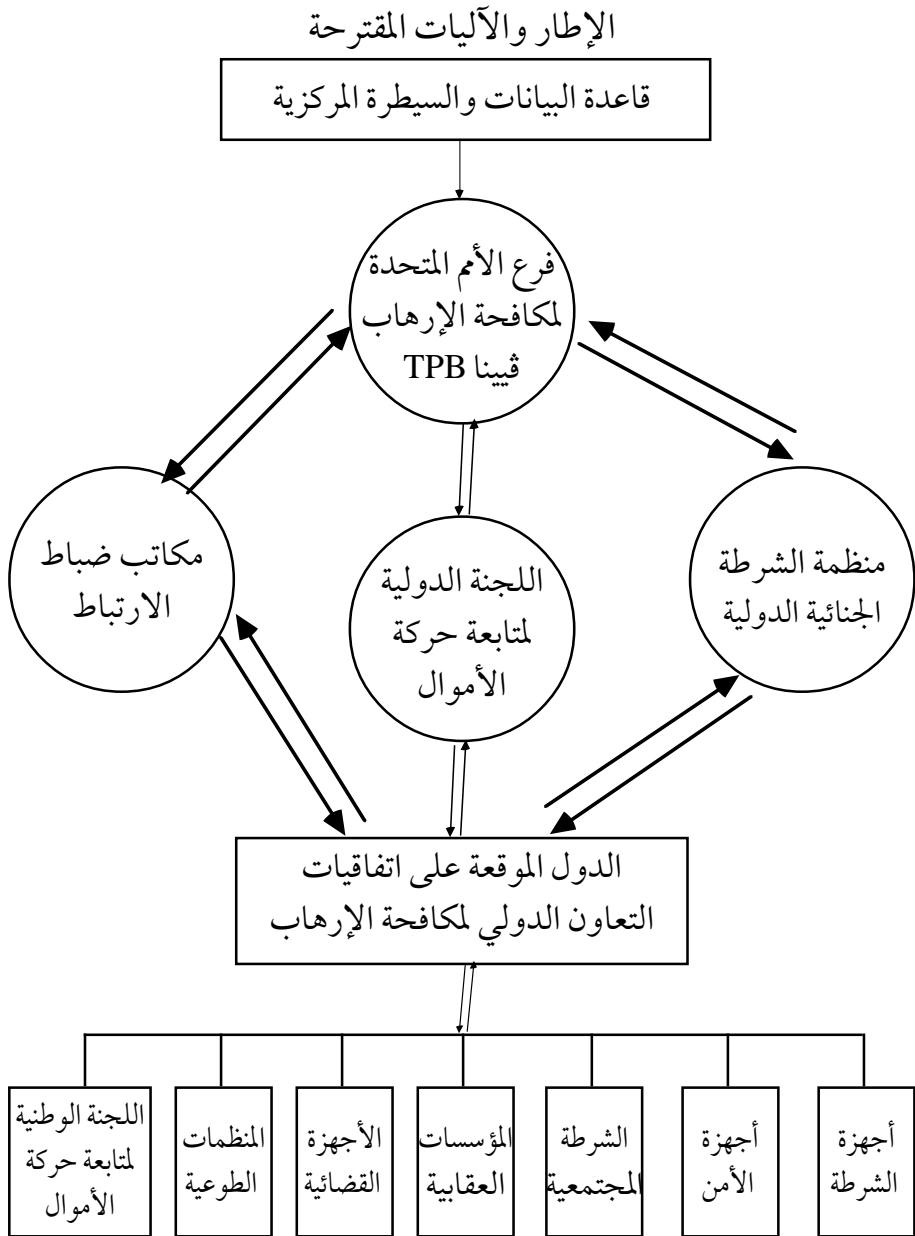
وتعمل هذه الأجهزة على النطاق الدولي والوطني بموجب اختصاصات وسلطات يتفق عليها ، في مساقات أربعة هي :

المساق الأول : مساق المعلومات وهي القاعدة التي يقوم عليها هذا التصور . ويعتمد نجاح النظام المعلوماتي الأمني على الكفاءة والمصادقية والثقة المتبادلة بين أطراف المنظومة الدولية المقترحة . ويتطلب ذلك في المقام الأول بناء قاعدة بيانات مركزية تكفل السرية .

المساق الثاني : إجراءات التعاون من حيث الشكل والمضمون ، ويقتضي ذلك صياغة تشريع دولي نموذجي تعتمد الدول الأعضاء ضمن تشريعاتها الوطنية .

المساق الثالث : تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة من خلال عمل جماعي تساهم فيه الدول الأعضاء .

المساق الرابع : تأهيل الأجهزة المقترحة في هذا التصور والعمل على تدريب أعضائها بصفة مستمرة ووضع برامج تمكنهم من الاتصال والتعارف والتفاهم حول الأهداف الأمنية المشتركة .



الرمز:

↔ = التداخل ، المصدقية والثقة في تبادل المعلومات والإجراءات التنفيذية - دائرة الاختصاص الافتراضي -

٣. الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى الملاحظات والتوصيات التالية :

٣.١ الملاحظات

- ١- وجدت مشكلة الإرهاب حظها الوافر من الدراسات والبحوث النظرية دون أن تترجم على الواقع العملي .
- ٢- وجدت مشكلة الإرهاب حظها الوافر من جهود التعاون الدولي والإقليمي المتمثل في المؤتمرات الدولية والإقليمية واللقاءات العلمية التي امتدت عبر العقود الثلاثة المنصرمة على مختلف المستويات .
- ٣- وجدت مشكلة الإرهاب حظها الوافر من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية التي أُعدت عبر العقود الثلاثة المنصرمة علاوة على القرارات والتوجيهات والملاحظات التي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الإقليمية .
- ٤- افتقدت جهود التعاون الدولي والإقليمي المصدقية وأخذت طابع المجاملات الدبلوماسية الشيء الذي أقعد آلياتها وأعاق بلورة الكم الهائل من المواثيق الدولية على الواقع العملي .
- ٥- عمدت الدول بمختلف اتجاهاتها إلى استثمار ظاهرة الإرهاب لخدمة أغراضها السياسية ، الشيء الذي قاد محاولات التصدي وخطط المكافحة إلى دروب السياسة المتقلبة بدلاً من اعتماد الأساليب القانونية المعمول بها لمواجهة الظواهر الإجرامية .
- ٦- أسهمت الدول بمختلف اتجاهاتها في انتشار ظاهرة الإرهاب منذ أن كانت في مهدها وذلك عن طريق دعمها لبعض الأفكار الهدامة ، سوء تقديرها

لمخاطر الإرهاب ، تزويدها المنظمات الإرهابية بالمال والعتاد والأرض عن قصد أو إهمال . حدث ذلك رغم اعتماد تلك الدول كافة المواثيق الدولية التي صدرت لمواجهة الإرهاب .

٣. ٢ التوصيات:

١ - اعتبار الجريمة الإرهابية ظاهرة اجتماعية يكون التعامل معها بواسطة الأجهزة الشرطة والأمنية ونظم العدالة الجنائية ، إذ أن مواجهتها بالتدخلات السياسية تضاعف من مخاطرها وتحقق الأهداف الدعائية للمنظمات الإرهابية .

٢ - اعتماد تصور متكامل للتعاون الدولي تدعمه تشريعات دولية ووطنية تحقق حرية الحركة وتبادل المعلومات والإجراءات والتدابير الوقائية بين الأجهزة الشرطة في إطار دائرة اختصاص دولي افتراضي .

٣ - إصدار إعلان دولي يتضمن قواعد موضوعية وشكلية تركز على تجريم الظاهرة الإرهابية بمختلف عناصرها ومقوماتها ، وتُفَصِّل الإجراءات الشكلية التي تتخذ على المستويات الدولية والإقليمية للتدخل والتصدي لأنشطة المنظمات الإرهابية في مهبها .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

تيري ميسان ، الحقيقة المرعبة ، ترجمة سوزان قازان ومايا سلمان ، دمشق : دار كنعان للنشر ٢٠٠١ م.

حلمي . نبيل أحمد ، الإرهاب الدولي وفقاً للسياسة الجنائية الدولية ، الرياض ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، ١٩٨٨ م.

الحضيري . محسن ، علم تحقيق المستحيل انطلاقاً من الممكن . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ م.

عيد . محمد فتحي ، واقع الإرهاب في الوطن العربي ، الرياض : أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، ١٩٩٩ م.

عز الدين . أحمد جلال ، الإرهاب الدولي وانعكاساته على الأمن القومي ، رسالة دكتوراه ، أكاديمية ناصر العسكرية العليا ، القاهرة ١٩٨٤ م.

لطفي . عبد الحميد ، علم الاجتماع ، القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ م.

مؤتمر الأمم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المذنبين ، تقرير الأمانة العامة ، ١٩٩٠ م . رقم A/Conf . ٢٨ / ١٤٤ .

ميثاق الأمم المتحدة .

الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب لسنة ١٩٩٨ م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Alfred L. Rubin, International Terrorism and International Law, N.Y.: Joan Jay Press, 1977 .
- Antony Burton, Urban Terrorism, London: Leo Cooper, 1983 .
- Brian Jenkins, Children held Hostage: When No Policy May be the Best Policy "Los Angeles Times, (1988, 25th. Dec .) .
- E .Chadwick, Self-Determination, Terrorism and The International Humanitarian Law of Armed Conflict, The Hague: Boston Mass, 1996 .
- Henry H. Han, Terrorism & Political Violence: Limits & Possibilities of Legal Control, New York: 1993 .
- Gayle Rivers, The War Against Terrorists - How To Win, New York: Stein & Publishers, 1986 .
- John D. Elliot Contemporary Terrorism and the Police Response "The Police Chief. Vol. XLV, No.2. Feb. , 1978 .
- Karras C.L., The Negotiation Game, N.Y, Garwell Publishing Co. , 1970 .
- Maxwell Taylor, The Fanatics, London: Brassely_s, 1991 .
- Maxwell Taylor, Terrorist Lives, London: Brassely's, 1991 .
- Maxwell Taylor, The Fanatics: A Behavioral Approach to Political Violence, London: Brassey_s, 1991 .
- Maxwell Taylor and John Horgan, The Future of Terrorism, London: Franks cass, 2000 .
- Mahmood Sherif Bassiouni, United Nations' Interregional Meetings of Experts in Vienna, 1988 .
- Mohamed El Amin Elbushra, "Terrorists and Hostage taking

- in The Criminal Justice System“, Penal Law Journal, Kodon-Sha, Tokyo, 1989.
- Mohamed Aziz Shukri, International Terrorism-A Legal Critique, Vermont: Amana Books, 1991 .
- Rex A Hudson, “Dealing with International Hostage _ Taking - Alternatives to Reactive Counter Terrorist Assaults“ in Terrorist, vol. No. 22, London Crane Russak, 1983 .
- Robert Kupperman, Final Warning Adverting Disaster in The New Age of Terrorism, New York: Doubleday, 1989 .
- United States Department of State, Patterns of Global Terrorism, Report issued in 1997 .

مستقبل التعليم والأمن في عصر العولمة

د. إبراهيم بن محمد آل عبدالله (*)

المقدمة

يعد التعليم أحد أهم المحركات الأساسية لرقى الأمم وتقدمها، والتنافس والسباق بين الأمم، هو تنافس في قدراتها التربوية والتعليمية، والأمة تقاس بعقول أبنائها ومفكراتها، وقدرتهم على العطاء والابتكار، وتمثل التربية السليمة، والتنشئة القويمة، خطوط الدفاع الأولى عن الأمن واستقرار المجتمع. إذ العلاقة بين الأمن والتربية، علاقة عضوية؛ حيث يؤثر أي اختلال في مؤسسات التربية أو ضعف في أدائها سلباً على الأمن والاستقرار والعكس صحيح.

وتواجه التربية والتعليم تحديات ومعضلات في أداء رسالتها، إلا أن هذه التحديات والمعضلات أصبحت أكثر حدة وشراسة في هذا العصر؛ حيث لم تعد التربية تتمثل في أداء الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع، بل أصبحت تتم عبر وكالات التنشئة العالمية المتعددة والمتناقضة، فعصر العولمة الذي يجسد ثورة الاتصالات، وتدفق المعلومات، وسيادة ثقافة الصورة، يعمل على تهديد خصوصيات الشعوب الثقافية، ويضعف دور المؤسسات التربوية في صياغة الشخصية الوطنية وغرس الهوية. لذا فإن الحاجة ماسة في عصر العولمة إلى نظام تربوي وتعليمي متميز يستطيع

(*) مدير عام تعليم البنات، وزارة التربية والتعليم، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مواجهة التحديات ، والحفاظ على شخصية الأمة ومكانتها، أوعزز الهوية ، ويغرس القيم الإسلامية والاعتزاز بالإسلام، والاستعلاء بالإيمان، تعليم يربي المسؤولية الاجتماعية، ويدعم الولاء والانتماء في عصر الاختراق الثقافي وتهميش الضعفاء . نحتاج الى تعليم يطور قدرات الأفراد، وينمي مهاراتهم، ويزودهم بالمنهجية السليمة لتقلي المعلومات، وتنظيمها وحسن استخدامها في التفكير والإنتاج .

مشكلة الدراسة

أخذ مفهوم العولمة في الانتشار خلال العقد الأخير من القرن العشرين من خلال كتابات المفكرين والمؤرخين وتصريحات القيادات السياسية . واختلفت اتجاهات المفكرين وتباينت مواقفهم من العولمة وآثارها الثقافية والأمنية، فهناك فريق موافق للعولمة ومرحب بها ويرى فيها سبيل لمعالجة مشكلات الدول النامية، بينما يرى آخرون ان العولمة تشكل خطراً على ثقافات الشعوب وسيادات الدولة الوطنية وتندر بجملة من الأخطار الأمنية . وترنو هذه الدراسة الى التعرف على مفهوم العولمة واستقصاء آثارها الأمنية وسبل مواجهتها والحد من آثارها السلبية . وتسعى هذه الدراسة بالتحديد للإجابة عن التساؤلات الآتية ؟

- ١ - ما مفهوم العولمة ؟
- ٢ - ما جذور العولمة التاريخية ؟
- ٣ - ما واقع العولمة ؟
- ٤ - ما آثار العولمة على الأمن ؟
- ٥ - وما دور التعليم في مواجهة الأخطار الأمنية للعولمة ؟ .

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الوثائقي حيث تقدم تشخيصاً واستقراءً لمفهوم العولمة وآثارها الأمنية وسبل الوقاية منها . كما يعتمد على تحليل الوثائق والمعلومات واستقصاء الدراسات والبحوث حول موضوع الدراسة . وتعد المكتبة المصدر الأساس لمعظم المعلومات والدراسات التي بني عليها هذا البحث .

مفهوم العولمة

يعد مفهوم العولمة جديداً نسبياً على الساحة الفكرية ؛ وما زال يكتنفه بعض الغموض ولم يتبلور بعد في مفهوم واقعي ، وقد يكون ذلك راجعاً إلى الزوايا المتعددة التي ينظر بها الباحثون والكتاب إلى العولمة .

فالبعض ينظر للعولمة من زاوية ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات والبعض الآخر يعرفها منطلقاً من التحولات الاقتصادية وحركة رؤوس المال والمنتجات . وآخرون يتحدثون عن العولمة من خلال الجوانب السياسية والثقافية وتأثيرها على الدولة الوطنية والثقافة القومية ، وهذا النقاش والحوار حول العولمة يتم دون وجود مفهوم محدد يتفق عليه الباحثون ، وسوف نقدم هنا جملة من التعريفات التي تعرضت لمفهوم العولمة ، ونستعرض ظواهرها من خلال وصف بعض سماتها وخصائصها .

ما العولمة هل هي دعوة جديدة ، أم مذهب فكري ، أم نموذج حضاري ؟ العولمة ترجمة حرفية للمصطلح الإنجليزي Globalization وهي تعني في معجم « ويبستر » إكساب الشيء طابع العالمية وذلك يجعل امتداد الشيء أو العمل به يأخذ الصفة العالمية .

وقد عرف العولمة هورسمان ومارشال : على أنها تشير الى «اندماج أسواق العالم في حقول التجارة، والاستثمارات المباشرة، وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق، وخضوع العالم لقوى السوق العالمية تبعاً لذلك، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية، وإلى الانحسار الكبير في سيادة الدولة» (الأطرش، ١٠١ : ١٩٩٨).

وهذا التعريف وإن لم يحدد هوية العولمة الدقيقة إلا أنه يؤكد على آثارها الاجتماعية والسياسية .

ويعرف الجابري العولمة على أنها « نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد . العولمة الآن نظام عالمي، أو يراد لها أن تكون كذلك، يشمل مجال المال والتسويق والمبادلات والاتصال الخ، كما يشمل أيضاً مجال السياسة والفكر والأديولوجيا» (الجابري ١٦ : ١٩٩٨).

وهذا التعريف يوضح أن العولمة أكثر من أنها نظام اقتصادي ولكنها تمثل نموذجاً حضارياً، ويؤكد الجابري على أن العولمة دعوة لتبني هذا النموذج أكثر منه تطوراً تلقائياً للنظام الرأسمالي، تسعى من خلالها الولايات المتحدة إلى الهيمنة على العالم وأمر كته .

ويتحدث كوميليان (٣٢ : ١٩٩٧) موضحاً المقصود بالعولمة بقوله «إن هذا النظام كشبكة للتبادل والقوة - يشجع نشر ما قد نسميه « نموذجاً تنموياً» ويتكون هذا النموذج من عادات استهلاكية وأشكال أو صور الإنتاج، وطرائق الحياة، ومؤسسات ومعايير النجاح الاجتماعي كما يتكون من أيديولوجيات، ومراجع ثقافية، بل وأشكال التنظيمات السياسية». وهذا التعريف يؤكد كذلك أن العولمة نموذج حضاري .

بينما يأتي تعريف فريدمان للعولمة أكثر وضوحاً وتحديداً لهوية العولمة حيث يوضح عند حديثه عن أثارها بقوله «نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمر كله والولايات المتحدة قوة مجنونة، نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق إن صندوق النقد قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير أما الآن فالسريع يأكل البطيء» (بنخوخه ٩٢ : ١٤١٧) .

ومن هذه التعريفات يمكن أن نستخلص أن العولمة تعني سيادة النموذج الحضاري الغربي، والمتمثل في هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي وسيطرة مؤسساتها الدولية، وسيادة الثقافة الليبرالية. والعولمة تكتسي بشكل أكبر الطابع الثقافي الأمريكي، مما يجعل الثقافات الغربية الأخرى في موقع التابع كذلك. واسهمت أحداث ١١ سبتمبر في بروز البعد العسكري والضغط السياسية المباشرة كإحدى الوسائل في دعم وانتشار العولمة.

ومن أجل فهم أكثر لمفهوم العولمة نعرض لأهم سمات وخصائص العولمة على النحو الآتي :

- بروز نظام دولي جديد يقوم على القطب الواحد، والهيمنة الاقتصادية والعسكرية، على أنقاض النظام القديم الذي يعتمد على التوازن العسكري، وعلى العلاقات الدولية التي يحكمها قطبان ومذهبان اقتصاديان، وبذلك انتهت مصطلحات النظام القديم مثل : الحرب الباردة، وتوازن القوى، والشمال والجنوب، ودول عدم الانحياز وغيرها (بيترمارتين وشومان ١٩٩٨) .

- نمو كيانات اقتصادية مستقلة عن الدولة، وهي ما يعرف بالشركات متعددة

الجنسيات أو العابرة للقارات ، والتي تتمتع بنفوذ وقوة كبيرة تفوق قدرة كثير من الدول والحكومات . (أبو المجد ، ١٤١٨) .

- تسارع حركة التجارة وانتقال البضائع ورؤوس الأموال ، وتدفق المعلومات بين الدول نتيجة التقدم التقني والمعلوماتي المذهل ، وبروز تبادل المعلومات والأفكار كعنصر مسيطر في العلاقات بين الدول .

- الاختراق الثقافي الذي نتج عن تطور صناعة المعلومات والاتصالات ، وبناء شبكات الاتصالات الفضائية التي تعمل على التحكم في المعلومات والأخبار ، وبث الصور والأفلام .

- اتساع حركة التحرر الاقتصادي على المستوى العالمي ، والعمل على تذويب الحدود السياسية بين الدول ، وإزالة جميع القيود والعقبات التي تحد من الحركة الاقتصادية عبر المنظمات الدولية مثل الجات ومنظمة التجارة العالمية - انتشار برامج الإصلاح الاقتصادي وتزايدها والتي تشير إلى الحد من تدخل الدول في الإنتاج ، وإدارة الاقتصاد تحت ما يسمى « بالخصخصة » (عيسى ، ١٤١٨) .

- تزايد حركة رؤوس الأموال ، وتسارعها على حساب حركة المنتجات والبضائع .

- سيادة ثقافة الصورة ، وإضعاف الثقافة المكتوبة ، وتسطيح الوعي ، وتعزيز القيم الليبرالية ، وانتشار القيم الغربية في الفنون والبرامج الترفيهية وفي الزي والمأكل والمشرب ، واتساع السلوك الاستهلاكي .

الجذور التاريخية للعولمة

رغم حداثة مصطلح العولمة إلا أن جذورها التاريخية قديمة ، سواء كان

ذلك على الصعيد الاقتصادي، أو الفكري والثقافي، فالنظام الرأسمالي قام في نشأته على التبادل التجاري العالمي، إلا أنه تسارع وازدهر بعد ذلك متمثلاً في تبادل السلع والخدمات، وانتقال رؤوس الأموال بين الدول في القرن التاسع عشر والقرن العشرين، وازدهر التبادل وتدفق الأموال والسلع مع الثورة التقنية، والتقدم العلمي، حتى بلغ الأمر ذروته على مشارف الألفية الثالثة، وهذا التطور بالإضافة إلى كثافته يحمل تغييرات نوعية حيث بدأت المعلومات والأفكار عنصراً مهماً في العلاقات الدولية بالإضافة إلى السلع ورؤوس الأموال.

العولمة بوصفها مذهباً فكرياً أو نظرية اجتماعية، ليست جديدة في دعوتها، ولا في المسلمات والفرضيات التي تطرحها. وهي بذلك تضرب بجذورها في نظريات التغير الاجتماعي بدءاً من أوجست كونت ودور كايم، وتجسدت فكرة العولمة بشكل أوضح في نظرية أوجبرن (OGHBURN) الهوة الثقافية حول تفسير التغير الاجتماعي، والتي تحدث فيها عن تقسيم الثقافة إلى جزئين: الجانب المادي والذي يشمل التقنيات والوسائل المادية والتنظيمية، والجانب غير المادي ويشتمل على منظومة القيم وطرق التفكير، والعلاقات الاجتماعية، وتنظيم المجتمع. ويرى أوجبرن أن هناك تلازماً حتمياً بين شقي الثقافة، ولا يمكن لأمة من الأمم أن تأخذ بالجانب المادي دون الجانب غير المادي. وتعد هذه الانطلاقة الأولى لإعطاء الحضارة الغربية الصفة الكونية. (الدقس ١٤٠٨).

ثم برزت بعد ذلك النظرية التحديثية في الخمسينات الميلادية والتي ترى أن التغير يحدث نتيجة التحول الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. ويعني بذلك رواد هذه النظرية تجاوز كل التقاليد والقيم، وأنماط

السلوك، وطرق التفكير والنظم السائدة في الدول النامية، واستبدالها بمنظومة القيم والمؤسسات السائدة في المجتمعات الصناعية، ويؤكد على ذلك مور (MOORE) حيث يرى أن المجتمع الغربي هو النموذج المثالي الذي سوف تصل له الدول النامية في مسيرتها التنموية، ويشير إلى أن الوصول إلى المجتمع الحديث لا يتأتي إلا من خلال الأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية. فتغريب القيم والمؤسسات والنظم الاجتماعية شرط أساس في الارتقاء بالمجتمعات التقليدية وتقدمها « التكنولوجي (الدقس ١٤٠٨).

ويرى أنصار هذه النظرية أمثال سملسر (SEMELSER) وليفني (LEVY) على أن الحضارة الغربية حضارة كونية، فهي لا تعكس ثقافة أو مجتمعاً معيناً أو ظروفاً تاريخية خاصة بالمجتمعات الغربية، وإنما هي الحضارة العالمية الوحيدة التي سوف تصل لها الدول النامية سواء عن طريق التنمية والتخطيط الواعي والموجة، أو عن طريق التقدم التلقائي، وبذلك فالصورة المستقبلية للدول النامية يمكن معرفتها من الواقع الحالي للدول الصناعية الغربية (WEBSTER) (١٩٩٠). كذلك ساهمت النظريات النقدية مثل نظرية التبعية والنظرية الاعتمادية عند فرنك (FRANK) ونظرية النظام العالمي عند ولير شتاين (WALLERSTEIN) (١٩٧٤) في صياغة المنطلقات الأساسية للعولمة. وإن كانت تلك النظريات تطرح نتائج مغايرة وبدائل للنظام الاقتصادي السياسي الحديث.

وتأتي دعوة العولمة تتويجاً لمسلمات النظرية التحديثية في واقع دولي جديد، ويؤكد أنصار العولمة على أنها خيار حتمي لا مفر منه. وتستخدم العولمة كإطار نظري في تفسير عملية التغيرات والتحولات الاجتماعية التي

تحدث في الدول بشكل عام . ويقدم روبرتسون وأبادوري مجموعة من الصيغ النظرية، والافتراضات في مناقشة التغيرات العالمية . ويرى روبرتسون أن العولمة تسير وفق أطر ثقافية واقتصادية تسهم في تشكيل البني والتشكيلات الاجتماعية في العالم الحديث . ويؤكد روبرتسون على تلازم الاقتصاد والثقافة في عمليات توحيد العالم وتجانسه . ويشير إلى أن العولمة تعمل وفق استقلالية عامة عن الأحداث والقضايا المجتمعية، ويمكن الاعتماد عليها كإطار نظرياً في تفسير كثير من التحولات والتغيرات في المجتمع الدولي، بينما يرى أبادوري أن العولمة المتمثلة فيما يسميه بـ «الاقتصاد الثقافي العالمي الجديد» تقوم على خمسة أبعاد تمثل الحراك السكاني الإثني عبر الدول، والتدفق الإعلامي الكثيف، والانسياب التكنولوجي، والحركة المالية، والانتشار الفكري للقيم والأيدولوجيا . (خلف ١٩٩٨) .

وخلاصة ما تقدم يظهر أن العولمة كمذهب فكري وتوجه اقتصادي خرج من عباءة النظرية التحديثية، وساعد في دفعها إرادات سياسية واعية .

واقع العولمة والموقف منها

ما هي حقيقة العولمة ؟ وما مدى ما تحقق منها ؟ وهل العولمة قدر حتمي لا مناص منه ؟ وما الخيارات التي يمكن أن تسلكها الدول والمجتمعات في عصر العولمة ؟

تبدو مظاهر العولمة واضحة للعيان في النشاط الاقتصادي، حيث تضاعفت التجارة العالمية أكثر من أربعين ضعفاً بعد الحرب العالمية الثانية، وفاق ذلك إجمالي الناتج المحلي العالمي . كذلك توسعت تجارة الخدمات

بشكل كبير وهي تشكل ٢٠٪ من إجمالي التجارة الكلية، وهذا النمو المذهل في التبادل التجاري يعكس بوضوح كيف أن الإنتاج يتعولم بسرعة كبيرة . وفي جانب آخر تمثل سرعة تدفق رؤوس الأموال بين الدول أحد مظاهر العولمة ، ويظهر ذلك بجلاء في التداول اليومي في أسواق الصرف والذي وصل إلى قرابة ٣, ١ ترليون دولار يومياً في عام ١٩٩٥ م، بالإضافة إلى أسواق المستندات والقروض والأسهم . (أحمد ١٩٩٨) .

أما في الجانب السياسي فتبدو ملامح العولمة في تزايد ومن مظاهر ذلك نمو الشركات المتعددة الجنسيات ، حيث أصبحت قوه فاعلة في الميدان الاقتصادي والسياسي . وأثرت هذه الشركات بشكل ملحوظ على قوة الدولة ووظائفها في كثير من الدول ، كذلك تعد الجلات ومنظمة التجارة العالمية مظهراً تشريعياً للعولمة الاقتصادية لها آثارها على البني السياسية والاقتصادية .

وتتجلى العولمة في جانبها الثقافي من خلال شبكة الاتصالات التي تعتمد على التقدم التقني ، وتعمل على التحكم في الفضاء ، وإدارة الاتصالات من خلال الأقمار الصناعية ، والقدرة العالمية على صناعة المعلومات ، واحتكارها والتحكم في تدفقها على العالم والسيطرة على صناعة المنتجات الإعلامية والثقافية . وتبرز الهيمنة الأمريكية على الإعلام والثقافة ، من خلال الإنتاج الوفير في الميدان الإعلامي . فوسائل الإعلام الأمريكية تسيطر على ٦٥٪ من إجمالي المواد والمنتجات الإعلامية والإعلانية والثقافية والترفيهية . (ثابت ١٩٩٩) . وقد أثبتت أحدث ١١ من سبتمبر تأثير الترسانة الإعلامية الغربية في توجيه الرأي العام وتعبئته

الكبيرة ضد القيم والثقافة والمعتقدات الإسلامية محاولة بذلك إحداث شيء من التغيير والتهميش لتلك الثقافة . (زرتونه ٢٠٠٢) .

ومن جانب آخر أسهمت أحداث ١١ سبتمبر في بروز البعد العسكري والتدخل المباشر في تغيير الأنظمة بالقوة تحت مسمى نشر الديمقراطية وتوسيع نطاق الحريات المدنية . وما يحدث في العراق مثال صارخ على هذا التطور الخطير في مسيرة الهيمنة الغربية والمراحل التي تمر بها عملية العولمة .

وبعد هذه الإلماحة الموجزة عن واقع العولمة ، يبقى السؤال قائماً هل العولمة حتمية لا مناص منها ؟ أم يمكن رفضها ؟ أم يمكن التعايش معها وأخذ المناسب منها ؟ لقد انقسم المفكرون والباحثون حيال هذه القضية ، فالبعض يرى أنها أمر حتمي لا مفر منه . وأي موقف سلبي من العولمة يعني الانكفاء على الذات ، والانعزال والخروج من ساحة التاريخ . ويرى أنصار هذا الاتجاه أنها تسهم في توسيع الحريات وانتشار الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وتحسن الخدمات ، والتقدم العلمي والتقني ، والتحرر من التعصب الثقافي والعنصرية ، و سيادة ثقافة عالمية يتساوى فيها الناس والأمم (أمين ١٩٩٧ م) .

وكم هو جميل ورائع أن تتوسع الحريات ، وتحسن الخدمات ، وتعم الرفاهية ولكن ما الذي يتم عولمته ؟ ما هي طبيعة هذه الحريات ؟ وما هو غلط هذه العلاقات ؟ وما هي طبيعة الثقافة التي يراد لها أن تسود وتسيطر ؟ هل هي بالفعل ثقافة عالمية شاركت المجتمعات المختلفة في صياغتها وبلورة أساسها ؟ أم أنها تعكس ثقافة معينة وغطاً معيناً في الحياة ؟

في الحقيقة إن هذه الأنماط في الاستهلاك ، ووسائل الترفيه ، ومنظومة القيم ، وشبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية والجنسية ، وأنماط النظم

السياسية والمؤسسات الاجتماعية، تعكس ثقافة محددة وحضارة بعينها، والذين يرون أن العولمة ظاهرة محايدة، ينطلقون من تلك الفرضية التي تقول إن الحضارة الغربية حضارة كونية، وليست مجرد إفرازات ونتائج لظروف تاريخية واجتماعية محددة لجماعة من الجماعات، أو أمة من الأمم. وهذه الفكرة كما يقول صمويل فكرة غربية يروج لها مفكرو الغرب (Huntington 1993). ولذلك يرى دعاة العولمة أن الاندماج في العولمة لا يقتصر على اكتساب مهارات وقدرات جديدة، مثل إجادة علم الحاسوب، وتصميم البرامج، والعمل في شبكة الإنترنت، وإجادة اللغة الأجنبية، ولكن على الأفراد الذين يسعون للاستفادة من العولمة وجني ثمارها أن يندمجوا في منظومتها الثقافية، وأن يقوموا بتكييف اتجاهاتهم، وأنماط تفكيرهم مع منظومة القيم وطرق التفكير التي تتطلبها تفاعلات العولمة (ثابت ١٩٩٩م).

والعولمة بهذا المفهوم، لا تعدو أن تكون عملية هيمنة ثقافية بالإضافة إلى الهيمنة الاقتصادية، وهيمنة المؤسسات الدولية. وبذلك فالعولمة تعني في نهاية المطاف القضاء على الهويات القومية والوطنية، وتهميش الثقافات الأخرى.

وقد أدركت كثير من الدول مخاطر العولمة، التي تدعو لها أمريكا والنخب السياسية والإعلامية في واشنطن، وآثارها السلبية على ثقافات الشعوب وهويتهم. وعقد لذلك مؤتمر «أوتاوا» عاصمة كندا في عام ١٩٩٨م. وحضر هذا الاجتماع «٢٢» وزيراً للثقافة من مختلف بلاد الشرق والغرب، وقد حذر المؤتمر من مخاطر الغزو الأمريكي لعقول شباب العالم، ومن سيادة ثقافة الكابوي والجنيز. وأوصى المؤتمر بإقامة تحالف

يحمي الثقافة المحلية من الاختراق الأمريكي ، وضرورة الحفاظ على التعددية الثقافية (شلبي ١٩٩٩).

وأكد أحد الخبراء الكنديين التأثير الثقافي الأمريكي بقوله : إن الأطفال الكنديين لا يدركون أنهم كنديون لكثرة البرامج الأمريكية التي يشاهدونها . ونبه لهذا الخطر وزير الخارجية الأسبق فولكنز بقوله : «لئن كان الاحتكار أمراً سيئاً في صناعة استهلاكية فإنه أسوء وأقسى درجة في صناعة الثقافة ، حيث لا يقتصر الأمر على تثبيت الأسعار ، وإنما تثبيت الأفكار أيضاً» (ثابت ١٩٩٨ م) .

وقد كانت فرنسا أكثر الدول الغربية قلقاً من مخاطر العولمة ، وتأثيرها على ثقافتها المحلية ، يتجلى ذلك في المواقف السياسية التي اتخذتها فرنسا ضد العولمة ، وفي الإجراءات والتشريعات الوقائية ، فقد أصدرت فرنسا تشريعاً يقضي بالازدياد نسبة البرامج الأجنبية في محطات الكوابل على ٣٠٪ من مجموع البرامج . وسعت الحكومة الفرنسية لدعم وتشجيع الاتحادات الإعلامية على إخراج منتجات ثقافية وإعلامية تستطيع مواجهة الزحف الثقافي الأمريكي (ثابت ١٩٩٩ م) .

وإذا كانت هذه مواقف الدول الغربية التي تشارك أمريكا الحضارة الغربية ، وهي تدعو إلى مقاومة العولمة والتصدي لها ، فهل بعد ذلك يمكن لنا أن نقول : إن العولمة تجسد حضارة كونية لا مفر من الاندماج فيها ، وإنها قدر الشعوب الحتمي . ويجيب عن هذه التساؤل أحد رواد نظريات التغير الاجتماعي الحديثة « حيث يقول : (Huntington 1996) .

«إن شعوب العالم غير الغربية لا يمكن لها أن تدخل في النسيج الحضاري للغرب ، حتى وإن استهلكت البضائع الغربية ، وشاهدت الأفلام

الأمريكية، واستمعت إلى الموسيقى الغربية، فروح الحضارة هي اللغة والدين والقيم والعادات والتقاليد، وحضارة الغرب تتميز بكونها وريثة الحضارة اليونانية والرومانية، والمسيحية الغربية والأصول اللاتينية للغات شعوبها، والفصل بين الدين والدولة وسيادة القانون والتعددية في المجتمع المدني والهياكل النيابية والحرية الفردية « .

ويستطرد مؤكداً عدم التلازم بين التقدم التقني، والتطور الصناعي والتحديث والأخذ بالثقافة الغربية فيقول «إن التحديث والنمو الاقتصادي لا يمكن أن يحققا التغريب الثقافي في المجتمعات غير الغربية، بل على العكس يؤديان إلى مزيد من التمسك بالثقافات الأصلية لتلك الشعوب، ولذلك فقد حان الوقت لكي يتخلى الغرب عن وهم العولمة، وأن ينمي قوة حضارته وانسجامها وحيويتها في مواجهة حضارات العالم . وهذا الأمر يتطلب وحدة الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ورسم حدود العالم الغربي في إطار التجانس الثقافي » (Huntington 1996).

ونحن نتفق مع هنتنغتون فيما يطرحه بأن التقدم العلمي، والتطور التقني والتحديث ليس ملازماً لعملية التغريب، والحضارة اليابانية تجسد هذه الحقيقة . ومقولة هنتنغتون بأن التغريب والعولمة تؤديان إلى الوعي بالهوية والتمسك بها ليس على إطلاقه، فكما أن عملية التغريب تسهم في عملية الوعي الثقافي، والاعتزاز بالهوية لدى قطاعات عريضة في المجتمع، فهي في نفس الوقت تسهم في إيجاد تيارات وشرائح تسعى إلى محاكاة الحضارة الغربية، والسعى للاندماج فيه . وبذلك فعملية العولمة تحدث في الوقت نفسه عمليات متوازية . عملية الاندماج ومحاولة الذوبان في الحضارة الغربية، وعملية الوعي بالهوية، وتأكيد الخصوصية الثقافية،

والعمل على إحياء وتفعيل الثقافة المحلية . وهذا ما يجعل العولمة تمثل خطراً أمنياً على الشعوب (التويجري ١٩٩٧) .

وهذا لا يعني بحال من الأحوال ان العولمة ليس لها آثار ايجابية ، فتلاحم الحدود بين الدول نتيجة ثورة الاتصالات التكنولوجية وتوسع شبكة الانترنت وانتشار الاقمار الصناعية ساهم في سرعة انتشار المعرفة والاختراعات والافكار (إبراهيم ٢٠٠١) ، ولكن المقام هنا ليس لعرض إيجابيات العولمة ، بل لمعرفة أثارها الأمنية ، وسبل الحد منها وتداعياتها .

الآثار الأمنية للعولمة

يتضح جلياً من خلال العرض السابق أن العولمة تقوم على رؤية أحادية في الاقتصاد والسياسة والثقافة ، تعمل مراكز القوى في الغرب لفرضها على دول العالم . وهذه الرؤية التي تقوم على تقديس المصلحة الفردية ، واقتصاد السوق الحر ، والهيمنة الثقافية ، لها آثارها الاجتماعية والأمنية على الدول والمجتمعات .

ونقصد بالأمن في هذا المضمار الحفاظ على هوية الأمة والسيادة الوطنية ، والحفاظ على تلاحم المجتمع وترابطه ، الحفاظ على طمأنينة أفراده ، الأمن الشامل بأبعاده المختلفة : البعد السياسي ، والاقتصادي ، والجنائي ، والثقافي . وعند الحديث عن آثار العولمة الأمنية لا نعني بأي حال من الأحوال أن هذه الآثار مترتبات حتمية على عملية العولمة ، وإنما هي احتماليات ممكنة ، قد تسهم العولمة بفاعلية مع غيرها من المتغيرات الاجتماعية والسياسية في حدوثها . ومن مظاهر تأثير العولمة المحتملة على الجوانب الأمنية مايلي :

- أن العولمة تقود إلى تعزيز سيطرة الدول والشركات الكبرى التي تملك مقومات العولمة وهي : صناعة المعلومات ، وامتلاك التقنية المتقدمة ، ورؤوس الأموال المتراكمة ، وذلك قد يعمق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول * وهذا يبدو واضحاً من الهيمنة على الاقتصاد العالمي حيث تسيطر أمريكا الشمالية والاتحاد الأوروبي ودول شمال شرق آسيا على ٨٠٪ من الاقتصاد العالمي ، في حين لا يسكن هذه المناطق سوى ١٠٪ من إجمالي سكان العالم (عيسى ، ١٤١٨) .

وهناك أيضاً ٢٠٪ من دول العالم تستحوذ على ٨٥٪ من الناتج العالمي الإجمالي وعلى ٨٤٪ من التجارة العالمية ، ويمتلك سكانها ٨٥٪ من مجموع المدخرات العالمية * وهذا التركيز للثروة والذي يتسع مع نمو العولمة له آثاره الأمنية حيث قد يسهم في اتساع دائرة الفقر والبطالة ، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني (بيترماريين وشومان ١٩٩٨) .

- ومن جانب آخر تسهم العولمة في تعميق التفاوت الاقتصادي والاجتماعي داخل البلد الواحد ، حيث يكون تركز للثروة ، وزيادة في نسبة البطالة والفقر في الدول المتقدمة والنامية . وتشير الإحصاءات أن ٣٥٨ مليارديراً في العالم يمتلكون نصف ثروة العالم ، وهذا التفاوت الكبير مع اتساع دائرة الفقر قد يكون له آثار خطيرة على الاستقرار الاجتماعي والأمني ، فالشعوب المحرومة والمهمشه هي بلا شك وقود الثورات وحركات العنف والتمرد .

- تنزع العولمة إلى توحيد الأسواق العالمية ، وتوسيع دور الشركات المتعددة الجنسيات ، ودعم برامج الخصخصة * وذلك بلا شك يقلص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفي توفير الخدمات * وهذا قد يسهم في إضعاف

دور الدولة وقوتها داخل المجتمع ، ويضعف ارتباط الأفراد بالدولة ؛ حيث يضعف الولاء مع تغير مصدر الكسب والعيش ، ويبدأ ارتباط الناس مع مؤسسات وهيئات خارج الحدود . وهذا له تأثيره على قوة التضامن القومي أو الوطني ، وتقديم المصلحة الوطنية الواحدة التي يمكن أن يتوحد الناس عليها ، وذلك قد يخل باستقرار المجتمع وتماسكه .

- تعمل العولمة من خلال ثورة الاتصالات ، وتقدم صناعة المعلومات على الهيمنة الثقافية والإعلامية على الدول ، وتكمن قوة ثقافة العولمة في اعتمادها على الصورة ، فهي أداة العولمة الأساسية ، حيث استطاعت بها أن تتخطى حاجز اللغة ، وأن تخاطب الشعوب على اختلاف لغاتها ومشاربها . والصورة لها تأثيرها الفاعل في تشكيل الوعي والوجدان وغرس القيم والاتجاهات * (بلقزيز ١٩٩٨) .

- واستطاعت العولمة من خلال التطور العلمي من القفز فوق العوائق الجغرافية ، والعمل على توجيه الرأي العام العالمي ، وفرض منظومة قيم جديدة ، وأساليب معيشة وطرق تفكير لم تخرج من رحم التطور الاجتماعي لتلك الدول ، وقد لا تنسجم كذلك مع معيشتها الاجتماعية * وهذا يسهم في إضعاف دور الدولة في ترسيب الوظيفة الحضارية ، وفي تعزيز التنشئة السياسية . كذلك قد يسهم الترابط مع مصادر المعلومات ووكالات التنشئة العالمية في إيجاد نوع من الولاء والمشاركة لتلك الشبكات على حساب الولاء والانتماء الوطني وهذا له تأثير كبير على وحدة المجتمع وتماسكه واستقراره (العامري ١٩٩٨) .

- تسهم ثقافة العولمة والتي تركز على الفلسفة الليبرالية في تعزيز الفردية . ونمو الفردية داخل المجتمع يضعف الإطار القيمي الجماعي ، ومؤسسات

الضبط غير الرسمية . والفردية تلعب دوراً كبيراً في التحرر من القيود الاجتماعية ، والتمحور حول الذات ، والعمل على إشباع الرغبات غير المحدودة ، وهذا قد يسهم في تفاقم المشكلات الاجتماعية والتمرد على أعراف المجتمع وقيمه . واضعاف الانتماء والارتباط بالمجتمع وثقافته . ومن جانب آخر يؤكد أمين على أن رواد العولمة يبذلون جهوداً واعية وموجهة لتحطيم الولاء للوطن والأمة ، وإحلال ولاءات جديدة ويدل على ذلك ببعض الدعوات مثل «نهاية الأيديولوجيا» «نهاية التاريخ» «والقرية الكونية» «والاعتماد المتبادل» (أمين ١٩٩٨) .

- تعمل العولمة على إقصاء الثقافات المحلية وتهميشها ، وهذا لا يعني أنها تسير دون مقاومة وردود فعل مضادة . بل إن العولمة تواجه تيارات شعبية عريضة تسعى إلى تأكيد الخصوصية الثقافية ، والحفاظ على الهوية وإحياء التراث ، وقد بنى هنتنغتون نظرية صراع الحضارات على استقراء كبير لحركات ، وتيارات المقاومة التي تتم في دول العالم لعملية التغريب وأظن أن هذه المقاومة قد تحدث انشطاراً بين نخب العولمة والتيارات الشعبية العريضة التي تقف ضدها . وحركات الاحتجاج والمقاومة سوف يكون لها أخطارها الأمنية الكبيرة ، وبالتأكيد أن لغة الاحتجاج وأساليب المقاومة للعولمة تعتمد على الموقف الرسمي الذي تتخذه الدولة من مسيرة العولمة ، (Huntington 1993) .

- والعولمة بأشكالها ومظاهرها وإداراتها المختلفة تحد من سلطة الدولة ، وتعمل على نشر القيم والأفكار الليبرالية التحررية ، ومسيرة هذه العولمة أوجدت تحديات كبيرة للدولة ، حيث تزايدت وانتشرت حركات التمرد والانفصال سواء في الدول الكبيرة أو الصغيرة ، وتشير الإحصاءات إلى

أن ٢٨ دولة تواجه حركات انفصالية تحمل السلاح بشكل مستمر بينما هناك ٢٧ دولة تعاني من حركات انفصال وعصيان تحمل السلاح أحياناً بينما تشهد ٤٣ دولة أخرى حركات تطالب بالحكم الذاتي ولكنها تعتمد الطرق السلمية (العامري ١٩٩٨) .

وقد أشار كارتون والطويل إلى آثار العولمة على الجوانب الأمنية بقولها «تسهم العولمة كذلك بصورة متبادلة في زيادة التباعد، والتفاوتات الاقتصادية والتباينات التربوية، والفجوات المعرفية، وهي عوامل تسهم في احتدام الصراعات الأثنية والدينية والقومية، وفي تمزق المجتمعات والدول، وإضعاف روابط التضامن التي من المفروض أن تدعمها الثقافة العالمية في القرية الكونية» (كارتون والطويل ١٩٩٧ : ٢٤).

- ومن جانب آخر للعولمة قدرتها، على تخطي الحواجز الجغرافية وإزالة القيود الجمركية على البضائع، وإضعاف الضوابط التقليدية على تدفق الأموال والمعلومات عبر الشبكات الإلكترونية . وذلك قد يسهم في انتشار الجريمة المنظمة سوى تجارة المخدرات أو جرائم الإرهاب والاختلاسات المالية بيسر وسهولة .

- وقد أسهمت أحداث ١١ سبتمبر في تأكيد أخطار العولمة وآثارها الأمنية من خلال أبعاد العولمة الجديدة والمتمثلة في الضغوط الدبلوماسية المباشرة والتدخل العسكري السافر تحت مسوغات نشر الثقافة الليبرالية وتوسيع نطاق الحريات . وظهر ذلك جلياً في أفغانستان وفي العراق حيث بدأ تمزيق المجتمع المدني وتشطيره وأخذت تلك المجتمعات تفقد وحدتها وإستقرارها، وبدأ يلوح في الأفق الولاءات العرقية والطائفية بالإضافة إلى الولاء إلى الثقافة الغربية، وهذا ينذر بمسيرة طويلة للعنف وعدم

الإستقرار والتي قد تفضي إلى تمزيق تلك الدول وتقسيمها الى كيانات صغيرة . كذلك أخذ الإعلام الغربي يتحدث عن إعادة تشكيل اسيا والشرق الأوسط والمنطقة العربية ، وإعادة هياكل النظام الإقليمي الشرق أوسطي في غط وإطار مختلف ، (زرنوقة ٢٠٠٢) . وهذه الرؤية التي تحدث عنها الإعلام الغربي وبدأت مسيرتها في أفغانستان والعراق تحت ذرائع مختلفة تؤكد أخطار العولمة في إعادة تشكيل العالم وفقاً للرؤية والثقافة الأمريكية .

- كذلك قد تسهم احداث ١١ سبتمبر والتي تمخض عنها وجود حشود عسكرية كبيرة في المنطقة من إذكاء الصراع الداخلي في بعض الدول بين التوجهات الفكرية المختلفة ، كما قد يعزز قوى الرفض والتطرف ، وفي كلا الحالين ، فإن ذلك يضعف من استقرار تلك المجتمعات وتماسكها ، (زرنوقة ٢٠٠٢) .

- وفي العموم العولمة تسهم في إضعاف مفهوم المواطنة ، والمجتمع الوطني ، والثقافة الوطنية وأحسب أن هذه الركائز الثلاث هي دعائم التوحد والانسجام ، وهي عوامل استقرار المجتمع وتماسكه ، وإضعافها بلا شك له آثاره الأمنية المتعددة .

دور التعليم في مواجهة أخطار العولمة

يظهر من التحليل السابق لواقع العولمة وآثارها الأمنية ، أن المسؤولية الملقاة على الأمة كبيرة . إذ ليس بالإمكان الانغلاق والانكفاء ، ورفض العولمة ؛ لأنها أصبحت واقعاً محسوساً ، وخيار الاستفادة من التقدم التقني والتقدم العلمي وصناعة المعلومات هو خيار الأمة ، وهذا لا يعني الاندماج والذوبان في العولمة ، بل يؤكد حاجة الأمة إلى بلورة مشروع حضاري

متكامل ، تستطيع من خلاله مواجهة العولمة ، وعماد أي مشروع للنهوض بالأمة ، وتطوير مقدراتها هو التربية والتعليم .

والتربية والتعليم عملية متشعبة تشترك فيها عدة مؤسسات بدءاً بالأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة . ولصعوبة تناول هذه المؤسسات في هذه الدراسة ، لذلك سوف نقصر الحديث على النظام التعليمي الرسمي . فما هي ملامح النظام التربوي الذي يمكن من خلاله مواجهة العولمة ، والحد من أثارها الأمنية وما هي المرتكزات التي يمكن أن يقوم عليها هذا النظام التربوي ؟

إن النظام التعليمي الذي نستطيع أن نحافظ به على هويتنا ومكانتنا في عصر العولمة ، هو التعليم الذي يعمق الهوية ، ويغرس الانتماء والولاء للأمة ثم الوطن ، ذلك التعليم الذي يستطيع أن يخرج نخباً فكرية مستنيرة ، تستطيع أن تزيل وهم العولمة ، وتحمل لواء الممانعة ، نخباً تحمل فكراً مستنيراً مؤمناً و متمسكاً بقيم الأمة الحضارية وثوابتها ، نخباً تستطيع أن تفتح على الفكر العالمي انفتاح المحاور لا انفتاح التابع المندمج ولا الرفض المشرنق ، وإنما انفتاح يقوم على حوار الثقافت الذي يعتمد على الاعتراف المتبادل ويؤمن بحق الاختلاف ، حوار يجري على قاعدة الندية ، هذا الجيل لا يمكن له إلا أن يخرج من نظام تعليمي متميز يتعدى في أهدافه القضاء على الأمية الهجائية إلى إنهاء الأمية الحضارية والثقافية وإنهاء الأمية التكنولوجية . هذا التعليم الذي ننشده لابد أن يقوم على عدة مرتكزات منها :

١ - تربية الهوية وتعميق الانتماء :

إن الاختراق الثقافي ، وتضارب وكالات التنشئة ، وتزايد حالة الاغتراب الثقافي التي يعيشها بعض أبناء الأمة ، تتطلب من النظام التربوي

أن يؤدي دوراً أكثر فاعلية في تعزيز الهوية، وتعميق الانتماء، والاعتداد بثقافة الأمة وثوابتها. وذلك يتطلب من التعليم أن يلتزم بالرؤية الإسلامية للإنسان والكون والحياة، والتأكيد على مرجعيتها في العلاقات والقيم والعلم والمعرفة. وبذلك يلزم ترسيخ عقيدة الإيمان بالله، وترسيخ أن الإسلام منهج شامل للحياة في جميع جوانبها. وتربية الناشئة على الإسلام تربية تطبيقية، وربط تعاليم الدين الإسلامي وآدابه بالحياة الاجتماعية (مذكور ١٩٩٨).

ولعل تجربة المملكة العربية السعودية في التربية الإسلامية مثال يحتذي، حيث قامت سياسة التعليم على غرس العقيدة الإسلامية، وتربية النشء على تعاليم الإسلام وقيمه وآدابه. وجاءت مناهج التعليم صمام أمان للشباب من الاغتراب الثقافي أو ضعف الانتماء والولاء. إذ الانتماء للأمة قضية عقدية، والحفاظ على الوطن والنهوض به واجب شرعي، الأمر الذي جعل هذه المناهج ركيزة أساسية في توحيد البلاد والحد من مظاهر العنف والانحراف، رغم الاستهلاك الكبير للمنتجات التقنية الحديثة، ورغم الانتشار الواسع للبث الإعلامي الدولي.

٢ - تربية المسؤولية الاجتماعية :

ومن العوامل التي تسهم في تعزيز الهوية والحفاظ عليها، وغرس الانتماء والولاء للأمة والوطن، تعزيز وتنمية شعور الناشئة بالمسؤولية الاجتماعية، وذلك من خلال تنمية حس الفرد، وشعوره وتأكيد دوره ومسؤوليته تجاه المجتمع. مسؤولية ذاتية تحرك الفرد وتدفعه إلى البذل والعطاء، والمسؤولية الاجتماعية تنمو عند الفرد من خلال إدراكه لعقيدة الأمة وتاريخها، ومعرفة نظمها ومؤسساتها، وتشرب ثقافتها وقيمها.

وبذلك يكون التأكيد على تكثيف التربية الإسلامية والمعارف التاريخية والجغرافية من أولويات النظام التربوي لتعزيز ارتباط الفرد العاطفي، وتدعيم ولائه للأمة، ارتباطاً يدفع الفرد إلى المشاركة الإيجابية في فهم قضايا المجتمع، والإحساس بهومومه والعوائق التي تعترضه، اهتماماً يولد مشاركة إيجابية في صنع مستقبل المجتمع وتذليل الصعاب والعقبات التي تعترضه، مسؤولية تؤدي إلى البذل والعطاء والعمل الدؤوب للنهوض بالمجتمع . مسؤولية تجعل الفرد يدرك تأثير أفعاله وسلوكه على المجتمع، مسؤولية اجتماعية، تبعث عند الفرد مقاومة كل أشكال الانحراف، والخروج عن قواعد المجتمع ونظمه (مذكر ١٩٩٨) . هذه المسؤولية هي جزء من تربيتنا الإسلامية التي تدعو إلى الخير وتنهى عن كل أشكال الفساد، وقد أكد على هذه المسؤولية القرآن الكريم في قوله تعالى ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (سورة آل عمران) .

٣ - الاهتمام باللغة العربية :

إن من لوازم غرس الهوية والاعتداد بها، الحفاظ على اللغة العربية فهي وعاء ثقافة الأمة، وجوهر هويتها . وذلك بتطور أساليب تعليمها، وتكثيف استخدامها في الحياة الاجتماعية، وأن تكون لغة العلم والتعلم سواء في مؤسسات التعليم العامة، أو مؤسسات التعليم العالي والاهتمام باللغة يقتضي أن تكون لغة العلوم الإنسانية والتطبيقية، لأن العلاقة بين اللغة والتفكير متلازمة ولا يمكن أن ينهض الفكر ويتطور خارج اللغة الأم وهذا يستلزم حركة تعريب كبيرة ومستمرة لنقل المعرفة والعلم إلى اللسان العربي . ويقتضي الاهتمام باللغة أن تكون لغة البحث والتأليف ولغة

المعرفة ، كذلك يقتضي ذلك تطوير اللغة وأساليب تعليمها وتعلمها . (مراد ١٤٢٣) ولنا في سيرة نبينا محمد ﷺ وأصحابه العضة والعبرة ، ثم فالنظر في شأن اليهود فقد استطاعوا أن يجعلوا من لغتهم العبرية الميتة لغة علم ودولة . وكيف صارت أحد مقومات وحدة المجتمع اليهودي وتماسكه . إن الاعتناء باللغة هو من عوامل توحد المجتمع وتماسكه وتعزيز ولائه وانتمائه . فاللغة كما أنها تمثل وحدة اللسان تمثل كذلك وحدة الفكر ووحدة الثقافة ، وهي بذلك تعزز الانتماء والولاء . وهجرها لحساب لغات أجنبية أخرى يعد تهديداً لوحدة الأمة وتماسكها .

٤ - التربية الشورية :

إن التربية الشورية خيار لامناص منه في عصر العولمة ، وتدفق المعلومات ، واتساع شبكة الاتصال ، وسيادة القيم الليبرالية . لذلك ينبغي أن تتلشى كل مظاهر التربية التسلطية والاستبدادية ، وأن تصبح العلاقة داخل مؤسساتنا التعليمية قائمة على التقدير والاحترام ، علاقة مبنية على الحوار والنقاش ، تسودها الروح الشورية واحترام الرأي الآخر والتشجيع عليه . (مذكر ١٩٩٨) .

والتربية الشورية مطلب شرعي وحق فطري ، والحياد عنها قد يسهم في إذكاء العنف ، والانحراف السلوكي ، وهبوط الأخلاق وانحطاطها . والتربية الشورية شرط أساس لرعاية الإبداع والتشجيع عليه ، فالإبداع والابتكار لا يمكن أن يظهر ويسود إلا في البيئة الاجتماعية الملائمة التي تسود فيها الحرية وتظهر فيها العلاقات الشورية سواء كان ذلك في المدرسة أو الأسرة أو مؤسسات المجتمع المختلفة .

٥ - تربية الإعداد للحياة :

إن من سمات العولمة التغير السريع في مجال العمل المهني ، وسرعة التغيرات الثقافية والتحويلات الاجتماعية . وهذا يستلزم مواكبة مستمرة في الإعداد والتدريب ، والنظام التربوي المنشود هو الذي يستطيع إعداد الفرد متعدد المهارات ، وإكسابه المهارات والمعارف الفنية والتقنية ، ومهارات التعلم الذاتي ، وأحسب أن النظام التعليمي الذي يستطيع تخريج شباب على مستوى عال من القدرات والمهارات سوف يحد من البطالة في سوق العمل . إذ البطالة مصدر كثير من المشكلات الأمنية ، حيث تؤدي إلى الانحرافات السلوكية ، وانتشار المخدرات ، وشيوع القلاقل والانحرافات (حداد، ١٩٩٧م) .

ومن سمات النظام التربوي الناجح أنه يعد الفرد للتأقلم والتكيف مع المتغيرات الثقافية والاجتماعية ، والذي يزود أفرادهم مهارات التفكير المنظم ، وأساليب فهم المشكلات وعلاجها ، وطرق تكيف التغير والتكيف معه . وفي العموم الاستثمار في التعليم وتحسين مخرجاته يعد جزءاً وقائياً يوفر على المؤسسات الأمنية كثيراً من طاقاتها ونفقاتها .

٦ - تربية الإبداع :

إن من شروط بلورة نموذج حضاري مواز لنموذج العولمة ، الاهتمام بالموهوبين والمبدعين وإفرادهم برعاية خاصة وبرامج إضافية ، وتوفير البيئة الملائمة من أجل امتلاك المعرفة المتقدمة ، فالثورة المعاصرة هي ثورة المعلومات وهي تعتمد على العقول البشرية المتفوقة التي تستطيع أن تولد المعلومات حول شئون الحياة ، وتنمية قوى الإبداع كما أنها تسهم في التقدم

العلمي والتقني فهي كذلك تسهم في تنمية الثقافة العربية وتعزيز دورها في بناء النموذج الحضاري، (القضاة ١٤٢٢).

٧ - تربية الترابط والتكامل :

إن تيار العولمة يعمل على تدعيم علاقة «الأطراف» بدول «المركز» وتهميش العلاقات البينية بين الدول . وهذا التوجه يجعل من مهام التربية الناجحة أن تنمي وتعزز العلاقات والمشاعر، وتدعم المصالح بين الدول العربية والإسلامية . وأن تعمل على تأكيد القواسم المشتركة بين تلك الدول في الدين والتاريخ واللغة، وأن تعزز علاقات التكامل والتساند والتآزر بين أبناء الأمة . ومثل هذا الاتجاه يعمل على تعزيز الهوية والاعتداد بها ويحد من آثار العولمة الاقتصادية والثقافة، (مدكوز ١٩٩٨) .

٨ - وحدة المناهج:

إن التربية عامل توحيد وتجانس بين أفراد المجتمع ، وهذا يستلزم توحيد المناهج التعليمية واتساقها ودفع التياران الدخيلة في أنماط التعليم مثل المدارس الأجنبية والمناهج الدخيلة، حيث تسهم هذه المناهج في تخريج أجيال ضعيفة الولاء والانتماء، وقد يكون ارتباطها وولائها للثقافة التي نهلتها في المدارس الأجنبية (مدكور ١٩٩٨)

وقد أثبتت الأحداث التاريخية في المنطقة أن خريجي المدارس الأجنبية والمناهج الوافدة هم قادة الثورات، وحركات التمرد، وهم الذين يشنون الحملات على الثقافة الوطنية . فالحد من هذه المدارس، وضبط مسيرتها إذا أقيمت مطلب تربوي لمواجهة أخطار العولمة .

٩ - تربية البحث العلمي :

إن صياغة مشروع حضاري يستلزم من أبنا الأمة القدرة على دراسة المشكلات ومواجهتها في ظل الخصوصية الثقافية لهم . وذلك يعني إعداد أفراد يتقنون مهارات البحث ، والتمحيص ، ويتقنون فن التعامل مع المعلومات وفق منهجية علمية تهتدي بالتصور الإسلامي ، مما يتطلب قيام النظام التربوي بإعداد الطاقات الفكرية القادرة على دراسة الواقع وتحليل الأحداث واستنباط المعالجات في ضوء الخصوصية الثقافية ، (مذكور ١٩٩٨) .

الخلاصة:

تمثل التربية خطوط الدفاع الاولى عن أمن واستقرار المجتمع ، والعلاقة بين الأمن والتربية علاقة عضوية ، حيث يؤثر أي ضعف في أداء مؤسسات التربية سلباً على الأمن والاستقرار ، والعكس صحيح . وهذه العلاقة أصبحت أكثر أهمية في العصر الحديث . ولمعرفة طبيعة العلاقة بين التربية والأمن في عصر العولمة سعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات الآتية : ما مفهوم العولمة؟ ما جذورها التاريخية؟ ما واقع العولمة الحالي؟ ما آثارها الأمنية؟ ما ملامح النظام التعليمي الذي يمكن أن تواجه به العولمة؟ وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- تؤكد كل المؤشرات أن العولمة تمثل مرحلة من دعم وتعزيز سيادة النموذج الحضاري الغربي ، والمتمثل في هيمنة الرأسمالية على الاقتصاد العالمي وسيطرة مؤسساتها الدولية ، وسيادة الثقافة الليبرالية ، في عصر انتهت فيه علاقة توازن القوى وتبلورة فيه سيادة القطب الواحد . والعولمة تكتسي

بشكل أكبر الطابع الثقافي الأمريكي، مما يجعل الثقافات الغربية الأخرى في موقع التابع كذلك. وأسهمت أحداث ١١ سبتمبر في بروز البعد العسكري والضغط السياسي المباشرة كإحدى الوسائل في دعم وانتشار العولمة.

- العولمة بوصفها مذهباً فكرياً أو نظرية اجتماعية، ليست جديدة في دعوتها، ولا في المسلمات والفرضيات التي تطرحها. وهي بذلك تضرب بجذورها في نظريات التغير الاجتماعي بدءاً من أوجست كونت ودور كايم، وتعد تنويعاً لمسلمات النظرية التحديثية عند سملسر وليفي في واقع دولي جديد.

- والعولمة تتجلى في مظاهر عديدة تتمثل في سرعة تدفق رؤوس الأموال ونمو التبادل التجاري، وفي الجانب السياسي تبدو الشركات المتعددة الجنسيات قوة فاعلة في الميدان الاقتصادي والسياسي والتي أثرت بدورها على سيادة الدول ووظائفها، يساندها في ذلك منظمة التجارة العالمية في الجوانب التشريعية والقانونية وتتجلى العولمة في جانبها الثقافي من خلال القدرة العالمية على صناعة المعلومات، واحتكارها والتحكم في تدفقها على العالم والسيطرة على صناعة المنتجات الإعلامية والثقافية. وأصبح البعد العسكري والتدخل المباشر في تغيير الأنظمة بالقوة تحت مسمى نشر الديمقراطية وتوسيع نطاق الحريات المدنية مظهر جديد للعولمة بعد أحداث ١١ سبتمبر.

- والعولمة لها تأثيرات سلبية على أمن واستقرار المجتمعات من خلال توسيع التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول أو بين الأفراد داخل الدولة الواحدة، والذي سوف يسهم في اتساع دائرة الفقر والبطالة والذي قد

يؤدي إلى ضعف الاستقرار الاجتماعي والأمني . كذلك قد تسهم العولمة في إضعاف دور الدولة وقوتها داخل المجتمع ، نتيجة لتقلص وظائفها وظهور شركات عالمية اقتصادية وثقافية تنازعها في ذلك مما قد يضعف مفهوم المواطنة والولاء الوطني . وفي العموم العولمة قد تسهم في إضعاف أمن الدول ووحدتها وتزيد من مصادر التوتر والاضطرابات ، وتضعف الشعور بالمواطنة والانتماء وتزيد عزله الأفراد وغربتهم داخل مجتمعاتهم . -ولكي تستطيع الدول والمجتمعات المحافظة على وحدتها وبقائها في عصر العولمة ، يستلزم ذلك التفاعل الإيجابي مع العولمة ، والتسلح بالأدوات والوسائل التي استخدمتها العولمة للهيمنة والسيطرة . وذلك يقتضي تطوير نموذج حضاري منبثق من فلسفة الأمة الإسلامية وخصوصيتها الثقافية ، ومستفيد من التقدم العلمي والتطور التقني الحديث .

- وهذا المشروع لا يمكن بناؤه إلا في ظل نظام تعليمي متميز ، يستطيع إعداد الأجيال إعداداً قوياً في تمكينهم من العلم والمعرفة ، وفي تمهينهم وتمهيرهم وفق مطالب العصر واحتياجات السوق . إعداد الأجيال المنتمة التي تعزز بعقيدتها وتستعلي بأيمانها ، وتحمل هموم الأمة ، وتحس بالآلامها . تعليمياً يستطيع أن يستنهض كل القوى والطاقات لصياغة نموذج حضاري بديل للعولمة .

والعولمة وهي في أوج قوتها تشكل ضغوطاً كبيرة على الدول والمجتمعات . ولكن العولمة كذلك عملية ديناميكية تتأثر في قوتها بعوامل عدة متغيرة . وهذا يستلزم دراسة العولمة والفهم المتعمق لها ومعرفة القوانين التي تحكمها ، والعمل على استشراف المستقبل والإعداد له . كل هذا قد يسهم في المقاومة الإيجابية للعولمة والحد من آثارها الأمنية .

المراجع

- أبو المجد، أحمد كمال. العولمة والهوية ودور الأديان. الاجتهاد، عدد ٣٨، ١٤١٨هـ ص ١٩٩-٢١١.
- أحمد، عبدالرحمن احمد، العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات. مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ٢٦ عدد ١ ربيع ١٩٩٨ ص ٥١-٨١.
- الأطرش، محمد. العرب والعولمة: ما العمل. المستقبل العربي عدد ٢٢٩ عدد مارس ١٩٩٨.
- أمين، جلال. العولمة والدولة. المستقبل العربي. عدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨ ص ٢٣-٣٦.
- بترمارتين. هانس، وشومات، هارالد (١٤١٩) فح العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية. ترجمة عدنان عباس عالي عالم المعرفة: الكويت.
- بلقزيز، عبدالاله، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة، أم ثقافة العولمة؟ المستقبل العربي. عدد ٢٢٩ مارس ١٩٩٨ ص ٩١-٩٩.
- بنخوخة، محمد الحبيب. ايجابيات العولمة وسلبياتها. مستقبلات عدد ١ مارس ١٩٩٧ ص ٩٣.
- التويجري، عبدالعزيز بن عثمان الهوية والعولمة من منظور حق التنوع الثقافي. المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة- إيسيسكو، ١٩٩٧ ص ٦-٢١.
- ثابت، أحمد العولمة والعرب: خيارات اقتصادية مرة بين التهميش والإقصاء. الاجتهاد، عدد ٣٨، ١٩٩٨ ص ١٠١-١١٨.

- ثابت ، أحمد، العولمة والخيارات المستقلة . المستقبل العربي عدد ٢٤٠ فبراير . ١٩٩٩ ص ٨- ٢٢ .
- الجابري ، محمد عابد . العولمة والهوية الثقافية : عشر أطروحات . المستقبل العربي ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨ ص ١٤- ٢٢ .
- حداد . د وادي ، عولمة الاقتصاد وتكوين المهارات وأثرها على التعليم مستقبليات ، عدد ١ مارس / ١٩٩٧ ص ٣٩- ٤٦ .
- الدقس ، محمد ١٤٠٨ . التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق . عمان : دار مجدلاوي .
- زرنوقة ، صلاح سالم . الخليج العربي : ضغوط من كل اتجاه . السياسة الدولية . العدد ١٤٨ أبريل ٢٠٠٢ مجلد ٣٧ .
- شلبي ، أحمد . تحديات القرن القادم : العولمة . المنهل ، العدد ٥٥٧ أبريل\مايو ١٩٩٩ .
- العامري ، عصام فاهم . مكانه الدولة ومستقبلها في خضم عصر المعلوماتية شؤون الأوسط . لعدد ٧٧ نوفمبر ١٩٩٨ ص ٥٩- ٧٣
- عيسى ، نجيب ، العولمة : في الخصائص والسمات . المنطلق عدد ١١٩ - خريف - شتاء ١٤١٨ ص ١٠٣- ١١٧ .
- غليون ، برهان ، العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتي : تجديد الفكرة الاشتراكي شؤون الأوسط . العدد ٧٧ نوفمبر ١٩٩٨ . ص ٤٥ - ٥٧ .
- القضاة ، محمد أحمد . الثقافة العربية والتغير وتحديات العولمة الثقافية . جماد الأول محرم ١٤٢٢- ١٤٢٣ . الجامعة الاردنية : عمان .

كارتون، مايكل وطويل صبحي . مدخل الى الملف المفتوح . مستقبلات ،
عدد ١ مارس ١٩٩٧ ص ٢١-٢٧ .

كوميليان، كوميشيان، تحديات العولمة . مستقبلات ، عدد ١ مارس ١٩٩٧
ص ٣١-٣٧ .

ماكجين، ف نويل ، أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية . مستقبلات عدد
١ مارس ، ١٩٩٧ ص ٤٧-٦١ ،

مذكور على أحمد . العولمة والتحديات التربوية . العلوم التربوية . عدد ٩
يناير ١٩٩٨ . ص ١٣-٦١

مراد، بركات محمد . العولمة والثقافة : هواجس وآمال . الثقافية . جماد
الأولى ، محرم ١٤٢٢-١٤٢٣ . عمان : الجامعة الأردنية .

المرزوقي، أبويعرب . ما البديل من العولمة المافوية . الفكر العربي المعاصر .
عدد ١٠٤-١٠٥ ، ١٩٩٨ ص ٩٦-١٠٧ .

ياسين، السيد في مفهوم العولمة . المستقبل العربي عدد ٢٢٨ فبراير ١٩٩٨ ،
ص ٤-١٣ .

Huntington "S.P. " The clash of Civilization" Foreign Affairs 72(3)
Summer 1993. pp.22-49.

Huntington "S.P."The West :Unique" Not Universal" Foreign
Affairs"Vol(11) 6"Nov/Dec.1996.pp.28-46:75.N

WALLERSTEIN " Immanuel The Modern World System " New -
29 York" Academic Press" 1947

Webster " Andrew " 1990 . Introduction" To the Sociology -30
Developmont" Houndmills. Macmillan" LTD

الواسطة في الإدارة: الوقاية والمكافحة

د. عبدالقادر عبدالحافظ الشихلي (*)

الملخص

الواسطة ظاهرة موجودة في جميع المجتمعات البشرية، إلا أنها تتفاوت من حيث الحجم بين المجتمعات المتقدمة والأخرى النامية، وهي

تعني الحصول على عمل أو شيء على حساب الآخرين .

والموضوع يتعلق بهيئة الدولة وبالعامل الإداري العام إذ أن ثقافة الواسطة تعني انتقال الفساد من ظاهرة محدودة إلى إفساد كظاهرة مخططة .

فالواسطة إذا هدفت إلى الحصول على نتيجة مشروعة فهي من الأمراض الإدارية لان المرفق (المنظمة) الإداري يجب أن يقدم خدماته أو مزاياه لجميع الأفراد على قدم المساواة دون واسطة، أما إذا هدفت الواسطة إلى الحصول على عمل غير مشروع فهذه من جملة الفساد الإداري والمالي .

ولغرض معرفة مفهوم الواسطة فانه يمكن تعريفها بأنها طلب فرد من موظف عام لإنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح فرد آخر .

ويمكن ملاحظة الواسطة من خلال ثلاثة منظورات ، فالمنظور القانوني يتمثل في استخدام الواسطة لإنجاز عمل قانوني كالحصول على وظيفة أو

(*) عضو الهيئة العلمية بكلية الدراسات العليا - جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

منفعة له حق فيها، والحالة الثانية أن الواسطة تستخدم لإنجاز عمل غير قانوني كالحصول على وظيفة أو مال ليس لصاحب الواسطة حق فيه وهذه جريمة قانونية .

ويمكن النظر للواسطة من منظور الإجراءات الإدارية فهي تستخدم من أجل مخالفة الإجراءات الإدارية كعدم استيفاء أوراق لازمة أو تستخدم من أجل تنفيذ إجراءات إدارية حينما يتقاعس الموظف في إنجازها واخيراً يمكن النظر ألي الواسطة من منظور الوسيط فهو يكون صديق الموظف أو أحد معارفه، كما يمكن أن يكون قريب الصلة بالموظف واخيراً يمكن أن يكون أحد أصحاب النفوذ السياسي أو الاجتماعي أو الإداري .

أما آليات الواسطة فالوسيط يستخدم الهاتف أو يحضر شخصياً أو يرسل رسالة أو بطاقة أو يقيم وليمة، ومن هذا يتبين أن هذه الآليات تنطوي على هدر للوقت والجهد والمال سواء أخفقت الواسطة في إنتاج مردودها أو نجحت في عملها نجاحاً ينجم عنه اثر سلبي على كل من الوظيفة والموظف والعمل الإداري العام، على حد سواء .

ومن الضرورة التمييز بين الواسطة وغيرها من الأعمال، فالواسطة تختلف عن قضاء الحوائج على الرغم من ان الإسلام حث على قضاء حوائج الناس، كما أن الواسطة تختلف عن الشفاعة لان الشفاعة تكون لمظلوم أو لصاحب حق، أما الرشوة فهي جريمة من جرائم القانون العام وقد يلجأ صاحب الواسطة اليها لغرض إنجاز عمل غير مشروع .

وتختلف الواسطة عن استغلال النفوذ الوظيفي في أن صاحب النفوذ قد يستخدم نفوذه للتوسط للآخرين .

ولو ألقينا نظرة على أسباب الواسطة لرأينا أنها تتمثل في غياب سيادة

القانون ووجود المحسوبية والشللية في العمل الإداري وضعف الرقابات العامة وإيمان المواطن بثقافة الواسطة .

ولاشك أن نتائج الواسطة التي تستخدم لإنجاز عمل مشروع تتمثل في الاعتقاد بأن الواسطة هي الوسيلة المثلى للحصول على خدمة عامة كما أن الواسطة في هذه الحالة تعني ضعف سيادة القانون من قبل الموظف أو المواطن .

أما نتائج الواسطة في عمل غير مشروع فتتمثل في اهتزاز هيبة الدولة وضعف الأيمان بالنظام القانوني والخوف من تنامي هذه الظاهرة السلبية بين المواطنين .

ولغرض مكافحة هذه الظاهرة السلبية فثمة دور للدولة وآخر للمجتمع ، ودور الدولة يتمثل في تجريم الواسطة وتشديد العقاب على جميع أطرافها ، وتقنين دستور أخلاقي للخدمة المدنية ، ومنح الموظف العام حقوقه كاملة قبل مطالبته بأداء واجباته ، وتغذية ولاء الموظف للدولة وللمرفق العام الذي يعمل فيه ، واختيار السلطة السياسية لقيادة المرفق العام من بين شاغلي وظائفه وليس من خارجه ، والاختيار للوظائف العامة بموجب نظام المنافسة الحرة بين المرشحين عن طريق لجان اختبار نزيهة وعادلة مؤلفة من أعضاء من داخل المرفق وخارجه معاً ، وتشجيع الموظف العام على الإبلاغ على الواسطات والضغوطات التي يتعرض لها .

أما دور المجتمع فيتمثل في فضح ثقافة الواسطة ، واعتبارها سلوكاً شائناً ، واشتراك أجهزة الإعلام في فضحها ، وإفهام أفراد المجتمع بأن الشفاعة وقضاء حوائج الناس ليس مجالها الدولة أو المرافق العامة وإنما مجالها العلاقات الاجتماعية ، وأخيراً من الضرورة فتح أبواب الشكاوى أمام جهة مستقلة كي يجري مساءلة المخالفين . وينتهي البحث بجملة نتائج وبعض التوصيات التي من شأن أعمالها تقليل الواسطة إلى الحد الأدنى .

١ . مقدمة

١ . ١ ماهية الموضوع

الواسطة ظاهرة عالمية، تعرفها بدرجات متفاوتة جميع الدول والمجتمعات البشرية، ففي البلدان الديمقراطية حيث تتفاقم فرص العمل وحرية التعبير والإعلام، ويسود مبدأ المساواة فإن «الواسطة» تكون ضئيلة الحجم، لأن المجتمع المفتوح يتيح للجميع حرية الحركة والنقد والتقدم والإبداع، أما في ظل البلدان النامية بتفاوت درجات تخلفها ونموها فإن الواسطة تبدو كعرف اجتماعي مقبول، لأن معايير هذه المجتمعات ذات صفة شخصية حيث تتدنّى المعايير الموضوعية في العمل والتقويم بسبب ضعف النزعة المؤسسية.

فالواسطة تعني الحصول على عمل أو شيء على حساب الآخرين، ومن ثم تعيد المجتمعات النامية إنتاج تخلفها، وثمة من يستحسن هذه الظاهرة لأسباب نفسية أو لمنافع شخصية، لذلك فإن تقدم هذه المجتمعات يتوقف على تحديد أمراضها العامة، واكتشاف آليات العلاج الناجع والناجح معاً.

١ . ٢ أهمية الموضوع

لا شك في أن الموضوع يتعلق بهيبة الدولة، كما يتصل بالعمل الإداري العام، إضافة إلى أن «ثقافة الواسطة» تعني انتقال الفساد من ظاهرة محدودة إلى إفساد كظاهرة مخططة. ومن نافل القول إن «الواسطة» تختلف باختلاف مواقعها أو أهدافها، فهي في طبيعتها كجسد يقع نصفه الطولي

الأمين في دائرة الأمراض الإدارية، ويقع نصفه الآخر في دائرة الفساد الإداري والمالي، فهي تتعلق بسيادة القانون من جهة وبجرائم القانون العام من جهة أخرى.

١. ٣ منهج البحث

سأتبع باديء ذي بدء المنهج الوصفي في هذا البحث، إذ سأصف ظاهرة الوساطة ضمن نظير ينقلها من أنشطة وعمليات إلى إطار نظري، ثم ألجأ إلى تحليل هذه الظاهرة من خلال ذاتيتها من جهة وتمييزها عن الأعمال التي تختلط بها من جهة أخرى. ولعل استعمال الصراحة مع أنفسنا والشفافية في أعمالنا يجعلنا نتقدم نحو وسائل العلاج بخطى حثيثة خصوصاً إذا باركت ذلك إرادة سياسية واضحة، فالسياسة تقود الإدارة وهي القدوة الطبيعية لها في حالة صلاح هذه القدوة، والتابع ملزم بالاعتداء بالمتبوع وحذو حذوه في كل صغيرة وكبيرة.

١. ٤ خطة البحث

سألجأ في بحثي هذا إلى تقسيم موضوعي إلى ثلاثة مباحث، الأول يتناول ماهية «الواسطة»، ويتصدى الثاني إلى أسبابها ونتائجها، ويعرض الثالث آليات مكافحتها، ثم أختتم البحث بأهم النتائج التي سأتوصل إليها مع بيان أبرز التوصيات التي أراها جديرة بالإعمال.

٢. ماهية الوساطة

يقتضي بيان ماهية «الواسطة»، أي عرض مضمونها وجوهرها، تحديد مفهومها، كما تتطلب الضرورة العلمية تمييزها عن العمليات أو

الأنشطة الأخرى التي تختلط بها اختلاط السم بالعسل ، وسأتناول هذين الموضوعين في فرعين مستقلين .

٢ . ١ مفهوم الوساطة

بادئ ذي بدء يتعين تحديد مفهوم «الوساطة» في ضوء حقيقتها ، فهي من الأمراض الإدارية (Bureau Pathology) ، فهذه الأمراض تعني أن بعض الظواهر السلوكية والإدارية والتنظيمية التي تصيب المنظمات وتؤثر في مدى كفايتها فيتحول النظام البيروقراطي إلى الاتجاه السلبي الذي يتميز بمخالفة روح القوانين والتعقيد الشديد والتقيّد بحرفية التعليمات وتجمد العملية الإدارية وتجنب المسؤولية حتى تصل إلى الفساد الإداري الذي ينطوي على الرشوة واستغلال النفوذ والوساطة والانحراف عن أهداف المجتمع بوجه عام (بدوي ، ١٩٨٤ م ، ص ٧٧) ومن ثم فهي تختلف عن الوساطة Mediation التي هي أحد أشكال فض المنازعات عن طريق الاستعانة بلجنة أو طرف ثالث في التوسط بين الطرفين المتنازعين ومحاولة الوصول إلى تسوية مقبولة ، وتقتصر مهمة الوسيط على الإرشاد والنصح ، والوسيط هو الشخص المكلف بالوساطة لتسوية المنازعات وينحصر دوره في التوفيق بين الطرفين دون أن يفرض عليهما قبول توصياته (بدوي ، ١٩٨٤ م ، ص ٦٥) .

تعريف الوساطة:

«هي طلب فرد من موظف عام إنجاز عمل مشروع أو غير مشروع لصالحه أو لصالح فرد آخر» وعلى حد تعبير أحد الباحثين فإن أشكال الفساد الإداري عديدة ، منها الوساطة والمحسوبية واقامة الولائم لأغراض مشبوهة

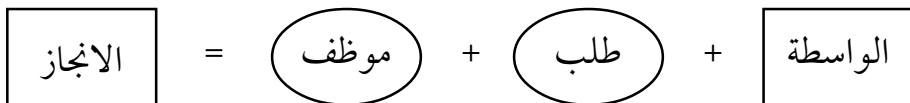
وما في حكمها (عايش، ٢٠٠٠م، ص ٨) أما المادة الثانية من مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣م (١٤٢٤هـ) فقد نصت في الفقرة (م) على انه «يقصد بتعبير الفساد القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعاً لمزية أو سعياً للحصول على مزية يوعد بها أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر سواءً للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر» إلا أن هذه الاتفاقية قد خلت من هذا النص بعد إقرارها في مؤتمر المكسيك ٩- ١١/ ١٢/ ٢٠٠٣م.

أشخاص عملية «الواسطة».

أ- المستوسط : وهو الفرد الذي يطلب المنفعة أو الشيء لنفسه أو لفرد آخر .
ب- الوسيط : وهو الفرد الذي يملك قدرات تأثيرية واضحة مادية أو معنوية على الموظف المنفذ .

ج- الموظف (المستوسط) : هو الذي تتجه إليه الواسطة سواء كان مالك القرار أو مسؤولاً عن التنفيذ .

وفيما يلي شكلان يحددان آليات عمليات الواسطة :



الشكل رقم (١)

العمل	الفرد	النتيجة
المنفعة أو الشيء	الوسيط	المحفز للإنجاز
	الموظف	القائم بالإنجاز
	الطالب	الحاصل على الإنجاز

الشكل رقم (٢)

وتستخدم الوساطة لضمان أو تأكيد الحصول على المنفعة أو الشيء ، وذلك بإجبار الموظف على القيام بعمل يعد قانونياً إذا كان الطلب مشروعاً أو غير قانوني إذا كان الطلب غير مشروع وذلك بإلزام الموظف تحت ضغط معنوي أو مالي بالاستجابة لطلب عادي أو طلب غير مقتنع بشرعيته .

رد فعل الموظف :

يتباين رد فعل الموظف وفق المحددين الآتيين :

أ - مدى شرعية الطلب .

ب - قوة نفوذ الوسيط .

وحينئذ يقبل الموظف الوساطة وينجز العمل مهما كان غير مشروع أو يرفض الوساطة بوضوح وجلاء ، وفيما يلي بيان ذلك :

حالات قبول الموظف عديدة ، أبرزها :

أ - إذا كان الطلب مشروعاً ، ويقع ضمن صلاحية الموظف وليس ثمة مخالفة مباشرة للقانون سواء في نصوصه أو في روحه .

ب - الحياء من الوسيط والاستجابة له ، وتذهب الحكمة العربية إلى أن (المأخوذ حياءً كالمأخوذ جبراً)!!

- ج- كمية الضغط المادي أو المعنوي الواقع على الموظف كبير ، وثمة حماية قوية من الوسيط للموظف .
 - د- للموظف مصلحة شخصية حاضراً أو مستقبلاً في قبول الوساطة وتلبية الطلب مهما كانت لامشروعيته .
 - هـ- ضعف منظومة القيم الدينية والأخلاقية لدى الموظف ، وخصوصاً إذا كان موظفاً مرتشياً أو غير نزيه .
 - و- رغبة الموظف بإظهار نفسه بمظهر (فاعل خير) ، ومن ثم يحاول بناء شعبية رخيصة له .
 - ز- استخدام الموظف الوسيط لمآربه الشخصية فيما بعد .
- أنواع الوساطة :

يمكن ملاحظة ثلاثة أنواع من «الواسطة» ، كما يلي :

٢ . ١ . ١ الواسطة من منظور القانون

- أ- «واسطة» لإنجاز عمل قانوني ، كالحصول على وظيفة أو شيء له حق فيه .
- ب- «واسطة» لإنجاز عمل غير قانوني : كالحصول على وظيفة أو منفعة ليس ٢ . ١ . ٢ الواسطة من منظور الإجراءات الإدارية :
- أ- واسطة من أجل مخالفة الإجراءات الإدارية (تجاوز روتين ضروري) .
- ب- واسطة من أجل التنفيذ أو الإسراع في الإجراءات الإدارية (إنجاز معاملة يتلكأ أو يتقاعس الموظف في إنجازها) .

٢ . ١ . ٣ «الواسطة» من منظور الوسيط

- أ- واسطة بواسطة صديق الموظف أو أحد معارفه .
 - ب- واسطة بواسطة قريب الموظف (الأب، العم، الخال، الزوجة، الأخت . . الخ) .
 - ج- واسطة بواسطة أحد أصحاب النفوذ السياسي أو الاجتماعي أو الإداري (وزير حالي أو سابق، مدير عام حالي، نائب في مجلس تشريعي . . الخ) «وقد يتدخل القاضي الكبير في دعاوى تدخل في اختصاص مرؤوسيه من القضاة» (الكيلاني، ٢٠٠٠م، ص ١٠) .
- آليات الوساطة:

يستخدم الوسيط التعبير عن واسطته الهاتف أو يحضر رسالة أو بطاقة أو يلجأ إلى زيارة للموظف، أو إقامة وليمة له وإضافة إلى أضرار الوساطة فإن هذه الآليات تنطوي على هدر للوقت والجهد والمال سواء أخفقت الوساطة في إنتاج مردودها أو نجحت في عملها نجاحاً ينجم عنه أثر سلبي على الوظيفة والموظف والعمل العام، على حد سواء .

دوافع الوسيط:

- هناك دافعان في هذا الشأن يحتسب أي منهما لوسيط بينما يحتسب الثاني لوسيط آخر، وهذان الدافعان هما:
- ١- الدافع المعنوي: هو دافع ديني أو أخلاقي أو إنساني حيث تختلط الوساطة بالشفاعة أو قضاء حوائج الناس .

٢- الدافع المادي: وهو دافع يتبلور في استغلال الوظيفة العامة لأغراض النفع الخاص وهي جريمة من جرائم القانون العام (قانون العقوبات).

٢ . ٢ تمييز الوساطة عن غيرها من الأعمال

يمتد عمل «الواسطة» من الدائرة الأخلاقية إلى الدائرة النقيضة، ويدق في الحالات الفردية معرفة مراد الوسيط نظراً لأن الهدف كامن في سريرته فيصعب معرفة نواياه لأول وهلة، لذلك فإن تمييز الوساطة عن غيرها من الأنشطة والعمليات يحدد معالمها من جهة ويجعلنا نتعرف على الطرق غير الشرعية الأخرى التي تنساب فيها الوساطة انسياب الأفعى في القش، من جهة أخرى.

وسأتناول الأعمال الأخرى، وهي قضاء حوائج الناس، والشفاعة، والرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي والإخلال بواجبات الوظيفة، وفيما يلي بيان ذلك:

٢ . ٢ . ١ قضاء حوائج الناس

حث الإسلام على واجب المسلم في قضاء حاجة أخيه المسلم انطلاقاً من مبدأ التكافل الاجتماعي، كما حثه على التشفع لأوجه الخير، ونظراً لأن قضاء حوائج الناس تنطوي في الأغلب على: سد رمقهم، أو قضاء ديونهم أو إعانتهم مالياً، فإن الشفاعة هي جهد قولي تعني تزكية المتشفع أو رفع الظلامة عنه، إذن أحياناً يتداخل النشاطان إلا أنني سأتكلم عنهما على استقلال.

قال الله تعالى: ﴿... وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ...﴾ (سورة البقرة)، وقال تعالى: ﴿... وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى...﴾ (سورة المائدة).

وقال رسول الله (ﷺ): «إن لله خلقاً خلقهم لقضاء حوائج الناس آلى على نفسه أن لا يعذبهم بالنار، فإذا كان يوم القيامة وضعت لهم كمنابر من نور يحدثون الله تعالى والناس في الحساب» (الابشيهي، ١٩٩٣م، ص ١٧٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال رسول الله (ﷺ): «من سعى لأخيه المسلم في حاجة فقضيت له أو لا تقض غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وكتب له براءة من النار وبرائة من النفاق».

وعن نافع رضي الله عنه قال رسول الله (ﷺ): «من قضى لأخيه المسلم حاجة كنت واقفاً عند ميزانه فإن رجح وإلا شفعت له» (الابشيهي، ١٩٩٣م، ص ١٧٤).

وقال رسول الله (ﷺ): «من قضى لأخيه حاجة كان بمنزلة من خدم الله عمره» (ابن أبي الدنيا، ١٩٨٦م، ص ٣٧).

٢ . ٢ . ٢ الشفاعة

نظراً لاختلاط الوسطة بالشفاعة فإنني سأوسع فيها توسعاً معمقاً، كما يلي:

الشفاعة: طلب رفع المضار عن الغير ممن هو أعلى رتبة منه لأجل طلبه (المرتضى، ص ١٦٣). وعرفها الجرجاني بأنها: «السؤال في التجاوز عن الذنوب من الذي وقع الجناية في حقه (الجرجاني، ١٩٩٢م، ص ١٦٨). وقال الكفوي بأنها: سؤال فعل الخير وترك الضر عن الغير من أجل الغير على سبيل الضراعة، ولا تستعمل لغة إلا بضم الناجي إلى نفسه من هو خائف من سطوة الغير (الكفوي، ١٩٩٣م، ص ٥٣٦). وقال النسفي: هي أن الشفع نفسه بمن يشفع له في طلب قضاء حاجته (النسفي، ١٩٩٧م،

(ص ٢١٦). واستشفعت بفلان على فلان فتشفع لي وشقعه أجاب شفاعته (الراغب الاصفهاني، ١٤٢٦هـ، ص ٤٥٨).

وقال تعالى يخاطب بني إسرائيل: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (سورة البقرة) (القرطبي، ١٤١٦هـ، ص ١٢٠). وقال تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كَفْلٌ مِنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُقِيتًا﴾ (سورة النساء). ويرى الإمام القرطبي: أصل الشفاعة والشفعة ونحوها من الشفع وهو: الزوج في العدد، ومنه الشفيع، لأنه يصير مع صاحب الحاجة شفعا والشفع: ضم واحد إلى واحد والشفعة: ضم ملك الشريك إلى ملكك، فالشفاعة إذاً: ضم غيرك إلى جاهك ووسيلتك، فهي على التحقيق إظهار لمنزلة الشفيع عند المشفع وإيصال المنفعة إلى المشفوع له.

والشفاعة هي شفاعات الناس بينهم في حوائجهم (القرطبي، ١٤١٦هـ، ص ٢٩٥)، فمن يشفع لينفع فله نصيبٌ منها، ومن يشفع ليجر ضرر فله كفلٌ منها. وقيل الشفاعة الحسنة هي في البر والطاعة، والسيئة في المعاصي. فمن شفّع شفاعة حسنة لصلح بين اثنين استوجب الأجر، ومن سعى بالنميمة والغيبة أثم، وهذا قريب من الأول. وقيل: يُعنى بالشفاعة الحسنة الدعاء للمسلمين، والسيئة الدعاء عليهم. وفي صحيح الخبر: «من دعا بظهر الغيب استجيب له وقال الملك آمين ولك بمثل» (النووي، ١٤١٨هـ، ص ٨٢). هذا هو النصيب، وكذلك في الشر، بل يرجع شؤم دعائه عليه. ومن يكن شفعا لآخر في باطل يكن له نصيبه من الوزر. وعن الحسن أيضاً: الحسنة ما يجوز في الدين، والسيئة ما لا يجوز فيه. وكان

هذا القول جامع . والكفل الوزر والإثم (القرطبي، ١٤١٦هـ، ص ٢٩٥).
والكفل هو النصيب واشتقاقه من الكساء (القرطبي، ١٤١٦هـ، ص ٢٩٥)
الذي يحويه راكب البعير على سنامه لئلا يسقط . والشافع يؤجر فيما يجوز
وإن لم يشفع، لأنه تعالى قال: (من يشفع) ولم يقل يُشفع . وعن أبي موسى
الأشعري رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه طالب حاجة أقبل على
جلسائه فقال: (اشفعوا تؤجروا، ويقضي الله على لسان نبيه ما أحب)
متفق عليه (القرطبي، ١٤١٦هـ، ص ٢٩٥).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قصة بريرة وزوجها قال: قال لها
النبي ﷺ لو راجعته؟ قالت: يا رسول الله تأمرني؟ قال: إنما أشفع، قالت:
لا حاجة لي فيه (النووي، ٢٠٠٢م، ص ٨٢).

ويروى أن الأحنف بن قيس، كلم مصعب بن الزبير في قوم حبسهم
فقال: أصلح الله الأمير، أن كانوا حُبِّسُوا في باطل فالحق يخرجهم، وإن
كانوا حُبِّسُوا في حق فالعفو يسعهم، فخلى سبيلهم (الرقام البصري،
١٤١٤هـ، ص ٨٣). ويروى أن هارون الرشيد حبس كلثوم بن عمرو العتابي
في أمر سخط عليه، فأقام في الحبس سنة، فطلب فيه خالد بن يزيد بن
مزيد الشيباني، فأطلقه فكتب العتابي إلى خالد يشكر له:

ما زلت في غمرات الموت مُطرحاً قد زال عني لطيف الفكر من حيلي
فلم تزل دائماً تسعى بلطفك لي حتى اختلست حياتي من يدي أجلي
(الرقام البصري، ١٤١٤هـ، ص ٤٤٤)

وقال الشاعر نابغة بني ذبيان يمدح الذين أعانوه على إطلاق سراح أسرى
بني أسد:

لله عيناً من رأى مثل فتيةً
أضرّ لمن عادى وأكثر نافعاً
وأعظم إصلاحاً وأكثر سيّداً
وأفضل مشفقاً إليه وشافعاً
(الرقام البصري، ١٤١٤هـ، ص ٤٤٥).

٢ . ٢ . ٣ الرشوة

عرفها الجرجاني بأنها شرعاً ما يعطى لإبطال حق، أو لإحقاق باطل
(الجرجاني، ١٩٩٢م، ص ١٢٠)، وقال عليه الصلاة والسلام: (لعن الله
الراشي والمرتشي والرائش الذي يمشي بينهما) متفق عليه.

والرشوة مذمومة شرعاً وأخلاقاً في التاريخ العربي وجاء في مثل قديم
(اللقم تورث النقم) وهو مثل يضرب في ذم الارتشاء ويفسره الميداني:
يعني نقم الله تعالى ويجوز أن يريد نقم الراشي إذا لم يأت الأمر على مراده.
(الميداني، ص ٢٣٩).

وتنص المادة (١٧٠) من قانون العقوبات الأردني رقم (١٦) لسنة
١٩٦٠م (المعدل) على أن (كل موظف طلب أو قبل لنفسه أو لغيره هدية أو
وعداً أو أية منفعة أخرى ليقوم بعمل حق بحكم وظيفته يعاقب . . .) كما
نصت المادة التي تليها على جريمة عمل الموظف عملاً غير حق أو ليمتنع عن
عمل كان يجب عليه أن يقوم به بحكم وظيفته وقد يتصرف الموظف بشكل
يعرقل فيه إنجاز المعاملة دلالة على طلب رشوة. وقد نصت المادة (١٨٢/
١) على أن (كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرة أو بطريق غير مباشر
ليعوق أو يؤخر تنفيذ أحكام القوانين أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم
والضرائب المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم قضائي أو أي أمر صادر من سلطة
ذات صلاحية يعاقب . . .) كما نصت المادة (١٨٣ / ١) على أن (كل

موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر أمره المستند فيها إلى الأحكام القانونية يعاقب . . .) .

فالرشوة قانوناً هي أخذ مبلغ من المال أو هدية أو مقابل عيني أو وعد مستقبلي وذلك بإنجاز عمل مشروع أو غير مشروع بينما الواسطة هي في حالة الانصياع للطالب وقد يكون المقابل معنوياً كأن يرتب الموظف (فضلاً) أو (ميزة) أو (عمل إيجابي) لطالب العمل أو الشيء .

٢ . ٢ . ٤ استغلال النفوذ الوظيفي والإخلال بواجبات الوظيفة

تنظم ذلك في قانون العقوبات الأردني المواد (١٧٦، ١٨٢، ١٨٤) فعلى سبيل المثال تنص المادة (١٧٦ / ١) على أن يعاقب بالحبس ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة أقلها عشرة دنانير .

١ - كل موظف حصل على منفعة شخصية من إحدى معاملات الدولة التي ينتمي إليها سواء عمل ذلك مباشرة أو على يد شخص مستعار أو باللجوء إلى صكوك دورية .

كما نصت المادة (١٨٣ / ١) كل موظف يستعمل سلطة وظيفته مباشرة أو بطريق غير مباشر ليعوق أو يؤخر تنفيذ أحكام القوانين أو الأنظمة المعمول بها أو جباية الرسوم والضرائب المقررة قانوناً أو تنفيذ قرار قضائي أو أي أمر صادر عن سلطة ذات صلاحية يعاقب بالحبس من شهر إلى سنتين .

وأخيراً نصت المادة (١٨٣ / ١) كل موظف تهاون بلا سبب مشروع في القيام بواجبات وظيفته وتنفيذ أوامر أمره المستند فيها إلى الأحكام القانونية يعاقب بالغرامة من خمس دنانير إلى خمسين ديناراً أو الحبس من أسبوع إلى ثلاثة أشهر .

صفوة القول في هذا الشأن : إن قضاء حوائج المسلمين سنة طيبة وخلق جم وهو نهج في طريق الخير فلا غبن لأحد فيه ولا تعليه صغير أو تصغير لكبير ولا مساس بالحقوق ، وإنما هو من قبيل المروءة ، أما الشفاعة فهي رفع ظلم عن مظلوم وإعطاء حق لذي الحق فلا شفاعة لفاسق أو فاسد .

أما الرشوة والاستغلال الوظيفي فهما من جرائم القانون العام التي ينص عليهما القانون المقارن ومن ضمنها قانون العقوبات الأردني ومن ثم فإن الوساطة هي جريمة من جرائم القانون العام في بعض القوانين العقابية في العالم إلا أن المشرع الأردني لم يجرّمها تأسيساً بأنها في الماضي من العادات الاجتماعية المقبولة وهو اتجاه محل نظر .

٣ . الأسباب والنتائج

سأحلل في فرعين مستقلين أسباب الوساطة ونتائجها وذلك لغرض الوقاية منها :

٣ . ١ الأسباب

لا يسعني التطرق إلى مجمل الأسباب وذلك لأن محل ذلك القيام بتأليف كتاب موسّع بهذا الشأن ، بينما أنا بصدد بحث علمي موجز يمثل تنظير معرفي من جهة ، وخبرات عملية راسخة من جهة أخرى ، ونظراً لتنوع أسباب ظاهرة «الواسطة» وتعدد صورها فإنني سأقتصر على أسباب أراها جديرة بالتنويه ، ثم أتطرق بالتفصيل إلى سببين جوهريين أحدهما اجتماعي والآخر تنظيمي . وفيما يلي موجز بالطائفة الأولى من الأسباب :

١ - غياب قواعد المؤسسية وسيادة النزعة الشخصية في العمل الإداري للدولة . وعلى حد تعبير أحد الباحثين فإن التعقيد والبيروقراطية المركزية

الشديدة مما يتسبب في تأخير إنجاز الأعمال الأمر الذي يدفع بصاحب الحاجة للقبول أما بالتنازل عن حقه أو البحث عن وسائل غير نظامية للوصول إلى هذا الحق (حنوش، ١٤٢٤هـ، ص ٢٥).

٢- وضع الوسطاء أنفسهم فوق القانون وقدرتهم على أداء الأعمال الخارقة!!

٣- وجود المحسوبة والمنسوبة والشللية في الإدارة العامة للدولة في معظم الأنظمة العربية.

٤- ضعف ما هو عام (دولة، قانون، إدارة عامة، إلخ) إزاء ما هو خاص (موظف منحرف، وسيط، إلخ) ومن ثم فالموظف يخون الأمانة التي إناطتها الدولة بمسؤوليته القانونية المتمثلة في إحقاق الحق وإيصاله لذويه وتفعيل مبدأ المساواة أمام القانون وأمام الانتفاع من خدمات المرافق العامة.

٥- الاعتقاد العام السائد أن الوساطة هي البلمس الشافي لتقاعس الموظف العام عن أداء مهامه.

٦- بعض المرضى نفسياً واجتماعياً من الموظفين يجد لذة في فتح أبواب وظيفته أمام الوسطاء كي يشعر بأنه شخص مهم اجتماعياً وأن الناس بأمس الحاجة إليه.

٧- ضعف شتى أنواع الرقابات (تشريعية، إدارية، مالية، الرأي العام، الإعلام، إلخ) على الموظف. وهي رقابة تهدف إلى التحقق من إنجاز الموظفين مهامهم بدقة وأمانة وفي الوقت المقبول منطقياً وتنظيماً.

٨- دور المواطن نفسه في ترويج ثقافة الوساطة وهي ثقافة مؤثمة أخلاقياً

وذلك بالرغبة في تسهيل إنجاز عمله على حساب أعمال الآخرين أو حقوقهم أو على حساب الصالح العام فهو يسهم في ترويج مثل هذا النشاط كثقافة فاسدة كي يعلي من شأنه أو يفاخر أمام الآخرين على إنجاز ما لم يقدر الآخرون على إنجازهِ وذلك كي ينال الإعجاب والخطوة!!

والآن سأتطرق إلى نوعين من الأسباب فحسب، اجتماعية، وتنظيمية، إذ اعتقد أن هذين النوعين من الأسباب هما من الأسباب الأكثر جوهرية، وهذا لا يمنع من التطرق إلى أسباب أخرى ذات تأثيرات فعّالة لكنني اكتفى بالأسباب الاجتماعية والتنظيمية درءاً للتوسع الذي لا يسمح به حجم البحث العلمي، وفيما يلي بيان ذلك :

٣ . ١ . ١ الأسباب الاجتماعية

توسعت الهجرة من الأرياف إلى المدن في الدول النامية بسبب دخول المدنية للمدن وبقاء الأرياف على حالها من التخلف والجهل والمرض والفقر ويتشبث المهاجرون بقيمهم التقليدية وعاداتهم الاجتماعية ومنظوماتهم الثقافية والعقلية والنفسية . وبما أن النظام الاجتماعي ذي الطبيعة العشائرية يسود في الأرياف فإن المهاجر ينتقل بكيانه من مجتمع إلى مجتمع آخر دون أن يملك القدرة على التخلي عن قيم مجتمعه الأصلي، ودون أن يستطيع أن يتبنى لأول وهلة قيم المجتمع الثاني الجديد، فيعيش بجسمه في المجتمع الثاني بينما يبقى بثقافته ونفسه ضمن المجتمع الأول . «إذاً يمكن الإشارة إلى العوامل الثقافية المتعلقة بطبيعة القيم والتقاليد السائدة في المجتمع، مثل الولاء للأقارب أو الجماعة مما يؤدي إلى كسر القواعد الإدارية والأخلاقية من أجل إرضاء هؤلاء الأقارب وتقديم الخدمة لهم على

حساب هذه القواعد» (الهيجان، ١٤١٨هـ، ص ٢٢١). ومن نافل القول أن المجتمع العشائري مجتمع تعاوني وتضامني ويملك أبنائه عقلية جمعية قائمة على المؤازرة وإغاثة الملهوف وإجابة المحتاج وهي قيم تمتد بجذورها إلى الدين الإسلامي الحنيف وإلى الأخلاقيات العربية التي نشأت قبل ظهور الإسلام ثم جاءت الشريعة فنبذت بعضها وخصوصاً التعصب الجاهلي كي تستقيم مع الدين والدنيا وتبنت بعضها الآخر، طالما هي غير متقاطعة مع الأحكام الشرعية وإنما تمليها العدالة الإنسانية الخالدة والضمير العالمي الحي، وإذا كانت «الشفاعة» و«الواسطة»، مقبولة تماماً في العلاقات الاجتماعية والمجتمع العشائري فإنها لا تتفق مع طبيعة الدولة باعتبارها أم المؤسسات العامة. فالعشائرية هي واقع اجتماعي بينما الدولة هي واقع سياسي وقانوني، كما أن العشيرة هي جزء من الشعب بينما الدولة المفروض أنها هي حاضنة الشعب برمته، لذلك تصبح الواسطة في الدولة عبارة عن تسخير امتيازات السلطة العامة وخصائص القانون العام لغير أهداف الدولة.

٣. ١. ٢. الأسباب التنظيمية

المنظمة العامة هي مجتمع وظيفي وهي جزء من المجتمع الوطني، ويفترض أن تمتاز إدارات الدولة ومنظماتها بأنها ذات نهج مؤسسي وهذا يتطلب وجود نظم واستراتيجيات وقواعد عمل وعنصر بشري يقدم ولاءه للدولة وللمرافق العامة (المنظمات العامة) وهذه الفرضية ليست متاحة بشكل فعال في الدول النامية بسبب انعدام وضع الفرد بالوظيفة المناسبة أو تعيين الفرد في وظيفة تحت مؤثرات غير موضوعية، وكذلك سيادة الشلليات والمحاسيب، بسبب قلة فرص العمل وانعدام تكافؤها واقتصار الامتيازات أو الحوافز أو الحقوق في بعض الإدارات على طائفة دون أخرى

في ظل الأعراف الاجتماعية وكذلك الأعراف التنظيمية وحينئذ تصبح الوساطة الابن الشرعي دون منازع، ويتعين ألا يغرب عن بالنا أن في المنظمة تنظيمين رسمي ولا رسمي، والقيادة الإدارية الرشيدة هي تلك التي تملك القدرة على تنظيم معطيات التنظيم اللارسمي لصالح أهداف التنظيم الرسمي، ومن ثم تتكثف الجهود وتتضاعف النتائج وتتحقق الأهداف بأسرع وقت وبأقل كلفة وعلى أفضل نحو، أما إذا حصل العكس - للأسف الشديد - فإن القيادة الإدارية توظف التنظيم اللارسمي لمغانمها الشخصية وحينئذ تصبح الوساطة هي الآلية التي تسود في العمل الإداري (الشيخلي، ١٩٨٣م، ص ١٢٢). ولا ننسى أن من الأسباب التنظيمية والإدارية للواسطة: تركيز السلطة لدى الرئيس الإداري وضعف الاتجاهات المؤسسية في المنظمة العامة وسيادة العلاقات الشخصية التي تخلق ظاهرة الفساد الإداري والمالي (المنافع المتبادلة: شيلني واشيلك - حك ظهري وأحك ظهرك)، وضعف نظم وقواعد العمل وضعف الإشراف الإداري على المرؤوسين وكذلك ضعف أجهزة الرقابة والمتابعة وفساد الرئيس يتبع فساد المرؤوسين (الناس على دين ولاتهم)، وضعف مركز الموظفين مما يجعلهم يتقبلون وساطات ذوي الحاجة طمعاً في مكاسب أو نشداناً لحماية شخصية (الشيخلي، ١٩٨٣م، ص ١٢٢).

٣ . ٢ النتائج

ثمة أمراض إدارية في الإدارات العربية المختلفة كالروتين، وتضخم الجهاز الإداري دون مسوغ مقبول، وضعف إنتاجية هذا الجهاز على صعيد الخدمات العامة لأفراد المجتمع، ومناهضة جميع صور التنمية الإدارية والتطور الإداري والإصلاح الإداري ولا سيما من القيادات الإدارية العليا

والوسطى التي لا ترغب بالتحديث أو إعادة التنظيم أو الإبداع الإداري، ومن الأمراض في الإدارات العربية الأخرى تعيين المحاسب أو الأعوان أو الأقرباء في الوظائف العامة وغير ذلك من الأمراض التي أصبحت حديث ألسنة الناس في الوطن العربي التي تجسد هموماً نفسية . وتعدّ الواسطة هي الوسيلة الوسطى التي تقف داخل كل من حمأة الأمراض الإدارية، وحمأة الفساد الإداري والمالي، فهي في نشأتها ابنة شرعية للأمراض الإدارية، ولكن خصائصها النوعية الذاتية وقدراتها الآلية هي جعلتها تدخل ميدان الفساد الإداري والمالي بدون استئذان بل إن دهاقنة هذا الفساد وجدوها وسيلة مثلى جديرة بالانتماء لعالمهم الذي يتبنى وسائل تقليدية إضافة إلى وسائل حديثة متطورة فعالة .

وهناك نوعان من النتائج تترتب على الواسطة وفق درجة مشروعية الطلب، محل الواسطة كما يلي :

٣ . ٢ . ١ نتائج الواسطة في عمل مشروع:

إذا كانت الواسطة تدور حول إنجاز الموظف لعمل في صلب واجباته وليس ثمة مبرر لتأجيله أو رفضه فتأتي الواسطة لحسمه فإن نتائج هذا الموقف الوظيفي، هي :

أ - الاعتقاد العام بأن الواسطة هي الوسيلة المثلى لإجبار الموظف على أداء واجبات وظيفته، فهو لا يعمل كما يأمره القانون وإنما يعمل تحت ضغط واسطة الزمته بالعمل «مما يؤدي إلى فقدان الثقة والمصادقية بالجهاز الإداري وبالدولة بشكل عام» (المؤمن وآخرون، ١٩٩٧م، ص ٦٨).

ب - ضعف الإيمان بسيادة القانون سواء من قبل الموظف الذي لم ينجز

واجبات وظيفته إلا بظرف داخلي أو خارجي ، أو من جهة المواطن الذي أدرك وكأن القانون حبراً على ورق ، وأن ثمة أشخاص (وسطاء) هم أكثر فعالية من القانون .

ج- يسود اعتقاد لدى بعض السذج من الناس من الذين جربوا الوساطة كسلاح ناجح في المعركة مع الموظفين المتقاعسين ، أن ثمة قانونين أحدهما علني وهو القانون السائد أو النافذ ، والآخر خفي (هو الوساطة : والعياذ بالله) ، ولا شك أن مثل هذه الاعتقادات تبعد المواطن عن الإدارة وتشعره بالاغتراب السياسي تجاه الدولة . وبدلاً من أن تكون الإدارة في خدمة المواطن لأنها وجدت من أجله ، فإنها تصبح في مركز بعيد عنه ، مما يولد انطباعاً ليس في صالح الإدارة بحال من الأحوال .

٣ . ٢ . ٢ نتائج الوساطة في عمل غير مشروع

قبل تحسس هذه النتائج ، يمكن أن أعطي ثلاثة نماذج للوساطة التي لا تعرف الحدود أو القيود بمعنى أنها تحاول الانسياب لجميع أجهزة سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، طالما ثمة حاجة غير مشروعة لهذه السلطة أو ذاك ، ونظراً لأن القائمين على شؤون الدولة هم بشر ، وتدغدغ بعض العواطف والعصبية ويخضع بعضه لمواطن الضعف البشري المتمثلة في نسيان القانون والخضوع للموقف الآني ، وهذه الأمثلة مهما كانت شاذة فلنحاول معاً تصور نتائجها على الصعيد النظري .

الأول : إطلاق سراح موقوف : لو افترضنا أن عدة موقوفين في مخفر شرطة بتهم متشابهة ويقبعون في غرفة التوقيف في الظروف نفسها وإذا بأحدهم يخرج من التوقيف ويغلق ملف التحقيق بتأثير واسطة خضع لها مسؤول المخفر أو مساعده أو أي موظف آخر . الجميع خاضعون

للقانون ولكن أحدهم استطاع الإفلات من حكم القانون لأنه يملك واسطة مكنته من أن يستعيد حريته بينما بقية الموقوفين ليس لديهم إلا رحمة رب العالمين . هذه الحالة المفترضة ستجعل من أطلق سراحه أكثر استهتاراً لأنه استطاع بوسيطه إيقاف مجرى القانون ، بينما البقية سيدركون أن الأمور تجري على غير منطق أو نظام أو عدالة .

الثاني : تعيين شخص بوظيفة غيره أحق بها : تلجأ السلطة العامة في البلاد العربية لتأليف لجان الاختبار والمقابلة لغرض تعيين الأكفأ في الوظيفة الشاغرة والأكثر مؤهلات وخبرات لها ، إلا أن الواسطة كالأفعى ، رقطاء وفي أنيابها العطب ، تتسلل إلى نفس رئيس اللجنة أو نفوس أعضائها فيجري اختياره ظلماً لغيره وعدواناً على مبدأ المساواة أمام شغل الوظائف العامة ، فالدولة لجأت إلى طريقة مؤسسية وتنظيمية في الاختيار للوظائف العامة ، إلا أن الانتصار بالعربية القاضية كان للواسطة كظاهرة اجتماعية قادرة على اقتناص ما ترى اقتناصه كأبي صياد ماهر لا يجارى في صيده .

تأملوا حالة من حصل على الوظيفة ونزل على المنظمة بمظلة الطيران (الباراشوت) بينما ثمة أكفأ وأقدر وأمهر وأفضل منه كان نصيبه الخيبة . حينئذ لن تستطيع إدارة الدولة الاستفادة كما يجب بمن عيّن بالواسطة لأنه يعرف ثمة حماية له ، وهكذا يتعاون الموظفون المعيّنون بهذه الطريقة الرعناء على مقاومة أية مساع لتطوير العمل أو لإصلاح الشأن ، ومن ثم يستعلون على أقرانهم ويحاربون من هو على غير شاكلتهم .

الثالث : نجاح طالب راسب : لو راسب بحق مجموعة من الطلبة ، وإذا

بأحدهم عن طريق الواسطة ينجح بقدره قادر وسحر ساحر!! بينما زملاءه بقوا في غياهب الرسوب .

وتتمثل نتائج الواسطة التي تؤدي إلى حصول المواطن على خدمة ليس له حق فيها أو الحصول على شيء هو من نصيب غيره ، بما يلي :

أ - اهتزاز هيبة الدولة : تمثل الدولة كرامة المواطن ، ومن ثم فإن هيبتها من هيبة الشعب ، إذا اهتزت هذه الهيبة بسبب وجود فساد ما فإن الواجب السياسي الآن يتمثل في إعادة هيبة الدولة إلى مكانتها العلية الأولى ، فإذا اهتز النظام العام بفعل العابثين فإن من أوجب وجائب قوى الأمن إعادة النظام إلى حالته الأولى ، وحينئذ يشعر المواطنون بالاطمئنان بسبب استتباب الأمن العام واستقراره ، كذلك فإن اهتزاز هيبة الدولة يتعين أن يدفع المسؤولين للبحث عن أسباب هذه الظاهرة ، ولا شك أن الواسطة هي أول معول يهدم هيبة الدولة .

ب - ضعف الإيمان بمبدأ سيادة القانون : الدولة القانونية هي التي تحترم مبدأي الشرعية وسيادة القانون ، فيتعين أن يؤمن المواطن بأن السيادة للقانون وليس للواسطة ، فإذا ضعف إيمان المواطنين بمبدأ سيادة القانون بسبب تفشي الواسطة فإن سلطات الدولة تعمل في ظروف ليست هيبة أو انسيابية ، ويتعين على الموظف العام أن تكون طاعته لنصوص القانون ولأوامر رئيسه المشروعة ، والمشروعة فقط ، فإذا أطاع الوسيط فلم يعد للقانون مكان .

ج - قد يكون الفساد الإداري والمالي محدوداً أو ضعيفاً أو شاذاً أو استثنائياً ، إلا أن المواطن حينما يدرك سلطان الواسطة وتأثيرها السحري الخلاب

حينئذ بحسه الساذج يعمّم الظاهرة، وهذا أخطر انطباع يتكون لدى المواطن، ويتعيّن على ولاية الأمور من سياسيين حكوميين وإدارات عليا أو وسطى أو دنيا أن يجنبوا المواطن مثل هذا الانطباع، وذلك بكشف حالات الانحراف وفق مبدأ الشفافية، ومن ثم يطمئن المواطن إلى أن الدولة هي دولة القانون والمؤسسات الدستورية ولا محل لأي شكل من أشكال الانحراف في هذه الدولة.

د- صعوبة تنفيذ خطط وبرامج التنمية الإدارية والإصلاح الإداري : لا شك في أن هذه الخطط وهذا الإصلاح يهدفان إلى إقامة قواعد مؤسسية للعمل الإداري وفق أحدث تطورات الفكر الإداري العالمي المعاصر وبموجب أحدث التجارب الإدارية الناجحة علمياً في البلدان الأخرى . بيد أن عقلية الموظفين التي تتقبل الوساطة ولا سيما لأداء أعمال غير مشروعة وتصب في حمأة الفساد الإداري والمالي ستقاوم هذه الاتجاهات التطويرية والإصلاحية بدون هوادة فالموظف الفاسد لا يعيش إلا بالفساد وأي صالح أو صلاح أو إصلاح هو عدوه اللدود . وهكذا تبقى الأجهزة الإدارية والخدمية في بلدان العالم النامي تراوح في مكانها فلا تمسها إلا تنمية شكلية أو إصلاح صوري إذ تبقى إنتاجيتها تحت مستوى الدرجة المقبولة، فإذا قامت هذه الإدارات بمقاومة مشاريع التنمية أو التطوير أو الإصلاح أو إعادة التنظيم أو مقاومة استراتيجيات الإبداع الإداري فذلك لأنها اعتادت على أساليب في العمل لم يعد لها مكان في العالم المتطور كما لم يعد ثمة مكان للوساطة في إداراته العلمية . .

٤ . مكافحة الواسطة

لاشك في أن ظاهرة الواسطة ضارة بسمعة الدولة وبكرامتها فهي تخذش سلطاتها وتمس مرافقها وتشين أعمالها وتضعف علاقتها بمواطنيها الأمر الذي يدفع ولادة الأمر من الصالحين للتفكير جدياً باستئصال هذا الورم السرطاني في علاقة المواطنين بأجهزة الدولة .

«والمثل المتداول درهم وقاية خير من قنطار علاج ، ينطبق على الفساد الإداري ، كما ينطبق على أمور أخرى في حياة البشر ، فكلما استطاعت الدولة أن تقلل من العوامل التي تساعد على انتشار الفساد كانت حاجتها إلى العقوبات والردع اقل» (اليوسف ، ٢٠٠٢م ، ص ٢٧٣) .

ومثلما ميّزنا - معاً - بين الواسطة لأغراض إنجاز أعمال مشروعة وتلك المتجهة إلى إنجاز عمل غير مشروع فإن أساليب المكافحة يتعين أن تتجه في محور الوقاية كما تتجه في محور العلاج والمكافحة ولا شك أن عمل ذلك سيتم في مجالين هما الدولة والمجتمع .

٤ . ١ دور الدولة

الدولة باعتبارها قابضة على السلطة العامة تملك من الوسائل والأساليب الفعّالة ما يجعل دورها دوراً محورياً لا يستهان به وذلك لأنها صاحبة الشأن ثم أن الواسطة تتجه نحوها . وأبرز معالم هذا الدور يتمثل بما يلي :

أولاً: تعديل قانون العقوبات وذلك بتجريم فعل الواسطة لأغراض إنجاز الأعمال وتشديد عقوبة فعل الواسطة التي تهدف إلى تنفيذ عمل

غير مشروع والعقوبة توقع على كل من طالب الوساطة والوسيط كما تشمل الموظف الذي أنجز العمل بتأثير الوساطة. ولا شك أن لهذا التجريم دور وقائي إذ سيعرف أطراف الوساطة ماذا ينتظرهم من مصير فيرتدع الكافة وينجز الموظف العام مهامه بأمانة وشفافية وسرعة.

ثانياً: تقنين دستور أخلاقي للخدمة المدنية، ينص فيما ينص عليه على أن ينجز الموظف أعمال وظيفته بدقة وأمانة وسرعة وتجنب التفرقة بين المواطنين كما يتحاشى صور الوساطات كافة، وأن يجعل من العمل عبادة، وأن يعد نفسه خادماً للمواطنين وليس سيداً عليهم، وأن الوظيفة هي تكليف عام وليست تشريفاً أو ميزة أو منصب أو مركز اجتماعي وإنما هي مجموعة واجبات يتقاضى الموظف العام إزاء تنفيذها أجراً عادلاً.

«ولاشك أن العامل الأخلاقي يأتي في مقدمة العوامل المؤثرة في السلوك الإنساني، وفي مقدمة العوامل المؤثرة في عمليات التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان كافة، وهو أيضاً في مقدمة العوامل التي لها أن تحد من انتشار الفساد وتقويض دعائمه» (الأصفر، ٢٠٠٢م، ص ٣٦٠).

وجدير بالذكر أن المادة الثامنة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣م (١٤٢٤هـ) تتعلق بأحكام «مدونات قواعد سلوك الموظفين العموميين» وتنص على ما يلي:

١- من أجل مكافحة الفساد، تعمل كل دولة طرف ضمن جملة أمور على تعزيز النزاهة والأمانة والمسؤولية بين موظفيها العموميين وفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني.

٢- على وجه الخصوص ، تسعى كل دولة طرف إلى أن تطبق ضمن نطاق نظمها المؤسسية والقانونية مدونات أو معايير سلوكية من أجل الأداء الصحيح والمشرف والسليم للوظائف العمومية .

٣- لأغراض تنفيذ أحكام هذه المادة ، على كل دولة طرف حيثما اقتضى الأمر ووفقاً للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني ، أن تحيط علماً بالمبادرات ذات الصلة التي اتخذتها المنظمات الإقليمية والأقاليمية والمتعددة الأطراف ، ومنها المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العموميين ، الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٥٩/٥١ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ م .

٤- تنظر كل دولة طرف أيضاً وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي في إرساء تدابير ونظم تيسر قيام الموظفين العموميين بإبلاغ السلطات المعنية عن أفعال الفساد ، عندما يتتهون رلى مثل هذه الأفعال أثناء أداء وظائفهم .

٥- تسعى كل دولة طرف ، عند الاقتضاء ووفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بأن يفصحوا للسلطات المعنية عن أشياء منها ما لهم من أنشطة خارجية وعمل وظيفي واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة قد تفضي إلى تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين .

٦- تنظر كل دولة طرف في أن تتخذ وفقاً للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي تدابير تأديبية أو تدابير أخرى ضد الموظفين العموميين الذين يخالفون المدونات أو المعايير الموضوعة وفقاً لهذه المادة .

ثالثاً: منح الموظف العام حقوقه كاملة غير منقوصة قبل مطالبته بأداء واجباته بنزاهة وشفافية ودقة إذ أن الموظف المغبون أو الذي لم يحصل على حق من حقوقه لا يرجى منه الأداء الجيد أو الإبداع المتوقع بل سيقع تحت إغراء الوساطة وصور الفساد الإداري والمالي كافة . أن منح الموظف حقوقه يتيح للسلطة الإدارية أن تحاسبه حساباً عسيراً فلا يوجد ما يخفض معنويات الموظف العام أكثر من المساس بحقوقه ظلماً وعدواناً .

رابعاً: تغذية ولاء الموظف العام للدولة وللمرفق العام الذي يعمل فيه وأضعاف ولاءه للعشيرة أو للأهل . فإذا أدرك الموظف العام الدولة كأم رؤوم تعتني به وتهيء له الفرص للترقية الوظيفية والترفع الثقافي والنفسي وإنها لن ترميه على قارعة الطريق بدون ذنب جسيم سواء بإلغاء الوظيفة أو بالإحالة على المعاش (التقاعد) فإنه سيعزز ولاءه لها ويدرك أنها الأحرص على مصلحته الشخصية والأسرية أما إذا لم يطمئن اطمئناناً عقلياً ونفسياً وفق اتجاهات غير موضوعية للإدارة فإنه سيجعل ولاءه للذين سيحتضنوه إذا ما رمي به على قارعة الطريق .

خامساً: اختيار السلطة السياسية لقيادات المرفق العام وشاغلي الوظائف العليا من بين المرفق نفسه وتجنب التعيين بالوظائف الرئاسية أو الإشرافية من خارج هذا المرفق وأن تعين أو نقل موظف جديد لقيادة موظفين مما سيؤثر على روحهم المعنوية ويثبط همتهم النفسية . فواجب الدولة تدريب الموظفين من المستويات الوسطى لشغل الوظائف العليا عند الترقية والحاجة الضرورية . ويتعين أن لا تلجأ

السلطة السياسية للتعين في الوظائف القيادية من خارج المرفق العام إلا في حالة خلو هذا المرفق من موظفي المستويات العليا .

سادساً: الاختيار للوظائف العامة بموجب نظام المنافسة الحرة بين المرشحين عن طريق لجان اختيار نزيهة وعادلة مؤلفة من رئيس وأعضاء يمثلون المرفق الرئيسي والمرفق الفرعي والوزارة المكلفة بالتنمية الإدارية أو ديوان المحاسبة أو أية جهة ثالثة لها ارتباط بالوظيفة المعنية أو لها دور رقابي في الدولة . ويتعين أن تتبع هذه اللجان أسساً موضوعية في المنافسة والاختيار وتؤدي قسماً غليظاً مغلظاً بالنزاهة والشفافية قبل أداء عملها ويجري الحرص على سرية اللجنة بشكل مطلق فلا تعرف إلا يوم المقابلة أو الاختيار وتصدر قرارها فوراً ودون إبطاء .

سابعاً: تشجيع الموظف العام على الإبلاغ عن الوساطات والضغوطات التي يتعرض لها ، وأن جاءت من رئيسه أو من رئيسه الأعلى فيتعين إبلاغ الوزير المختص ودون أن يلحق أي أذى بالموظف الذي قام بالتبليغ فإذا تحقق الوزير المختص قيام الرئيس الإداري ، أي كان موقعه باستخدام فعل الوساطة الذي جرى تجريمه وفق نص في القانون العام (العقوبات) فيجب إحالته إلى المعاش (التقاعد) أو إنهاء خدمته بقوة القانون ، ومن ثم نحمي الموظف الصغير أو المتوسط الدرجة من أية ضغوطات رئاسية يصعب عليه مقاومتها أو رفضها .

ثامناً: ترويج ثقافة الشفافية ، فالشفافية على حد تعبير أحد الباحثين هي : «وضوح التشريعات ، ودقة الأعمال المنجزة داخل المنظمات ، واتباع تعليمات وممارسات إدارية واضحة وسهلة ، للوصول إلى اتخاذ قرارات على درجة كبيرة من الموضوعية والدقة والوضوح» (اللوزي، ٢٠٠٢م، ص ١٤٤) .

٤ . ٢ دور المجتمع

يمكن أن يصاغ هذا الدور كما يلي :

أولاً: يتمحور دور المجتمع في عمليات فضح (ثقافة الواسطة) في تراثنا الأدبي والسلوكي وفي ممارساتنا الوظيفية والاجتماعية والتنديد بآثارها كثقافة معادية لمبدأ المساواة وهو جوهر المنظومة الفكرية والقانونية للديموقراطية .

ثانياً: « العمل الجاد من اجل توفير بيئة اجتماعية في البيوت والمدارس ومكاتب الحكومة والبلديات وأقسام الشرطة تحض على احترام القواعد الواجبة الاتباع واحترام المال العام وحقوق الأفراد ، وتساند القيم التي تساعد على محاربة الفساد قولاً وفعلاً ولا تكتفي برفع الشعار مع الاستمرار في الممارسات التي تخالفه » (شحاته ، ٢٠٠١م ، ص ٢) .

ثالثاً: يتعين أن تنصب حملات التوعية الاجتماعية حول إصاق لفظ العيب بهذا السلوك الشائن ، فالمواطن يجب أن يعرف أن يسلك سلوكاً معيناً مع مسؤوليته السياسية .

رابعاً: من الضرورة أن تشترك أجهزة الإعلام كافة من مرئية ومقروءة ومسموعة ومختلطة بحملة استئصال هذا الورم السرطاني في العقل الجمعي بحيث يدرك المواطن بأنه في حالة اقترافه فعل الواسطة إنما يقترب جريمة من جرائم القانون العام وإن الأمم لا تنهض بهذا السلوك ولا تتقدم بهذا الأسلوب في التعامل مع الإدارة العامة .

خامساً: من الضروري لإفهام أفراد المجتمع بأن الشفاعة وقضاء حوائج

الناس ليس مجالها الدولة او السلطة العامة أو المرافق العامة وإنما مجالها العلاقات داخل المجتمع ، فردية كانت أم جماعية . وللأسف الشديد أن تدين بعض المواطنين أو تخلّق بعضهم بأخلاق المروءة تجعلهم يندفعون لاستخدام قدراتهم الشخصية وعلاقاتهم الاجتماعية في مجال الواسطة لأجل آخرين يشعرون أن الطريق الإداري أمامهم مسدوداً وأن ثمة حاجة قصوى للواسطة في هذه الإدارة .

إن توعية المواطنين بهذه الحقيقة ضرورة لرفع الالتباس من أذهان مواطنين طبيين يجعلهم يعتقدون أن شفاعتهم إنما هي خلق إسلامي رشيد وإن قضاء حوائج الناس يملّي عليه القيام بهذا الواجب الديني والأخلاقي . فالدولة القانونية لا تحتاج إلى شفاعة كما أن من أوجب وجائب الدولة إشباع حاجات المواطنين المتمثلة بالاستفادة من خدمات الدولة ومنافعها المتاحة لشعبها .

سادساً: من الضروري جداً أن تفتح أبواب الشكاوى أمام المواطنين لدى دائرة مستقلة داخل المرفق العام تكون تابعة لجهة أخرى (وزارة التنمية الإدارية أو دائرة أمنية) بحيث تحقق في شكوى المواطنين وتقتنع أن الموظف العام لم يخالف القانون أو أنه ماطل أو تأخر في إنجاز المعاملة أو تقاعس أو امتنع عن أدائها بدون سبب إداري أو قانوني مقبول ومن ثم نقطع الطريق على المواطن في اللجوء إلى أسلوب الواسطة طالما ثمة جهة داخلية يمكن أن يستعين بها دون حرج وتملك سلطة لإفهام المواطن بعدم جدية اعتراضه أو تملك سلطة مساءلة الموظف وإحالاته إلى المجلس التأديبي .

٥ . الخاتمة

بعد انتهاء هذه الرحلة العلمية أكون قد توصلت إلى جملة نتائج من صلب الموضوع كما عنّ لي بعض التوصيات التي أراها جديرة بالتذكير تضاف إلى ما سبق أن أعلنته من أساليب لمكافحة ظاهرة الواسطة، وفيما يلي بيان ذلك :

٥ . ١ النتائج

١ - الواسطة ظاهرة اجتماعية معروفة في جميع المجتمعات بدرجات متفاوتة من حيث النوع والقوة إلا أنها شديدة الوطأة في الدول النامية وتنم عن تخلف واضح سواء في خدمات الدولة أو في أساليب عمل إدارتها أو في طبيعة العلاقة بين المواطنين والإدارة العامة .

٢ - لا يلجأ للواسطة من أجل إنجاز عمل مشروع إلا مضطر ويفترض أن تسير المرافق العامة بانتظام وإطراد بحيث تصبح الواسطة وصمة عار في جبين هذه المرافق .

٣ - تتفاوت دوافع الذين يقومون بدور الوسيط فمن دوافع نبيلة ذات مصدر ديني أو أخلاقي إلى دوافع مصلحية أو نفعية تشوه هذا المسعى .

٤ - ثمة أسباب متعددة ومتنوعة لظاهرة الواسطة أبرزها :

أ - أسباب سياسية كوضع الفرد في غير الوظيفة المناسبة أو الاختيار للمناصب القيادية بدون أسس موضوعية .

ب - تجنب الإدارة العامة الأخذ بأساليب الديمقراطية الإدارية .

ج - الهجرة من الأرياف للمدن وحمل المهاجرين قيم اجتماعية ملائمة للعلاقات الاجتماعية التقليدية إلى إدارات الدولة دون الفصل بين قيم السلوك الاجتماعي التقليدي وقيم السلوك الإداري العام .

د- البطالة وقلة فرص العمل وضعف القطاع الخاص كل ذلك يدفع للجوء إلى الواسطة .

هـ- سيادة الروح الفردية في العمل الإداري وضعف النزعة المؤسسية مما يجعل الواسطة تعد مرتعاً خصباً في هذا المجال .

و- التعيين في الوظائف العامة يتم أحياناً بمعايير غير موضوعية كالقربة أو المصلحة الشخصية .

٥ . ٢ التوصيات

١- نحتاج إلى دراسات اجتماعية معمقة لغرض فرز مفهوم الشفاعة وقضاء حوائج الناس عن الواسطة وكلما جذرنا السلوك الاجتماعي ازدادت دقتنا في معرفته أمراضه .

٢- إذا منعت السلطة السياسية نفسها عن التوسط فإن السلطة الإدارية ملزمة بالنأي عن هذا المسلك لذلك فإن القدوة الحسنة تفعل فعل السحر تجاه المقادين .

٣- من الضرورة أن يكف الرؤساء والإداريون وقادة المنظمات العامة عن اللجوء إلى استخدام الوساطات من أجل أن يرتدع المرؤوسين عن إتيان هذا المسلك .

٤- من الأهمية بمكان تعديل قانون العقوبات بحيث تجرم الواسطة ويوضع لها العقوبة التي تتفاوت بين حدين إضافة إلى معاقبة جميع أطرافها الثلاثة . ومن الضرورة تفعيل النصوص القانونية المعنية بهذا الشأن بحيث يحال للقضاء المختص كل من سولت له نفسه اللجوء للواسطة أو الذي قام بها أو الذي نفذ الطلب بدون وجه حق .

٥- من الضروري النظر للواسطة على أساس أنها جزء لا يتجزأ من الأمراض الإدارية إذا انصبت على عمل مشروع كما أنها جزء من الفساد الإداري

والمالي إذا انصبت على عمل غير مشروع ومن ثم يجري ملاحقة هذا النشاط الجرمي بحيث يتم تحجيمه وتقليله إلى الحد الأدنى فاستئصاله من المستحيل أما الطموح فيتبعه التقليل .

المراجع

أولاً: الكتب

الإبشيهي ، شهاب الدين محمد بن أحمد - توفي ٨٥٠ هـ : المستطرف في كل فن مستظرف (باب اصطناع المعروف وإغاثة الملهوف وقضاء حوائج المسلمين وإدخال السرور عليهم) بيروت دار مكتبة الحياة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

ابن أبي الدنيا ، عبد الله بن محمد بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا ٢٠٨ - ٢٨١ هـ : قضاء الحوائج ، تحقيق مجدي السيد إبراهيم ، القاهرة مكتبة القرآن ١٩٨٦ .

بدوي ، أحمد زكي : معجم مصطلحات العلوم الإدارية ، بيروت دار الكتاب اللبناني ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

الرجاني ، علي بن محمد بن علي : ٧٤٠ - ٨١٦ هـ : كتاب التعريفات ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ١٩٩٢ م .

الراغب الأصفهاني ، الحسين بن محمد بن المفضل - توفي ٤٢٥ هـ : مفردات ألفاظ القرآن ، تحقيق صفوان عدنان ، دمشق دار القلم ، إيران - قم : مؤسسة الفقه ١٤٢٦ هـ .

الرقام البصري ، محمد بن عمران العبدي ، صاحب ابن دريد - توفي ٣٢١ هـ : كتاب العفو والاعتذار ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، ط ٢ ، عمان دار البشير ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م .

الشيخلي ، عبد القادر : معوقات تطوير نظم وأجهزة الخدمة المدنية في الأقطار العربية ، عمان دار الفكر ١٩٨٣ .

القرطبي ، محمد بن أحمد الأنصاري - توفي ٦٧١ هـ : الجامع لأحكام القرآن، ج٢، ضبط د. محمد إبراهيم الحفناوي، القاهرة دار الحديث، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي - توفي ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية : ط٢، تحقيق د. عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت مؤسسة الرسالة ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

اللوزي ، موسى : التنمية الإدارية، ط٢، عمان، دار وائل، ٢٠٠٢ م. المرتضى : الحدود والحقائق، بيروت (د.ت).

المؤمن، د. قيس وآخرون : التنمية الإدارية، عمان، دار زهران، ١٩٩٧ م. الميداني ، أحمد بن محمد - توفي ٥١٨ هـ : مجمع الأمثال، المجلد الثاني تعليق نعيم حسن زررور، بيروت دار المكتبة العلمية (د.ت).

النسفي ، أبو حفص عمرو بن محمد النسفي الحنفي - توفي ٥٣٧ هـ : طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تعليق محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت دار الكتب العلمية ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م.

النووي ، حسين بن شرف، ٦٢١ - ٦٧٦ هـ : رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، تقرّظ : د. وهبة الزحيلي، تحقيق على عبد الحميد أبو الخير، عمان دار أسامة ١٤١٨ هـ = ١٩٩٧ م ١٧، ١٦، ١٥، ١٤.

ثانياً : البحوث والدراسات

الأصفر، احمد : الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العامة، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) ع ٣٢، م ١٦، س ١٦، الرياض ٢٠٠٢م.

حنوش، زكي : مظاهر الفساد في السلوك اليومي للمواطن العربي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) الرياض ١٠-١٢/٨/١٤٢٤هـ - ٦-٨/١٠/٢٠٠٣م.

شحاته، إبراهيم : محاربة الفساد الإداري شرط لنجاح التنمية في الوطن العربي، نشرة أخبار الإدارة العامة، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ع ٣٣، مارس - آذار ٢٠٠١م.

عايش، حسني : الفساد والرشوة في العالم، مؤسسة الشفافية في الأردن، عمان ٢٠٠٠م.

الكبيسي، عامر : الفساد الإداري في المجتمعات النامية والمتقدمة، رؤية منهجية للتشخيص والتحليل، دراسة غير منشورة.

الكيلاني، فاروق : القضاء الإداري وتحديات القرن ٢١، عمان مؤسسة الشفافية في الأردن، ٢٠٠٠م.

الهييجان، عبد الرحمن احمد : استراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الإداري، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية) ع ٢٣، م ١٢، س ١٢، محرم ١٤١٨هـ = مايو ١٩٩٧م.

اليوسف، يوسف خليفة : الفساد الإداري والمالي، الأسباب والنتائج
وطرق العلاج، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت)
م ٣٠، ع ٢، الكويت ٢٠٠٢ م.

ثالثاً : الوثائق

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد- لسنة ٢٠٠٣ م- ١٤٢٤ هـ رقم الوثيقة A/
RES/58/4 في ٦/٨/١٤٢٤ هـ الموافق ٣١/١٠/٢٠٠٣ م وصادق
عليها في مؤتمر المكسيك المنعقدة في ١٥-١٧/١٠/١٤٢٣ هـ الموافق
٩-١١/١٢/٢٠٠٣ م (انظر الموقع الإلكتروني في الإنترنت للأمم
المتحدة (WWW.UNODC. OR9).

الوعي المروري لدى الأطفال

محمد مرسي محمد مرسي (*)

المقدمة :

إن جسامة الخسائر البشرية والمادية من جراء الحوادث المرورية جعلت الحكومات والمؤسسات ذات الصلة بالمركبات والطرق، كشرركات صناعة المركبات وشركات النقل وشركات الإنشاءات، ترصد إمكانات مالية وبحثية ضخمة لدراسة الأطراف الثلاثة المتعلقة بالحوادث المرورية وهي المركبة والسائق والطريق وما يحيط بهم. وقد قدر الباحثون أن نحواً من ثلاثة أرباع مليون شخص في العالم لقوا حتفهم خلال العام المنصرم في الحوادث المرورية، وإن الإصابات قد فاقت العشرين مليون (نصف عدد حالات الوفاة والإصابات من الأطفال تقريباً)، كما يقدر الباحثون أن فرداً واحداً من كل مائتين من سكان العالم يلقي مصرعه في الحوادث المرورية. (المدنى : ١٤٢٢ هـ، ص ٣٩).

لقد زادت وفيات حوادث الطرق خلال العقد المنصرم في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها على نصف مليون شخص منهم أكثر من ١٥٠ ألف طفل، كما أن مجموع وفيات حوادث الطرق فيها خلال الاثنى عشرة سنة الماضية فاق قتلى جميع الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة بما في ذلك الحرب الأهلية والحربين العالميتين وفيتنام وكوريا، بل

(*)المعهد العالي للخدمة الاجتماعية - كفر الشيخ، جمهورية مصر العربية.

إن عدد الذين قتلوا في الحوادث المرورية في العامين المنصرمين فاق عدد قتلى الحرب الفيتنامية التي خاضتها أمريكا واستمرت عشر سنوات ، أما الجرحى فكانوا اكثر من ذلك بسبعين ضعفاً!! أما في بريطانيا فإن فرداً واحداً من كل ١٢٠ فرداً يموت في الحوادث المرورية ويصاب فرد واحد من كل ٩٠ فرداً بإصابات بسيطة وذلك خلال العمر الافتراضى للسائق . (المطوع : ١٩٩٢م ، ص ١٧)

وتكلف الحوادث المرورية خسائر مادية ضخمة تتراوح ما بين ١ إلى ٣٪ من إيرادات الدول . وقد قدر بعض الباحثين هذه الخسائر بأكثر من سبعين بليون دولار لعام ١٩٩٨ م في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ، كانت ٣٧ ٪ منها خسائر في الممتلكات و ٢٨ ٪ مصاريف التأمين و ٢٢ ٪ خسائر في الإنتاج و ٦ ٪ مصاريف متعلقة بالجهات القانونية والقضائية ، و ٥٠ ، ٥ ٪ مصاريف علاجية و ١ ٪ تكاليف الطوارئ و ٥ ، ٠ ٪ مصاريف أخرى . (المطوع : ١٩٩٢ م ، ص ١٨)

أما التقديرات المتوسطة لخسائر الحوادث المرورية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي لعام ١٩٩٧ م ، فتصل إلى مليار دولار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، ومليار دولار في دولة الكويت ، ونحو ستة مليارات دولار في المملكة العربية السعودية وهذه الخسائر هي ضرائب باهظة تدفعها البشرية من جراء استخدامها وسائل وتقنيات صنعها الإنسان لنفسه من أجل حياة أفضل ، لذا فإنها تستدعى تضافر جهود جبارة وخطط طويلة الأمد لخفض التأثيرات النفسية والصحية والمادية والاجتماعية المرافقة لها خاصة عند الأطفال . (الغامدي : ١٩٩٧ ، ص ٣)

مشكلة الدراسة :

تحتل رعاية الطفولة في المجتمع المسلم أهمية خاصة ، ذلك لأن الطفل هو المستقبل ، و أي جهد يوجه لرعاية وحماية الطفل المسلم هو في الوقت نفسه بناء لمستقبل الأمة إسلامية وتدعيم لسلامتها .

والأمة التي ترعى الطفولة هي أمة تخطط للمستقبل والغد الأفضل ويستلزم ذلك تبني مجموعة سياسات ومدخلات اجتماعية واقتصادية وأمنية يثمر عنها نشأ أفضل ، لأن ما يتعرض له الأطفال من أحداث ومواقف تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستقبل هؤلاء الأطفال سواء على المدى القريب أو في المستقبل وتعلب العوامل الاجتماعية والاقتصادية دورا مؤثرا في النظرة إلى حماية الطفولة ورعايتهم بعوامل ثقافية واجتماعية في المجتمع يمكن التعامل معها والتأثير عليها لصالح الطفولة والأسرة والمجتمع . (آل خليفة : ١٩٩٣ ، ص ٢٠)

ويتعرض الأطفال لحوادث السيارات سواء بسببهم أو بسبب أخطاء الآخرين فقد يترك الأطفال للعب أو السير أو قيادة دراجاتهم في طرق السيارات أو قيادتهم بأنفسهم للسيارات دونما الإحساس بالمسئولية أو من خلال أخطاء الوالدين والسائقين مما يترك آثار على الطفل وأيضا على أسرته (الجمعية الكويتية : ١٩٨٥ ، ص ١٨٢)

واحتلت الدراسات التي تناولت التعامل مع ضحايا الحوادث أو الجرائم مكانة هامة رغم حداثتها في العلوم الاجتماعية والنفسية ، بل إن إحدى الدراسات الأجنبية التي قام بها CROOS من عام (١٩٩١-١٩٩٥) أوضحت أن أكثر الضحايا للطرق هم الأطفال بل ذهب البعض ليرى أن كل طفل قد

يتعرض لحادث واقترح أن يتم تدريس مقرر للأطفال عن السلامة المرورية . كما يرى أنه يجب تدريس السرعة والبعد والزمن للأطفال وأن هذا يدخل ضمن الحاجة لممارسة تعليم الحياة المعاصرة ، ومن ثم يحتاج ذلك إلى جهد تعاوني وتنسيقى بين جهات المرور وجهات البحث والتعليم وربط مقرر السلامة من حوادث الطرق بأنشطة الطلاب المختلفة .
(الصالح : ١٤١٢هـ ، ص ١٨)

واتفق ذلك مع ما أشارت إليه الدراسات العربية التي تناولت الموضوع بطريقة ماسة من خلال دراسة ضحايا الجريمة فأشار إلى ذلك أنور مرسى وعلى زيدان وصلاح عبد العال ذ حيث اتفقت نتائج دراساتهم على أنه يجب وضع التدابير اللازمة لمواجهة الآثار المرتبطة بارتكاب جرائم تؤثر على المجنى عليهم سواء الأطفال أو أسرهم ومن ضمنها حوادث الطرق والمرور التي يدفع فيها الأطفال إما حياتهم أو مستقبلهم ثمنا لرعونة البعض أو أخطائهم المرتبطة أيضا بمسئولية الكبار وتصور عمليات التنشئة الاجتماعية . (مرسى : ١٩٨٧ ، ص ١٦)

وثمة دراسة أخرى ترى أن للحوادث المرورية آثارا اجتماعية واقتصادية على الأطفال والأسرة والمجتمع مباشرة وغير مباشرة لذا لتلافي هذه الآثار يجب ضرورة تقسيم المدن الرئيسية إلى مناطق صغيرة وعمل دراسات لكيفية تحسين الحركة المرورية فيها وكيفية تلافي الحوادث خاصة في المناطق التي يوجد فيها تداخل بين المشاة والسيارات مثل المناطق التي تقع حول المدارس .
(عبد العال : ١٩٩٧ ، ص ٣٨)

وتؤكد لنا دراسة أخرى إلى أن إعطاء البناء صلاحية القيادة وتسليمهم زمام المركبات والسماح لسرهم بمرافقتهم أو حتى بمفردهم أو مع زملائهم

رفع كثيراً من الحوادث الناجمة عن الطيش والسرعة وعدم إدراك مسئولية الإنسان تجاه المجتمع وتجاه نفسه، وهذه المعضلة تسهل وجودها المحسوبة في إدارات المرور، والتجاوز عن أخطاء الأحداث المرورية، وإعطاء تصاريح استثنائية لمن هم دون الثامنة عشر للقيادة مما رفع معدلات الحوادث والإصابات، خاصة بين صغار السن الذين يمارسون هوايات السباق والمنافسة في الطريق دون النظر إلى عواقب هذه الأفعال. (الوهيد: ١٩٩٧، ص ٥٤)

وترى دراسة أخرى إلى ضرورة دراسة آثار الحوادث المرورية عموماً والوصول إلى الحلول المنطقية والعمل للتقليل من حجم مشكلة الحوادث المرورية التي أصبحت تشكل وباء عصرياً لا بد من مواجهته بجرعات علاجية حتى لا يستشري في جسم المجتمع. (الغامدى: ١٩٩٧، ص ٧٢)

وثمة دراسة أخرى ترى ضرورة البدء بتعليم الطفل السلامة المرورية في أولى خطواته ولا ينتظر حتى دخول المدرسة، مع ضرورة نشر الوعي المروري للأطفال. (عبد: ١٩٩٨، ص ١٢٢)

لذا فإن طرق الوقاية المتمثلة أساساً في التوعية والتربية والرعاية تعمل على تجنب أسباب الحوادث ويتضمن ذلك تدريب الطفل نفسه على الإجراءات التي يقوم بها أثناء السير وأثناء المواقف الطارئة ويتضح من دراسة أخرى إلى أن هذه الحوادث تصيب الذكور أكثر من الإناث وقد يفسر ذلك بأن الذكور في الغالب أكثر اندفاعاً وأقل حذراً وتكثر بين سن الثالثة من العمر حيث يكون الولد أكثر حركة وقدرة على السير وقد يحدث عند النزول من السيارة أو اللعب حول السيارات. (الدباغ: ١٩٨٧، ص ٢١٣)

إن توفير الأمن والسلامة للأطفال والعمل على وقايتهم من التعرض

للأخطار والحوادث إنما يرتبط أولاً بدور الأسرة في عمليات التنشئة الاجتماعية ومن ثم ينطلق ليشمل أيضاً دور المدرسة والرفاق ووسائل الأعلام المختلفة، فالحاجة إلى الأمن والاستقرار ليست فقط تأمين حياة الأطفال ووقاية لهم من الحوادث وأخطارها وإنما يحقق حاجة نفسية أصيلة فإن الحاجة إلى الأمن تأتي في المرتبة الثانية مباشرة من الحاجات الإنسانية الأساسية بعد الحاجة الفسيولوجية على ترتيب حاجات ماسلو. وكأن بقاء العضو حي من خلال إشباع حاجات بيولوجية يتبعه تدعيم لهذه الحياة بحاجته إلى الأمن والطفل لديه قدرات عقلية تمكنه من فهم المواقف الاجتماعية والتفاعل معها بما يتناسب المواقف. (Maslo:1995.p.18)

إن دراسة واقع الحوادث المرورية وإعداد الإحصاءات المتعلقة بها ينبئنا بأمور كثيرة مفيدة لبرامج السلامة المرورية. وذلك لاستخلاص الإجراءات الوقائية المناسبة للحد من الحوادث علاوة على ذلك فإنها تنبئنا بالتالي :

أولاً : حجم المشكلة ومقارنتها بالدول المتطورة. ولكي تكون المقارنة عادلة تؤخذ معدلات الوفيات والإصابات بالنسبة إلى كل مائة ألف من السكان أو بالنسبة إلى كل عشرة آلاف مركبة مقيمة في سجلات الدولة. وفي ضوء ذلك تتم مقارنة الخسائر المادية.

ثانياً : معرفة الفئات العمرية الأكثر عرضة للخطر كالأطفال وكبار السن من المشاة والشباب والمستجدين من السائقين.

ثالثاً : معرفة الأسباب الرئيسية المسببة للحوادث كالسرعة التي تسبب في مقتل أعداد كبيرة من مستخدمي الطريق قد تصل إلى ٢٨٪ من مجموع وفيات حوادث الطرق وتعاطى المشروبات المسكرة التي تسبب في مقتل أكثر من ١٤٪ من مجموع وفيات حوادث الطرق

في بعض دول مجلس التعاون وغير ذلك تجاوز الإشارات الحمراء والتهور والإهمال وتجاهل القوانين المرورية . (AL-MADANI:2000.P.P.81-82) وقد اتضح من إحدى الدراسات أن نسبة مخالفات السرعة في المملكة العربية السعودية هي الأعلى في دول مجلس التعاون الخليجي ، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تبلغ عشرة أضعاف نظيرتها في البحرين ، ثم تليها سلطنة عمان في مخالفات السرعة من قبل السائقين ، ثم الكويت التي تتضاعف فيها مثل هذه المخالفات علي نظيرتها في البحرين ، ثم تليها سلطنة عمان في مخالفات السرعة من قبل السائقين ، ثم تأتي قطر وأقل هذه النسب في البحرين ، والجدول رقم (١) يوضح لنا ذلك.(المدني : ١٤٢٢ هـ ، ص ٤١)

الجدول رقم (١) يوضح عدد المخالفات السرعة لكل سائق خلال ثلاث سنوات في بعض دول مجلس التعاون

الدولة	متوسط عدد مخالفات السرعة بالنسبة للسائق في مدى ثلاث سنوات
البحرين	٠,٢
قطر	٠,٩
الكويت	١,٠
عمان	١,١
الإمارات العربية المتحدة	٢,٠
المملكة العربية السعودية	أكثر من ٢,٠

رابعاً : الاستقراء المستقبلي لحجم الحوادث المتوقعة مما يتيح للحكومات توفير الاحتياجات المختلفة اللازمة لذلك كالمستشفيات والأطباء والشرطة واحتياجات الطوارئ.

خامساً : دراسة جدوى البرامج والمشروعات المرورية المطبقة للحد من الحوادث كفاعلية آلات التصوير الخاصة بالسرعة وتجاوز الإشارة الحمراء وكفاءة الإصلاحات التي أجريت للتقاطعات مثلاً .

سادساً : دراسة فاعلية التقنيات الحديثة في خفض كل من معدلات الحوادث وبلاغة الإصابة مثل تقنيات الليزر المستخدمة لزيادة مسافة الإبصار الليلي وتقنيات بالون الهواء وكفاءة أجهزة التحكم والمراقبة عن بعد وغير ذلك .

وبالنظر لبعض الإحصاءات التي أمكن الحصول عليها ، يتضح أن التعامل مع الحوادث المرورية وآثارها على المجتمع والأسرة ككل والطفولة خصوصاً إنما يستلزم المزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال . ففي إحصاءات قام الباحث برصدها ظهر أن حوادث السيارات تقتل سنوياً ما يفوق ٣٠٠ ألف شخص في جميع دول العالم ، وتصيب ما بين ١٠ - ١٥ مليون إنسان ! أي أن هناك حالة وفاة كل ٥٠ ثانية وإصابة كل ثانية واحدة وتتصدر قارة أوروبا عدد القتلى سنوياً بعدد ٨٠٠ ألف إنسان تليها قارتا أمريكا وآسيا اللتان يقع في كل منهما ٧٠ ألف قتيل ثم إفريقيا بواقع ٤٠ ألف قتيل . (النور : ١٤١٢ هـ ، ص ٣) .

وفقدت الولايات المتحدة الأمريكية وحدها خلال الفترة من عام ١٨٩٩ حتى نهاية عام ١٩٩٩ ما يزيد على ثلاثة مليون إنسان ، وفي فرنسا تسبب حوادث السيارات في موت ثلاثين وإصابة ٥٧٠ إنساناً كل يوم . (المطوع : ١٩٩٢ م ، ص ١٧) .

وفي دول مجلس التعاون الخليجي يبلغ معدل الوفيات السنوى من الحوادث ٥٥٠٥ من الأفراد أن هناك ١٦ وفاة يوميا وتصل الإصابات إلى نحو ٥٤,٣ ألف إصابة بمعدل ١٤٩ إصابة يوميا أوفي مصر بلغ عدد حوادث السيارات ٦٧٥, ٢١ ألف حادث نتج عنها ٨٤٧, ٤ ألف متوف وعدد ٣٦٥, ١٨ ألف مصاب . وفي الأردن بدأ حجم هذه المشكلة في تزايد ويصبح ظاهرة يومية فخلال عام ٢٠٠٠ م بلغت نسبة حوادث دهس المشاة حوالي ١, ١١ ٪ من مجموع الحوادث الكلى في المملكة الأردنية الهاشمية إلا أنها تسببت فيما نسبته ٤, ٤٢ ٪ من الوفيات و ٩, ٣٠ ٪ من الجرحى والأكثر من ذلك أنها تسببت في وفاة ١٥٨ طفلا تقل أعمارهم عن ١٥ عاما، ويأتى تعرض الأطفال للحوادث نتيجة تهور السائقين وعدم مراعاتهم لقدرة الأطفال الضعيفة على استيعاب الخطر ورد الفعل السريع ، عند تعرضهم لحادث من جراء شارعاً سريعاً أو منعطفاً(الزهراني : ١٤١٤ هـ، ص ٧) .

وقد فقدت الأردن من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ حوالي ١٢٢٠ طفلا إضافة إلى جرح ٩٥٣, ٢٦ طفل . (عبده : ١٩٩٨ ، ص ١٢)

وفي تونس كشفت آخر إحصائيات المرور فيها عن وقوع ٨٥٧٦ حادثا أسفر عن مقتل ١١٤١ شخصا : وإصابة أكثر من ١١٨٨٤ فردا . الفترة من يناير ٢٠٠١ م حتى سبتمبر ٢٠٠١ م أي لمدة تسعة : شهور فقط (محمد : ١٩٩٧ م ، ص ٢٣)

فمن خلال العرض السابق فإن النقطة الهامة التي يجب التركيز عليها أن مستوى رقي الإنسان وتحضره مرتبط بشكل وثيق بقدرته على التعامل مع معطيات التقدم والتطور ، وأن حوادث السيارات تظل واقعا مرتبط بالتقدم وأنها ليست محتومة الحدوث ولا تقع لأسباب مجهولة ومن ثم

يمكن التحكم فيها بإرادة الله تعالى ومن خلال تجنب الأخطاء البشرية المعلومة وأن هذه الحوادث لا تفرق في تأثيرها بين طفل أو أسرة ألا أن تأثيرها على الأطفال يكون مضاعفاً من خلال مسئولية الآخرين عنهم وكذلك لما يصيبهم مباشرة من جراء هذه الحوادث سواء كانوا ضحايا مباشرين لها أو ضحايا غير مباشرين .

من هنا نرى انه لا بد من وقاية الأطفال من الحوادث المرورية أو التخفيف من حدوثها وأثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وذلك من خلال برامج توعية ووعي مروري للأطفال وتحديد مناطق الضعف في المشكلة المرورية وتصميم برامج ملائمة يمكن أن يساهم في تفعيل سبل الوقاية من هذه الحوادث وبالتالي في مواجهة أثارها المتعددة خاصة للأطفال.

أهمية الدراسة :

ترجع أهمية الدراسة إلى ما يلي :

- ١- أهمية قطاع الطفولة كنواة لمستقبل المجتمع والتعامل مع ما يتعرض له من مشكلات منها الحوادث المرورية
- ٢- ما تسببه الحوادث المرورية من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأطفال سواء كانوا ضحايا للحوادث أو ضحايا لآثارها .
- ٣- ندرة مثل هذه الدراسات في الدول العربية عموماً ودول مجلس التعاون الخليجي على وجه الخصوص . «حسب علم الباحث»
- ٤- ضرورة التعرف على واقع المعلومات المرورية لدى الأطفال ومصادرها

لتفعيل عمليات الوعي والإرشاد للأطفال كتدعيم وقائي من الحوادث المرورية .

٥- نظرة الشريعة الإسلامية للمحافظة على الضرورات الخمس منها المحافظة على النفس من الحوادث المرورية .

٦- الأهمية القصوى التي توليها الحكومات للوقاية من الحوادث المرورية خاصة لدى الأطفال نظراً لتزايد الحوادث المرورية في المجتمعات العربية والإسلامية أخيراً .

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة تحقيق ما يلي :

- ١- التعرف على واقع الوعي المروري للأطفال .
- ٢- التعرف على مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية.
- ٣- وضع برنامج مقترح لزيادة الوعي المروري للأطفال .

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية :

- ١- ما هو واقع الوعي المروري للأطفال ؟
- ٢- ما هي مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية ؟
- ٣- وضع برنامج مقترح لزيادة الوعي المروري للأطفال للوقاية من الحوادث المرورية .

المفاهيم النظرية للدراسة

١- مفهوم الوعي المروري:

يقصد بالوعي المروري المعلومات المرورية كما يدركها الأطفال وقد يطلق عليه الثقافة المرورية ويربط ذلك بمعارف نظرية وعملية عن التعليمات المرورية التي تضمن السلامة على الطريق سواء للمشاة أو السائقين أو المركبات. (ياسين : ١٩٩٢ ، ص ٣٦).

ويتضمن الوعي المروري الإلمام بمعلومات أساسية مرتبطة بمواقف يتعرض لها المشاة أو السائقين أثناء السير أو في المواقف الطارئة والحوادث. (محمد : ١٩٩٧ ، ص ١٢٩) ويقصد بالوعي المروري في هذه الدراسة إلمام الأطفال عينة الدراسة بالمعلومات المرورية التالية :

أولا : معلومات مرورية عن المشاة وتتضمن :

- الوعي باستخدام الرصيف .

- الوعي بعبور الشارع .

- الوعي بالتعامل مع حواجز الطريق .

- قواعد النزول والركوب من الباصات والسيارات .

ثانيا : معلومات مرورية عن واجبات السائق قبل استخدام السيارة ويتضمن :

- جلوس الأطفال بالسيارة .

- تعليمات السلامة قبل الاستخدام .

ثالثا : معلومات مرورية عن واجبات السائق أثناء السير وتتضمن :

- قيادة الدراجة البخارية .

- في حالة تغيير المسار .

- في حالة السيارة التي أمامه .

- في حالة تقاطع الطرق .

- واجبات أثناء السير .

- التحرك إلى الوراء .

رابعا : العامل في المواقف الطارئة وتتضمن :

- في حالة تعطل الإشارة الضوئية .

- استعمال بوق السيارة .

- أعطال السيارات .

- التعرض لحادث أو رؤية حادث .

٢- مفهوم الأطفال :

يشير مفهوم الطفل إلى صغير السن ، وإلى الحادثة في الحياة والعمر ،
مما يشير إلى قلة الخبرة والتدريب (المعجم الوجيز : ١٩٩٠)

ويمكن تقسيم مراحل الطفولة إلى ثلاث مراحل أساسية :

١- مرحلة الطفولة المبكرة وهي من الولادة إلى الثالثة تقريبا .

٢- مرحلة الطفولة المتوسطة وهي من سن ٣ - ٦ سنوات تقريبا .

٣- مرحلة الطفولة المتأخرة وهي من سن ٦ إلى ١٢ عاماً تقريبا ويلاحظ أن
الذاكرة لدى الطفل تبدأ في التكوين من السابعة إلى الحادية عشرة من

خلال التخيلات الواقعية ويبدأ في الوعي بذاته ومشكلاته وعواطفه من العاشرة ويتأثر بسلامة حياته وأمنه تأثير يفسر ما يتعرض له من صعوبات في البلوغ والكبر (David:1997.p.33) .

أما مفهوم الطفل في القانون فيعني صغير السن الذي لم يتجاوز السن التي صدرها القانون لبلوغ الرشد . (المطوع : ١٩٩٢ ، ص ١٧) .
ويقصد بالطفل في هذه الدراسة :

الطفل الذي يقع بين المرحلة العمرية من التاسعة إلى الثانية عشرة .
الطفل المقيد بالصفوف المتأخرة من التعليم الابتدائي الأساس .
ويقصد بالطفل الذكر والأنثى على حد سواء .

الإطار النظري للدراسة

تعتبر الحوادث المرورية إحدى المشكلات المستعصية في الدول العربية وتسبب هذه الحوادث في إهدار الكثير من الأموال إضافة إلى اعتبارها أحد أهم أسباب الوفيات والإعاقة المختلفة لذلك فهي تمثل كابوساً لجميع مستخدمي الطرق والمسؤولين أيضاً .

وسوف نتناول في الإطار النظري للدراسة النظريات التي تفسر الحوادث و أسباب الحوادث المرورية ومظاهر هذه المشكلة .

أولاً : النظريات التي تفسر الحوادث :

قبل أن أتناول بعض هذه النظريات إنني أرى أن في الإسلام أموراً خمسة يجب حفظها في أي مجتمع بشري حتى يستقيم أمره وهذه الأمور

يسمى العلماء الضروريات الخمس وهي حفظ الدين وحفظ النفس وحفظ النسل وحفظ العقل وحفظ المال .

وعدم حفظ هذه الضروريات في أى مجتمع من المجتمعات يصيبه بخلل عظيم حيث تكثر فيه الجرائم سواء تلك المتعلقة بالنفس أو العرض أو المال ولهذا كان التشديد في شريعة الإسلام على جرائم الاعتداء على أحد هذه الأمور الخمسة وكانت العقوبات رادعة زاجرة لمن يعتدى على الدين أو على النفس أو على العرض ، ويجب على الدول والحكومات العربية والإسلامية أن تشدد من العقوبات على من يتعدى على هذه الضروريات الخمس ، ويدخل في هذا النطاق الحوادث المرورية نتيجة استهتار بعض قائدى السيارات وعدم اهتمامهم بحيات الناس وبآداب المرور وبالقواعد التي يجب أن يلتزمها قائد السيارة .

ومن النظريات التي تفسر الحوادث ومنها الحوادث المرورية ما يلي :

١ - النظرية الطبية :

وتقول هذه النظرية إن الشخص دائم الإصابة إنما يعاني خلاا جسديا أو عصبيا وأن هذا الخلل هو السبب في هذه الحوادث ونحن لا ننكر هذا ولكن ننكر أن يكون هذا هو السبب القوى الفعال في هذه الحوادث المتكررة . فلقد وجد «Graf» في بحث أجراه على ٧٠٨ من العمال أن حوادث العمل في ٩, ٧٥٪ من الحالات ليس لها أي سبب متعلق بالناحية الطبية وأن ٤, ١٪ فقط من حوادث هذا المصنع لها أسباب طبية وتدخل في هذه النسبة الضئيلة الخلل السمعي والبصري . (مرسي : ١٩٩٦ ، ص ٢٨) .

وقد وجد أن السائقين الذين يعانون من ضغط الدم المرتفع تبلغ حوادثهم

ضعف حوادث الذين لا يعانون من ضغط الدم. وفي دراسة لحوالي ١٥ ألف حرفي وتلاميذ الترسانة البحرية وجد كل من فارمر وتشامير أن هناك ارتباطا يبلغ حوالي ٣٠٪ بين الحوادث والأمراض (Slocombe&Bingham 1987,p.251)

٢ - نظرية التحليل النفسي:

وتعتبر هذه النظرية الحوادث إنما هي أفعال مقصودة لا شعوريا وهي تشبه الهفوات ومثال ذلك الصراع الذى نشأ بين سائق العربى وزوجته (في الحالة الأولى) فلقد صدم السائق الصخرة وهي مثال أو رمز لزواجه التي يريد أن يلكمها في وجهها ويرغب في طلاقها. وفعلا تلت هذه الحادثة وفاة الزوجة.

ويعتقد أصحاب هذه المدرسة التحليلية أن الإصابة الجسدية إنما هي عدوان لا شعوري موجه للذات وهذا أيضا ما حدث لسائق العربى (في الحالة الأولى) الذى بقى كسيحا طوال حياته بعد حادثة المصادمة. ويظهر كذلك في حادثة عامل شركة مصر للحرير الصناعي (الحالة الثالثة) الذى فقد ذراعه.

ويعتبر فرويد معظم الحوادث تعبيراً عن صراعات عصابية وأن عقاب الذات هو إحدى المركبات التي تستند عليها سببية الحوادث. (مرسي : ١٩٩٦ ، ص ٣١).

٣ - نظرية علم النفس التجريبي :

هذه النظرية تلتقى مع فكرة الباحث وفكرة خبراء النقل (١٣) في أن

للحوادث أسبابا كثيرة ومتعددة فالسائق مثلا يكون تحت تأثيرات متغيرة عديدة فالمركبات والمارة وقواعد المرور كلها مؤثرات لها فعلها وأثرها على الوظائف النفسية للسائق (الإدراك الحسى والذاكرة والتفكير) ومثله مثل العامل الذى يقع تحت تأثيرات كثيرة ومتغيرة وإذا كان هناك أسباب متعددة للحوادث ، فإن لها أيضا أهدافا متعددة فقد يكون الدافع لها الرغبة في الحصول على تعويض مادي أو الرغبة في زيارة الأهل إذا كانوا في بلدة أخرى ، بعيدة عن مكان عمل العامل أو الرغبة في جذب الاهتمام أو تخفيف المسؤولية عن نفسه.(مرسي : ١٩٩٦ ، ص ٣٢) .

ثانيا : أنواع حوادث الأطفال :

لقد بنيت الدراسات المختلفة التي قامت بها منظمة الصحة العالمية في مناطق مختلفة من العالم أن وقوع الحوادث الشديدة المؤدية إلى الوفاة يتركز في الفئات العمرية التالية : ١ - ٤ سنوات ، ٥ - ٩ سنوات ، ١٠ - ١٤ سنة ، علماً أن هذه الفئات العمرية لا تعاني عادة من مشاكل صحية كبيرة . (منظمة الصحة العالمية : ١٩٩٩ ، ص ١٢) .

يتبين مما سبق أن الأطفال هم أكثر فئات المجتمع تعرضاً للحوادث التي أن لم تكن مميتة في بعض الحالات فإنها قد تخلف لدى الطفل اعاقة دائمة . وتعتبر الحوادث التي تقع في المنزل هي الأكثر عدداً ، بينما الحوادث التي تقع في الطريق هي الأكثر إحداثا للوفاة .

قد يظن البعض أن وقوع الحوادث وما تؤدي إليه من مضاعفات يقتصر على العالم الصناعى ، بينما إذا نظرنا إلى الحوادث في بلدان العالم النامى لوجدناها أنها في حالة تزايد سريع مع قلة المعلومات الدقيقة والدراسات

الميدانية ، بالإضافة إلى نقص مستوى صيانة الآليات وشبكات الطرق ، إضافة إلى عدم تطوير نظام المرور وعدم توفر الخدمات الفنية الدقيقة كالإسعاف السريع والخدمات الاختصاصية النوعية وتقديم البرنامج الصحي المتكامل الذى يتضمن تثقيف وتوعية الأسرة والأطفال وجميع عناصر المجتمع بالدور الهام في منع وقوع الحوادث والتقليل من مضاعفاتها (الرفاعي : ٢٠٠٠ ، ص ٣٧) .

١- حوادث المنزل :

وهي كثيرة الحدوث ويمكن أن تقع في أي ركن من أركان المنزل ، وتساعد على ذلك طبيعة الأطفال التي تتميز بكثرة الحركة والنشاط وحب استطلاع العالم من حولهم ، وهكذا نشاهد الكثير من حوادث السقوط ، والتسممات الدوائية والكيميائية بالإضافة إلى حوادث الاختناق والحروق وغيرها .

وقد أكدت الدراسات على أهمية تثقيف كل من الأبوين والأطفال وتوعيتهم فيما يتعلق بطريقة تجنب الحوادث التي يمكن ان تقع في المنزل . ويتضمن هذا التثقيف التبصير بعوامل عواقب وخيمة . من عوامل الخطر إلى يمكن الإشارة إليها هنا الأدوية المختلفة التي قد تتواجد في المنزل ، المواد الكيميائية ، المنظفات ، بعض أدوات المطبخ ، أجهزة التدفئة ، والأجهزة الكهربائية وغيرها مما قد يتواجد في أي بيت ، والتي يمكن ترتيبها ووضعها بشكل سليم يساعد إلى تجنب وقوع العديد من الحوادث المؤلمة . (الحديدى : ١٩٩٤ ، ص ٩) .

ويساعد جهاز التلفزيون الذي يتواجد في كل بيت على زيادة وقوع الحوادث بفضل ما يبثه من قصص خيالية بالإضافة إلى أفلام العنف والإجرام. لذلك من الضروري توجيه وإرشاد الأطفال لتجنب وقوع العديد من الحوادث التي قد تؤدي إلى نتائج وخيمة. (الحديدي : ١٩٩٤ ، ص ١٢)

٢- حوادث المدرسة والطريق :

يتعرض الأطفال في الطريق إلى العديد من الحوادث المختلفة والتي تتضمن حوادث السيارات ، السقوط وغيرها ، وكما ذكر سابقاً فإنها من أكثر الحوادث التي تؤدي إلى الوفاة ، أما الحوادث التي تقع في المدرسة فيمكن أن تشاهد في أي مكان من المدرسة كالفناء والصفوف والمرافق المختلفة أثناء ممارسة التلاميذ الأنشطة المدرسية المتنوعة .

إن تدريب المدرسين على توجيه وإرشاد الأطفال حول طرق تجنب الحوادث يساهم إلى حد كبير في التقليل من حالات الحوادث وشدتها ، هذا بالإضافة إلى ضرورة تأمين بيئة مدرسية آمنة وخالية من عوامل الخطر كالتضاريس الحادة ، القطع المعدنية ومواد البناء المتناثرة وغيرها .

هذا ويخصص العديد من مناهج التربية الحديثة مكاناً هاماً للتربية الصحية التي تشمل تثقيف الأطفال حول كيفية تجنب وقوع الحوادث في المنزل والطريق والمدرسة وحول آداب المرور والسير في الشوارع .

٣- حوادث العمل :

يزداد التحاق الأطفال بالمشاغل والمصانع نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في العديد من بلدان العالم وحاجة الأسر الفقيرة

خاصة إلى موارد إضافية لمواجهة أعباء الحياة. ويؤدي ذلك أيضاً إلى تعرضهم إلى حوادث العمل خاصة انهم لا يملكون الخبرة والدراية اللازمة، وهذا بدوره يحتاج إلى تدخل السلطات المختصة لدراسة وتطبيق السبل التي من شأنها معالجة جذور هذه المشكلة ومضاعفتها.

هذا وتحفل سجلات الحوادث والآثار الناجمة عنها بأعداد كبيرة من الحوادث التي تصيب الأطفال بأذيات مؤدية إلى الوفاة أو حالات إعاقة دائمة.

لقد أصدرت منظمة الصحة العالمية العديد من المطبوعات حول الوقاية من أذيات الحوادث في مرحلة الطفولة وذلك لتزويد العاملين الصحيين والمشرفين ومخططي البرامج الصحية بالمعلومات اللازمة لتزويدها ونقلها إلى المجتمع المحلي في البيت والمدرسة والمشغل وغيرها. ويعتبر النجاح في تغير المعطيات التي تؤدي إلى الحوادث من أهم التحديات التي تواجه المعنيين بالصحة العامة في مهمتهم لتنفيذ برامج الرعاية الصحية الأولية ولا تزال الحوادث عند الأطفال والوقاية منها على سلم أولويات الأجهزة الصحية في العديد من بلدان العالم ويبقى للأهل الدور الكبير في منع وقوعها وتجنب أخطارها الكبيرة. (منظمة الصحة العالمية: ١٩٩٩، ص ١٣).

ثالثاً : أسباب الحوادث المرورية :

يتكون هذا النظام المروري من ثلاثة أركان مهمة هي : الإنسان والطريق والمركبة . وعند حدوث أي خلل في أي من هذه الأركان فإن ذلك قد يكون

سبباً مباشراً أو غير مباشر في وقوع حادث مروري ويمكن توضيح ذلك فيما يلي : (الأحمدي : ١٤١٨ هـ، ص ٩٠) .

١- يتمثل العامل الإنساني في سلوك قائد المركبة خلال عملية القيادة من حيث : السرعة الزائدة أو التجاوزات غير النظامية أو عدم الالتزام بالإشارات الضوئية كل ذلك يزيد من نسبة احتمال وقوع الحوادث ، كما يعتبر سلوك مستخدمى الطريق الآخرين من الركاب والمشاة من العوامل الإنسانية الأخرى المؤدية لوقوع الحوادث .

٢- وبالنسبة للطريق فقد تصل حالة الطريق الإنشائية أو التشغيلية إلى وضع يهدد السلامة المرورية وتصبح تلك المناطق عرضة للحوادث المتكررة فالتصميم الهندسى للطريق من حيث عدد المسارات وتحديد السرعة القصوى ووضع الإشارات الضوئية والشواخص الإرشادية والتحذيرية والتصميم الإنشائي من حيث سماكة الرصفات ونوعية الخلطات السطحية والحالة التشغيلية للطريق من حيث : وجود التدهورات السطحية كالحفر المتفرقة وانخفاض معامل مقاومة الانزلاق أو انفصال أجزاء الطبقات السطحية وتناثرها ، كل هذه الأوضاع تحدد إمكانية وقوع الحوادث المرورية.

٣- أما بالنسبة للمركبة فإن الحالة التشغيلية لها فهي واضحة المعالم في وقوع الحوادث فمثلا حالة الإطارات والعاكسات الخلفية والأنوار الأمامية والفرامل كلها عوامل عندما تضاف إلى العامل الإنساني وعامل الطريق فإنها تحدد ازدياد أو نقصان احتمالية وقوع الحوادث .

رابعا: مظاهر مشكلة المرور :

لمشكلة المرور ثلاث ظواهر هي :

١- حوادث المرور .

٢- البطء والازدحام في حركة المرور .

٣- تلوث البيئة .

١- حوادث المرور :

تعد حوادث المرور واتجاه معدلاتها إلى التزايد بسبب زيادة السكان واتساع شبكة الطرق وزيادة عدد المركبات ناقوس الخطر الذي ينبه إلى مشكلة المرور لأنها تستهدف الإنسان وهو أعلى شئ في الوجود إما بالموت أو بالعجز الدائم أو بإعاقة تعوقه عن تقديم الخدمات لفترة من الزمن وإسهاها المباشر في إضعاف خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية كما أن أثرها لا يقتصر على المتضرر وحده وإنما يمتد إلى عائلته لهذا سميت بالحوادث الاجتماعية .

٢- البطء والازدحام في حركة المرور :

يترتب على بطء حركة المرور مساوئ وأضرار تظهر من الناحية الاقتصادية والصحية والنفسية فمن الوجهة الاقتصادية أسفرت دراسة اقتصادية للعائد الاقتصادي لسرعة مركبات النقل العام في لندن أن زيادة سرعة مركبات النقل العام فيها من (٢٠) ميلا بالساعة إلى (٢١) ميلا خلال هذه الفترة قد أسفر عن وفر مقداره ٢٩ مليون جنيه سنويا من المحروقات فضلا عما يؤدي إليه من خفض درجة توتر المواطنين لما يواجهونه من عذاب ومشقة في الانتقال إلى أعمالهم مما سيعود بأثر طيب كما يظهر أيضا ما يترتب على تعطيل حركة المرور على الطرق من آثار ضارة إذا أمكن تقدير الزمن الضائع أثناء الازدحام مما يعكس آثارا سلبية على دورة العمل والإنتاج وخاصة في ساعات الذروة . (الغامدي : ١٤١٨ هـ ، ص ٦)

٣- تلوث البيئة :

وهو عدم ملاءمتها صحيا ونفسيا وعصبيا للإنسان نتيجة تلوث الهواء بعوادم السيارات التي تتسبب في كثير من الأمراض الخطيرة إضافة إلى ما يصدر من إزعاج وضوضاء ناجم عن استخدام أجهزة التنبيه للسيارات حيث ثبت من تقرير تقدمت به منظمة الصحة العالمية (WHO) أن الضوضاء التي تصل إلى (١٢٠) ديسبل يمكن أن تؤدي إلى الإعاقة الذهنية. (الغامدي : ١٩٩٧م ، ص ٢٧)

خامسا : خصائص مشكلة المرور :

تتميز مشكلة المرور بالخصائص التالية :

- ١- مشكلة حيوية ترتبط ارتباطا وثيقا بحياة جميع الناس بدون استثناء من حيث تهديد سلامتهم أو الإضرار باقتصادهم الذي يعد عصب الحياة.
- ٢- مشكلة متزايدة في حدتها مع استمرار التطور والنمو وامتداد العمران وزيادة عدد المركبات وحركة المشاة ما لم تواجه بخطة علمية متطورة شاملة ومدروسة .
- ٣- وتعتبر مشكلة متعددة الأسباب تطلب لمواجهتها برنامجا شاملا يعالج أسبابها المختلفة ويعمل على حلها .
- ٤- وتعتبر مشكلة عامة في محليتها عالمية في نطاقها ولا يقتصر أثرها على إقليم أو دولة معينة .
- ٥- تعتبر مشكلة اجتماعية واقتصادية في نتائجها وآثارها .

سادسا: تأثير الحوادث المرورية على الأطفال:

يمثل قطاع المرور مرفقا من أهم مرافق الدولة ويهدف هذا القطاع إلى تأمين انتقال الأشخاص والبضائع بأقل قدر ممكن من القيود أو النفقات وأعلى درجة من السرعة والسلامة وتظهر مشكلات المرور في العالم في مظاهر ثلاثة التأخير ، التلوث البيئي ، الحوادث المرورية .

والحوادث المرورية لا تحتاج فقط إلى اهتمام عام ، بقدر ما تحتاج إلى إجراءات متلازمة تقوم بها الدولة بالتعاون مع المستفيدين ليس فقط لإكساب معلومات وإنما لتعديل سلوكيات وأنماط قيادة وطرق تصرف في مختلف المواقف .

فالحوادث المرورية لها آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية متنوعة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي العام أو على مستوى المتأثرين مباشرة بالحوادث المرورية خاصة وأن أعمار المصابين والمعوقين من جراء حوادث السيارات تكثر نسبيا في المرحلة من ١٥ - ٣٠ عاما وهو سر إعداد الشباب وبداية الإنتاج ومستقبل الأمم ، إن حوادث المرور هي السبب الرئيسي للوفاة في الدول الصناعية خاصة عند الشباب وقد فاق عدد الوفيات نتيجة الحوادث جميع الوفيات التي تسببها الأمراض المعدية الأخرى (David:1997.p.42) وباستقراء آثار حوادث المرور فهي متداخلة ، فما يؤثر اقتصاديا إنما في نفس الوقت يؤثر اجتماعيا ونفسيا وهكذا والهدف من التقسيم النظري لهذه الآثار هو لإلقاء الضوء على التأثيرات المختلفة .

١- الآثار الاجتماعية لحوادث المرور

إن نظام المرور من الأنظمة الاجتماعية وهو يهدف إلى تسهيل حركة

السير وتسهيل حياة الناس وتنقلاتهم وربط أجزاء المجتمع ببعضها ببعض وتوفير الخدمات وتنشيط حركة الاتصال على مستوى الأفراد والجماعات في إطارها الاقتصادي والاجتماعي والخدمي .

كما يعكس نظام المرور في المجتمع بكافة أشكاله درجة تقدم المجتمع وتطوره والمكانة التي يحتلها بين بقية اهتمامات المجتمع وتطلعاته .

وبالرغم مما لنظام المرور من إيجابيات فإن له سلبيات أيضا تعكس حوادث المرور هذه الجوانب السلبية التي تؤثر سلبا على مختلف مظاهر الحياة الاجتماعية وعلى ثروات المجتمع المادية البشرية .

والآثار الاجتماعية لحوادث المرور تشكل مشكلة اجتماعية لكونها تتجاوز نطاق الفرد لتشمل شرائح عريضة من أفراد المجتمع لأن أسبابها ومسبباتها تخرج عن نطاق الفرد الواحد لتتصل بنطاق المجتمع بعمامة ممثلا في ثقافته وفي التزام الأفراد باتباع النظام والمحافظة على قواعد المرور. (الصباح : ١٩٩٤ ، ص ٦٧)

ومن الناحية النظرية يمكن النظر إلى الآثار الاجتماعية لحوادث المرور على النحو التالي :

أ- الآثار حوادث المرور على مستوى المجتمع :

تشكل حوادث المرور جانبا سلبا للمجتمع فهي على مستوى الإضرار بالإمكانيات البشرية تعتبر عاملا له تأثيره في ضياع الطاقات والعناصر البشرية سواء بزيادة معدلات الوفيات أم على مستوى المصابين من جراء

هذه الحوادث والذين أصبحوا عاجزين أو معاقين عن القيام بالنشاط الايجابي الاعتيادي. (العذل : ١٤١٢ هـ ، ص ٥٠)

ولو نظرنا إلى الأرقام الإحصائية الخاصة بحوادث المرور سواء من المتوفين أو المصابين والمعاقين لأمكن الوقوف على الخطورة التي تشكلها حوادث المرور على القوى البشرية فحوادث المرور تؤدي إلى فقدان العديد من العناصر البشرية سواء بالوفاة أو بعجز نسبة كبيرة منهم من القيام بأدوارهم الإيجابية وحاجتهم إلى الخدمة والرعاية . وبالتالي يصبحون عالة على المجتمع بدل أن يكونوا عناصر إيجابية تسهم في تنمية المجتمع والنهوض به .

ولا ننسى الآثار الاجتماعية المصاحبة لإصابة الأفراد كفقدان أو عجز رب الأسرة عن القيام بمسؤولياته وما يترتب من تكثيف الجهود لمواجهتها إضافة إلى حدوث الكثير من المشاكل الاجتماعية المصاحبة مثل تفكك الأسرة وانحراف الصغار وزيادة عدد العاطلين أو العاجزين عن العمل وما إلى ذلك من المشاكل المصاحبة وخاصة إذا أخذنا في الحسبان الأموال والإمكانات التي تسخر لمواجهة ما تسفر عنه حوادث المرور لتوفير الاحتياجات الفعلية من جانب أو للوقاية من جانب آخر .

ويؤكد الكثير من الباحثين والدارسين أن لحوادث المرور تأثيرا سلبا ومدمرا لإمكانات وموارد المجتمع المادية والبشرية وأنها بمثابة عوامل هدم وعنصر خلل في إطار العلاقات الاجتماعية وبناء المجتمع ووظائفه .

الآثار الاجتماعية لحوادث المرور على مستوى الأسرة :

بما أن الأسرة من المؤسسات الاجتماعية التي تؤدي أثرا مهما في إطار

بناء المجتمع ووظائفه من خلال تماسكها وأدائها لوظائفها وقيامها بدورها فإن حوادث المرور تشكل تهديدا لهذا الدور نظرا لما تمثله هذه الحوادث من عوامل يهدد أحد أعضائها بالموت أو الإصابة أو الإعاقة أو العجز والتي يصبح من خلالها عاجزا عن القيام بدوره وتلبية احتياجات أسرته وبالتالي يشكل عبئا على ميزانية الأسرة وخللا في بنائها ووظائفها مع ما يرتبط بذلك من خلل تربية الأطفال وتلبية احتياجات الأسرة.

إن معظم الدراسات والبحوث التي أجريت حول الإصابات والحوادث التي تعوق رب الأسرة أو تفقده تأدية وظائفه وأثرها في العلاقات الأسرية وفي توفير إمكانيات واحتياجات الأسرة تؤكد على خطورة مثل هذه الحوادث والإصابات وأن الأسرة المتضررة من جرائها ستكون في وضع قد لا يمكنها من الصمود بمفردها في مواجهة مثل هذه الظروف (القاضي: ١٤١٦هـ، ص ١٤٨).

وهذا يدعو إلى ضرورة توفير الدعم والمساعدة لمثل هذه الأسر ولم تتأخر حكومة خادم الحرمين الشريفين في ذلك حيث كلف الضمان الاجتماعي بمساعدة تلك الأسر التي تفقد عائلها أو يصاب بعجز أو إعاقة لأي سبب من الأسباب والتي من بينها إصابات الحوادث.

وتؤكد الدراسات والبحوث أن سائق المركبة هو السبب الرئيسي للحوادث حيث لازالت السرعة الزائدة وقطع الإشارات تشكل السبب الرئيسي للحوادث وذلك بسبب أن بعض السائقين يغفل التوجيه الرباني في قوله تعالى ﴿... وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء) فيعمل على قتل نفسه إما بالسرعة الجنونية أو قطع الإشارات أو بإهمال صيانة سيارته.

٢- الآثار الاقتصادية لحوادث المرور

أ- الحوادث والموارد البشرية :

لقد أثبتت الدراسات أن حوادث المرور ترجع للإنسان في المقام الأول وبنسبة تراوح ما بين ٨٥-٩٠٪. وكثير منها ينشأ عن العلاقة بين زيادة السكان والدخل من جهة وزيادة عدد السيارات وحوادثها من جهة أخرى ، وتوضح الأرقام في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ١٣٩١ - ١٤٠٠ هـ أن معدل الزيادة السكانية بلغ ٤٤ ٪ والزيادة في الدخل القومي ١٠٦ ٪ والزيادة في عدد السيارات ١٣٢٧ ٪ والزيادة في عدد الحوادث ٣٥٨ ٪. وعن تطور عدد المصابين في هذه الحوادث فقد وصل ٢٣٥٢٦ مصابا في عام ١٤١٠ هـ مقابل ١٥٢٧٢ مصابا عام ١٤٠١ هـ. أما عدد المتوفين في الحوادث المرورية فقد ارتفع من ١٥٩٤ متوفي عام ١٣٩٥ هـ إلى ٢٧٣١ متوفي عام ١٤٠٠ هـ واستمرت هذه النسبة في الزيادة إلى ٣٤٩٩ متوفي عام ١٤٠٣ هـ ثم انخفضت إلى ٢٦٩٧ متوفي عام ١٤١٠ هـ. (الادارة العامة للمرور : ١٤٢٢هـ، ص ١)

إن نسبة المتوفين في حوادث المرور بالمملكة حوالى ٢٥ لكل مائة ألف شخص أما نسبة المصابين فتقدر بحوالى ٢٠ من كل مائة ألف لعام ١٤١٠ هـ بافتراض أن حجم السكان بالمملكة في ذلك العام ١٢ مليون نسمة. (الإدارة العامة للمرور : ١٤٢٢ هـ، ص ٢)

وإذا افترضنا أن المتوفي في حادث مروري كان يعول أسرة مكونة من خمسة أفراد لأصبح هناك ١٣٤٨٥ شخصا دون عائل في عام واحد أي حوالى ١٣٤٨٥٠ شخصا في عشر سنوات. إن الآثار الاقتصادية الناجمة

عن الحوادث المرورية لا تتوقف عن فقد الطاقة البشرية بل تزداد بزيادة عدد المصابين فكثيرا ما تترك الإصابة في حوادث المرور عاهات مستديمة تعيق الفرد عن أداء العمل والإنتاج ومن ثم ترتفع نسبة الإعاقة ويزداد فقد الطاقات الإنتاجية وتزيد معها تكاليف العلاج وبهذا يفقد المجتمع طاقات بشرية منتجة تكبد المجتمع خسارة كبيرة جدا.

ب - الحوادث والموارد الرأسمالية :

كما نعلم أن المملكة العربية السعودية شهدت نهضة اقتصادية واجتماعية شاملة أدت إلى التطور الكبير في إعداد السيارات وأطوال الطرق التي تربط بين المدن والقرى إضافة إلى التوسع في العمران والطرق الداخلية والدائرية وطرق الإنفاق والطرق الجبلية وقد تطلب ذلك مراقبة الطرق والدوريات الأمنية كما تطلب أيضا زيادة الإنفاق المالى من قبل الدولة ممثلة في مختلف أجهزتها العسكرية والمدنية والخدمية .

كما ان المجتمع تزيد عليه الأعباء المالية نتيجة ما يتكبده من خسائر عند تلف المركبات كليا وهذا يتطلب زيادة في الإنفاق المالى من القطاع الخاص لتأمين البديل أو توفير قطع الغيار في حالة التلف الجزئى وذلك لاعادة إصلاحها وهذا يعمل على زيادة الاستيراد والذي يتطلب تحويلات نقدية كبيرة ويضاف إلى ذلك ارتفاع أسعار السيارات مما يزيد التكاليف المادية .
(الصالح : ١٤١٢هـ ، ص ١٧) .

أما اكثر السيارات التي تقع منها الحوادث فهي السيارات الصغيرة الخاصة ثم تليها سيارات النقل ثم الحافلات ثم سيارات الأجرة .

وإذا نظرنا أي الأثر المباشر للحوادث المرورية على مكان وقوع الحادث

فأنها قد تتلف الرصيف أو أعمدة الكهرباء أو الهاتف أو أنابيب المياه أو إشارات المرور الضوئية إتلافاً كلياً أو جزئياً وإعادة إصلاحها يحتاج إلى وقت وتكلفة مالية .

ج - الحوادث والموارد الطبيعية والبيئة :

إن الحادث المروري عندما يقع يهدر موارد اقتصادية قد تكون من بينها موارد طبيعية اقتصادية فمثلاً حادث دهس الحيوانات كالمواشى والإبل والمزروعات أو مصادر المياه وقنوات الري القريبة من الطرق في المناطق الزراعية .

إن إتلاف مثل هذه الموارد يدمر البيئة ويفقدها دورها الأساسي إضافة إلى ما يتركه الحادث من أضرار على الأرض (الطريق) ويتضح ذلك من نسبة حوادث التصادم مع سم ثابت والتي بلغت ٩٠, ٧٠ ٪ وهذه النسبة تشمل تصادم مع سيارات أو أجسام أخرى ثابتة وكذلك حوادث الدهس لإنسان أو حيوان بلغت نسبتها ١٧ ٪ من جملة أنواع الحوادث التي وقعت في عام ١٤٠٦هـ . (الصالح : ١٤١٢ هـ ، ص ٢٠) .

إن حجم الآثار الاقتصادية لا يمكن تقديره حسابياً إلا إذا عرفنا التكلفة الكلية للحوادث المروري والتي تشمل دية القتيل أو مقدار الإصابة وتكلفة السيارة التالفة كلياً أو جزئياً وقيمة الزمن الذي تعطلت فيه الحركة المرورية والزمن الذي تم فيه تعطل السيارة منذ لحظة الحادث ويضاف إلى ذلك تكلفة العلاج للمصابين وتكلفة الآليات وأفراد الأمن والهلال الأحمر الذين باشروا الحادث أن هذا كله يتطلب تقديراً محاسيباً دقيقاً ليس في وسع هذه الورقة تقديمه في هذه العجالة . (الصالح : ١٤١٢ هـ ، ص ١١٩) .

د- الحوادث وتجارة قطع غيار السيارات :

تعمل الحوادث على تنشيط حركة قطع غيار السيارات وذلك من ناحيتين :

الأولى : تنشيط التجارة الخارجية لقطع غيار السيارات التي أصابها التلف أثناء الحادث وخاصة التلف الكلى لقطع بحيث لا يمكن إعادة إصلاحها فتحتاج إلى قطع غيار جديدة ويضاف إلى ذلك قطع الغيار المستهلكة بشكل تلقائي نتيجة الاستخدام.

الثانية : تعمل الحوادث على زيادة المعروض من قطع الغيار المستعملة عند تلف السيارة بحيث لا يمكن إعادتها إلى حالتها الطبيعية وهو الذي يعبر عنه في اصطلاح الإحصاءات المرورية إنها حالة غير مرضية بعد وقوع الحادث فتباع السيارة في سوق للسيارات حيث يتم فيما بعد بيع أجزائها بقطع مستعملة وبأسعار منخفضة وخاصة السيارات قديمة الصنع .

هـ- الحوادث وتشغيل العمالة الفنية والمهنية في صيانة السيارات :

إن وقوع حادث يعنى تشغيل عمالة فنية ومهنية ويؤدي إلى زيادة الطلب على خدمات ورش الصيانة والإصلاح ويتطلب ذلك زيادة عدد العمال المهنيين والفنيين المتخصصين في إصلاح السيارات .

و- الحوادث والطلب على خدمات النقل :

بسبب الحوادث يفقد حائز السيارة خدماتها وهنا يلجأ إلى الوسائل البديلة فيزداد الطلب على سيارات النقل العام أو سيارات الأجرة الفردية ومكاتب التشغيل اليومي للسيارات .

س - الحوادث وخدمات المستشفيات :

أي حادث يكون فيه مصابون يتم إسعافهم عن طريق الهلال الأحمر فيزداد الطلب على خدمات المستشفيات وكلما زاد عدد المصابين زاد الطلب وكثر المراجعون للمستشفيات وخاصة على أقسام الطوارئ والأشعة وغيرها .

لماذا نتعرف على حجم الآثار الاقتصادية لحوادث المرور :

إن التعرف على حجم الآثار الاقتصادية لحوادث المرور يفيد بشكل كبير أفراد المجتمع والمؤسسات الخاصة والعامة فيعمل مخططو التنمية على وضع خطط تقلل مما يتكبده المجتمع من خسائر اقتصادية وتتضافر الجهود لتنفيذ العقوبات الصارمة على المتهاونين والمخالفين للأنظمة من السائقين كما تعمل الجهات المسؤولة عن المواصفات والمقاييس في تطبيق نظامها على كافة أنواع المستورد من السيارات وقطع الغيار وتطبيق مواصفات الطرق حال تنفيذها والموازنين على حمولة الشاحنات .

وتنفيذ معرفة الآثار الاقتصادية في اتخاذ قرار شراء سيارات إضافية للأبناء أو السائقين الأجانب أو تفضيل استخدام سيارات النقل العام (الجماعي) أو إنشاء جمعيات تعاونية لنقل أكثر الفئات تجانساً في التنقل كالطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات والموظفين في جهة إدارية معينة أو مؤسسة أو مصنع .

٣ - الآثار النفسية لحوادث المرور :

إن ما يسببه الحادث المروري من صدمات نفسية سواء لمرتكبي الحادث المصابين أو لأسرهم وأقاربهم في حالة الوفاة إنما يستدعي البحث والدراسة خاصة وأن هذا الموضوع في حدود علم الباحث لم يحظى بعد بالدراسات العلمية المناسبة .

إن ما يحدث بعد الحادث المروري من الآثار النفسية يؤثر مباشرة سلبيا على أفراد المجتمع ، المصابين ، والمحيطين كالتالى :

أ- ما يسمى بصدمة الأزمة عند مرتكبى الحادث ، وما يتبعه من خوف وقلق وضغوط نفسية قد يصاحبها الشعور بالذنب خاصة إذا تسبب الحادث في إصابة أو وفاة أخرى ، خاصة وأن مرتكبى الحوادث غالبا ما يكون إحساسهم بتوقع ارتكاب حادث معدوم ، (فيرى البعض أن الحادث يمكن أن يقع ولكن ليس له) .

ب- مواجهة المتاعب النفسية والأعراض التي تبدأ حادة ثم يمكن أن تواجهه بشكل صحيح أن تصبح مزمنة في الخوف من الطريق والسيارة أو حتى الخوف من المجهول .

ج- يرى البعض أن مرتكبى الحادث لا يتمتعون بعده بأوقات فراغهم ويستمر ذلك لفترة من الزمن يحتاج فيها إلى التدخل المهني للمساعدة .

د- ما يتعرض له مرتكبو الحادث ، بل وبعض المحيطين المقربين من خلل في عمليات الاتصال وما يرتبط بها من التذكر خاصة وأن جوهر عملية توصيل واستقبال معلومات وهنا طبيعة المعلومات عن الحادثة وتأثيرها على إعادة التمثيل الخاص بالذاكرة وما يتعلق بها من مواقف يحتفظ بها الإنسان في الذاكرة قد تؤثر على استجاباتهم بعد ذلك .

هـ- تأثر عمليات الإدراك والتخيل بوقوع الحادث سواء لمرتكب الحادث أو المحيطين به حيث أن الإدراك يتأثر بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية والحالة النفسية والجسمية العامة في عمليات الاسترجاع أو التخيل فتكون صورة ذهنية هي ليست صورة طبق الأصل ولكنها قد تكون أقل وضوحا ألا أنها للأطفال أكثر وضوحا وقد تنقلب إلى تخيلات سمعية أو بصرية .

و- ما يعانيه مرتكبو الحادث من الاسترجاع بالارتباط أو ما يعانيه المقربون منه وقد وهبنا الله سبحانه وتعالى نعمة النسيان إلا إنها تختلف باختلاف قوة الأثر إلا أنه في خلال ٣٠ يوم قد تقل نسبة التذكر إلى نحو ٢٠٪ من الأحوال العادية خاصة وأن الإنسان يسعى لنسيان الخبرات المؤلمة إلا أن الارتباط في الاسترجاع في حالة الحوادث المرورية قد يسبب مشاكل نفسية حيث أن تذكر شيئاً مرتبط بالحادث يعيد ذكرها مرة أخرى ، كتذكر السيارة ، الطريق ، الابن الذي فقد ، أشياء مرتبطة به.....الخ.

س- ما يسببه الحادث المروري من إعاقات مختلفة خاصة الإعاقة النفسية التي لا تقل في تأثيرها عن الإعاقة الجسدية أو الحسية ، وتعتبر حوادث الطرق مسئولة عن ما يقرب من ٨,٥ ٪ - ١٠ ٪ . (المدني : ١٤٢٢ هـ ، ص ٢٣)

تأثير الحوادث المرورية على الجوانب النفسية والصحية للأطفال :

إضافة إلى ما أشارت إليه الدراسة من تأثيرات اقتصادية واجتماعية ونفسية عامة لمرتكبي الحوادث أو المتأثرين بها فإن هناك تأثيرات نفسية تكون أكثر خصوصاً على الأطفال من جراء الحوادث المرورية يمكن عرضها من خلال التركيز على المنطلقات التالية :

أولاً : أن الحادث يمثل تركيبة قوى تضغط على الطفل من مختلف النواحي الجسمية والنفسية والاجتماعية .

ثانياً : ينظر الطفل إلى هذه القوى على أنها تشكل تهديداً أساسياً لحياته وأمنه سواء كان المصاباً في الحادث أم متأثراً به .

ثالثاً : الشعور بالعجز وعدم القدرة على التعامل مع الحادثة وآثارها فيشعر الطفل أنه لا حول ولا قوة ، وقد ينتقل إليه هذا الشعور من المحيطين به .

رابعاً : فقدان الثقة بالنفس ولا يستطيع تفهم الموقف خاصة إذا صاحب ذلك في كثير من الأحيان انهيار المحيطين به .

خامساً : يصاحب الحادث ألوان من الانفعالات ويدركها الطفل من خلال المتشابهات والمتناقضات وتتأثر طريقة إدراكه للبيئة بل والعالم الخارجي المحيط به .

سادساً : تتمثل استجابات الكبار للموقف ، مصدراً هاماً لتخيلات الطفل واستجابات غير السوية خاصة ما يصاحب الحادث من هلع وخوف وتوتر وتوقع واضطراب .

سابعاً : مخالطة الأطفال لبعضهم البعض وتعرفهم للتجربة الاجتماعية قد تدفع بالطفل الذي لم يصاب في الحادث ولم يتأثر به ولكن من خلال صديق له تأثر بحادث أن يتخيل ويتوقع وقد يرتبط ذلك بنظرة مختلفة للحادث تتمثل في أحلام يقظة قد تدفع بالطفل إلى تخيلات لحادث لكن يبعد عن نفسه الإحساس بالألم ويتذكر فقط ما رآه من رعاية وتدليل وهدايا للطفل الذي تعرض لحادث مما يعنى قدر من التشويش في التجارب الاجتماعية لديه مما يستدعى التدخل لتعديل الأفكار والآثار .

ثامناً : إن الحادث المروري يدخل في إطار الأزمة وليس المشكلة فطبيعة الحدث تختلف مما تؤدي إلى إصابة المتعرضين للحادث للخوف والقلق والاكتئاب وتحتاج إلى تدخل فريق عمل مهني لتقديم خدمات عاجلة وأخرى أجلة لمحاولة الوصول إلى درجة مناسبة للتوافق النفسي للطفل .

- الاندفاع في أحلام اليقظة.
- إضرابات أجهزة الجسم المختلفة خاصة الجهاز العصبي والعضلي والتنفسي .
- اضطرابات تظهر في الجلد .
- اضطرابات في الغدد الصماء .
- قد يضطر إلى تناول عقاقير الاكتئاب .

قد تسبب الحادثة للأطفال أو المحيطين بهم الخوف المرضى والقلق المرضى والشعور بالاكتئاب نتيجة لهذه العوامل (الخوف - القلق) وكاستجابة للخبرات النفسية والاجتماعية التي مر بها الطفل أثناء وبعد الحادث فالإكتئاب النفسى التفاعلى ينشأ من التوتر فى الحياة وتخيل موقف الحادث يدعم مشاعر التوتر والقلق لدى الطفل ويرتبط الاكتئاب للطفل من جراء الحوادث بالانعكاس الشرطى وارتباط الموقف بمثيرات نفسية معينة وما يصاب به من إحباط وكذلك ما ينتج عن الحادث من تغير فى العلاقات الاجتماعية بين الطفل أسرته ووالديه وأصدقائه . وأن أكثر صور الاكتئاب شيوعا .

يرتبط بحالة الحزن التي يعيشها الطفل نتيجة لموقف الحادث إضافة إلى ما يشعر به الطفل من خسارة وأزمات سواء لفقدان عزيز أو إصابته أو لحالة السيارة نفسها في بعض الأحيان أو ما يترتب على الحادث من إعاقات مختلفة .

وترتبط هذه الأعراض بعضها ببعض فالخوف المرضى قد يؤدي إلى القلق المرضى والذي بدوره قد يؤدي بالطفل إلى الانعزال والاكتئاب ويمثل طريقة تصرف الآخرين في هذه المواقف واستجاباتهم المختلفة لمواقف

الحادث والإجراءات التي تتم بعد ذلك مدخلا هاما لاجتياز الصعوبات النفسية المتوقعة للطفل من جراء الحادث المروري ومما سبق يمكن القول أن آثار الحوادث المرورية متداخلة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو النفسية وسواء كان الطفل هو المصاب أو أحد أفراد أسرته أو المحيطين به فهي آثار ليست مانعة بالتبادل وتستلزم تضافر الجهود لتشمل جهود ووقائية من الحوادث ثم جهود تنشيطية وواقعية مدروسة للتعامل في مواقف الأزمة أو الحادث سواء للكبار أو للصغار على حد سواء فاستجاب الكبار والبالغين غالبا ما تؤثر على استجابات الأطفال .

سابعاً : الوسائل التكنولوجية ودورها في تلافي الحوادث المرورية:

لا شك أن الحوادث التي تنجم من جراء الحوادث المرورية التي ترتكب من حين لآخر من بعض قائدي السيارات مفزعة ومؤلمة جداً فضلاً عن الخسائر الفادحة في الأرواح والممتلكات . وتكاد تكون الصحف اليومية سواء في الداخل أو الخارج خالية من أنباء تلك الحوادث . ومما لا شك فيه أن هذا الموضوع مهم جداً ليس فقط للفرد وإنما يتعدى ذلك للأسرة والمجتمع بل لجميع فئات الشعوب وأعتقد أنه بالأهمية بئكان أن يولى هذا الموضوع جل الاهتمام والعناية في سبيل طرح الأفكار والمقترحات البناءة التي قد تساهم في السيطرة على تلك الكوارث .

إن الإنسان ومن خلال ممارسة نشاطاته المختلفة في إطار محيطه العملى يستطيع أن يدرك لا سيما في هذا العصر المطرد تكنولوجياً ، إنه بالإمكان تسخير التقنية المتوفرة في مجال معين للاستخدام في خدمة مجال آخر فمثلاً أنشطة الأشعة والليزر المستخدمة في المجالات الطبية (المستشفيات) وأنظمة الرصد الرادار الموجودة في السفن وكذلك أنظمة السيطرة والتحكم في

الدبابات لرصد مكان الهدف وسرعته في المجالات العسكرية والتي تعمل نظام الموجات الكهرومغناطيسية وأجهزة تحديد المواقع (GBS) وخلافه كل لك يمكن أن يستغل في خدمة المجالات المهمة والتي قد تمس حياة الفرد كمجال المرور والسلامة لكن بطبيعة الحال ستكون هذه الأنظمة مختلفة تماماً في الحجم والتصميم وكذلك في درجة التعقيد ، ولكنها في الأصل يمكن أن تبنى على نفس النظرية والفكرة لتلك الأنظمة الموجودة .

وهنا رأيت طرح بعض الأفكار التي قد تكون ممكنة للتنفيذ والظهور في حيز الوجود . أملاً أن يكون باب الحوار والنقاش مفتوحاً أمام الجميع من مفكرين ومهندسين وفنيين وكذلك الجمهور للإدلاء بأرائهم ومقترحاتهم البناءة .

هذه الوسائل التكنولوجية تتلخص في الآتي :

- الأشعة تحت الحمراء .

- الليزر .

- الموجات الصوتية .

- الرادار (الموجات الكهرومغناطيسية) .

وإن جاز لنا التعبير يمكننا أن نطلق اسم (أجهزة المساندة المعلوماتية) على تلك الوسائل المقترحة لما قد تتضمنه من إرشادات تحذيرية لقائدي السيارة لتلافي الاحتكاك أو الحادث المتوقع نشوبه . وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوسائل ليست بجديدة على المجتمعات العربية ولكن في مجالات مغايرة ويمكن أن نجعل استخدامها مقصور على حافلات المدارس لنقل الطلبة والطالبات وفي المركبات المخصصة لنقل المعلمات داخل وخارج المدن وسيارات الإسعاف وخلافه ..

وهنا سنحاول إلقاء الضوء على كل طريقة وإعطاء تعريف لها ومزايا كل طريقة وعيوبها.

الوسيلة الأولى الأشعة تحت الحمراء :

- يمكن أن تستغل فكرة الأشعة تحت الحمراء والتي نراها تستخدم حالياً في المحلات التجارية لأغراض المحاسبة (الكاشير) وكذلك في بعض أجهزة الجوال لتمرير واستقبال المعلومات في رصد الأهداف المتحركة وذلك بإعطاء معلومة للسائق عن بعد مسافة السيارة الأخرى عن طريق شاشة صغيرة في كابينة القيادة. فهذه الوسيلة يقوم الجهاز المنتج لهذه الصنف من الأشعة والمثبت أساساً في السيارة المراد حمايتها بإرسال شعاع ضوئي للهدف المراد معرفة بعده من المركبة ليصطدم به ، ومن ثم ينعكس مرة أخرى ليتم التقاطه بواسطة عدسة ذلك الجهاز. وهنا يجب أن تكون تلك العدسة مثبتة في موقع خالٍ من العوائق الهيكلية للسيارة لكي يتم امتصاص كامل الشعاع المرتد مما يزيد في فاعلية نظام الحماية.

- يقوم هذا النظام بتحليل ذلك الضوء المنعكس ليتم في ضوء ذلك معرفة المسافة الموجودة بين السيارة: والهدف المطلوب تلافيه.

- يتم إطلاق الإنذار التحذيري للسائق عندما تصل المسافة المتبقية بين السيارتين قبل نشوب الحادث لنفس المسافة المبرمجة لذلك الجهاز والتي بموجبها يتم إطلاق الإنذار بحسب المواصفات المرغوب فيها النظام إذ بالإمكان أن تكون المسافة تتراوح بين (٣٠٠-٨٠٠ متر) أو أقل من ذلك أو أكثر. (العدل : ١٤١٢ هـ ، ص ٣٨) .

- يمكن أن يستخدم أكثر من عدسة في حالة الرغبة في تغطية نطاق أكبر لرصد الأهداف وكذلك عند وجود أكثر من هدف.

- من المشاكل التي قد تبرز عند استخدام هذه الوسيلة هو ضعف مقاومة الأشعة تحت الحمراء للأجرام المتطايرة والدقيقة التي تكون عالقة في الجو (الأثير) ، إذ أن ذلك يقوم بتكسير الضوء وبالتالي قيام الجهاز بحساب المسافة بناء على معلومات خاطئة أو غير كاملة مما قد يؤدي إلى إعطاء معلومات تحذيرية خاطئة أو غير دقيقة .

- من المزايا الملحوظة للأشعة تحت الحمراء هو عدم تأثرها بالأصوات المجاورة لكلتا السيارتين سواء الصادر من السيارة نفسها أو السيارات الأخرى وكذلك الرياح ، مما يساعد في استخدام هذا النظام داخل المدن حيث تكثر الضوضاء والازدحام .

- يمكن اختيار عدسات ذات قوة امتصاص أكثر للضوء المنعكس للحصول على نطاق (مدى) أكبر ، إلا أن ذلك سيكون أكثر كلفة للجهاز المراد تصميمه .

الوسيلة الثانية : الموجات الصوتية :

- تتلخص هذه الطريقة في إرسال ذبذبة (إشارة) من الجهاز المولد للموجة الصوتية والمثبت في المركبة المراد حمايتها من الاحتكاك عبر الهواء ، هذه الموجه ترتد بعد اصطدامها بالهدف المتحرك أو الثابت .

- يقوم ذلك الجهاز بتحليل تلك الموجه ومن ثم يقوم بحساب المسافة بين الجسمين . ليتم في ضوء ذلك إطلاق تحذيرى للسائق لإشعاره بوجود ذلك الهدف .

- يتم التحكم في نطاق الإنذار (أي المسافة التي يجب إطلاق ذلك الإنذار) بواسطة المقوى (الترانسديوسر) والذي يتم اختياره بناء على المواصفات التي يتم تحديدها للجهاز حيث يمكن أن تصمم أجهزة ذات قوة إرسال عالية : وبالتالي قوة رصد أعلى .

- تجدر الإشارة إلى أن هذه الطريقة تتأثر بوجود مصادر الصوت الأخرى غير الصوت الذي تم رصده للهدف المتحرك وخاصة الأصوات المحيطة بالمركة المراد رصدها كصوت الرياح والأتربة والأحجار المتطايرة أثناء مسير تلك المركبة . كل ذلك يقوم بالتأثير المباشر على الموجه الصوتية التي تصدر من الهدف المنشود رصده .

- من العيوب أيضا لهذه الوسيلة عدم ملاءمتها للاستخدام داخل المدن لارتفاع الضوضاء بها مما يؤثر على الذبذبة .

- يمكن لهذه الوسيلة أن تعطى نسبة لا بأس بها في الفاعلية (تحديد المسافة المتبقية قبل نشوب الحادث) تصل إلى (٨٥٪) وربما أكثر في حالة استخدام الأجهزة ذات المدى الطويل . (العذل : ١٤١٢ هـ ، ص ٤١) .

الوسيلة الثالثة : الليزر (تركيز الضوء بواسطة الإفراز الشعاعي)

- وتوجز هذه التقنية في القدرة على رصد والتقاط زمن الإرسال الضوئي بواسطة شعاع ضوئي دقيق ومركز يعرف باسم (الليزر) ويمكن انتاج التحذير أو الإنذار للسائق عن طريق نسخ هذا الشعاع الضوئي الدقيق وتحليله بواسطة عدسات وجهاز الإفراز الضوئي الموجود في السيارة المراد حمايتها وفلتره ذلك الضوء ومن ثم تمريره لمرايا عاكسة ليتم بعد ذلك التحليل وإعطاء التحذير اللازم .

- تتمثل عيوب هذه الطريقة في حساسيتها الملحوظة جدا للأتربة والأجرام الدقيقة المتطايرة عبر الأثير حول كل من المركبتين مما يسبب في تكسر الشعاع الضوئي وبالتالي عدم تحليله بصورة صحيحة .

- من مزايا هذه الوسيلة أنها قد تؤدي إلى نتائج أفضل ومدى طويل قبل وقوع الحادث وخاصة في ظل ظروف مناخية أفضل لقدرة جهاز الليزر على سرعة تحليل الضوء المرتد من الهدف المنشود .

- تعتمد قوة ومدى الرصد على مزايا الجهاز (الليزر) المركب على العربة .
فالأجهزة ذات التركيز الضوئي المكثف تصبح بطبيعة الحال أكثر وأدق في إعطاء المعلومات التحذيرية للسائق والتي قد تساهم بإذن الله تعالى في تلافي الحادث .

الوسيلة الرابعة: الرادار (التقاط وتحديد المسافة بالموجات الكهرومغناطيسية) :

- تستخدم هذه التقنية نظام إرسال الطاقة الكهرومغناطيسية والتي تتسرب خارج الجهاز المثبت على السيارة عن طريق الأنتل . هذه الطاقة التي ترسل على شكل موجات تصطدم بالهدف (الثابت أو المتحرك) كما في الطريق السابقة ومن ثم يتم تحليل الموجات المرتدة من المركبة أو الهدف المنطلق تجاه السيارة المراد حمايتها بواسطة ذلك النظام ليتم من خلال ذلك حساب المسافة المتبقية قبل نشوب الاحتكاك أو الحادث وبالتالي يقوم النظام بإطلاق إشارة كهربائية لتشغيل جرس الإنذار أو التحذير (يمكن أن يكون المنبه) الموجود في السيارة . (المدني : ١٤٢٢ هـ ، ص ٥٧) .

- من العيوب المتوقعة لهذه الوسيلة قوة الإرسال المنخفضة لتشير تلك الموجات بزمن الإرسال اللازم للموضحة الواحدة في الأثير كى تؤثر على الهدف .

- من العيوب أيضا أن هذه الطريقة تتطلب تقنية إلكترونية لتحليل الإشارة (الموجة) الكهرومغناطيسية المرتدة من الهدف وذلك لوجود دوائر إلكترونية معقدة جداً .

- كما يجب أن يكون الهدف المراد رصده أو المركبة ضمن نطاق (مدى) الرادار وأن تكون الموجة المرتدة واضحة بدرجة كبيرة وقابلة للرصد .

- من مزايا هذه الطريقة عد التأثير بشكل ملحوظ بالأتربة أو الغبار المتطاير حول كى المركبتين وكذلك الأجرام الدقيقة .

- يمكن الحصول على مدى أطول (مسافة أكبر) لرصد الهدف المنشود .

استحداث جهاز كشف النوم أثناء القيادة (غير منفذ حاليا مجرد فكرة):

- لاشك أن كابوس النوم أثناء قيادة السيارات من أخطر حوادث السير نظرا لكون ذلك يحدث غالبا في خطوط السير الطويلة وتكون نتائج تلك الحوادث فادحة ومؤلمة ولذلك وجدت أن طرح فكرة استحداث جهاز لكشف النوم أثناء القيادة لأن له ما يبرره ، بل في غاية الأهمية لما قد يؤديه من إسهام فعلى في تقليص نسبة وقع تلك الحوادث ، في حالة ظهوره إلى حيز الوجود بالإضافة إلى أن مجالات استخدامه يمكن أن تكون مقصورة على أوقات السفر البرى وفي الشاحنات وخلافه وهذا الاقتراح المطروح بنى على عدة محاور تتلخص في الآتي : (المدني : ١٤٢٢ هـ ، ص ٥٨) .

- إمكانية وضع تصميم لجهاز قد يكون في واقعة ذا طابع طبى ولكن يمكن أن يقوم بقياس إما نسبة الأوكسجين الصادرة من السائق مباشرة وليس من الحيز الموجود داخل الكابينة ويمكن التمييز بين يقظة السائق من نومه ، أو يقوم الجهاز بقياس ضغط الدم بشكل لحظى ، حيث أن ضغط الدم للإنسان النائم يختلف عنه أثناء يقظته .

- يكون هنالك حساس يستقبل إشارات كهربائية من ذلك الجهاز يقوم بقراءتها ليتمكن إطلاق إنذار (كإنذار تجاوز السرعة الـ ١٢٠ كم) للقيام بإيقاظ السائق لحظة البدء في النوم .

- الجهاز أنف الذكر يمكن أن يثبت بموقع قريب جدا للسائق كان يكون للسائق بحزام الأمان أثناء ربطه أو يثبت على الملابس في حالة الرغبة في أن يكون الجهاز متنقلا .

- قد يكون مجديا إذا وضع تصميم لهذا الجهاز يعمل على أساس قيمة استجابة الجهاز العصبى للسائق إذا كان ذلك ممكنا حيث أعتقد وأنا لست طبيبا أنه سيكون ذا سرعة وفاعلية أكثر في كشف النوم والإيقاظ نظرا لحساسية المخ والأعصاب في ذلك وأنه يطرأ تغيرات للنائم يمكن أن تستغل في هذا المجال .

الإجراءات المنهجية للدراسة :

نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية لأنها تمكننا من تقدير خصائص ظاهرة أو موقف تغلب عليه صفة التحديد وتعتمد على جميع البيانات وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلائل بشأنها ، وهي بذلك تتجه إلى الوصف الكيفي للظاهرة موضوع الدراسة .

المنهج المستخدم :

استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة العشوائية البسيطة لمعالجة موضوع الدراسة ، فمن الناحية النظرية يتميز هذا المنهج بأنه ينصب على الواقع المراد دراسته ومن الجوانب العملية يهدف للكشف على الأوضاع القائمة المتصلة بموضوع الدراسة وذلك لمحاولة التعمق فيها وبالتالي فهو انسب الطرق التي تؤدي إلى جمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال

مقابلات مقننة أو من خلال استبيانات وذلك بغرض الحصول على معلومات من إعداد كبيرة من المبحوثين تمثل مجتمعاً معيناً. (الجوهري : ١٩٨٥ ، ص ١١٥).

حيث أن منهج المسح الاجتماعي يتم فيه تطبيق خطوات المنهج العملي تطبيقاً علمياً في دراسة ظاهرة أو مشكلة اجتماعية معينة في منطقة جغرافية بحيث نحصل على كافة المعلومات التي تصور مختلف جوانب الظاهرة المدروسة وبعد تصنيف وتحليل هذه البيانات يمكن الاستفادة منها في الأغراض العلمية. (أبو طاحون : ١٩٩٨ ، ص ٤٢)

ويعزو استخدام المسح العلمي الاجتماعي لما يلي :

١- يمكننا المسح الاجتماعي من الحصول على بيانات كمية ضرورية عن واقع الحوادث المرورية باعتبار الواقع الحالي أصدق دليل على مدى ما وصلت إليه الحوادث المرورية .

٢- يمكننا المسح الاجتماعي من التعرف على مدى الوعي المروري لدى الأطفال.

أدوات الدراسة :

يقصد بالأداة الوسيلة التي تستخدم في البحث بغرض جمع البيانات والمعلومات اللازمة وعلى ذلك فإن مفهوم الأداة يرتبط بالإجابة على سؤال يبدأ بكلمة الاستفهام ؟ (حسن : ١٩٧٨ ، ص ٢١١)

ومن المسلم به أن نجاح البحث في تحقيق أهدافه يتوقف على الاختيار الرشيد لأنسب الأدوات الملائمة للحصول على البيانات والجهد الذي يبذله الباحث في تمحيص هذه الأدوات وتنقيحها وجعلها على أعلى مستوى من الكفاءة. (عبد العال : ١٩٨٨ ، ص ٨٧).

ولقد قام الباحث باستخدام استبانته الوعي المروري ، حيث يعتبر الاستبيان من وسائل جمع البيانات قوامها الاعتماد على مجموعة من الأسئلة التي توجه للأفراد بغية الحصول على بيانات معينة .

وقد فضل الباحث استخدام هذه الوسيلة للأسباب الآتية :

- ١- يعطى الاستبيان للمبحوثين الفرصة الكافية للإجابة على الأسئلة بدقة .
- ٢- يعطى الاستبيان للمبحوثين الفرصة للإجابة على الأسئلة بصراحة وموضوعية قد لا تتحقق في غيرها من الأدوات .
- ٣- يعد الاستبيان أداة منظمة ومضبوطة لجمع البيانات من الميدان .
- ٤- يتميز الاستبيان بالمرونة وإمكانية شرح ما قد يكون غامضاً على المبحوثين .
- ٥- يساعد الاستبيان في الحصول على بيانات محرّجة أحياناً .
- ٦- لا يحتاج الاستبيان إلى عدد كبير من جامعي البيانات نظراً لأن الإجابة على الأسئلة تعتمد فقط على المبحوث .

هذا وقد تم بناء استمارة استبيان الوعي المروري من خلال عدة مراحل :

- ١- مرحلة جمع أسئلة الاستبيان وصياغتها .
- ٢- مرحلة التحكيم على الأسئلة (صدق الاستمارة) Validity
- ٣- ثبات الاستمارة (Reliafility)

وفيما يلي شرح للمراحل السابقة يوضح كيفية إجراء كل مرحلة على حدة :

١- مرحلة جمع أسئلة الاستبيان وصياغتها :

لما كانت استمارة الاستبيان تتطلب أن يكون لدى الباحث عدد كبير

من الأسئلة المتصلة بموضوع الدراسة بشرط أن تتباين هذه الأسئلة وتنوع فقد تم تحديدها من خلال الآتي :

١- الاطلاع على المراجع والبحوث والدراسات التي أجريت في هذا الصدد وذلك بهدف تكوين تصور علمي في ذهن الباحث يوضح واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بمعلومات عن المشاة وفيما يتعلق بواجبات السائق قبل استخدام السيارة وفيما يتعلق بواجبات السائق أثناء السير وفيما يتعلق في التعامل مع المواقف الطارئة وأيضا يوضح مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية.

٢- تم وضع الصورة المبدئية للاستمارة في ضوء الإطار النظري للدراسة والبحوث والدراسات السابقة ، وقد توخى الباحث في صياغته لهذه الأسئلة الدقة بحيث تبتعد عن الترادف والتكرار في المعنى ، مع تجنب الأسئلة المركبة التي تحتوى على أكثر من فكرة وقد روعى في اختيار هذه الأسئلة أن تكون أكثر اتصالاً بموضوع الاستمارة ، وأن تكون محددة المعنى واضحة اللفظ ومختصرة في صياغتها بكلام منطقي يخدم الهدف من إجراء الدراسة .

٢- مرحلة التحكيم :

لقد استعان الباحث بأراء بعض المحكمين من خلال استشارتهم واستطلاع آرائهم في محتويات الاستمارة ، ومدى ارتباط الأسئلة بالمتغيرات التي تقيسها الدراسة ومدى صلاحيتها للتطبيق ، والتعرف على الأسئلة التي يمكن إضافتها ، وتلك التي يمكن حذفها ، وتلك التي تحتاج إلى تعديل هذا وفي بداية الاستمارة تم توضيح أهداف الدراسة وتساؤلاتها حتى يتسنى لهم تكوين صورة واضحة عن موضوع الدراسة .

وقد تمت مرحلة التحكيم من خلال الاتي :

أ- استعان الباحث بمجموعة من المحكمين مكونة من خمسة وعشرون محكماً (٢٥) يمثلون التخصصات المختلفة في مجال الدراسة وهم من المجالات الآتية :

- أساتذة من كلية التربية، قسم الخدمة الاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

- أساتذة من كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة.

- أساتذة من كلية التربية، قسم علم نفسو جامعة عين شمس، القاهرة.

- أساتذة من معهد دراسات الطفولة، جامعة عين شمس، القاهرة.

- بعض المسؤولين من الإدارة العامة للمرور بمدينة الرياض والقاهرة.

ب- في ضوء الملاحظات التي رآها السادة المحكمون عدلت استمارة استبيان الوعي المروري وهو ما يعرف بالصدق الظاهري.

ج- وقد قام الباحث بعد ذلك بقياس نسبة اتفاق المحكمين على أسئلة الاستمارة. وقد تم استبعاد العبارات التي قلت فيها نسبة الاتفاق عن ٩٠٪ من خلال تطبيق المعادلة التالية: (عبد العال: ١٩٨٨، ص ٨٨)

عدد مرات الاتفاق

نسبة الاتفاق =

عدد مرات الاتفاق + عدد مرات الاختلاف

وقد كان نتيجة هذه المرحلة أن أصبح عدد أسئلة استمارة استبيان الوعي المروري (١٦) سؤال وبناء عليه تم طبع الاستمارة تمهيداً لاختبارها في الميدان.

٣- ثبات الاستمارة (Reliability)

هناك طرق متعددة لحساب معامل الثبات وقد اختار الباحث طريقة الاختبار وإعادة الاختبار Test - Retest حيث أن الاختبار الثابت هو ما يعطى درجات متقاربة أو مطابقة تماماً لنفس الأشخاص إذا ما أعيد تطبيقه عليهم هو نفسه في أوقات مختلفة. (سلامة: ١٩٩٦، ص ١٨٥)

هذا ولقد تم اختيار عينة الأطفال الذين شاركوا في الاختبار عشوائياً مع مراعاة تشابههم مع مجتمع البحث في مختلف الخصائص وفي ضوء ذلك قام الباحث بالتحقق من ثبات الاستمارة من خلال التطبيق على عينة مكونة من (٥٠) تلميذ وتلميذة من المرحلة الابتدائية مرتين بينهما فاصل زمني قدره (١٥) يوماً بين الاختبارين. ثم تم التعديل في ضوء نتائج هذا الاختبار وبتطبيق معادلة جيتمان. (السيد: ١٩٧٩، ص ٥٥٣).

$$\text{معامل الثبات} = \frac{\text{عدد الأخطاء}}{\text{عدد الأسئلة} \times \text{عدد المبحوثين}}$$

وبإيجاد معامل الثبات وجد أنه (٠,٨٨) وبناء عليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا الاختبار الذي يعتبر دليلاً على ثبات وصلاحية استمارة استبيان الوعي المروري.

وقد خرجت الاستمارة مقسمة إلى عدة بنود هي كالتالي :

- أ- بيانات أولية خاصة بالتلاميذ عين البحث.
- ب- بيانات خاصة بواقع الوعي المروري للأطفال.

ج- بيانات خاصة بمصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية . المعالجة الإحصائية :

تمت معالجة البيانات الإحصائية على النحو التالي :

١- استخراج النسب المئوية التراكمية عن طريق الجداول الإحصائية التكرارية : ويتم ذلك عن طريق حساب النسب المئوية بصورة إحصائية تكرارية مبسطة للقارئ الذى يطلع عليها . وتستخدم في هذه الطريقة جداول تسمى بالجداول التكرارية لجمع البيانات الإحصائية .

٢- استخراج مستويات الدلالات الإحصائية من جداول النسب المئوية التكرارية باستخدام جداول « تربيع كاي » : يفيد استخدام جداول « تربيع كاي » في اختبار مدى تطابق التكرارات المشاهدة مع التكرارات الاحتمالية أي المتوقعة . فهذا الاختبار هو الأهم عقب استخراج النسب المئوية لإجابات أفراد عينة البحث التي رصدها الباحث من واقع إستبانة الدراسة الميدانية وذلك باستخدام الجداول التكرارية لجمع البيانات الإحصائية .

مجالات الدراسة :

المجال البشرى :

عينة من ٣٠٠ تلميذ وتلميذة من المرحلة الابتدائية موزعين كالتالى :

- عدد ١٥٠ تلميذاً يتراوح السن من ٩ - ١٢ سنة

- عدد ١٥٠ تلميذة يتراوح السن من ٩ - ١٢ سنة

المجال المكاني :

عينة من المدارس الابتدائية بمدينة الرياض وضواحيها للتعرف على نسبة الوعي المروري لديهم حيث إنها تختلف من تلاميذ المدينة عن تلاميذ ضواحي المدينة مثل (الخرج ذلفي) بالمملكة العربية السعودية .

٣-المجال الزمني : استغرق إجراء الدراسة بشقيها النظري والميداني ستة اشهر من أول يوليو ٢٠٠١ م إلى نهاية ديسمبر ٢٠٠١ م .

التحليل الإحصائي للنتائج

الجدول رقم (٢)

يوضح توزيع أفراد العينة وفق الجنس

نوع الجنس	ك	%
ذكر	١٥٠	%١٠٠
أنثى	١٥٠	%١٠٠
المجموع	٣٠٠	%١٠٠

١- ك : تعني التكرار والمقصود به عدد أفراد عينة البحث .

٢- % : المقصود به النسبة المئوية.

يوضح الجدول رقم (٢) مجموع أفراد عينة البحث حسب نوع الجنس والنسبة المئوية لكل نوع وهي ١٠٠٪ للذكور والإناث.

طبقاً لاختبار (كا^٢) يوضح لنا الجدول اعلاه انه لا توجد فروق دالة بين التلاميذ الذكور والإناث عينة الدراسة ، حيث ان قيمة كا^٢ المحسوبة (٢, ٠٢) اقل من قيمة (كا^٢) الجدولية وهي (٣, ٨٤).

الجدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد العينة وفق العمر

العمر	ذكور ك	إناث ك	المجموع ك	النسبة ٪
٩ - ١٠ سنوات	٤٧	٣٦	٨٣	٢٧
١١ - ١٢ سنة	١٠٣	١١٤	٣١٧	٧٣
المجموع	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٠٠٪

ومن هنا نرى أن فئة (١١-١٢) سنة هي أكثر فئات عينة البحث وهي نسبة جيدة ، حيث أن هذه الفئة العمرية هي التي يمكن تطبيق الدراسة عليهم في وجود الباحث ويمكنهم أيضا الإجابة على أسئلة استمارة الاستبيان .

الجدول رقم (٤) يوضح توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	ذكور ك	إناث ك	المجموع ك	النسبة %
فى مرحلة التعليم الأساسى (الابتدائية)	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠
إكمال مرحلة الأساسى (الابتدائية)	--	--	--	--

الجدول رقم (٤) يوضح لنا توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي فنجدها متساوية بين الذكور والإناث وبنسبة ١٠٠ % لكل منهما.

الجدول رقم (٥) يوضح توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي للأب

المتغير	ذكور ك	إناث ك	المجموع ك	النسبة %
أمي	٠١	١٣	١٤	٠٥
مرحلة (ابتدائي - متوسط)	٧٣	٥٨	١٣١	٤٤
ثانوي	٦٨	٤٩	١١٧	٣٩
جامعي	٠٦	٢٥	٣١	١٠
فوق الجامعي	٠٢	٠٥	٠٧	٠٢
المجموع	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٠٠ %

طبقاً لاختبار (كا^٢) يوضح الجدول السابق (٥) انه توجد فروق دالة بين المستوى التعليمي للاب وواقع الوعي المروري لدى الاطفال حيث ان قيمة (كا^٢) المحسوبة (٠٢, ٢٨) اكبر من قيمة (كا^٢) الجدولية وهي (١, ١١) وبالتالي نجد ان المستوى التعليمي للاب له دور هام في توعية الاطفال باهمية الوعي المروري ، فكلما كان الاب على مستوى تعليمي افضل ، كلما كان لهذا المستوى التعليمي تأثير ايجابي في شخصية الطفل نحو اهمية الوعي المروري.

الجدول رقم (٦) يوضح توزيع أفراد العينة وفق المستوى التعليمي للام

المتغير	ذكور ك	إناث ك	المجموع ك	النسبة %
أمي	٤٥	٥٣	٩٨	٣٣
مرحلة ابتدائي	٧٨	٦٣	١٤١	٤٧
مرحلة متوسط	٢٣	٣٢	٥٥	١٨
ثانوي	٤	٢	٦	٢
جامعي	-	-	-	-
فوق الجامعي	-	-	-	-
المجموع	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٠٠

طبقاً لاختبار (كا^٢) يوضح لنا الجدول السابق (٦) انه لا توجد فروق دالة عند مستوى التعليم للام وواقع الوعي المروري للاطفال ، حيث ان قيمة (كا^٢) المحسوبة (٣٩, ٤) اقل من قيمة (كا^٢) الجدولية وهي (٨١, ٧) . وهذا يدل على انه ليس للام دور في واقع الوعي المروري لدى الاطفال ، مثل الاب ، حيث ان الواضح في ضوء الجدول السابق ان امهات الاطفال عينة الدراسة ليسوا على مستوى تعليمي مثل الاب ، كما في الجدول السابق.

الجدول رقم (٧) يوضح الوضع التعليمي والثقافي للأسرة

المتغير	ذكور ك	إناث ك	المجموع ك	النسبة %
توجد مكتبة منزلية	١٣	٢٧	٤٠	١٣
توجد صحف يومية	٣٩	٢٢	٦١	٢٠
يوجد جهاز استماع إذاعي	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٠٠
يوجد جهاز تلفاز	١٥٠	١٥٠	٣٠٠	١٠٠
حضور ندوات	١٧	٢٦	٤٣	١٤
المشاركة في المناسبات والمسابقات الثقافية	٥٨	٦٧	٤٢	٤٢

طبقاً لاختبار (كا^٢) يوضح لنا الجدول السابق (٧) انه توجد فروق دالة بين الوضع التعليمي والثقافي للأسرة ، وواقع ذلك على الوعي المروري

جدول رقم (٨)

يوضح واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بمعلومات عن المشاة

ن ١٥٠ = للذكور

ن ١٥٠ = للإناث

المتغير	الذكور ك	الإناث ك	المجموع ك	النسبة ٪	كا ^١	درجة الحرارة	كا ^٢ الجدولية	الدالة
الوعي باستعمال الرصيف	١٤٤	١٤٨	٢٩٢	٩٧				غير دالة
الوعي بالنظر الصحيح قبل المرور	١٤٧	١٤٩	٢٩٦	٩٨				
الوعي بالمراقبة للاتجاهين والحذر	١٤٧	١٤٨	٢٩٥	٩٨				
العبور عند الضوء الأخضر	١٤١	١٤٥	٢٨٦	٩٥	٠,٦٣	٥	١١,٠٧	
العبور في حالة الحواجز المرورية	١٣٠	١٤٧	٢٧٧	٩٢				
التزام بقواعد الركوب والنزول من الباص أو السيارة	١٢٨	١٣٣	٢٦١	٨٧				
النسبة العامة ٪	٩٣	٩٧		٩٥				

لدى الأطفال حيث إن قيمة (كا^٢) المحسوبة (٩١, ١١) أكبر من قيمة (كا^٢) الجدولية وهي (١, ١١).

وبالتالي نجد ان الوضع التعليمي والثقافي للأسرة له دور هام في واقع المروري لدى الاطفال ، حيث ان لوجود المكتبات والصحف واجهزة الاتصال المختلفة (مسموع ذ مقروء ذ مرئي) دور هام في توعية افراد الاسرة ومنهم الاطفال باهمية الوعي المروري.

طبقاً لاختبار « كا^٢ » يوضح لنا الجدول السابق (٨) أنه لا توجد فروق دالة بين الذكور والإناث في واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بمعلومات عن المشاة حيث أن قيمة كا^٢ المحسوبة (٦٣, ٠) أقل من قيمة كا^٢ الجدولية وهي (٠٧, ١١) ويتضح من الجدول السابق أن النسبة العامة للوعي المروري لدى الأطفال فيما يتعلق عن المشاة بلغت ٩٥ ٪ وكانت نسبة وعى الذكور ٩٣ ٪. بينما كانت نسبة وعى الإناث ٩٧ ٪. ويتفق مع التراث النظرى الذى يشير إلى أن الإناث يكن أكثر حرصاً من الذكور الذين يتمتعون بالتدهور أو التسرع ، إلا أن الملاحظة أن نسبة الوعي بقواعد ركوب الباص أو النزول منه منخفضة بالمقارنة لما هو متوقع من الأطفال وغالبيتهم من مستخدمى الباص حيث بلغت للذكور ١٢٨ درجة والإناث ١٣٣ درجة وهذا يستلزم تنشيط عمل لجنة التوعية المرورية لطلاب المدارس ، وكذلك اللجان الأهلية والتطوعية والخيرية للتوعية والسلامة المرورية

الجدول رقم (٩)
يوضح واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق قبل استخدام
السيارة
ن ١٥٠ = للإناث ن ١٥٠ = للذكور

المتغير	الذكور ك	الإناث ك	المجموع ك	النسبة %	كا ^٢	درجة الحرارة	كا ^٢ الجدولية	الدالة
جلوس الأطفال في السيارة	١٢٩	١٤٥	٢٧٤	٩١				غير دالة
استخدام حزام الأمان	١٤٨	١٤٧	٢٩٥	٩٨				
التأكد من صلاحية السيارة	١٥١	١٢٦	٢٧٧	٩٢	٣,٣٠	٤	٩,٤٨	
إحكام ربط الحمولة إن وجدت	١٤٣	١٣٤	٢٧٧	٩٢				
واجبات قبل التحرك	١٤٠	١٤٢	٢٨٢	٩٤				
النسبة العامة %	٩٥	٩٣		٩٤%				

طبقاً لاختبار «كا^٢» يوضح لنا الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة بين الذكور والإناث في واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق قبل استخدام السيارة ، حيث أن قيمة كا^٢ المحسوبة (٣,٣٠) أقل من قيمة كا^٢ الجدولية وهي (٩,٤٨) .

يتضح من الجدول السابق أن نسبة الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق قبل استخدام السيارة ٩٤٪ وكانت للذكور ٩٥٪ بينما بلغت في الإناث ٩٣٪ ، وكانت أعلى نسبة وعى باستخدام حزام الأمان وقد

بلغت النسبة العامة لها ٩٨ ٪. بينما كانت أقل درجات الوعي هي الخاصة بجلوس الأطفال بالسيارة وبلغت نسبة ٩١ ٪ وتلى ذلك التأكد من صلاحية السيارة قبل الاستخدام وإحكام ربط الحمولة إن وجدت .

الجدول رقم (١٠)

يوضح واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق أثناء السير
ن ١٥٠ = للإناث ن ١٥٠ = للذكور

المتغير	الذكور ك	الإناث ك	المجموع ك	النسبة ٪	ك ^٢	درجة الحرارة	ك ^١ الجدولية	الدرجة
في حالة قيادة دراجة بخارية	١٤١	١١٣	٢٥٤	٨٥				
في حالة تغير المسار	١٣٦	١٤٠	٢٧٦	٩٢				
في حالة التجاوز	١٤٦	١٣٩	٢٨٥	٩٥	٣,٥٠	٧	١٠,٠٦	
في تقاطع الطرق	١٣٠	١٣٧	٢٦٧	٨٩				غير
أثناء السير في الدوار	١٣٤	١٣٨	٢٧٢	٩١				دالة
اختيار المسار المناسب	١٤٥	١٤٦	٢٩١	٩٧				
التحرك في الدوار	١٤١	١٤٢	٢٨٣	٩٤				
تحديد السرعة المناسبة	١٣٦	١٣٩	٢٧٥	٩٢				
النسبة العامة ٪	٩٢	٩١		٩٢				

طبقاً لاختبار «كا^٢» يوضح لنا الجدول السابق (١٠) أنه لا توجد فروق دالة بين الذكور والإناث في واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق أثناء السير ، حيث أن قيمة كا^٢ المحسوبة «٣, ٥٠» أقل من قيمة كا^٢ الجدولية وهي «١٤, ٠٦٧» .

بلغت النسبة العامة للوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق أثناء السير ٩٢٪ وكانت للذكور ٩٢٪ وللإناث ٩١٪ وقد بلغت أكثر نسبة عامة في اختيار المسار المناسب وبلغت ٩٧٪ وكانت أقل نسبة هي تعليمات قيادة الدراجة البخارية وبلغت ٨٥٪ وتلى ذلك واجبات السير في تقاطع الطرق ثم واجبات السير في الدوار بالقواعد السليمة .

الجدول رقم (١١)

يوضح واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق في التعامل مع المواقف الطارئة
ن ١٥٠ = للإناث ن ١٥٠ = للذكور

المتغير	الذكور ك	الإناث ك	المجموع ك	النسبة %	كا ^٢	درجة الحرارة	كا ^٢ الجدولية	الدالة
التعامل في حالة تعطل إشارة المرور	١٣٢	١٣٠	٢٦٢	٨٧				غير دالة
استعمال بوق السيارة	١٤١	١٤٤	٢٨٥	٩٥				
حدوث عطل مفاجئ	١٣٤	١٣١	٢٦٥	٨٨	٠,٢١	٥	١١,٠٧	
قواعد إيقاف السيارة والانتظار	١٣٩	١٣٢	٢٧١	٩٠				
الوصول إلى مكان الحادث	١٢٦	١٢٢	٢٤٨	٨٣				
تعرض السيارة للحادث	١٢٩	١٢٥	٢٥٤	٨٥				
النسبة العامة %	٨٩	٨٧		٨٨				

طبقاً لاختبار «كا^٢» يوضح لنا الجدول أعلاه واقع الوعي المروري
للأطفال فيما يتعلق في التعامل مع المواقف الطارئة حيث أن قيمة كا^٢
المحسوبة «٠,٢١» أقل من قيمة كا^٢ الجدولية وهي «١١,٠٧».

يتضح من الجدول السابق أن النسبة العامة للوعي المروري للأطفال
فيما يتعلق بواجبات السائق في التعامل مع المواقف الطارئة هي ٨٨٪.

فتراوحت النسبة بين ٨٩ ٪ للذكور ونسبة ٨٧ ٪ للإناث وبلغت أكبر نسبة فيما يتعلق باستخدام بوق السيارة ، وكانت أقل نسبة في الواجبات إذا كان السائق أول من يصل إلى مكان الحادث وتلى ذلك في حالة تعرض السيارة للحادث وكذلك في حالة التعامل في حالة تعطل إشارة المرور وحدوث عطل مفاجئ ويلاحظ هنا أن انخفاض هذه النسبة قد يرجع لانخفاض نسبة عينة الدراسة الذين مروا بخبرات مع أسرهم خاصة بالحوادث أو تعطل سياراتهم إلا أن هذا لا يعنى ضرورة الاهتمام بهذه المناطق أثناء تصميم برامج التوعية المقبلة .

الجدول رقم (١٢)

يوضح مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية

ن ١٥٠ = للإناث ن ١٥٠ = للذكور

المتغير	الذكور ك	الإناث ك	المجموع ك	النسبة ٪	الترتيب النسبي	ك ^٢	درجة الحرارة	ك ^١ الجدولية	الدالة
الوالدان	١٢٦	١٣٤	٢٦٠	٨٧	١				غير دالة
التلفزيون	٩٤	١٠٦	٢٠٠	٦٧	٢				
الزملاء والزميلات	٩٢	٩٨	١٩٠	٦٣	٣	١,٨٤	٤	٩,٤٨	
رجال المرور	٩٥	٨٣	١٧٨	٥٩	٤				
المدرسون والمدرسات	٨٢	٨٠	١٦٢	٥٤	٥				
برامج ارشادية مدرسية	٦٢	٦٨	١٣٠	٤٢	٦				

طبقاً لاختبار «كا»^٢ يوضح لنا السابق أعلاه انه لا توجد فروق دالة بين الذكور والإناث في مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية حيث أن قيمة كا^٢ المحسوبة «٨٤, ١» أقل من قيمة كا^٢ الجدولية وهي «٩, ٤٨» .

يتضح من الجدول السابق مصادر الوعي المروري للأطفال كانت من الوالدين مما يؤكد أهمية الأسرة في عمليات التنشئة الاجتماعية واستمرارها وكذلك توافر شروط التعليم غير المقصود والتعليم بالملاحظة من قبل الأبناء للوالدين وتلى ذلك برامج التلفزيون مما يؤكد على أهمية هذا الجهاز الإعلامى ودوره في عمليات الوعي المروري ثم الزملاء والزميلات وهذا يتفق مع طبيعة المرحلة العمرية لعينة الدراسة للطفولة وتأثير الرفاق عليهم، ثم من خلال تعليمات رجال المرور والمدرسين والمدرسات وبرامج الإرشاد المدرسى التي انخفضت درجة الاستعانة بهم كمصادر للمعلومات مما يجدر بالإشارة إلى العمل على تفعيل دور المدرسة في عمليات الوعي المروري للأطفال .

مناقشة نتائج الدراسة

والإجابة على تساؤلات

في ضوء تحليل بيانات الدراسة يمكننا مناقشة نتائج الدراسة وبالتالي الإجابة على تساؤلات الدراسة وهي كما يلي :

للإجابة على السؤال الأول وهو : ما هو واقع الوعي المروري للأطفال؟

فقد بينت لنا الدراسة أنه بالنسبة لواقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بمعلومات عن المشاة يتم من خلال الوعي المروري بالنظر الصحيح

قبل مرور الطفل وأيضاً الوعي بالمراقبة بالاتجاهين والحذر عند عبور الطريق والحقيقة أن هذا الوعي عندما يلتزم به الأطفال عند عبور الطريق أو عند المشاة أو استخدام الرصيف ، فإن هذا الوعي قد يكون كافياً لتلافي الأطفال من الحادث المروري هذا بالإضافة إلى التزام الأطفال بعبور الطريق عند الضوء الأخضر للإشارة المرورية أو العبور في حالة الحواجز المرورية وأيضاً عندما يلتزم الأطفال بقواعد الركوب والنزول من الباص وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عبد العال : ١٩٩٧ ، ص ٣٨) والتي ترى ضرورة تحسين الحركة المرورية في منطقة مدارس الاطفال وضرورة تلافي الحوادث في هذه المناطق التي يوجد فيها تداخل بين المشاة من الاطفال والسيارات وتتفق مع دراسة (CROOS) والتي ترى يجب توعية الاطفال بالسرعة والبعد والزمن اثناء العبور.

أما بالنسبة لواقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق قبل استخدام السيارة فقد أثبتت لنا الدراسة أنه لا بد من استخدام حزام الأمان عند ركوب السيارة خاصة للأطفال لتلافي وقوع حادث مروري مفاجئ هذا فضلاً عن انه يجب معرفة الطفل واجباته قبل التحرك بالسيارة أو الباص خاصة تأمين غلق أو فتح باب السيارة وجلسهم داخل السيارة أو الباص وبالنسبة لواقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بواجبات السائق أثناء السير بالسيارة أو الباص نجد أن الأطفال لديهم الوعي عند اختيار المسار المناسب خوفاً من الحادث المروري المفاجئ والحقيقة أن الأطفال يحتاجون إلى مزيد من الوعي المروري خاصة عند تحرك السيارة أو الباص إلى الخلف وأيضاً في حالة تقاطع الطرق وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الوهيد : ١٩٩٧ م ، ص ٥٤) والتي ترى انه لا بد من توعية الاطفال مرورياً

خاصة الذين يمارسون هوايات السباق والمنافسة في الطريق ، دون النظر الى اثار ذلك السلبية على الحالة المرورية في الطريق عموماً ، هذا فضلاً عن عدم اختيار المسار المناسب.

أما عن واقع الوعي المروري للأطفال فيما يتعلق بالتعامل مع المواقف الطارئة نجد أن الأطفال لديهم الوعي عند استعمال بوق السيارة وأيضاً بقواعد إيقاف السيارة والانتظار هذا فضلاً عن التعامل في حالة تعطل إشارة المرور .

للإجابة على السؤال الثاني وهو :

ما هي مصادر حصول الأطفال على المعلومات المرورية ؟

بينت لنا الدراسة أن الأطفال يحصلون على المعلومات المرورية لتلافي حوادثها من الوالدين داخل الأسرة وهذا هو الدور المباشر للوالدين ولجميع أفراد الأسرة في تنمية الوعي المروري لدى الأطفال ، وتأتي بعد ذلك وسائل الأعلام المختلفة خاصة التلفزيون على أساس أنه إعلام مرئي يمكنه أن يجذب الطفل خاصة إذا تم عرض أسباب الحوادث المرورية وكيفية تلافيها من خلال برامج هادفة عن السلامة المرورية ، ثم بينت لنا الدراسة إلى أن الأطفال يحصلون على المعلومات المرورية من الزملاء والزميلات ورجال المرور وأيضاً المدرسين والمدرسات ثم برامج إرشادية من خلال المدارس والمعاهد والجامعات ، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (عبده : ١٩٩٨ ، ص ١٢٢) والتي ترى ضرورة البدء بتعليم الطفل السلامة المرورية للأطفال ، كما يتفق مع دراسة (الغامدي : ١٩٩٧ ، ص ٧٢) والتي ترى ضرورة دراسة اثار الحوادث المرورية عموماً والوصول الى الحلول المنطقية بالوعي والسلامة المرورية ، كما اتفقتي هذه النتيجة مع دراسة (CROOS) والتي

تقترح ان قيمة تدريس مقرر السلامة المرورية للأطفال لتوعيتهم مرورياً.

للإجابة على السؤال الثالث وهو :

ما البرنامج المقترح لزيادة الوعي المروري للأطفال لتلافي الحوادث المرورية؟

لقد وضع البرنامج المقترح التالي لزيادة الوعي المروري لدى الأطفال لتلافي الحوادث المرورية وهو :

المنطلقات النظرية للبرنامج :

يستمد البرنامج إطاره النظري من خلال محتويات ترتبط بالقواعد المرورية المرغوبة ومن خلال النقاط التالية :

أ- إن الهدف الاساسي من البرنامج هو زيادة الوعي المروري عند الأطفال لتلافي وقوع الحوادث المرورية .

ب- إن زيادة الوعي المروري للأطفال من خلال برنامج ينفذ يستلزم توافر منفذى برامج ذو كفاية ومعرفة بقوانين المرور والأعلام المروري والسلوك المروري مع ضرورة أن يكون لديهم قدرات الإشراف والتنفيذ .

ج- تعاون الجهات المعنية والمهتمة بالوعي والسلوك وقوانين المرور من شأنه زيادة الوعي المروري لدى الأطفال .

د- تناسب عمليات الاتصال مع الأطفال أثناء تنفيذ برنامج الوعي المروري مع الهدف منه وطبيعة الموقف ومستوى المستهدفين العقلي والتعليمي والأجتماعى واستخدام وسائل اتصال مناسبة ومتعددة .

الأسس التي يعتمد عليها البرنامج المقترح:

- أ - نتائج الدراسات السابقة والحالية وما انتهت إليه من نتائج وتوجيهات .
- ب - مقابلات مع بعض الخبراء والمتخصصين في مجال الوعي والسلوك والقوانين المرورية.
- ج - الاطلاع على بعض المؤتمرات والدوريات الخاصة بالمرور والوعي والسلامة المرورية والتعرف على الاتجاهات الحديثة لتلافي وقوع الحوادث المرورية .
- د- يركز هذا البرنامج المقترح على الافتراضات التالية :
 - زيادة الوعي المروري عند الأطفال يساعد على تحقيق الوعي و السلامة المرورية عند الأطفال خاصة وأفراد المجتمع عامة .
 - يستند زيادة الوعي المروري عند الأطفال إلى فلسفة مؤداها أن لبرنامج الوعي المروري للأطفال القدرة على التأثير في شخصية الفرد حتى لو كان طفلاً .

أهداف البرنامج المقترح :

- البرنامج المقترح يهدف إلى محاولة تحقيق ما يلي :
- أ- تدريب الطفل على آداب السلوك المروري .
- ب- تزويد الطفل بمعلومات مرورية عن قواعد النزول والركوب من السيارة أو الباص وقواعد عبور الطريق وأيضا الطريقة الصحيحة لجلوسهم في السيارة أو الباص .
- ج- التدريب على مهارات العناية بالذات والسلامة المرورية لتلافي الحوادث

المرورية من خلال تعليم الطفل الإشارات الضوئية والإشارات المرورية وكيفية التعامل معها .

معايير تصميم البرنامج المقترح :

لقد صمم الباحث البرنامج في ضوء المعايير الآتية :

أ- مراعاة المرحلة السنية للأطفال المستهدفين من البرنامج لزيادة الوعي المروري لديهم .

ب- التنوع في البرنامج وذلك بهدف تعدد المواقف والخبرات المترابطة والتي تؤدي إلى تحقيق الهدف وصياغة أهداف فرعية عن المعلومات والسلامة المرورية .

ج- يتضمن تنفيذ البرنامج استخدام منفذيه الإستراتيجيات والأدوار التي سوف نشير إليها لتحقيق الهدف الأساسي وهو تنمية الوعي المروري عند الأطفال .

د- أن يتناسب البرنامج مع الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة وأن يكون البرنامج جذاب ومشوق للأطفال لجذب انتباههم وزيادة تركيزهم حتى يمكن إقناعهم بتقبل محتويات البرنامج .

أدوار القائمين على تنفيذ البرنامج :

أ- دور المعلم لمحتويات برنامج الوعي المروري .

ب- موجه السلوك للأطفال خاصة السلوك المروري .

ج- دور المنشط لمعلومات الأطفال المرورية .

د- دور المساعد للأطفال خاصة أثناء التدريبات العملية في مدرسة تعليم القيادة .

هـ- معدل الأفكار الأطفال حول معلوماتهم الخاطئة بقواعد المرور المختلفة.

استراتيجيات البرنامج :

أ- استراتيجية الإقناع وما تقتضيه من أدلة عقلية وواقعية حول الوعي المروري وقوانين المرور.

ب- استراتيجية الضغط بهدف وضع محددات للسلوك المروري .

ج- استراتيجية المشاركة خاصة أثناء التدريب والنماذج العملية بمدرسة تعليم القيادة.

د- استراتيجية تغيير السلوك المروري الخاطئ وتقتضى التفاعلات التالية :

(التوضيح ، الاعتراض ، الإدراك ، التدعيم ، التعليم ، التدريب ، الوعي ، الانتباه ، التفسير ، مع مراعاة أن هذه التفاعلات تأثيرية) .

اعتبارات هامة يجب مراعاتها عند إعداد وتنفيذ البرنامج المقترح لزيادة الوعي المروري عند الأطفال :

عند إعداد وتنفيذ البرنامج المقترح يجب على القائمين على تنفيذه مراعاة الاعتبارات الآتية :

أ- يجب أن تكون المحاضرات اللفظية واضحة وبسيطة ويجب إعادتها من وقت لآخر بقدر الإمكان حتى يمكن للأطفال استيعاب المحاضرة .

ب- يجب أن يشجع الأطفال على القيام بمجهود خاص للقيام بالتعبير عن نفسه والتعليق اللفظي على الوسائل التعليمية المعروضة عن الوعي المروري والسلوك المروري .

ج- يجب أن يكون ترتيب مادة برنامج الوعي المروري المستخدمة منظماً من

- المادى الحسى إلى المجرد ومن المؤلف إلى غير المؤلف فإن هذا يسهل تكوين محتويات برنامج الوعي والسلوك المرورى .
- د- يجب أن تنظم مادة ووسيلة برنامج الوعي المرورى من السهل إلى الصعب كى توفر للطفل فرص الاستيعاب ما أمكن .
- هـ- يجب تقديم مادة برنامج الوعي المرورى على أجزاء وبالترتيب و لا تنتقل من جزء إلى آخر إلا بعد التأكد من النجاح في الجزء السابق .

الجدول الزمني المقترح للبرنامج الوعى المرورى للأطفال

اليوم	محتوى البرنامج	الأدوات	الوقت
الأول	١- التعريف بالبرنامج وتوزيع النشرات والقياس القبلي للمعلومات المرورية عند الأطفال	محاضرة الملاحظة المقابلة الجماعية	ساعة
	٢- معلومات عامة عن قواعد المرور	محاضرة، فيلم	ساعتان
	٣- زيارة لمدرسة تعليم القيادة للتدريب على محتوى المحاضرة .	لعب دور ونموذج الاقتداء	ساعة

اليوم	محتوى البرنامج	الأدوات	الوقت
الثاني	١- معلومات قياسية عن الحوادث المرورية وآثارها أ- الاجتماعية ج- الصحية ب- النفسية د- الاقتصادية هـ- تدريبات ونماذج عملية	المحاضرة، مقابلة جماعية محاضرة مادة فيلمية لعب الدور	ساعة ساعتان ساعة
الثالث	١- معلومات مناسبة عن قواعد السيرة للمشاة أ- نماذج لأخطاء المشاة ب- تدريب ونماذج عملية بمدرسة تعليم القيادة	محاضرة جماعية مادة فيلمية تدريبات عملية ولعب الدور	ساعة ساعتان ساعة
الرابع	١- معلومات مناسبة عن آداب الجلوس بالسيارة أ- نماذج صحيحة وخاطئة من جلوس الاطفال بالسيارات ب- تدريبات ونماذج عملية بمدرسة تعليم القيادة	محاضرة جماعية عرض صورة مادة فيلمية تدريبات عملية ولعب الدور	ساعة ساعتان ساعة

اليوم	محتوى البرنامج	الأدوات	الوقت
الخميس	آداب القيادة : قيادة الدراجات البخارية قيادة الدراجات الهوائية تدريبات عملية في مدرسة تعليم القيادة	محاضرة جماعية صورة ثابتة مادة فيلمية تدريب عملي	ساعة ساعتان ساعة
السادس	١- معلومات مناسبة عن الواجبات أثناء الحوادث ٢- توزيع نشرات وكتيبات ٣- نماذج صحيحة وخاطئة ٤- التقييم النهائي (القياس البعدي) ٥- توزيع شهادات اجتياز البرنامج وتكريم المتفوقين بتقديم الجوائز المادية والمعنوية لهم	محاضرة جماعية صورة ثابتة مقابلة جماعية مادة فيلمية مقابلة جماعية	ساعة ساعة ساعة ساعة ساعة

محتويات البرنامج :

يرتبط محتوى برنامج الوعي المروري للأطفال بأهدافه ومن ثم يتضمن معلومات مرتبطة بالأهداف وكذلك بعض المهارات لإكساب الأطفال سلوكيات موروثة مناسبة و بالتالي يتضمن محتوى البرنامج ما يلي :

أ- معلومات هامة عن قواعد المرور .

ب- معلومات هامة عن الحوادث المرورية وآثارها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية وأسبابها وكيفية تلافيها.

ج- معلومات هامة عن قواعد السير للمشاة و آداب الجلوس في السيارة أو الباص و آداب قيادة الدراجات البخارية والهوائية في الطريق العام.

مكان تنفيذ البرنامج :

يمكن تنفيذ البرنامج في الجهات الآتية :

أ- المدارس الابتدائية أو المتوسطة أو الثانوية.

ب- مدارس تعليم القيادة.

ج- الأندية الثقافية والرياضية والاجتماعية.

الجهات المشاركة في تنفيذ البرنامج :

أ- وزارات المعارف والتربية والتعليم والرئاسة العامة لتعليم البنات .

ب- الإدارة العامة للمرور .

ج- إدارة الصحة المدرسية .

د- وزارات الإعلام والثقافة .

هـ- المؤسسات الأهلية والتطوعية والخيرية .

تقويم البرنامج المقترح للوعي المروري للأطفال :

يمكن للقائمين على تنفيذ البرنامج المقترح وضع معايير تقويمية مستمرة

للتعرف على مدى استفادة الأطفال من البرنامج على أن يراعى المعايير

التقويمية الآتية :

أ- الملاحظة الدورية للأطفال خاصة أثناء تنفيذ النماذج والتدريبات العملية في مدرسة القيادة.

ب- محتويات البرنامج وعما إذا كانت مناسبة للعمر الزمني للأطفال مع مراعاة زيادة أو تقليل محتويات البرنامج.

ج- أهم المعوقات التي تواجه تنفيذ البرنامج.

د- المقترحات المناسبة للتغلب على هذه المعوقات.

الزمن المستغرق لتنفيذ البرنامج :

يقترح لتنفيذ البرنامج « ٢٤ ساعة » موزعة على ستة أيام كما يمكن تحديد العدد الملائم للبرامج وفق الجهة المنظمة لتنفيذ البرنامج.

التوصيات في ضوء نتائج الدراسة

إن توعية الإنسان وتدريبه على التعامل مع المركبة والطريق وتبصيره بقواعد وآداب المرور والممارسات المرورية الصحيحة يعد ركنا أساسيا في سعي المجتمع للوقاية من حوادث الطرق والمخاطر الجسيمة التي قد تسببها مثل الإعاقة.

وتشغل التربية المرورية جزءا مهما في تحقيق ذلك فهي تعمل على غرس العادات والاتجاهات والقيم لدى التلاميذ في جميع المراحل التعليمية.

إن توعية الإنسان وتدريبه على التعامل مع المركبة والطريق وتبصيره بقواعد وآداب المرور والممارسات المرورية الصحيحة يعد ركنا أساسيا في سعي المجتمع للوقاية من حوادث الطرق والمخاطر الجسيمة التي قد تسببها مثل الإعاقة.

وتشغل التربية المرورية جزءا مهما في تحقيق ذلك فهي تعمل على غرس العادات والاتجاهات والقيم لدى التلاميذ في جميع المراحل التعليمية .

ولتلافي الأطفال للحوادث المرورية في ضوء نتائج هذه الدراسة نوصى بما يلي :

١- في مجال المشاة :

المشاة الأطفال :

بما أن أعلى نسبة من المصابين هم من الأطفال لا بد من توعيتهم عن طريق الأسر ومن ثم المدرسة وذلك باتباع ما يلي .

أ- البدء بتعليم الطفل السلامة المرورية في أولى خطواته ولا ينتظر حتى دخوله المدرسة .

ب- أن يكون الأهل قدوة حسنة في تصرفاتهم في استعمال الشارع لأن الأطفال يقلدون في العادة من هم أكبر سناً .

ج- الذهاب مع الطفل في أيامه الأولى إلى المدرسة ومرافقته عند العودة إلى البيت .

د- يجب اختيار الطريق الأسلم في الذهاب والإياب من وإلى المدرسة وبيان الأسباب التي من ورائها اختار الطريق .

هـ- عدم السماح لهم بركوب الدراجات إلا بعد التأكد من جاهزية الطفل وصلاحيته الدراجة .

و- تعليمه على الإشارات الضوئية والإشارات المرورية و كيفية التعامل معها .

ز- وضع مناهج للتوعية المرورية وإقراره من قبل التربية لكافة المدارس .

ح- انتشار الحداثق والملاعب والمتنزهات بعيداً عن الشوارع الرئيسية لتمكين الأطفال من اللعب فيها .

المشاة غير الأطفال :

أ- نشر الوعي المروري للمواطنين عن طريق وسائل الإعلام وحثهم على التقيد بقواعد المرور .

ب - تطبيق قواعد السير عند مخالفة المشاة لقواعد المرور كقطع الإشارة الضوئية .

ج- مراقبة المخالفين من التعدى على الأرصفة كالباعة وأصحاب البسطات ومنعهم من ذلك .

د- توعية المواطنين بارتداء الملابس الفاتحة ليلاً والداكنة نهاراً والأيام التي يكون فيها الجو مثلجاً .

٢- في مجال السائقين :

أ- التركيز في تدريبهم وتأهيلهم والتأكد من ذلك عند إجراء الفحص .

ب- التشديد في الرقابة على السائقين المخالفين وخصوصاً المخالفات من الدرجة الأولى والمخالفات المتحركة .

ج- اتباع نظام الأسبقيات بالنسبة للسائقين المخالفين وضرورة الحزم في التنفيذ .

٣- في مجال الطريق :

أ- تخطيط ممرات المشاة ووضع الإشارات الضوئية على التقاطعات ووضع العواكس الأرضية .

ب- زيادة عرض الأرصفة في الطرق المزدهمة بالمشاة ووضع الحواجز الحديدية في الأماكن غير المخصصة لعبور المشاة.

ج- انتشار الجسور المعلقة والأنفاق في الشوارع المزدهمة.

د- إزالة العوائق التي تحجب الرؤية الموجودة على الأرصفة كأشجار الزينة.

هـ- الاستمرار في صيانة الطرق خاصة في فصل الشتاء.

و- إلزام المتعهدين بالحفاظ على السلامة العامة عن طريق الشواخص التحذيرية.

ز- إنارة الطرق.

ح- إبعاد المدارس ورياض الأطفال عن الشوارع الرئيسية.

ومن التوصيات العامة في ضوء نتائج هذه الدراسة ما يلي :

١- إدخال مادة السلامة والتوعية المرورية ضمن مناهج مختلف المراحل التعليمية كمناهج اللغة العربية والتربية الاجتماعية وغيرها. هذه الموضوعات من شأنها تزويد الطلبة بمعلومات ومهارات تترجم إلى ممارسات ونشاطات تتم بإشراف معلمهم.

٢- الاتصال بالجهات المعنية والمهتمة بموضوعات المرور للتزود بأحداث النشرات والمعلومات والملصقات لعرضها على لوحات الحائط في المدارس وداخل الصفوف.

٣- تأهيل المعلمين والمعلمات من خلال دورات تعقد بالتعاون مع القطاعات ذات العلاقة كالأمن العام الدفاع المدني القوات المسلحة ، المحافظة أو البلدية وغيرها من الجهات المعنية.

٤- تضمن مناهج الكشافة والمرشدات مواضيع تتعلق بسلامة المرور وقواعده

وآدابه

٥- مشاركة المدارس في المناسبات المختلفة مثل : «يوم المرور العالمي»، «أسبوع المرور العربي» و«أسبوع المرور الخليجي».

٦- توفير مواد وأدلة إرشادية مثل : دليل الثقافة والتربية المرورية ليكون بين أيدي المعلمين لتثقيف وإرشاد الطلبة وتوفير النشرات والملصقات والأفلام التي تتعلق بالمرور والإذاعة المرورية وإقامة الرحلات المدرسية إلى نوادي السيارات وأقسام المرور.

ومن أجل حماية أطفال المدارس من حوادث الطرق يمكن ذكر بعض التوصيات التي من شأنها حماية هؤلاء الأطفال وترسيخ مفهوم التربية المرورية وقواعد وآداب المرور مثل :

- ١- وضع إشارات وشواخص تحذيرية بالقرب من المدارس .
- ٢- عمل و إصلاح الأرصفة والشوارع المحاذية للمدارس .
- ٣- وضع خطوط تبين مناطق عبور المشاة بالقرب من المدارس .
- ٤- تخصيص برنامج إعلامي في المذياع أو التلفاز وفي الصحف وغيرها لتوعية المواطنين وإرشادهم مرورياً .
- ٥- تدريب الطفل والتلميذ على المشي على الرصيف .
- ٦- عدم السماح للطفل باللعب بالكرة في الشارع والعمل على توفير أماكن اللعب كما هو الحال في الأندية أو الحقائق
- ٧- ركوب الدراجة يجب أن يتم في أماكن بعيدة عن حركة السيارات وفي المناطق المخصصة.
- ٨- ضرورة وضع الطفل الصغير في المقعد الخلفي في حضان أمه أو أبيه عند ركوب

السيارة أو في المقعد الملحق المخصص للأطفال وليس في المقعد الأمامي .
٩- التوعية بضرورة ربط الأحزمة في السيارة فهي تحمي الركاب صغارا أو كباراً- بإذن الله- من الخطر .

١٠- إيلاء عناية خاصة بالأطفال المعاقين لكثرة تعرضهم للحوادث .

كما تنادى التوصيات المختلفة بضرورة :

- ١- إدخال مادة التوعية المرورية ضمن مناهج تعليم الكبار .
- ٢- إقامة الندوات في الأندية ومراكز الشباب والمراكز والأندية النسائية .
- ٣- تشجيع إجراء الأبحاث والدراسات المرورية في الجامعات وكليات المجتمع وإقامة فرق للسلامة المرورية في تلك الجهات .

لاشك أن هذه الجهود المبذولة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع في مجالات الوقاية من حوادث الطرق هي من أهم وسائل الوقاية من حدوث الإعاقة في المجتمع خاصة وأن الدراسات الإحصائية تؤكد أن الحوادث بأنواعها المختلفة التي تقع في المنزل أو الطريق أو أثناء العمل هي من أهم أسباب حدوث الإعاقات المختلفة في المجتمع .

حقا ، إن المقياس الحقيقي لتقدم أمة أو الحكم على تراثها الحضارى هو مقدار ما تبذله من جهود للحفاظ على حياة الإنسان وخدمته ورفع مستوى حضارة تلك الأمة وإذا ما طبقنا ذلك على آداب المرور وسلامة الطرق لوجدنا أن التقدم الحقيقي لمجتمع ما هو مقدار ما يبذله للحفاظ على صحة وسلامة أبنائه ومقدار ما يبذله الأبناء في العمل على احترام وتطبيق قواعد وآداب المرور .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

- أبو طاحون ، عدلى (١٩٩٨) ، مناهج البحث الاجتماعى ،
الأسكندرية ، المكتب الجامعى الحديث .
- آل خليفة ، هيا راشد (١٩٩٣) ، الوقاية من انحراف الطفولة ، البحرين ،
ندوة الحماية القانونية للطفل في البحرين .
- الأحمدي ، حسن مساعد وآخرين (١٤١٨هـ) ، الحوادث المرورية في
دول مجلس التعاون ، الرياض ، مجلة الأمن ، العدد ١٥ .
- الإدارة العامة للمرور (١٤٢٣هـ) الإحصائية السنوية للحوادث لعام
١٤٢٢هـ ، المملكة العربية السعودية .
- أورفلي ، علي (١٩٨٠) ، السلامة في الأرة ، بيروت ، مؤسسة الرسالة
للنشر .
- الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية (١٩٨٥) ، الطفولة العربية ،
الكتاب السنوى الثاني .
- الجوهري ، محمد محمود (١٩٨٥) ، طرق البحث الاجتماعى ،
القاهرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع
- الحديدي ، منى محمد (١٩٩٤) ، الرعاية وتأهيل الأطفال المعاقين ،
بيروت ، دار الفكر العربى .
- حسن ، عبد الباسط (١٩٧٨) ، أصول البحث الاجتماعى ، القاهرة ، دار
الفكر العربى .

- الدباغ ، ثابت (١٩٨٧) الطفل العربي ، بيروت ، مكتبة لبنان للنشر .
- راجح ، أحمد عزت (١٩٩١) ، علم النفس الصناعي ، القاهرة ، مؤسسة المطبوعات الحديثة .
- الرفاعي ، نعيم (٢٠٠٠) ، الاعاقة واسبابها واثارها ، منظمة اليونسيف.
- الزهراني عبد الرحيم بن محمود (١٤١٤هـ) ، أنماط الحوادث المرورية في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، الندوة الوطنية لسلامة المرور، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.
- سلامة ، ممدوحة محمد (١٩٩٦) ، مقدمة في علم النفس ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية .
- سد السيد: خليل احمد (١٩٧٩) ، البحث في علم النفس ، القاهرة ، دار الفكر الدولي
- الصالح ، مرفت مسعود (١٤١٢هـ) ، اصابات الأطفال في حوادث الطرق ، الرياض ، مستشفى قوى الأمن .
- الصباح ، أبو على (١٩٩٤) ، سلامة المشاة والوقاية من الحوادث المرورية، البحرين ، وزارة الداخلية.
- عبد العال ، جمال عبد المحسن (١٩٩٧) ، الحوادث المرورية والعناصر الحاكمة لها، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- عبد العال ، عبد الحليم رضا (١٩٨٨) ، البحث في الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، دار الثقافة للطباعة والنشر .
- عبده ، محمد يوسف (١٩٩٨) ، حجم مشكلة المرور في الأردن ، الأردن ، مديرية الأمن العام .

العدل ، صالح (١٤١٢هـ) ، نحو أداء أفضل لتطبيق السلامة والتوعية
المرورية ، الرياض ، مستشفى قوى الأمن
عوض ، محمود عباس (٢٠٠٠م) ، سيكولوجية الحوادث ،
الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية .

الغامدي ، على بن سعيد (١٩٩٧م) ، تقنية المستقبل في مواجهة مشكلة
المرور ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .

الغامدي ، على بن سعيد (١٤١٨هـ) ، السرعة وقطع الإشارة من أكثر
اسباب الحوادث المرورية في المملكة ، الرياض ، جريدة الرياض
العدد ١٠٧١٢ /

غيث ، عاطف (١٩٩٠) ، قاموس علم الاجتماع ، الاسكندرية ، المكتب
الجامعي الحديث .

القاضي ، سعد عبد الرحمن (١٤١٦هـ) ، كوارث النقل البري ، الرياض
مجلة العلوم والتقنية ، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية العدد
٣٣ .

كمال ، سعيد (١٩٩٣) ، التنشئة والثقافة والإنسان ، جامعة حلوان ،
محاضرات غير منشورة .

محمد ، فتح الله محجوب (١٩٩٧) ، دراسة تحليلية عن الحوادث
والمشكلات المرورية في المملكة المغربية ، المملكة المغربية ، الادارة
العامة للأمن الوطني .

المدني ، هاشم (١٤٢٢هـ) ، حوادث الطرق وآلية تخفيض الإصابات ،
الظهران ، آرامكو السعودية ، مجلة القافلة ، عدد محرم /
١٤٢٢هـ .

- مرسى ، أنور وآخرون (١٩٨٧) ، أضواء على ضحايا الجريمة ، القاهرة ، المؤتمر الثامن للدفاع الاجتماعي .
- مرسى ، شادي محمد (١٩٩٦) ، الحوادث والدراسات السوسيو مترية ، القاهرة ، دار الفكر العربى .
- المطوع ، محمد حسن (١٩٩٢) ، الأطفال وحوادث الطريق ، مسقط ، ورقة مقدمة لندوة سلامة الطرق وتربية الطفل المدة من ٢٥ - ٢٩ إبريل ١٩٩٢ .
- المعايرجى ، محمد عصمت (١٩٨٤) ، حول سيكولوجية الحوادث ، القاهرة ، المجلة الجنائية القومية ، العدد الثالث .
- المعجم الوجيز (١٩٩٠) ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة .
- منظمة الصحة العالمية (١٩٩٩) ، الاسكندرية .
- النور ، صلاح (١٤١٢هـ) ، أضواء على مشكلات حوادث الطرق وطب المرور ، الرياض ، ندوة الجوانب الصحية والاجتماعية لحوادث الطرق ، مستشفى قوى الأمن
- الوهيد ، محمد بن سليمان (١٩٩٧) ، القيم الاجتماعية واثرها في مشكلة المرور ، الرياض ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية .
- ياسين صالح على (١٩٩٢) ، أهمية البيانات في وصف مشكلة الحوادث المرورية ، الكويت ، المؤتمر المروري الخليجي الأول المدة من ٢ - ٤ نوفمبر ١٩٩٢ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- Al.madani, H.M.N)2000(. Influence of drivers comprehension of posted signs on their safety related characteristics. Journal of Accident Analysis & prevention.
- David Repp.)1997(, Child Advocacy in Justice system Journal of social work.vol.23.
- Grand Rounds)1999(. Seating position and Risk of Death in Motor Vehicle Crashes. March.
- Green Wood & H.M.)1999 (. The incidence of industrial accidents with special reference to multiple accidents industrial Fatigue research Board, Report No.4. London.
- kurzman.)1999(. Register of clinical social workers, copyright NASW press.
- M.S.Viteles)1990 (. Industrial Psychology. New York, W.W.Norton & company. Inc.19.
- Maslow)1995(. Motivation and Personality ذ Harp pub ذ co.N. 4.
- National college Healtter)1995(. RISk Behavior survey united states.
- REX, Mittan,William.)1994(. Introduction to social work sixth edition. Aparamount Communication.
- Rmawly, S.)1994(, Critical biology, international perspectives. London.
- Slocombe,S.& W.V.Bingham)1987 (, Men who have accidents personally J.,6.
- Virginidun.)1992(, Effects of raising and lowering speed limits final report, No.R.D.92.084.October.

عرض كتاب:

الآثار الأمنية لاستخدام الشباب للانترنت

تأليف د. علي بن عبد الله عسيري(*)

مراجعة د. عبد الرحيم يحيى حاج عبدالله(**)

صدر هذا الكتاب عن جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية هذا العام ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م بـ ١٤٦ صفحة من القطع المتوسط وهو

دراسة أنجزها مركز الدراسات والبحوث بالجامعة استجابة لبرنامج السنوي الموضوع وفق ما يقرره مجلس وزراء الداخلية العرب ، وتعد الدراسة رائدة وجادة لأنها تجيء طوع مستجدات علمية وثقافية وفكرية تلامس هاجس الفرد والمجتمع . وقد اشتمل الكتاب على مقدمة وخمسة فصول .

ففي الفصل الأول أورد المؤلف تعريفات عديدة للانترنت ونشأته وخصائصه فذكر إن أصل كلمة إنترنت يعود إلى اللفظة الإنجليزية (Internet) وهي تتكون من مقطعين : (Inter) وتعني بين ، و (net) وتعني شبكة) .

وعليه تكون الترجمة الحرفية للإنترنت : (الشبكة البينية) و من أكثر التعريفات شيوعاً تعريف الإنترنت بأنها : (شبكة الشبكات المتفاهمة فيما بينها باستخدام البروتوكول (Tcp/Ip) ، وتختص بتبادل المعلومات ، وإتمام الاتصالات الخارجية بين شبكات الكمبيوتر في العالم .

(*) كلية المعلمين - وزارة التعليم العالي - المملكة العربية السعودية - الرياض .
(**) مدير قسم النشر بمركز الدراسات والبحوث بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .

لكن لعل أدق التعريفات تعريفها ب : (نظام المعلومات العالمي ، الذي يتصل بعضه ببعض بواسطة عناوين متفردة ، معتمدة على بروتوكول الإنترنت (IP) ، أو لواحقه وتوابعه الفرعية ، ويكون قادراً على دعم الاتصالات بواسطة بروتوكول التحكم في الإرسال (TCP/IP) ، و/ أو أي بروتوكول إنترنت متوائم) .

ومن خلال التعريف السابق يمكن وضع تصور مبسط لإنترنت بأنها : (عبارة عن وسيط ناقل للمعلومات بين أجهزة الكمبيوتر المتصلة به ، بواسطة أنظمة تحكم في البيانات ، وبروتوكولات وعناوين خاصة ، حيث يتصل مستخدموها عن طريق جهاز الحاسب الآلي الشخصي بواسطة الخط الهاتفي ومحول الإشارات modem ، الذي يقوم بتحويل الإشارات الرقمية ونقل الرسالة بين المرسل والمستقبل مروراً بالخادم Server) .

أما المصطلحات التي تستعمل للدلالة على الإنترنت فهي :

الشبكة العنكبوتية ، الشبكة العالمية ، النسيج العنكبوتي ، شبكة الوب .

أما عن نشأة الانترنت فيقول المؤلف إنه بدأ مخاض الإنترنت بمزج الحاسب الآلي بالاتصالات مروراً بالمحطات التالية :

فكرة اتصال الحاسبات الآلية ، أول اتصال بين حاسبين بواسطة خط الهاتف ، نشوء أول شبكة حواسيب ، أول عرض جماهيري لشبكة الحواسيب ، ظهور البريد الإلكتروني : (electroni mail) أول شبكة للاتصال الدولي ، ظهور بروتوكول التحكم في نقل المعلومات : (TCP/IP) ظهور لغة النصوص فائقة التداخل ونشأة الشبكة العنكبوتية ، أما عن أدوات الانترنت فهي :

البريد الإلكتروني (electroni mail) .

شبكة النسيج العالمي (World Wide Web) أو (WWW) .

محركات البحث (Search Engines) .

الأدلة (Directories) .

المحادثة (Chat) .

المجموعات (Groups) .

القوائم البريدية (Mailing list) .

نقل الملفات (File Transfer Protocol) أو (FTP) .

الاتصال عن بعد (Telnet) .

أما أهم خصائص الانترنت فهي: العالمية، الفورية، التفاعلية، التطور، المتسارع، التوسعية والحركية، التنوع وتعدد الاستخدامات، الاقتصادية، عدم وجود جهة مسيطرة على مدخلاتها ومخرجاتها.

وفي الفصل الثاني تكلم المؤلف في استخدامات الانترنت فذكر أولاً الاستخدامات الايجابية ومنها: الاستخدامات الاتصالية، الاستخدامات العلمية، الاستخدامات التعليمية للانترنت، الاستخدامات الحكومية، الاستخدامات الأمنية، الاستخدامات الطبية، الاستخدامات التجارية، الاستخدامات الاخبارية، الاستخدامات الدعوية، الاستخدامات الاجتماعية، الاستخدامات الترفيهية.

أما عن استخدامات الانترنت السلبية وبواعث انتشارها فأورد المؤلف:

جرائم الانترنت وإن كان أصل نشأة الإنترنت لخدمة أهداف جادة

وتطورت في بداياتها بأيدي فئات علمية حيث كانت حكرًا على مطورين وعلماء لكن سرعان ما خرجت عن السيطرة لتنتشر انتشاراً أشبه ما يكون بالانفجار الذي طال العالم بأسره .

فالإنترنت تمثل العالم بخيره وشره فما في الإنترنت من ضرور وآفات ليست أمراضاً ابتدعتها شبكة الإنترنت بل هي أعراض لأمراض وآفات نفسية واجتماعية وجدت في الإنترنت أداة ووسيلة فعالة لتحقيق مآرب غير سوية .

والاستخدامات السلبية للإنترنت تتنوع وتتدرج خطورتها من المخالفات البسيطة إلى أشد أنواع الجرائم مما برز معه مصطلح (جرائم الإنترنت) .

وتعرف جرائم الإنترنت بأنها : أي عمل غير قانوني تستخدم فيه الإنترنت كأداة أو محل للجريمة .

ومن خلال التعريف السابق يظهر تنوع جرائم الإنترنت إلى النوعين التاليين :

النوع الأول : جرائم تستخدم الإنترنت كأداة للجريمة : أي يكون استخدام الإنترنت وسيلة لتنفيذ جرائم تقليدية مثل استخدام الإنترنت في استدراج ضحية لخطفها أو استخدام الإنترنت للتنسيق لخطة سرقة .

النوع الثاني : جرائم تكون الإنترنت هدفاً للجريمة : أي تكون الإنترنت مسرحاً للجريمة مثل جرائم اختراق المواقع الرسمية وسرقة البنوك الإلكترونية .

وينقسم مرتكبو جرائم الإنترنت من حيث خطورتهم إلى ثلاث فئات :

العابثون (Vandals): هذه الفئة هي المدخل لجرائم الإنترنت إذ تبدأ بمظهر بريء هدفه اللهو والتسلية دون قصد إلى إلحاق الضرر بضحاياها، والغالب لمن استمرراً هذا المسلك أن يتحول مع مرور الوقت إلى الفئة الثانية وهم فئة (القراصنة) .

القراصنة (Crackers): هذه الفئة هي الغالبة على مجرمي الإنترنت إذ تحتاج غالبية الأعمال الإجرامية على الإنترنت إلى توفر صفة القرصنة التي تسوغ لحاملها اختراق أجهزة الغير والإطلاع على بياناتهم والتحكم في أجهزتهم وإلحاق الأذى بهم .

المجرمون : مع التكرار يكتسب العاثب والقرصان ثقة في نفسه وقدراته ويستخف بما هو مقدم عليه ويتجه إلى توظيف خبراته لأغراض غير مشروعة سعياً إلى الكسب بغير وجه حق أو إلى التخريب أو الانتقام أو غير ذلك من الدوافع الإجرامية .

استخدامات الإنترنت السلبية

أورد المؤلف بعد ذلك من أنواع الاستخدامات السلبية للإنترنت ومنها :
-إساءة استخدام الإنترنت في جهات العمل: تتسابق الإدارات الحكومية والمؤسسات التجارية والشركات إلى إدخال الإنترنت في مكاتبها وتشجيع موظفيها على استخدامها .

إلا أن المصالح والشركات تعاني من مشكلة إساءة استخدام الموظفين لهذه الخدمة المتوفرة تحت أيديهم إما بالانشغال بالإنترنت في أمور شخصية أو حتى الوصول إلى مواقع مشبوهة من خلال أجهزة الشركة ، وقد أثبتت دراسة أجرتها مؤسسة Greenfeild المتخصصة انخفاض أداء الموظفين بنسبة

ملحوظة نتيجة لعدم قدرتهم على التركيز على أعمالهم في ظل استخدامهم للإنترنت في شئونهم الخاصة.

وأورد تقريراً أجرته إدارة استشارات الشبكة : (manegment consultant websense) ونشر مفاده أن أكثر من ربع الشركات البريطانية قامت بفصل موظفين لإساءتهم استخدام الإنترنت في الشركة، وقد جاء استعراض مواقع جنسية في المرتبة الأولى من المخالفات تلاه استخدام برامج المحادثات بينما جاء استخدام البريد الإلكتروني الشخصي في المرتبة الثالثة.

بينما أظهر استبيان أجراه مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI) أن ٩١٪ من المشاركين في الاستبيان اكتشفوا إساءة استخدام موظفيهم لشبكة الإنترنت مثل الاتصال بمواقع الصورة الخلاعية وطباعة محتوياتها، أو استخدام غير لائق لنظام البريد الإلكتروني.

وفي مجال العالم العربي أشارت دراسة إلى أن ٩٣٪ من مستخدمي الإنترنت في مستشفى تخصصي استخدموه استخداماً غير محمود أخلاقياً و ٤٪ لأغراض مختلفة و ٣٪ فقط استخدموه في البحث العلمي.

التشهير والمضايقة :

الإنترنت وسيلة إعلامية ذات اتصال جماهيري واسع، لذلك استغلت على نطاق واسع في حملات التشهير بكثير من الشخصيات الاجتماعية . وهذه الظاهرة مع الأسف متفشية وتكفي زيارة لأي من المنتديات العربية الموجودة على الشبكة لتجد صنوفاً من الإساءات الشخصية التي توجه إلى أشخاص في مواقع المسؤولية، وهذا في الحقيقة ظاهرة تستحق المعالجة لأن النقد شئ والتجريح شئ آخر .

والأدهى من ذلك أن الإنترنت وفرت أداة لبث الإساءات في صورة محسوسة وليس بالفاظ فقط إذ انتشرت عملية تركيب الصور لتظهر أشخاصاً معروفين في أوضاع مشينة رغبة في النيل منهم ، والأخطر من ذلك كله أن مثل هذه الألاعيب ربما انطلت على بعض المغفلين فصدقوها لأنهم يشاهدونها بأعينهم .

ويستخدم المشهورون ساحات الحوار لبث افتراءاتهم ، وقد يستخدمون البريد الإلكتروني ، وربما وصل بهم الأمر إلى إنشاء موقع خاص يثون فيه الفضائح .

كما قد تستخدم الإنترنت للمضايقة والمعاكسة فيلاحق الشباب مثلاً الفتيات أو العكس عن طريق المحادثة أو عن طريق البريد الإلكتروني كما يحصل من المضايقات الهاتفية .

انتهاك حقوق الملكية الفكرية :

يتجه العالم أجمع إلى حماية حقوق المؤلفين والمبدعين رغبة في تشجيعهم على تقديم مزيد من العطاءات ومنعاً لاستغلال الغير لجهودهم .

وذلك أن الإنترنت تعد منفذاً مهماً للنشر فيوجد عليها مؤلفات مكتوبة ومسموعة ومرئية ، ولم تسلم هذه المؤلفات من الاعتداء عليها بانتهاك حقوق الملكية الفكرية ولهذه الانتهاكات عدة صور منها :

١- نسخ البرامج والمؤلفات المحمية بحقوق الملكية لأغراض شخصية دون تعويض مالكيها .

٢ - توزيع البرامج والكتب على الشبكة لحساب الموزع خلافاً لحقوق الملكية .

٣- نسخ المواد المحمية ووضعها على مواقع مجانية مما يكبد مالكي هذه الحقوق خسائر فادحة .

عرض المواد الفاضحة:

يُعد ترويج الصور والأفلام الخليعة من أكبر آفات الإنترنت في العصر الحاضر وهذه الآفة هي المسؤولة عن الصورة السلبية للإنترنت لدى عامة الناس .

ومما يكشف عن تفشي هذه الظاهرة تبجح شركة (playboy) سيئة السمعة أن ٧, ٤ مليون زائر يزور صفحاتها في الأسبوع الواحد، وقد قامت شركة (webside story) بدراسة عن مواقع الدعارة على الإنترنت فوجدت أن بعض الصفحات الخليعة يزورها ٣٤, ٢٨٠ زائر في اليوم الواحد وأن صفحة واحدة فقط من هذه الصفحات استقبلت خلال سنتين ٥٠٨, ٦١٣, ٣ ثلاثة وأربعين مليوناً وستمئة وثلاثة عشر وخمسمئة وثمانية زوار، وقد قام باحثون في جامعة كارنيجي ميلون بإجراء دراسة على صور طلبت من الإنترنت في ٢٠٠٠ مدينة في ٤٠ دولة وتبين من الدراسة أن نصف الصور المستعادة من الإنترنت هي صور خليعة وأن ٨٣, ٥٪ من الصور المتداولة في المجموعات الإخبارية هي صور خليعة .

بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة :

وفرت الإنترنت مجالاً خصباً للجماعات المنحرفة سواء كان الانحراف عقدياً أو فكرياً أو خلقياً أو إجرامياً .

فتوجد على الإنترنت مواقع كثيرة لمحاربة الدين الإسلامي ونشر المذاهب الباطلة مثل مذهب القاديانية حيث إن له موقعاً على الإنترنت

متسماً باسم الإسلام والعجيب أنه في معظم محركات البحث العالمية يظهر كخيار أول مما يوجب التنبه له .

كما أن للدعوات التنصيرية انتشاراً كبيراً على شبكة الإنترنت وأنشأت الكنائس الإلكترونية، كما احتضنت الإنترنت جماعات مشهورة بانحرافها كجماعة شهود ياهوه وجماعة عبدة الشيطان .

- التحايل : النصب والاحتيال من وسائل التكبسب غير المشروع التي يلجأ إليها بعض ضعاف النفوس ، وقد اكتسبت هذه الجريمة روافد جديدة مع ظهور الإنترنت بما توفره من انتشار كبير وإمكانية في التخفي وقدرة في تغيير الشخصية .

لكن من أوسع أنواع التحايل استخدام الإنترنت للتغريب بالأحداث والإيقاع بهم وهذه جريمة تسعى حتى الأوساط الأمنية الغربية إلى ملاحقة مرتكبيها .

انتحال الشخصية :

يوجد على الإنترنت نوعان من انتحال الشخصية :

أ- انتحال شخصية الأفراد : انتحال شخصية الأفراد على الإنترنت أسهل منه في أرض الواقع لأن الهوية على الإنترنت لا تستند إلى عناصر ملموسة بل تعتمد على أرقام وحروف مشفرة، يمكن لمن يمتلك خبرة مناسبة أن يفك شفرتها، بل قد تقع بسبب الإهمال في يد من ليس لديه تلك الخبرة فيستخدمها في مختلف الأغراض المشبوهة .

ومن دوافع انتحال الشخصية : التمويه عند القيام بأعمال محظورة،

أو خداع الآخرين بانتحال شخصيات موثوقة، أو تشويه سمعة صاحب الشخصية المتحولة.

ب- انتحال شخصية المواقع : إذا كان انتحال شخصية الفرد أمراً خطيراً، فإن انتحال شخصية الموقع (wep spoofing) يعد أشد خطورة إذ يستفيد المجرم من قيام الشبكة على سلسلة من العناوين المتصلة التي يقود بعضها إلى بعض ليقحم نفسه بين المستخدم وبين موقع من المواقع المشهورة بحيث تمر جميع اتصالات المستخدم عن طريق موقعه وبذلك يستطيع أن يمارس جميع جرائم الإنترنت من تجسس واحتيال وسرقة وتدمير بحرية تامة.

التزوير :

تزوير المحررات المادية جريمة شائعة، إلا أن التزوير الإلكتروني أصبح ممارسة يومية للبعض، فمن تزوير كلمات المرور إلى تزوير بطاقات الائتمان إلى تزوير محتويات البريد الإلكتروني .

ويعتبر التزوير أداة أساسية تستخدم في معظم جرائم الإنترنت الأخرى . وأورد المؤلف جرائم أخرى للإنترنت مثل :

الابتزاز و السرقة و الجريمة المنظمة وغسيل الأموال و الاختراقات والتجسس والتلصص و التخريب و الإرهاب .

أما عن أسباب انتشار الاستخدامات السلبية للإنترنت فيذهب المؤلف أن الشبكة في أصلها صممت بشكل مفتوح دون قيود أمنية عليها رغبة في التوسع وتسهيل دخول المستخدمين وهذا أعطى المنحرفين فرصة لتطويع الإنترنت لتحقيق مآربهم .

ويستطيع محترف الإنترنت أن يقدم نفسه بالهوية وبالصفة التي يرغبها مستغلاً إمكانات الشبكة في الإيقاع بضحاياه فهو يستطيع أن يتحل شخصية معروفة أو أن يتخفى تحت شخصية وهمية فالرجل يستطيع أن يقدم نفسه كامرأة والعكس بالعكس .

قلة الوعي الأمني : لا يعي معظم المستخدمين لشبكة الإنترنت أهمية الإجراءات التي يجب اتخاذها في تأمين معلوماتهم وأجهزتهم أثناء الاتصال بالشبكة ، بل يتعامل معظم المستخدمين باستخفاف ظاهر مع شبكة الإنترنت مع ما يسمعون به يومياً من اختراقات .

صعوبة الاكتشاف : في كثير من أنواع الجرائم الإلكترونية لا يعلم بوقوع الجريمة أصلاً وخاصة في مجال جرائم الاختراق إذ تتعرض الأجهزة يومياً لمحاولات اختراق دون أن يشعر مستخدموها ويكفي أن تشغل برنامج حماية يكشف عن هذه المحاولات مثل «Internet zone» للتحقق من تفشي هذه الهجمات .

صعوبة الإثبات : في الجرائم التقليدية يمكن وجود شهود يساعدون على كشف المجرم وربما يترك المجرم أثراً مادية تدل عليه مثل أثر كسر أو بصمات أو أثر أقدام ونحوها من الآثار التي يمكن أن تستعمل كوسائل للإثبات وهذا كله غائب عن جريمة الإنترنت لعدم وجود آثار مادية يمكن أن تقود إلى المجرم ، ولا شك أن صعوبة الإثبات من أقوى حوافز الجريمة لأنه يعطي المجرم أملاً في الإفلات من العقوبة .

التنفيذ عن بعد : من الصعوبات التي تواجه المخطط لأي عمل إجرامي خوفه من بيئة غريبة عليه ، وهذا العامل غير موجود في الإنترنت لأنه يستطيع أن ينفذ جريمته دون أن يضطر إلى مغادرة مقعده الذي يجلس عليه .

الفراغ التشريعي : الإنترنت ظاهرة عالمية أوجدت ثورة في المفاهيم فمفهوم إقليمية القانون والقانون واجب التطبيق ومفهوم الإثبات والبيئة ونحوها من المفاهيم أصبحت بحاجة إلى مراجعة مع ظهور الإنترنت لإلغاء الحواجز المكانية واستخدامها أدوات جديدة في التعامل والتعاقد طغت على الأدوات القديمة .

الفضول :

يعتبر الفضول نزعة إنسانية لأن الإنسان يحب أن يعلم ما يجله ويزداد الفضول إذا كان المجهول مصنف تحت كلمة سري ، لذلك يستخدم الفضوليون الشبكة لإشباع فضولهم ولو بطريق غير مشروع ، عن طريق الدخول إلى أجهزة الغير والاطلاع على أسرارهم .

إثبات الذات وتأکید التفوق :

يستهدف كثير من المخترقين مواقع حصينة على الإنترنت لا لشيء إلا لإثبات قدراتهم ، لذلك تعرضت مواقع أجهزة المخابرات الأمريكية ومواقع وزارة الدفاع الأمريكية إلى اختراقات متكررة من شباب هدفوا إلى جذب الانتباه إليهم واستعراض براعتهم .

الاستيلاء على الأموال بشكل غير مشروع :

المال مطلب مهم لكن ضعف بعض النفوس دفعها إلى طلب المال بطرق ملتوية والدافع الأكبر للاستيلاء على أموال الغير هو الرغبة في الكسب السريع دون جهد أو عناء والإنترنت توفر إمكانية تحقيق ذلك فهي وسيلة رخيصة يمكن بواسطتها السرقة والاختلاس والابتزاز .

الانتقام :

يعد دافع الانتقام من الدوافع القوية لأي عمل تخريبي فقد يفصل موظف من منصبه فيعمد إلى تدمير بيانات الشركة التي فصلته ، ومن أمثلة ذلك ما قام به أحد المبرمجين في إحدى الشركات العربية حيث وضع برنامجاً في حاسب الشركة أدى إلى تدمير جميع ملفات الشركة المخزنة في الحاسب الآلي بمجرد محو اسمه من كشف رواتب الشركة بعد فصله .

العبث والتسلية :

يُصنف كثير من المقتحمين (Hacers) والمخربين (Crackers) ضمن فئة العابثين فهم لا يهدفون إلى جني أرباح من أعمالهم و قد لا يستهدفون شخصاً بعينه ولكن هدفهم التسلية وإمضاء الوقت في الدخول إلى أنظمة الآخرين وأجهزتهم .

ويذيل المؤلف هذا الاستعراض للجرائم بقوله : ولعل ما يفتقده واقع أمن شبكة الإنترنت في العالم العربي عدم وجود مرجعيات أمنية متخصصة تقوم على حفظ أمن الشبكة في حين يتمتع العالم الغربي بجهات مسئولة عن أمن الإنترنت تتصل بأرفع الجهات كما في الولايات المتحدة حيث يتولى مجلس حماية البنية التحتية الحساسة التابع للمباحث الفدرالية حماية أمن الشبكة ، ويوجد في البيت الأبيض منصب يسمى : كبير مستشاري الرئيس للأمن المعلوماتي و يتصل شاغله بالرئيس الأمريكي مباشرة .

و أن أهم معوقات التعامل الأمني مع جرائم الحاسب نقص مهارات التعامل مع شبكة الإنترنت ، وعدم توفر أجهزة الحاسب الآلي بشكل كاف ،

وعدم توفر خبراء حاسب ، وعدم الإبلاغ عنها كما أورد المؤلف في خاتمة الكتاب العديد من التوصيات التي ينبغي الرجوع إليها .

بعد هذا الاستعراض للكثير من القضايا الأمنية والاعلامية والفكرية والتقنية التي أثارها هذا الكتاب بوصفه عملاً رائداً ومرجعاً مهماً أفسح آفاقاً رحبة لتكريس الجهود العلمية نحو قضية يعايشها اليوم المجتمع العربي والاسلامي بمزيد من القلق وتعايشه المؤسسات التربوية والأمنية بالذات بحذر وترقب مخيف ، يجدر بنا أن نلمح إلى أنه يحسب لصاحبه هذا الاقتحام لميدان يجمع الشباب بعنفوانه وطيشه وتلوناته وبين هذه الشبكة بقدراتها السريعة الشاسعة التي تمتد أضرارها إلى سراديب بعيدة الأغوار ، كما يحمد للكتاب ذلك التركيز الواضح على كيفية تحصين العقيدة والفكر والسلوك وقيم المجتمع والكتاب فيه تشخيص وتجسيد وتحليل مستفيض للقضية بكل أبعادها التربوية والإعلامية والأمنية كما يزودنا بثقافة لا غنى عنها في هذا العصر عن مسيرة هذه الشبكة تاريخياً وتقنياً وأدائها لاسهاماتها الخطيرة في كافة المجالات .

بيد أن الدراسة كانت بحاجة إلى الرجوع إلى مزيد من الدراسات الميدانية في المجتمع العربي التي كانت كفيلة باثرائها بأساليب من المعالجات الواقعية الناجعة والنماذج الحية والنتائج الملموسة .

صحيح أن الانترنت قد وفر المعلومات الأمنية للأجهزة المعنية بتلك السرعة والدقة التي حققت إنجازات أمنية عظيمة الجدوى بالغة الأثر إلى أي مدى كانت هذه الشبكة نفسها مسهمة في تقليل تلك الاثار السلبية من منظور (داويني بالتي كانت هي الداء) .

الدراسة لم تشر إلى دور التدريب الأمني وإسهاماته في معالجة الآثار السلبية ومدى استخدامها أيضاً بصورة ملحوظة في ترويج المخدرات المستجدة وبعض الجرائم .

ويبدو في رأيي أن اشراك خبراء تربويين وتقنيين على أنشطة مقاهي الإنترنت التي يرتادها الشباب لارشادهم إلى المواقع المفيدة العلمية والثقافية والترويحية ضرورة لأن عدم الإشراف التربوي والرقابي على هذه المقاهي هو الذي يشجع إلى ارتياد الشباب فضاءات محرمة وتفاقم الآثار السلبية التي ذكرها المؤلف في كتابه .

تقرير عن : ندوة

تأثير المخدرات على التماسك الاجتماعي

د. عبدالكريم بن عبدالحميد أصغر(*)

نظم مركز الدراسات والبحوث خلال الفترة ٥-٧ / ٤ / ١٤٢٥ هـ (الموافق ٢٤-٢٦ / ٥ / ٢٠٢٤ م) بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الندوة العلمية حول «تأثير المخدرات علي التماسك الاجتماعي»، وقد شارك في الندوة وفود من عشر دول عربية هي : (دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان، والجمهورية العربية السورية، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المغربية، والجمهورية اليمنية).

وتنبع أهمية الموضوع وخطورته من أن مشكلة المخدرات تتحدى جميع الدول دون استثناء، وتنتشر ظلالها القاتمة على المجتمعات لتعمل على تفكيكها وتشريد أطفالها، وشل قدرات رجالها وشبابها ونسائها، ومن هذا المنطلق عقدت هذه الندوة.

ونظراً لخطورة الآثار الناجمة عن تعاطي المخدرات في تفشي الأمراض الاجتماعية والنفسية والتفكك الأسري، فقد أعلنت بعض الدول الحرب

(*) مدير قسم الندوات واللقاءات العلمية بمركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

عليها، وعقدت الاتفاقيات الدولية والشائية في محاولة للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، وإزاء هذا فإنه يتعين على المختصين إيلاء هذه الظاهرة اهتماماً كبيراً والتركيز على مكافحتها والحد من انتشارها على جميع المستويات وبكل الوسائل.

وقد هدفت هذه الندوة إلى تحقيق التوافق والتناسق في رسم السياسات التي تكفل شمولية التماسك الاجتماعي من أضرار المخدرات وذلك من خلال المحاور التالية:

١- التأكيد على معالجة مفهوم المخدرات والاستعمال المشروع وغير المشروع لها.

٢- بيان أهمية التماسك الاجتماعي في بناء النسق والنظام الاجتماعيين.

٣- التعرف على عوامل التفكك الاجتماعي في بناء النسق والنظام الاجتماعيين.

٤- تشخيص الواقع الحالي لحجم مشكلة المخدرات في المجتمع العربي.

٥- الكشف عن أنسب الصيغ والقنوات لتكامل علوم الدراسات الاجتماعية والأمنية مع المشكلات المعاصرة للمخدرات.

وقد قدمت في هذه الندوة التي استمرت ثلاثة أيام أبحاث رصينة أعدها أعضاء الهيئة العلمية للندوة فكانت على النحو التالي:

الموضوع الأول: اتجاهات الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية على المستوى الدولي

قدمه اللواء د. محمد فتحي عيد عضو الهيئة العلمية بكلية الدراسات العليا بالجامعة الذي أستهل بالقول ان العالم شهد خلال العقود الأخيرة من

القرن العشرين اكتساب المشكلة طابع العالمية ، وأصبحت البلدان التي لا تعاني من اساءة استعمال المخدرات هي الاستثناء لا القاعدة . وأنه لم يعد صحيحاً ما كان يقال بأن حل المشكلة يكون رهناً بقيام الدول المنتجة بتدمير ما لديها من مزارع أو معامل أو مصانع لانتاج المخدرات ، كما لم يعد صحيحاً ما كان يقال أن الدول المنتجة للمخدرات مشكلتها في الطلب المتنامي على المخدرات في الدول المستهلكة ، والذي يدفع عصابات التهريب إلى الاستماتة في إنتاج وتوريد المخدرات التي تشبع هذا الطلب ، وأن القضاء على الطلب سينعكس بالضرورة على العرض فيتوقف الانتاج عندما لا يجد المنتجون من يشتري سمومهم .

وتناول في بحثه أيضاً المناطق الرئيسة لإنتاج أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية وهي : الأفيون والحشيش ، والكوكايين ، والقات ، والامفيامينات ، والباربيتورات ، والمهلوسات ، وعقاقير أخرى .

الموضوع الثاني : واقع المخدرات في الوطن العربي

قدمه العقيد محمد فلاح العطين ، مدير المكتب العربي لشؤون المخدرات في ثلاثة محاور هي :

المحور الأول : يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والمتمثل في تحديد أنواع وكميات المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة في البلدان العربية واعداد قضايا المخدرات المضبوطة وتصنيفاتها الجرمية ، وكذلك معرفة أعداد وجنسيات الأشخاص المضبوطين في تلك القضايا وتصنيفاتهم الجرمية .

المحور الثاني : اشتمل على تحديد أعداد المتعاطين في البلدان العربية من

جميع الجنسيات وتصنيفهم حسب الجنسية ومادة التعاطي والمتغيرات الديموجرافية المتعلقة بالجنس والعمر والمؤهل العلمي والحالة الزوجية .

المحور الثالث : تمثل في تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية وتضمن بلدان مصادر المخدرات والمؤثرات العقلية المضبوطة في البلدان العربية ومناطق الضبط في مراكز الحدود المختلفة ، وبرز وسائل النقل المستخدمة في تهريب المخدرات علاوة عن طريق سير تهريب المخدرات إلى البلدان العربية وأساليب اخفائها . ولقد تم تغطية المحاور الثلاثة المذكورة بجوانبها المختلفة من خلال دراسة استثنائية تحليلية مقارنة لقضايا المخدرات المضبوطة في البلدان العربية خلال السنوات (٢٠٠٠ - ٢٠٠٢م) عرضها الباحث بالتحليل والدراسة .

الموضوع الثالث : الارشاد النفسي لتعاطي المخدرات

قدمه د . سالم صديق بدر ، الاستاذ بقسم الدراسات الاجتماعية ، كلية الآداب ، جامعة الملك سعود من ثلاثة مباحث هي :
- المكونات الاجتماعية للادمان .

- نماذج التعامل مع حالات الادمان في نطاق الارشاد النفسي والاجتماعي .
- اعتبارات عامة تراعي عند التعامل مع وارشاد المدمن .

وتناولت هذه المباحث بالتركيز على شخصية المدمن ومخاوفه واتجاهاته ومشاعره لمساعدته على ممارسة ادواره الاجتماعية بالاضافة إلى اسرة المدمن باعتبار أنه لا يمكن دراسة المشكلة ولا علاجها إلا من خلال التعاون مع

الأسرة، بالإضافة إلى المجتمع الذي يعيش فيه المدمن وتصب فيه كل الآثار المدمرة للمخدرات، إضافة إلى الإرشاد النفسي لمتعاطي المخدرات ليس باعتباره اسلوباً للوعظ والارشاد وإنما هو أساساً المساهمة في العلاج.

الموضوع الرابع : المخدرات والمشكلات الاجتماعية

قدمه أ. د. مدحت فؤاد فتوح، بقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، وجاء فيه أن استهداف المجتمع العربي يتم من خلال محاولة تدمير تماسكه الاجتماعي أسوة بتدمير نهضته الاقتصادية ومن بين هذه المحاولات تسريب المخدرات في محاولة للتأثير على النهضة الاقتصادية والتماسك الاجتماعي للمجتمع واستهداف شبابه، عماد المجتمع وقوته، ولقد تم تناول البحث من أربعة جوانب هي :

أ - التعريف بمفهوم المخدرات والمشكلات الاجتماعية .

ب- المدمنون : مشكلة اجتماعية .

ج- المشكلات الاجتماعية للمخدرات .

د- التدخل المهني لحل مشكلة المخدرات .

الموضوع الخامس : الأسرة ودورها في الوقاية من المخدرات :

ذكر د. صالح بن رميح الرميح، وكيل كلية الآداب للشؤون الأكاديمية في بحثه بأن للأسرة دوراً كبيراً في وقاية أبنائها من الوقوع في المخدرات وذلك من خلال النقاط التالية :

أ - أهمية التنشئة الاجتماعية الايجابية للأبناء من قبل الوالدين .

ب- توجيه الآباء للأبناء في جو من الثقة والتفاهم والاحترام .

- ج - مراقبة الآباء لأصدقاء ابنائهم وتجنبيهم اصدقاء السوء .
- د - ملاحظة الأسرة لأبنائهم عن أي سلوكيات مرضية أولاً بأول .
- هـ - توثيق وتدعيم الترابط الأسري فيما بين أعضاء الأسرة مع مراعاة عدم القسوة الزائدة أو التدليل المفرط حتى لا يكتسب الأبناء العدوانية أو الاتكالية في تعاملهم وتفاعلهم مع الآخرين .
- و - مراقبة الآباء للابناء في انشطتهم خارج المنزل أو داخله ، حيث أن انتشار الانترنت والفضائيات دون رقابة له أثره على السلوكيات والعادات .
- ز - مراعاة التوسط في الانفاق المادي مع الأبناء حيث أن وفرة المال تؤدي إلى الانحراف .
- ح - أن يكون الآباء القدوة الحسنة والصالحة أمام الأبناء .
- ط - وجود جهات رسمية ذات علاقة فاعلة وتعني بالأبناء وحمايتهم من عدم تعرضهم للايذاء من قبل أسرهم .
- الموضوع السادس : مؤسسات التنشئة الاجتماعية ودورها في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات

قدمه أ . د . سليمان بن عبد الله العقيل ، رئيس قسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود الذي قام بالقاء الضوء على مشكلة تعاطي المخدرات ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لها ، وقال إن هذا يمثل خطوة على الطريق لتوفير حد أدنى مشترك من المعلومات عن العلاقة بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتعاطي المخدرات . ليس من الجانب السلبي لهذه المؤسسة ، بل من جانبها الايجابي المتمثل في القيام

بدورها الوقائي والعلاجي لمشكلات تعاطي المخدرات والتي تنتشر بين طيات مؤسساتها في خلسة من الزمن لتدمير الكيان العام للمجتمع وتهديد تماسكه الاجتماعي ، ولقد تم تناول هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : التفسير الاجتماعي لظاهرة تعاطي المخدرات .

المحور الثاني : مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

المحور الثالث : التنشئة الاجتماعية وظاهرة تعاطي المخدرات .

المحور الرابع : الأسباب المقترحة لتفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات .

الموضوع السابع : دور أجهزة الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة المخدرات

قدمه د . عبد الرحمن محمد القحطاني ، استاذ الإعلام المساعد بكلية الملك خالد العسكرية وتناول فيه التعرف على أجهزة الإعلام الأمني في مواجهة ظاهرة المخدرات وكيفية تفعيل هذا الدور بما يلبي طموح المؤسسات الأمنية في أداء رسالتها ولقد تم التوصل من خلال البحث إلى النتائج التالية :

١ - ظاهرة المخدرات ظاهرة اجتماعية واقتصادية معاً ، فعلاوة على أن موت سبعة ملايين سنوياً تحت تأثير التدخين والخمور والمخدرات فإن تجارة المخدرات تمثل (٨٪) من حجم التجارة العالمية .

٢ - الإعلام الأمني جهاز يملك قوة تأثير لا تقتصر على الرأي والتوجيه بل يشمل تأثيره مجالات الثقيف والإعلان والترفيه نظراً لما يتمتع به من عناصر الجذب والتشويق ، وما يملك من وسائل اتصال متعددة . كما أنه يتأثر بتوجهات السلطات الرئيسة الثلاث التنظيمية ، والتنفيذية والتشريعية .

٣- من الأهمية بمكان بناء أجهزة الإعلام الأمني على الأسس والقيم الأخلاقية المتعارف عليها اجتماعياً فضلاً عن اعتماده على الكفاءات المؤهلة التي تتمتع بالمصداقية والقبول الجماهيري إضافة إلى ضرورة امتلاكه تقنيات العصر .

٤- تقوم النظرية الإعلامية الأمنية على عملية الاتصال (المرسل ، والمستقبل ، والرسالة ، والوسيلة) وعلى عناصر الجذب والجمال ، ومن الضروري أن يتوافر في كل عنصر من هذه العناصر متطلبات العمل الإعلامي الهادف .

٥- أن مكافحة ظاهرة المخدرات ذات أبعاد ثلاثة البعد الأمني والبعد الوقائي ، والبعد العلاجي ، تنصب رسالة الإعلام الأمني على البعد الوقائي لتنمية وعي الجمهور بخطورة هذه الظاهرة ، والترهيب والتخويف من عقوباتها الرادعة ، على أن يتم هذا الدور وفق خطة ترصد حاجة المجتمع وتلبي طموح المؤسسة الأمنية في الحد من هذه الظاهرة .

٦- أن الإعلام الأمني تواجهه معوقات متعددة يتمثل جانب منها في ندرة ما يحصل عليه من معلومات بحجم مختلفة بعضها اجتماعي وبعضها لعدم فهم حقيقة الدور المناط بالإعلام الأمني ، ويتمثل الجانب الآخر في التوجهات السياسية للدولة بعدم الكشف عن حقيقة الظاهرة حرصاً على السمعة الوطنية .

٧- أن ضعف دور الإعلام الأمني تسبب في اهتزاز صورة رجل الأمن - إلى حد كبير - لدى المواطنين ، الأمر الذي يفرض القيام بحملات إعلامية تعيد هذه الصورة إلى سابق عهدها بجانب التركيز على ظاهرة المخدرات .

الموضوع الثامن : دور المؤسسات الدينية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات

قدمه أ. د. زيد عبد الكريم الزيد ، عميد المعهد العالي للقضاء بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وتحدث فيه عن دور المؤسسات الدينية في التصدي لظاهرة تعاطي المخدرات وأنها تتحمل النصيب الأوفر في مواجهة هذه الظاهرة لما لها من مكانة خاصة في النفوس ، تجعلها يُصغي إليها أكثر من غيرها ولما يحمله الطابع الديني من موافقة للفطرة وملاءمة لها . ولقد تم تقسيم المؤسسات الدينية إلى ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول : وهو المتعلق بأداء الوظيفة التعبدية وترقية الإيمان وترسيخه في النفوس وما يتصل بهذا في تعليم وتثقيف وتوجيه ورقابة ويمثل هذه المؤسسة المسجد .

القسم الثاني : المتعلق بأداء الوظيفة الرقابية على الأفراد والمجتمع تعاوناً على الخير وتعاضداً على دفع السوء والشر على المجتمع ويمثل هذا القسم الوظيفة الحسبية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

القسم الثالث : وهو المتعلق بأداء الوظيفة الزجرية والعقابية وتحقيق العدل وإقامة النصف من الظالم ومنعه من ظلمه ويمثل هذا القسم الوظيفة العدلية أو جهاز العدل والمحاكم الشرعية المنصوبة لردع من لا ينفع فيه التعلم والتوجيه ولا يوقفه عند حده الاحتساب وأمره بالخير ونهيهِ عن الشر .

الموضوع التاسع : أثر المخدرات على التفكك الأسري

قدمه د . عادل عبد الجواد الكردوسي مدير عام مركز الكردوسي للبحوث والدراسات بالقاهرة تناول في بحثه أثر المخدرات على التفكك الأسري من حيث أن تعاطي المخدرات لها علاقة بين اكتمال بناء الأسرة (مثل وجود الأبوين) وكفاءة الأسرة في أداء وظائفها (مثل العلاقة بين الأبوين ، والعلاقة بين الأبوين والأبناء) ومما لا شك فيه أن أي خلل من السليبات تصيب أول ما تصيب العلاقات الأسرية ، وتؤثر على كفاءة الأسرة في أدائها لوظائفها وهناك من المخاطر التي تؤثر على تفكك الأسرة منها :

أ - المخاطر الاقتصادية والتفكك الأسري .

ب - المخاطر الاجتماعية والتفكك الأسري .

ج - المخاطر الصحية والتفكك الأسري .

د - أثر المخدرات على زيادة الجريمة والتفكك الأسري .

هـ - التفكك الأسري والاتجاه نحو الجريمة والانحراف .

التوصيات

وقد توصلت الندوة إلى عدة توصيات هي :

- ١ - دعوة كافة المؤسسات المعنية إلى مزيد من العمل على تقوية الوازع الديني لدى فئات المجتمع لتحسينهم ووقايتهم من الوقوع في الجريمة والانحراف حفاظاً على التماسك الاجتماعي .
- ٢ - تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني ودعوة القطاع الخاص في الدول العربية للإسهام في مكافحة ظاهرة المخدرات .

٣- دعوة كافة أجهزة الإعلام العربية بالتنسيق مع المؤسسات الأمنية والجهات ذات العلاقة إلى إبراز مشكلة المخدرات بشفافية وإنتاج مزيد من البرامج التوعوية الموجهة إلى فئات المجتمع .

٤ - التأكيد على أهمية دور الأسرة وتوعيتها ودعمها في عملية التنشئة الاجتماعية من خلال الحوار والثقة المتبادلة بين أفراد الأسرة للوقاية من مشاكل الانحراف .

٥ - الدعوة إلى إنشاء مزيد من المراكز العلاجية والمؤسسات الاجتماعية (النوادي الاجتماعية، مراكز الأحياء) وإعداد البرامج الوقائية والعلاجية المناسبة لشغل وقت الفراغ لدى فئات أفراد المجتمع بما يعود عليهم بالفائدة والبعد عن الانحراف .

٦ - الدعوة إلى الاستفادة مما جاء في الاستراتيجية العالمية لعام ١٩٩٨م لمكافحة المخدرات التي اقترتها الجمعية العامة للأمم المتحدة والهادفة إلى القضاء على مشكلة المخدرات انتاجاً وتهريباً وتعاطياً وغسلاً للأموال .

٧ - دعوة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية إلى إجراء مزيد من البحوث والدراسات ، وعقد الندوات واللقاء العلمية والدورات التدريبية المتعلقة بظاهرة المخدرات .

